۱۱۶ معزی
۲۱۱۸۳۹

جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۱۸۳۹
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۱۱۶) ازکتب اهدائی : معزی
۱۱۶

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی اهدائی
۱۱۶

كمحمد ابنا ابي بكر والجن والملك ومن ارتد ثم اسلم ولم يره كالاشعث بن قيس خلافا لمن تطرفه وعد المحدثون منهم من راه قبل البعثة ومات على الحنيفية قبلها ومثله بل اولى من راه قبلها ومات مسلما لا من مات مرتدا كربيعة ابن امية الجمحي وهم عند وفاته صلى الله عليه وسلم مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه وبين الآل والصحابة على التفسيرين الاولين عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في نحو علي كرم الله وجهه وينفرد الاول في التابعي الذي من بني هاشم مثلا فانه من الاول وليس من الصحابة والثاني في نحو الصديق رضي الله عنه فانه صحابي وليس من الآل فلذلك صح عطفهم عليهم وشرعت الصلاة عليهم بالقياس الاولى بالسنة اي ال لم يكونوا اصحابه وآلي تابعيهم جمع تابع او تابعي وفي تفسيره مذهبان احدهما الذي راى صحابيا والثاني الذي جالس صحابيا ولا يكفي مجرد الاجتماع بل لا بد من طول الصحبة بخلاف الصحابة والفرق بركة صحبة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله بالتقى ظرف لغو متعلق بما في تابعيهم من معنى الفعل وهو جمع تقاة كرطبة ورطب وآلي الحزب اي طائفته وشيعته فيشمل باقي الامة وبعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم لافتقاره الى لفظ المضاف اليه لنية معناه دونه كما قال الرضي والعامل فيه اما المقدرة بعد الواو لنيابتها عنها في فعل الشرط واسمه وقيل الواو لنيابتها عن اما والتقدير مهما يكن من شيء بعد ذلك اي بعد ما سبق من البسملة والحمد والصلوة قال الطالب الغفران ويمكن ان يكون العامل فيه هو قال وفيه التفات من التكلم الى الغيبة والنكتة فيه ذلك التوصل الى هضم النفس وطلب المغفرة وفي التعبير بالماضي اشارة الى ان الخطبة متاخرة عن النظم فان قلت الواو الداخلة على بعد للعطف فما المعطوف قلت مقدر وذلك ان الجار والمجرور من البسملة اما مستقر يتعلق بمحذوف منصوب على الحال من فاعل فعل في جملة محذوفة والتقدير مستعينا باسم الله اؤلف واما لغو يتعلق بنفس اؤلف على ان البا للاستعانة وجملتا الحمد والصلوة على الوجهين في محل نصب

على المفعولية حكاية باسم فاعل من القول المحذوف وهو حال من فاعل ذلك الفعل وعلى التقدير الاول يصح ان يكون حالا من فاعل ذلك الفعل فتكون مترادفة او من الضمير المستتر في الحال الاولى فتكون متداخلة والاصل اؤلف مستعينا باسم الله قائلا الحمد لله او اؤلف الكتاب باسم الله على معنى استعين على تاليفه باسم الله قائلا الحمد لله الخ واقول بعد ذلك او اشرع بعد ذلك في المقصود فالجملة المقدرة بعد الواو معطوفة على الاولى المحذوفة وهي اؤلف والغفران بضم المعجمة وسكون الفاء مصدر كالمغفرة وهي تغطية الذنب والعفو عنه هو ابن عيسى بن مرشد العمري الحنفي عابد الرحمن بدل من ابن او عطف بيان لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب بحسب العوامل واعربت المعرفة بدلا منه او بيانا وادخلت الالف في عبد لاجل استقامة الوزن وهو غير مخرج للكلمة عن معناها الاصلي وهو جائز واستعمله الناس كثيرا كذا قاله السيوطي واستعمله هو ايضا في ديباجة نظم التلخيص وعبد في الاصل وصف غلبت عليه الاسمية على بتشديد الياء قد عول اي اتكل واعتمد بعض اعزاء الطلبة للعلم الشريف لدي وهو اخي محمد وفقه الله لاجتناء ثمرات العلوم وبلغه منها فوق ما يروم وكم الح في السؤال اي الحب والازم واصله الح لكنه ترك همزة تخفيفا في طلب رسالة منظومة مهذبة اي منقحة منقاة من العيوب في مسائل علم الصرف الذي هو ام العلوم العربية واهم الفنون الادبية فان قلت لا شك ان المراد بالمنظومة هي الالفاظ والتراكيب المركبة من الحروف المنطوق بها وبعلم الصرف هنا القواعد والمسائل فقد جعلت المعاني ظروفا للالفاظ وهو مناف لما هو المشهور من قولهم ان الالفاظ ظروف للمعاني لكونها مستفادة منها قلت الالفاظ من حيث ان المعاني تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها كانها قوالب للالفاظ فيصح ظرفية كل منهما للآخر فظروف الالفاظ نفس المعاني وظرفها بيان المعاني فلا منافاة اصلا ولكل وجه وجيه وهو توسع شائع والمراد منظومة في بيان علم الصرف كما يقال هذه الآية في بيان تحريم الخمر وهذه القصيدة في مدح فلان اي في بيان ذلك

فاصله الح حذفت همزته للضرورة

واما طلب ذلك واختار ان تكون منظومة مع كثرة الكتب في هذا الغرض حتى يسهل عليه وعلى غيره حفظها ويعذب اي يحلو للرواة جمع راو كقضاة وقاض يقال روى الشعر والحديث رواية فانا راو والجمع رواة والذي عليه الجمهور ان وزنه فعلة بضم الفاء وفتح العين وانه من الاوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل وقال بعضهم وزنه فعلة بفتح الفاء والعين ككامل وكملة وان هذه الضمة للفرق بين المعتل الآخر والصحيح وقال الزاوزني فعلا بتضعيف العين كبار وزاد وبزل والهاء فيه عوض عما ذهب من التضعيف كالهاء في اقامة واستقامة عوضا عما حذف انتهى وأكدت الفعلين بالنون مع فقد شرطها لضرورة الوزن وهو نادر كقول الشاعر ليت شعري واشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعيت وقوله لفظها فاعل يعذب وانما لم يشتغل بحفظ شيء من الكتب الموضوعة في هذا الصرف المصنفة لان المبسوط منها منثور وقد علم ان حفظ النثر اي المنثور ليس يحلو بالمعجمة من نوع عسر وان النظام اي المنظوم كالكتاب بمعنى المكتوب يحلو بالمهملة اي يعذب وتشتاق النفس الى حفظه لوروده على الوزن المالوف للطبيعة الملائم لمزاج النفس باعتدال مقاطعه ومطالعه ولذلك كان الشعر محل الغناء من حيث انه متناسب البدايات والنهايات قال الخفاجي في فضل المنظوم على المنثور قل ان تجد احدا الا وهو يحفظ شعرا وقل ان تجد من يحفظ نثرا وقد وجدنا عددا كثيرا من العامة تميل نفوسهم الى نظم الشعر والى تلفيق الشعر انتهى هذا وان كان في الفن بعض رسائل منظومة كرسالة ابن مالك لكنها لشدة اختصارها مغلقة فكان عذري اي اعتذاري له باشتغال الوقت اي لزمن المفروض لنظم هذه المنظومة بصرفه لغيرها من المهمات عن ما رامه اي طلبه وماله بالفكر اي بفكره فالثانية بمعنى الضمير والفكر تكثير الفكر وتردد القلب بالنظر والتدبر لطلب المعاني وقيل هو ترتيب امور في الذهن يتوصل بها الى مطلوب يكون علما او ظنا وقيل هو حركة النفس في المعقولات اما في المحسوسات فتخيل والمراد به هنا القلب واطلاقه عليه مجاز من اطلاق الحال على المحل وقولنا عن هو بتشديد النون لكنه سكن للوزن اي اعترض وظهر فلم يفد عذري شيئا اي لم يقبل اعتذاري في ذلك بل الزم وكم في الطلب ثانيا فلم اجد بدا بضم الموحدة اي مندوحة عن الاجابة الى الذي طلب من نظم

فقلت واشمرت ذيل العزم منوجها فكري لهذا النظم واخترت من مقدمات الفن مختصر العزي فهو مغن عن غيره وبما زدت على ما قد حوى فوائدا منها خلا

الذيل بالفتح والكسر والتحريك والزيادة والمزيد والزيدان بمعنى والاخيرتان ذكرتا وزاده الله خيرا فزاد وازداد

منظومة على الوجه الذي اختاره فقلت واشمرت اي رفعت وهو كناية عن الاجتهاد والمبالغة مع السرعة والخفة ذيل العزم الذيل في الاصل مصدر يقال ذال الثوب يذيل ذيلا من باب باع اذا طال حتى يمس الارض ثم اطلق الذي على طرفه الذي يلي الارض وان لم يمسها تسمية بالمصدر والعزم عقد الضمير على الفعل وهذا من باب الاستعارة بالكناية لاني شبهت العزم بالثوب الطويل المانع لصاحبه عن المشي في العدو وطويت ذكر المشبه به وهو الثوب وذكرت المشبه وهو العزم مضافا اليه شيء من لوازم المشبه به وهو الذيل على سبيل التخييل وايقاع التشمير عليه ترشيح متوجها بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل شمر فكري لهذا النظم هو في الاصل الجمع ثم غلب على جمع الكلمات التي انتظمت شعرا فهو بمعنى منظوم او مصدر بحاله ق لكني اخترت ان يكون النظم مجاريا لمقدمة من مقدمات بكسر الدال او فتحها جمع مقدمة بالكسر والفتح بمعنى انها تقدم الطالب لها على غيره او يقدمها الطالب على غيرها وسيجيء الكلام فيها واضافتها الى الفن بمعنى في على الظرفية المجازية والفن النوع فاخترت منها مختصر العزي على اضافة المسمى الى الاسم كمدينة بغداد لان اسم المختصر العزي كما سياتي في ترجمة مولفه في باب المتعدي واللازم سمي بذلك لنسبته الى عز الملة والدين الزنجاني لا يقال مقتضى القياس ان ينسب هذا المختصر الى الملة لما تقرر في محله من ان النسبة في التركيب الاضافي الى الجزء الثاني لا نقول محل ذلك كما اذا كان الثاني فيه مقصودا واما اذا لم يكن كذلك فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في عز الملة هو الاول ليحصل التشخص بها وانما لم ينسب الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية عن تكلف الحذف لانه اشتهر باللقب ولان في هذا اللقب ما يميزه ويجعله حقيقيا بان يتلقى كتابه بالقبول فهو اي المختصر المذكور للطالب مغن عن غيره من الكتب الصرفية لوجازة لفظه وسهولة حفظه ق لكني لم اقتصر على ما فيه من المسائل بل بما زدت على ما قد حوى منها فوائدا بالصرف للضرورة جمع فائدة من الفيد لا الفود وهي لغة ما حصلت من علم او مال او جاه وعرفا مصلحة مترتبة على الفعل من حيث هي ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها مطلوبة للفاعل تسمى مطلوبا

الفود معظم شعر الراس مما يلي الاذن وناحية الراس فالناحية والعدل بمعجمة العكم والخلط والموت كالفيد يفود ويفيد وذهاب العقل او ثباته كالفعل فيهما واسم الفاعل ق

فاد يفيد تبختر كتفيد ومال ثبت او ذهب والزعفران ذاقه والفائدة ما استفدت من علم او مال ج فوائد ق

٣

ذ تعريف الادغام وهي قوله ان تسكن الاول وتدرج في الثاني فجزءهما واقتصرت على شطرها الثاني فقط ولم اذكر الشطر الاول منهما لانه لا دخل له في مفهوم الادغام وانما هو شرط له والتعريف يحصل بالشطر الاخير منهما وايضا هي غير شاملة لنحو مد مصدرا فان اصله مدد فالاول ساكن فكيف يسكن ويمكن ان يجاب عنه بانه لما ذكر ان المحرك يسكن عند ادغامه علم ان الساكن بحاله بالطريق الاولى وسمه اي الحرف الاول من المتجانسين بالمدغم بصيغة اسم المفعول لادغامك اياه في الثاني واما الحرف الثاني من المتجانسين فهو المدغم فيه وقد يسمى بصيغة المبني للمفعول من الماضي خفف الوزن وانما سمي بذلك لادغامك الاول فيه والمدغم والمدغم فيه حرفان في التلفظ وحرف واحد في الكتابة فلذلك تسمعهم كثيرا ما يقولون الحرف المشدد بحرفين والغرض من الادغام التخفيف فان التلفظ بالمثلين في غاية الثقل حسا واعلم ان ذلك الادغام المتقدم بيانه ينقسم باعتبار وجوبه وامتناعه وجوازه الى ثلاثة اقسام وستاتي على هذا الترتيب فالقسم الاول منها ادغام حتم اي واجب وذلك في ما اجتمع فيه حرفان من جنس واحد في كلمة واحدة وكان الثاني منهما متحركا ولم يقع بينهما فاصل وذلك في الماضي والمضارع من الثلاثي المجرد مطلقا ومن المزيد فيه من الابواب التي سنذكرها ما لم يتصل بالماضي والمضارع ضمائر الرفع البارزة المتحركة فان اتصلت به ففيه تفصيل يذكر واما نحو قولهم قطط شعره اذا اشتد جعودته وضبب البلد اذا كثر ضبابه وددن وفيه ادغام فشاذ وجيء به لبيان الاصل وضننوا في قول الشاعر مهلا اعاذل قد جربت من خلقي اني اجود لاقوام وان ضننوا صرع والشاهد ضننوا اي بخلوا فالماضي المجرد نحو قولنا مد اصله مدد فاسكنت الاولى وادرجت في الثانية فصار مد والمضارع منه يمد بفتح الياء وضم الميم واصله يمدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم ثم ادغمت في الثانية فصار يمد ومثال الماضي من المزيد حرفين من باب الافتعال نحو قولنا اعتد اصله اعتدد ومثال المضارع منه يعتد واصله يعتدد ففعل به ما سبق ومثال الماضي من المزيد حرفا من باب الافعال اعد اصله اعدد ومثال المضارع منه يعد اصله يعدد ففعل بهما ما مر ومثال الماضي من المزيد حرفين ايضا من باب الانفعال نحو قولنا انقد اصله انقدد ومثال المضارع منه ينقد اصله ينقدد ففعل به ما مر ومثال الماضي من المزيد ثلاثة احرف من باب الاستفعال نحو قولنا استعد اصله استعدد ومثال المضارع منه يستعد اصله يستعدد ففعل بهما ما مر

الادغام على اربعة اقسام ان تحرك الحرفان فلا بد من اسكان الاول بحذف حركته نقل لكسر ولا نزيل منه تحصيل الحاصل مع الا والواو ان سكن الاول فيدغم نحو مد مصدرا الثالث ان يكن الثاني فان كان وقفا ادغم كالثاني وان كان للجزم فيدغم بعد تحريك الثاني ايضا الرابع ان تحرك الاول وسكن الثاني ويتصور في لم يمد ايضا وبالتبع لابد من النقل والادغام وتحريك الثاني دفعا لالتقا الساكنين ش

لمثال الماضي من باب التفاعل نحو قولنا تماد بالتشديد لكنه خففت للوزن اصله تمادد ومثال المضارع منه يتماد اصله يتمادد ففعل بهما ما مر والادغام ايضا قد ورد في افعال من غير المضاعف وذلك في قولهم اسود يسود بتشديد الدال المهملة فيهما من باب الافعلال بالتخفيف اصلهما اسودد يسودد ففعل بهما ما مر وقولهم اسواد يسواد بتشديد الدال فيهما من باب الافعيلال واصلهما اسوادد يسوادد ففعل بهما ما مر كذا قولهم لحمان بالف الاطلاق لحان واصله الحانن يحانن من باب الافعلال بالتشديد كلام ففعل بهما ما مر وكذا قولهم ماده يماده واصلهما مادده يمادده من باب المفاعلة ففعل بهما ما عرفت فيمسح هذه الافعال الادغام وان لم تكن من المضاعف لوجود المقتضي فيها وهو اجتماع المثلين مع وجود عدم المانع من الادغام وانما لم تكن من المضاعف لان عينها ولامها ليس من جنس واحد فان الاولين عينهما الواو ولامهما الدال وعين الثالث منها ميم ولامه نون وتمييزها عن المضاعف بتاخيرها عنه ولم الحقها به كما فعله الاصل لئلا يوقع ذلك في التباسها بها وهذه الابواب التي يدخل فيها الادغام وما بقي فبعضه لم يجئ من المضاعف كباب افعوعل وافعنلل وافعنلى وبعضها جاء لكن لا ادغام فيه بسبب كباب التفعيل نحو مدد يمدد والتفعل نحو تمدد يتمدد وذلك لان العين وهو الذي يدغم متحركا ابدا للادغام حرف اخر فيه فهو لا يدغم في حرفا اخر لامتناع اسكانه وحكم تلك الافعال المضاعفة الواجب ادغامها والافعال الملحقة بها المبني للمفعول حيث بني ماضية كانت او مضارعة كحكم ما بني للفاعل منها بلا فرق اذا عرفت ذلك فقل بتحريك اللام بالكسر للوزن مد يمد فيه اي في المبني للمفعول واصله مدد بضم اوله وكسر ثانيه واصل ثانيهما يمدد بضم اوله وفتح ثالثه ففعل بهما ما سبق وهكذا قياس ما بني للمفعول من الافعال الباقية

تنبيه لا فرق في وجوب الادغام في هذه الافعال بين ان تكون مجردة من تا التانيث او متصلة بها نحو مدت واعدت وانقدت وكذلك المصدر من هذه الافعال المذكورة وغيرها من المضاعف مما لم يقع بين حرفي التضعيف فيه حرف فاصل ويكون الثاني منهما متحركا نحو مد اي اتبع امر من ولي يلي والبا اشباع لفعله في الحكم المذكور وهو وجوب الادغام بل ينبغي ان تعلم انه لا يختلف ذا الحكم اذا توفرت شروطه ان بالفعل المضاعف وما شاكله مما مر اوصلت انت الفا بالرفع على السكون على لغة ربيعة واضافتها الى ضمير بيانية اي اوصلت به واوا له اي واو الضمير كذلك او اوصلت به يا ضمير بالقصر فان الحكم عن هذه الضمير كالف يفعلان وواو يفعلو

٤

خلافا للاخفش ولا فرق في هذا الفعل بين ان يكون ماضيا او مضارعا او امرا مجردا او مزيدا مبنيا للمعلوم او للمجهول فلذا اولت بالفعل ولم اقل بالافعال وانما وجب الادغام في هذه الافعال لتوفر شروطه وذلك لان ما قبل هذه الضمائر وهو الثاني من المتجانسين يجب ان يكون متحركا لئلا يلزم التقا الساكنين فحرك وان كان الاول ساكنا بيدرج والا اسكن ويدرج في الثاني كما قد علمت ومن ثم كان الفك في هذه الافعال من مفاحش اللحن كما نص عليه الحريري في درة الغواص اذا تقرر هذا فقل في مثال الاول وهو ما اتصل به الف الضمير مدا بفتح الميم على انه فعل ماض مسند الى ضمير الاثنين واصله مددا ويجوز ضم الميم على اعتبار انه فعل امر مسند الى ضميرهما فاصله امددان فحذف حرف المضارعة والنون وادغم فصار مدا او انه ماض مبني للمجهول مسند الى ضميرهما كذلك فاصله مددا بضم اوله وكسر ثانيه لا يقال لم لا يجوز الاظهار في الامر على لغة اهل الحجاز بين الاتي لان التحريك عارض بسبب العلامات المذكورة لانا نمنع العروض لان الفعل مبني على تلك العلامات وتبين ذلك انه اذا وقع المجزوم قبلها كان جزمه بحذف النون نحو لم يردا وهذه الدال ليست في تقدير السكون فيكون يجوز ذلك كذلك لان هذا البنا قد حكم له بحكم المجزوم ومن ثم حذفت اواخر الفعل المعتل نحو اخش واغز وارم ومثال ما اتصل به واو الضمير نحو مدوا بفتح الميم على انه فعل ماض مبني للفاعل مسند الى ضمير جماعة الذكور فاصله مددوا ويصح ان يضبط بضم الميم على انه فعل امر مسند الى ضمير جماعة الذكور فاصله تمددون ففعل به ما مر بل يمكن ان يعتبر فعلا ماضيا مبنيا للمفعول مسندا الى ضمير جمع الذكور ايضا فاصله مددوا ومثال ما اتصل به يا الضمير نحو قولنا مدي بضم الميم لا غير وهو فعل امر مسند الى ضمير المخاطبة المونثة واصله تمددين ففعل به ما مر وقس على هذا البواقي من المزيد فيه مطلقا ماضيا او مضارعا او امرا ومن المضارع الثلاثي المجرد ولا تقتصر في التمثيل على ما ذكرنا والقسم الثاني من الادغام هو الممتنع وهو فيما اجتمع فيه حرفان متجانسان في كلمة واحدة وسكن ثانيهما لسكون لازم وذلك ان به اي بالفعل المضاعف ضمير رفع قد وصل بصيغة المبني للمفعول وكان الضمير المذكور ذا تحرك وهو تا الخطاب وتا المتكلم ونونه في الماضي ونون جماعة النسا مطلقا ماضيا كان او غيره مجردا او غيره مبنيا للفاعل او غيره واحترزت بكونه ذا تحرك عما اذا كان ساكنا

يستوي لفظ المجرد والمزيد من باب افعل مجهولا كيفعلا ويكرم ويضرب والمعتبر مختلف والاصل على الاول يضرب وعلى الثاني يضرب وكذا ان تقول يوضرب واكرم حالة سكونه اعلم انه ادغم مع سكون الاول ومع تحركه ولم يدغم مع سكونه ومع تحركه نحو قوله مجهول قاول واقتتل لكنهما ليسا بمضاعفين ش

بعضها ببعض وصنفت الشجرة اخرجت ورقها وتصنيف الكتاب من هذا النوع ويمكن ان يراد بتصنيف
الكتاب جعله اصنافا جمع صنف وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة وبعض الاعراض
سميتها الترصيف بتقديم الراء على الصاد المهملة وهو في الاصل ضم بعض الاشياء الى بعض يقال رصفت
الحجارة رصفا من باب قتل ضممت بعضها الى بعض في علم التصريف وسياتي تعريفه ومناسبة الاسم
بالمسمى ظاهرة مع ما فيها من جناس القلب هذا والتحقيق ان اسما الكتب والعلوم من قبيل العلم الجنسي
لانها وضعت لانواع معينة من الاعراض بتعدد افرادها بتعدد المحال كالقائم بزيد وبعمرو لا من قبيل العلم
اسم الجنس وان صح اعتباره وفي حاشية التهذيب للجلال الدواني ان اسما الكتب ونحوها تعد في العرف
اعلاما شخصية ويجعل تعدد المحل بمنزلة تعدد الامكنة انتهى ولا شك انهم تجوزوا في العد المذكور
كما يدل عليه قوله ويجعل الخ وسبب عدم المذكور انهم لا يبنون اصطلاحهم على التحقيق
كما هو شان اهل المعقول فيكتفون بالتجوزات والتوهمات فهاهنا توهموا ان الواحد بالنوع
واحد شخصي فسموه علم شخص ونزلوا تعدد محل منزلة تعدد مكانه ولا ينافي القول
بان اسما العلوم اعلام تزايد بعض المسائل بحسب تلاحق الافكار لان المسائل المتزائدة بمنزلة الاركان
الزائدة فكما لا يتغير المسمى بنقصها لا يتغير بازديادها الا ترى ان الطفل اذا سمي باسم ثم زاد بعض
اجزائه من السن واللحية لا يتغير المسمى به ولا يخل بالعلمية فكذا هذا وهل مسماها النقوش
فقط او الالفاظ فقط او المعاني فقط او النقوش مع الالفاظ او النقوش والمعاني او الالفاظ
والمعاني او المجموع الثلثة احتمالات سبعة ثلاثة احادية وثلاثة ثنائية وواحد ثلاثي
وانا اسال الرحمن تعالت ذاته وتقدست صفاته ان ينفع به طالبيه وبتمامه عليهم
وخالصا من شوائب النقص وهو بالنصب مفعول يجعل الثاني قدم عليهم لوجهه اي ذاته
ان يجعله وان ينقذنا من دركات الشرور الى درجات السرور وان يلهم مطالعيه الانصاف
والعدول عن الاعتساف الى الاسعاف ليصلحوا خلله برايهم السديد ويصححوا
عِلله بنظرهم الحميد فها انا قد جعلته عرضة للاغراض ومضغة لذوي الاغراض

تنبيه اشتملت هذه الخطبة على عدة انواع من فن البديع منها براعة الاستهلال وهي افتتاح الكلام
بما يدل على المقصود وهو هنا ذكر لفظ التصريف في البيت الاول منها المشعر بكون هذا المؤلف في علم
التصريف وتسمى براعة المطلع ايضا ومنها التوجيه وهو على ما حرره الحلي والمتاخرون ان يوجه
المتكلم بعض كلامه الى اسما متلائمة اصطلاحا من اسما علوم او قواعد او غير ذلك مما يتشعب من
الفنون توجيها مطابقا لمعنى اللفظ الثاني من غير اشتراك حقيقي ويفارق التورية من وجهين
احدهما ان التورية باللفظ المشترك والتوجيه باللفظ المصطلح وثانيهما ان التورية قد تكون
بلفظ واحد والتوجيه لا يكون الا بالفاظ متلائمة وهو في البيت الثاني والثالث والسادس منها
المذكور فيها الصحيح والسالم والمقرون والمزيد والمضاعف والمجرد والمضارع والامر والماضي
وكلها من اوصاف الافعال باعتبار حالات لها يأتي بيانها ومنها الجناس التام المستوفي
وهو اتفاق الركنين في انواع الحروف واعدادها وهيأتها وترتيبها مع اختلافهما في النوع
وذلك بين عروض البيت الرابع منها وضربه وعروض البيت التاسع منها وضربه ومنها
الجناس اللاحق وهو اتحاد الركنين فيما عدا حرفا واحدا غير متقارب للاخر في المخرج
وذلك بين عروض البيت الخامس وضربه وعروض البيت العاشر منها وضربه
ومنها جناس التصحيف وهو اختلاف الركنين بالحروف في النقط مع اتحادهما في صورة الخط
وذلك بين عروض البيت الحادي عشر منها وضربه وفيه الجناس المضارع ايضا وهو
ابدال الحرف من احد ركنيه بحرف اخر من مخرج المبدل منه او مما يقاربه في الركن الثاني وذلك بين
هما والحا ايضا لانهما من مخرج واحد وهو الحلق فمن حيث تماثلهما بالنقط فيهما الجناس
المصحف ومن حيث اتحادهما في المخرج بينهما الجناس المضارع وفي البيت السادس عشر
الجناس المضارع ايضا بين عروضه وضربه ومنها جناس الاشتقاق وهو اتفاق الركنين
في الاشتقاق الصغير وهو بين عروض البيت الثالث عشر منها وضربه ومنها جناس القلب وهو
تساوي حروف الركنين في العدد والوزن وتخالفهما في الترتيب وذلك في البيت التاسع عشر منها

بحومدت واعددت فان الادغام فيه واجب كما مر التنبيه عليه فهذا الفعل المتصل بحيز الرفع المتحرك
حضل بالمهملة فالمعجمة مبنيا للمجهول اي منع ادغامه واشرت الى علة الادغام امتناع
بتولي اي ذا الضمير فيه يطلب وجوبا تسكين الحرف الذي هو يليه وهو الثاني من المتجانسين
لدفع اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وذاك اي الادغام للتحريك فيه
اي في الثاني من المتجانسين يقتضي ليصح ادراج الساكن فيه فلا يدرج الساكن في الساكن
لما تقدم فعارض المانع من الادغام وهو سكون ثاني المتجانسين هذا المقتضي
له وهو اجتماعهما ومن القواعد الاصولية انه اذا تعارض المانع والمقتضي يقدم المانع
ويمتنع الادغام ايضا اداه الى لزوم يا مضمومة في المضارع كما في ادغام نحو حيي كما يأتي بيانه
في بحث اللفيف ومما تضمنه هذان البيتان من زيادة فائدة تقررها فنقول ان اي اذا
اتصل به ضمير رفع متحرك وكان ضمير المتكلم وحده او معه غيره حذف ومددنا بالفك
فيهما المسمى بالاظهار وكذا يفك اذا اتصل به ضمير المخاطب مفردا وغيره مذكرا وغيره
نحو مددت ومددت ومددتما ومددتم ومددتن وكذا اذا اتصل به ضمير جمع الاناث
الغائبات نحو مددن فهذه تسعة امثلة من الماضي يمتنع فيها الادغام لما مر بيانه
والباقي من الامثلة الممكنة وهو مثالان للمضارع المتصل به نون جمع الاناث نحو
يمددن في المخاطب منهن ويمددن في الغائب منهن والامر منها نحو امددن للمخاطبات من
النساء ومثالان للنهي منهن نحو لا تمددن ولا يمددن فهذه امثلة ايضا الفك من نون التاكيد
الثقيلة مثل ما فككت ذاك المثال من الماضي وهذا هو المشهور ونقل سيبويه
عن الخليل بصيغة زعم ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردن وردت وهي لغة ضعيفة
كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون فابقوا اللفظ على حاله قال في شرح المفصل
ولا تبنى به هو ولا تعتد بلغتهم وحكى بعض الكوفيين ردن بزيادة نون ساكنة قبل
نون الاناث مدغمة فيها محافظة على بقاء الادغام لان نون الاناث لا يكون ما قبلها
الا ساكنا ومثله حكاية بعضهم في ردت رادت هذا وصيغة الزعم كثيرا ما يريد بها
سيبويه التحقيق لا التمريض كما صرح بذلك البهاوي في شرح مسلم والقسم
الثالث من الادغام هو الجائز وهو فيما اجتمع فيه حرفان متجانسان في كلمة واحدة
وسكن ثانيهما سكونا عارضا لا لازما وذلك ان علقته اي على الفعل المضاعف جازما
من الجوازم المذكورة في النحو فقد دخلا الا لما للالتقاء في حركات الفعل المذكور فعل
واحد مذكرا سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا وقيّدته بذلك لان الادغام واجب

٥

ومن حيث انها طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام تسمى غرضا وظاهر الامر
فيها الترتيب فتكون اعم من الفائدة والغاية من وجه ولذلك قيل فقد يحال الغرض فائدة الفعل
كما اذا اخطا في اعتقاده وقد تعبر بفائدة مترتبة على الشيء من حيث هو مطلوب بالاقدام
وعلى هذا يجب فيه الترتيب فيكون اخص من الفائدة والغاية صدقا وحملا قوله منها خلا
في محل النصب صفة لفوائد والضمير في خلا عائد الى مختصر القرى ونبهت في الشرح على هذه الزيادات
كما ستراه ان شاء الله تعالى واستعملت لغة طي في ضرب هذا البيت للضرورة وابيات اوافقه في وضع
الابواب والفصول والمسائل على ما رتبا الالف للاطلاق والترتيب لغة جعل كل شيء في مرتبته
وفي اصطلاحهم جعل الاشيا المتعددة بحيث تطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة
الى الاخر بالتقدم والتاخر وبهذا القيد صار اخص من التاليف والمراد هنا المعنى اللغوي وانما
خالفته لان من ترتيبه الذي فعله الطبع السليم وهو الجبلة التي خلق الانسان عليها نبا
اي كلّ ولم يقبل المضي فيه وفيها استعارة بالكناية شبهت الطبع لمضائه في الامور المالوفة
بالسيف القاطع الماضي في الامر السالم من المانع للقطع وطويت ذكر المشبه به واسندت الى المشبه
شيئا من لوازم المشبه به وهو النبوة على سبيل الترشيح بل فيه اي في الترتيب قد خالفته
وقدمت بعض الابحاث واخرت بعضا ونبهت على ذلك في الشرح كما تراه ان شاء الله
واقول من باب التحدث بالنعمة كم فاق الذي تاخر في الزمن على من تقدم فيه وهذا تلميح
الى قولهم كم ترك الاول للاخر ولا اقول ذلك جاهلا بمقام صاحب الاصل بل معترف له
بالتقدم والفضل وعند ما تممتها اي المنظومة المذكورة تصنيفي رايت قد سبقني
الى نظمه مع نظم الشرح ايضا الشيخ العلامة يوسف بن احمد بن داود الشافعي العجليلي نظم في رجب
المحروسة في الف وخمسمائة وعشرين بيتا ذكر انه فرغ من نظمه في الثالث والعشرين من ربيع الاول
سنة سبع وسبعين وثمانمائة ذكر ذلك في اخر منظومته نظما ولم استحضر من نظمه شيئا في
منظومتي هذه ومن وقف عليهما ظهر له فرق ما بين النظمين والتصنيف في الاصل تمييز الاشياء

بين الترصيف والتصحيف وقد اشتملت المنظومة تقسها على انواع بديعية ايضا ننبه عليها
انشاء الله تعالى عند شرح كل بيت وجد ذلك وقد آن ان نشرع في المقصود بعون الملك المعبود
وهذه **مقدمة** مشتملة على تعريف التصريف بقسميه العلمي والعملي وهي ماخوذة
من التقديم وفي دالها الفتح بصيغة اسم المفعول وهو الاشهر لان الانسان يقدمها امام مقصوده
ومنه مقدمة الرحل والكسر بصيغة اسم الفاعل بمعنى انها تقدم المقصود او تتقدم امام المقصود
بناء على انها من قدم المتعدي او من قدم اللازم بمعنى تقدم اشارة الى انها استحقت التقدم
بنفسها ومنه مقدمة الجيش لجماعة تقدموا عليه اسم لطائفة من الكلام المقدمة والمتقدمة
على المقصود بالذات لتوقفه على بعض معانيها او انتفاع بها فيه **ولما كان** من الواجب
على كل خائض في علم ان يتصور ذلك العلم بحده او رسمه او لازم من لوازمه ليمكنه التوجه له
ويكون على بصيرة في طلبه قدمنا امام المقصود تعريف التصريف لذلك ومما ينبغي ايضا
ان يعرف موضوع ذلك العلم وهو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ليتميز ذلك العلم
عنده عما سواه من العلوم مزيدا متمايز لان تمايز العلوم بحسب تمايز موضوعاتها وان
يعرف غايته بان يصدق بفائدة من فوائده معتدا بها بالنظر الى مشقة تحصيل ذلك العلم
ليزداد سعيه في تحصيله اذ لو لم يعرف غايته والغرض منه لكان شروعه فيه وطلبه له
بعد عبثا ولابد ان تكون تلك الفائدة معتدا بها بالنظر الى المشقة في تحصيل ذلك العلم
والا لربما فتر جده فيه ولابد ان تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم
والا لربما زال الاعتقاد بعد الشروع فيه فيصير سعيه في تحصيله عبثا في نظره فاذا علم
ان له فائدة معتدا بها مترتبة عليه حملت رغبته في تحصيله وقوي اعتقاده بعد
الشروع فيه وان يعرف استمداده لجواز توقفه على علم اخر كتوقف علم التفسير على
اللغة والنحو والمعاني والبيان وغير ذلك فلو لم يعرف استمداده لم يحصل له مطلوبه على
ما ينبغي وان يعرف شرفه او ضعته فان شرف العلوم بشرف واضعيها اذ ان نقص

لها اربع اطلاقات ما يقال الفم ... الاول وهو اعمها ... الثاني وهو اخص منه ما يقال له
حلق العرب ولغة الفم الثالث وهو اخص ما يقال لغة تميم والرابع ما يقال اشد لغة في
... ولغة حجاز ... هو افصح ما يقال

6

اذ انفرد بها فرسم هذا العلم سيأتي بيانه في النظم واما موضوعه فهو الكلمات العربية من حيث الصحة والاعلال
ونحوهما واما غايته فهو معرفة ذلك في الكلمات المذكورة واما واضعه فهو معاذ بن مسلم الهراء
من الكوفيين ومسلم بفتح الميم الاولى وسكون السين المهملة وفتح اللام والهراء على وزن الفراء
قيل له ذلك لانه كان يبيع الثياب الهروية فنسب اليها وقد جعل بعضهم فيه لما احدث علم التصريف
هذه الابيات

قد كان اخذهم للنحو يعجبني	حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعت كلاما لست افهمه	كانه زجل الغربان والبوم
تركت نحوهم والله يعصمني	من التقحم في تلك الجراثيم

فاجابه معاذ المذكور بقوله

عالجتها امرد حتى اذا	شبت ولم تحسن اباجادها
سميت من يعرفها جاهلا	يصدرها من بعد ايرادها
سهل منها كل مستصعب	طود على الاقران اطوادها

قال الجلال السيوطي رحمه الله في بغية الوعاة في ترجمة معاذ المذكور بعد سياق الابيات
هذه ما نصه ومن هنا لمحت ان اول من وضع التصريف معاذ هذا وقد وقع في شرح القواعد
لشيخنا الكافيجي ان اول من وضعه معاذ بن جبل وهو خطأ بلا شك وقد سالته عنه
فلم يجب بشيء انتهى **ولما كان** للتصريف اطلاقان لغوي وعرفي نبهت عليهما باديا
بالاول لانه الاصل نقلت **في** عرف اهل **اللغة** وهي من حيث هي اعم من لغة العرب
وغيرها لفظ يعبر به كل قوم عن اغراضهم ولم اقيد اللفظ بالموضوع كما فعل التفتازاني
لانه مخل بالتعريف اذ يصير بسببه غير جامع لعدم صدقه بالمركبات اذ هي غير موضوعة
على احد القولين وهي من اللغة اتفاقا نعم يرد على تعريفي انه غير مانع لانه صادق
بالمنقولات الشرعية والعرفية العامة والخاصة ويمكن ان يجاب عنه بانها باعتبار
المعاني المنقولة اليها موضوعة لها في اللغة بوضع ثان بالنوع فهي مجازات اللغة

في اللغة التصريف تغيير وفي

المشتمل عليها وعلى الحقائق تحليل تامل والمراد بها هنا لغة العرب فاللام فيها للعهد الذهني
وهي ماخوذة من لغي بالكسر يلغى لغى اذا لهج بالكلام واصلها لغي ان كان يائي اصلية او لغو ان كان معتل
عن واو كرضي وكلا الامرين جائز والهاء عوض من اللام المحذوفة وقد يذكر الاصل مقرونا بالهاء وبه تكون
تكون بعد الحذف وجمعها لغات كبرة وبرة ويجمع ايضا على لغات فيجب كسر تائها في حال النصب وحكي فتحها
الكسائي سمعت لغاتهم بالفتح تشبيها لها بالتاء الاصلية التي يوقف عليها هاء وتجمع ايضا على لغون
كما في القاموس ووزنها فعة لان المحذوف لامها والخلاف في واضع اللغة مشهور ومحله من كتب الاصول
والاصح مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري انه الله تعالى وعلمها بالوحي على الظاهر واستدل بقوله تعالى
وعلم ادم الاسماء كلها اي الالفاظ الشاملة للحروف لان كلا منهما اسم في اللغة اي علامة على مسماه والتخصيص
عرف طارئ وقيل وضعها البشر واحدا وجماعة ثم حصل التعريف بالتكرار كما في الاطفال
يتعلمون اللغات بترديد الالفاظ مع قرينة الاشارة وغيرها وقيل غير ذلك والمختار عند المحققين
هو الاول ان كان النزاع في الظهور لظهور دليله والتوقف ان كان في القطع لاحتمال التعليم الهام
الوضع وعلمنا صنعة لبوس لكم او تعليم ما سبق وضعه من خلق اخر وهذا خلاف الظاهر
التصريف اي هذا اللفظ اي معناه واصله تصرف فضرورة وحو باشتمال المصدر على جميع
حروف فعله ابدلت الراء الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها ووزنه تفعيل بزيادة التاء الفوقية
والياء التحتية المبدلة من العين الثانية مشتق من الصرف للمبالغة في وصف بكثار
والتكثير في افرادها المتحقق هي فيها ولكون هذا العلم فيه تصرفات كثيرة اخترنا
لفظا يدل على المبالغة والتكثير فعلنا تقريب ولم نقل صرف وهو في التركيب
مبتدأ خبره قوله **تغيير** تقول صرفت الشيء اي غيرته تغييرا عظيما وكثيرا ومنه
قوله تعالى وتصريف الرياح اي تغييرها من حال الى حال ومن جهة الى جهة وسواء كان هذا
التغيير في الاعيان او في المعاني والمجرور المقدم لغو متعلق بما فهم من نسبة الخبر
الى المبتدا اي هو متحد به فيها ويصح ان يكون مستقرا حالا من المبتدا وهو التصريف

غرضهم مصدر فعل صرف

فان قلت يلزم من ذلك محذوران احدهما مجيء الحال من المبتدا وهم يطلقون القول بمنعه لان العامل
في الحال هو العامل في صاحبها والابتداء لا يصلح للعمل في الحال ثانيهما تقديم الحال على عاملها المعنوي
وهو ممنوع ايضا قلت ما في البيت وارد على حد قوله لمية موحشا طلل فصاحب الحال عند سيبويه
النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء والناصب للحال الاستقرار الذي يتعلق الظرف فاندفع
المحذوران معا وظهر ان مقتضى ما وقع لسيبويه هنا انه لا يلتزم صحة قولهم العامل في الحال هو
العامل في صاحبها **و اما في غرضهم** اي عرف الصرفيين بدليل المقام فيطلق بازاء العلم
وبازاء معلومه وبازاء العمل اي التحويل ولا يكل معنى حد والعرف بضم المهملة وسكون الراء
توافق طائفة مخصوصة على استعمال الفاظ مخصوصة وقد يطلق على الالفاظ المتداولة
بين اهل صنعة ليسمى عرفا فيما بينهم واصطلاحا من حيث انهم اصطلحوا عليها فخرج حال كونه
مصدر فعل باضافة مصدر الى فعل اضافة لامية واضافة فعل الى لفظ **صرف** بتشديد
الراء المكسورة بصيغة الامر من المضاعف اضافة بيانية وهذا اشارة الى احد اطلاقات
الثلاثة المتقدم بيانها قريبا فهو التصريف العملي فهو **تحويل اصل** اي نقل مجهول المتعدي
فالاضافة فيه من اضافة المصدر الى مفعوله لا من حول القاصر اي انتقل لعدم صحة حمله على
التصريف قال الازهري في شرح عبارة الاصل التصريف في الاصطلاح العلم بالتحويل اذ لو لم يكن
يتعين لزم ان لا يكون الذي لا يحول تصريفيا لا مجرد التحويل لان المحول الذي لا يعلم
جهات التحويل وكيفيته ليس بتصريفي انتهى وفيه انه لا حاجة الى ذلك اذ التعريف انما هو
للتصريف العملي لا العلمي ولو سلم فهو تعريف للتصريف لا التصريفي حتى يرد ما قاله
فتامل وعبرت بالتحويل تبعا للاصل دون التغيير لما في التحويل من معنى النقل قال في المغرب
التحويل نقل الشيء من موضع الى اخر ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب مثلا الى ضرب ويضرب
وغيرهما فيكون اولى من التغيير لا يقال لا يخلو اما ان تريد بنقل حروف الضرب
الى ضرب بعينها اليه او بناء صيغة اخرى عند ارادتك الاخبار عن الضرب بالحاصل في الزمان الماضي

الصادر عن المفرد المذكر الغائب مشتملة على تلك الحروف مع زيادة حتى يكون المضروب وضرب متماثلين
في جوهر الحروف فان كان الاول فهو فاسد لكون الاعراض واستحالة الانتقال عليها مقررة في موضعها
وان كان الثاني فهو محكم مسلم ولكن لا يغنيك فيما انت بصدده من بيان اولوية التحويل من التغيير
لانه مبني على تحقق النقل ولا نقل هنا بل يمكن ان يدعى بهذا الاعتبار اولوية التغيير منه لكونه غير
موهم لخلاف الواقع ولدلالته على ان التغييرات التصريفية كلها ترجع الى العوارض
والصفات التي هي احوال الابنية لما تقرر من ان التغيير يستعمل في الصفات لانا نقول
ما قررناه مبني على متعارف اهل هذه الصنعة من غير نظر الى حقيقة الحال فانهم يستعملون
النقل والانتقال في امثال هذه المواضع الا ترى انهم يقولون نقلت الفا الى موضع العين
ونقلت حركة العين الى الفاء وبالعكس الحركة ايهم من جملة الاعراض وذلك للتسهيل على
المبتدي لانه اقرب الى الضبط ولا يجوز ان يفسر التصريف لغة بالتحويل لانه اخص
من التصريف لان التحويل احداث صفة نوض للشيء بسبب نقله من مكان الى مكان
اخر والتصريف الذي هو التغيير احداث صفة لم تكن قبل سواء كانت بسبب النقل او
غيره فيكون عاما والعام لا يفسر بالخاص لان التغيير يوجب المساواة ليفيد الامتياز
عن غيره هذا اذا اعتبر الفرق بينهما بحسب المفهوم واما اذا اعتبر الفرق بالنظر الى
الاستعمال فيه كما وقع في بعض شروح الاصل من ان التحويل يستعمل في الذوات يقال
حول فلان من مكان الى مكان والتغيير في الصفات يقال غيرت هذا اللون فالظاهر
ان النسبة بينهما مباينة كما ان بين الذات والصفات كذلك لانهما يشتركان في عام و
يتمايز كل منهما عن الاخر بخاص يمنع صدقهما على شيء واحد كالانسان والفرس
لا يقال مقتضى ما ذكرت ان التعبير بالتحويل واجب لا اولى لان التحويل مساو
للتصريف في معنى النقل والتغيير اعم منه والتعريف بالاعم اذا قيد بما يصيره مساويا
كما هنا فتامل والاصل في اللغة ما يبتنى عليه الشيء ويقال في الاصطلاح للراجح

تحويل مثال الى مصدر

يقال الاصل للحقيقة اي الراجح للحقيقة ويقال للقاعدة الكلية وللمستصحب ايضا يقال تعارض الاصل والظاهر
ويقال للدليل ايضا ومنه اصول الفقه وكلها تناسب المعنى اللغوي فان المرجوح كالمجاز مثلا له نوع
ابتناء على الراجح كالحقيقة وكذا الفرع والطاري والمدلول بالنسبة الى القاعدة والمستصحب والدليل
ولم يقيد الاصل بالواحد لانه حشو مفسد او يخرج به مجموع تحويلين لاصلين الى ما ذكر
والحال ان كلا منهما داخل فيه وكانه لمح في تقييده به ترجيح المذهب البصري الاتي بيانه لان المصدر
مفرد ولم اعرف اصلا كما فعله هو لان تنكيره اولى من تعريفه المشعر بوحدته وكونه معروفا
عند المخاطب على ان التعريف قدر زائد لا حاجة اليه وعبرت تبعا له بالاصل
لا بالمصدر او الفعل ليشمل تحويل الاسم الى المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب
ونحو ذلك وليجري على المذهبين البصري والكوفي فان البصريين يجعلون الاصل هو المصدر
وهو المعتمد والكوفيين يجعلونه الفعل الماضي وادلة كل من الفريقين مذكورة في محلها في كتب المطولات
ولما كان يلزم من التحويل محول ومحول ومحول اليه وكان التعميم في المحول اسقطت ذكره
للدلالة على ذلك وذكرت المحول له والمحول اليه لتعلق الغرض بخصوصهما فقلت تحويل اصل
لمثال وهو ظرف لغو متعلق بتحويل واللام بمعنى الى وهذا من زيادتي على الاصل اندفع به
ما اعترض به على التعريف حيث قال الى امثلة من انه غير جامع لعدم صدقه على تحويل من المصدر الى
الفعل فقط لانه تحويل الى مثال واحد لا امثلة على انه يمكن دفعه بان المراد في الامثلة في عبارته
الجنس واسم الجنس المعدود وما فوق يطلق على معنيين احدهما الجنس والاخر العدد فقد يقصد به
الاشارة الى الاول فقط كما هنا وقد يقصد به الثاني فقط كما في قوله تعالى لا تتخذوا الهين
ولذا اتبع بقوله اثنين تنبيها على هذا المقصد كما اشار اليه في الكشاف لا يقال ليرد على
قولك تحويل الاصل لمثال ان العلة في تحقق المثال فلا يصح جعله غاية له لاستلزامه تحققه قبله
لانا نمنع الاستلزام المذكور لجواز تقارن الغاية والمعنى كالعلة والمعلول فتامل
او كان ذلك التحويل واقعا **الى امثلة** جمع قلة لمثال اي ابنية وصيغ وهي الكلم باعتبار

امثلة مختلفة لتحصل

هيئات تعرض لها من الحركات والسكنات وتقدم بعض الحروف على بعض وتاخره عنه والزيادة العارضة
والنقص العارض فقط والفتحة في فلك وجنب مثنى او جمعا عزمه في الافراد تقديرا فقد تغيرت
الهيئة وهنا او هنا للتنويع لا للشك فلا يفسد بها التعريف والابنية المذكورة هي
الماضي والمضارع والامر والنهي واسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان واسم الالة
وسياتي بيان كل باب على هذا الترتيب **فان قلت** التحويل الى امثلة مشتمل على التحويل
الى مثال لضرورة اشتمال الجمع على افراده فهو داخل في الاول فما الفائدة في ذكره قلت الفائدة
في ذلك دفع توهم الوحدة وعدم صدق التعريف على التحويل الى الامثلة فتامل وقولي **تخالفت**
صفة للامثلة والمراد وقعت مختلفة باختلاف هيئاتها التي هي جزء مدلولها اذ الحاصل
الجزء حاصل للكل في الجملة وذلك كتحويل المصدر الى التسعة الامثلة السابق ذكرها فانها جميعها
مختلفة في الهيئات كما ستعرف ذلك وانما قلنا انه حول الاصل الواحد الى الامثلة المذكورة
اي اشتقها منه ولم يجعل كلا منها صيغة موضوعة مستقلة براسها لان هذا ادخل في
المناسبة واقرب الى الضبط ثم هذا التحويل الى مثال او الى امثلة **لكي تحصلا** الالف للاطلاق
وقولي **بذاك** ظرف لغو متعلق بيحصل والاشارة الى التحويل المذكور وانما اتيت
بالكاف الدالة على البعد لان اللفظ بعد بمجرد التلفظ به وفاعل يحصل هو قولي **معنى**
وهو في الاصل مصدر ميمي من العناية لكنه نقل الى معنى المفعول وهو ما يريده الواضع من
اللفظ وهذا التفسير جار على ما عرفه به المنطقيون من انه الصورة الذهنية التي وضع
اللفظ بازائها اي من حيث ان المتكلم عناها به والحاصل حيث ان السامع فهمها منه فتسمى مفهوما
وعلى ما رجحه حذاق الاصوليين من ان اللفظ موضوع للمعنى الخارجي لا الحاصل في الذهن
وانما ادعي نقله الى المراد من اللفظ ولم يجعل اطلاقه عليه من اطلاق المصدر على المفعول
لان الاول هو المتبادر الى الذهن عند الاطلاق والتبادر علامة الحقيقة وما قيل من ان
في صحة هذا التعريف على المذهب الكوفي بحثا هو ان الفعل الذي هو الاصل عندهم دال على

بذاك معنى او معان جمة

على الحدث والزمان فتحويله الى المصدر مثلا تعريف ولا يصدق عليه انه تحويل اصل الى مثال
ليحصل به معنى لان الحاصل بالمصدر هو الحدث وهو حاصل بالفعل ضمنا فيكون ذلك تحصيلا
للحاصل مردود لانه قد يراد بتحويل الفعل الى المصدر بيان نوعه او عدده وذلك لا يحصل
الا بالتحويل المذكور وكون الفعل المحول على معنى لا يدل عليه المحول اليه لا ينافي حصول معنى اخر
لا يدل عليه الفعل ولا قائل باشتراط حصول ذلك المعنى الذي دل عليه المحول والا لما فائدة التحويل
وما قيل في رد هذا البحث من ان معنى المصدر هو الحدث وحده ولا يحصل الا به مردود ايضا بان
قيد الوحدة غير مذكور في التعريف ولفظ التعريف ان لم يدفع لم يمنع **او** ليحصل بذلك
التحويل **معان** جمع معنى وهذا بالنظر الى الثاني وهو تحويل اصل الى امثلة والاول بالنظر
الى الاول وهو تحويله الى مثال فقط نحو ضرب والمراد حصولها في ذهن السامع
اما حصولها في الخارج او في ذهن المتكلم فمتوقف على الامثلة ووصفت المعاني بقولي
جمة بالجيم وتشديد الميم اي كثيرة للكشف لا للتقييد ولم اقيد المعاني بمقصودة
كما فعله الاصل لانه حشو لا فائدة فيه الا التاكيد ضرورة ان المعنى كما مر تفسيره ما يراد من اللفظ
اي يقصد به ولم اقصر حصول المعاني على التحويل المذكور كما فعله هو ايضا لان الحصر
اذ العبارة المفادة بالمضارب مثلا تحصل بغيره كزيد بعد ضرب وكذا كل مثال
يحصل به معنى يمكن ان يحصل ذلك المعنى بمثال اخر بمعناه وما تمحل به في دعوى الحصر
بان المراد لا تحصل المعاني الا بالامثلة من حيث انها تدل عليها بالوضع واما حصول المعاني
بغير لفظ ضارب مما ذكر فدلالة هذا اللفظ عليه عقلية لا وضعية اذ هو مركب فيصح
وقد اشتمل هذا التعريف على العلل الاربع الثابتة للامثلة التي هي من جملة المركبات
الاختيارية الثابت لكل منها ذلك فالعلة الصورية وهي ما به ذلك المركب بالفعل هي
التحويل والفاعلية وهي المؤثرة في ذلك حقيقة وعادة هي المحول المدلول عليه التزاما والمادية
وهي ما منه ذلك المركب بالقوة هي الاصل والغائية وهي الباعث على ايجاد ذلك هي

حصول معنى او معان وهذه الاخيرة علة له ذهنا معلولة له خارجا واستعمال التعريف على علل المعرف قليل والغالب استعماله على علل المعرف والمعرف هنا الذي هو التعريف حقيقي بسيطة والعقلية مركب عقلي فاجزاؤه المادية اجزاء التعريف المذكور من التحويل والاصل والامثلة والمعاني وصورته الهيئة الحاصلة من اجتماعها في العقل وفاعله المتصور وغايته تمييز تلك الماهية عن غير ما عنده واستعمال التعريف على العلل او شيء منها اما بان تتبع هي او شيء منها متعلق الاجزاء المحمولة على المعرف كما هنا واما بان تنتزع منها اجزاء تحمل عليه كما يقال مثلا السرير ما يجلس عليه وههنا الثاني هو التعريف بالعلل فاستعمال التعريف على العلل اعرض التعريف بها ثم هذا التحويل المدلول عليه التزاما المراد به كل ما يصلح لذلك لما يقال في الكوف صرفت الكلمة وهذا باعتبار الظاهر وان كان في التحقيق هو الواضع لانه الذي حول الاصل او الى الامثلة واشتمل هذا التعريف ايضا على التنبيه على ان هذا التعريف محتاج اليه وذلك لان الضرب مثلا اصل فتحويله الى ضرب ويضرب وغيرهما لتحصيل المعنى المقصود من الضرب الحادث في الزمن الماضي والحال وغيرهما متوقف على الامثلة المتوقفة على التعريف والاحتياج الى المتوقف يلزم منه الاحتياج الى المتوقف عليه وقد اشرت الى الاطلاق الثاني للتصريف في العرف وهو اطلاقه على العلم بقولي ان تشا ايها الطالب العلم اي تريد بتعريف التصريف بمعنى علم التصريف فهاك رسمه اي خذ تعريفه وهو علم اي قواعد كلية تنطبق على الجزئيات ليتعرف احكامها منها كقولنا كلما اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون وجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء وهذه القاعدة عرفت من تتبع الجزئيات واحدا بعد واحد وتوضيحه ان الناظر يعلم علما جزئيا ان طيا مثلا اصله طوي وان سيدا اصله سيود وهكذا فيحصل له من تتبع ذلك علم كلي بوجوب قلب الواو ياء عند اجتماعهما مع الياء والسابق منهما ساكن وذا جنس يشمل كل علم وخرج بوصف العلم بقوله به اي بسبب ادراكه يعرف اي يدرك حال الابنية سوى النحو والصرف

بضم الباء وكسر هاء

والمراد بحال البنية ما يعرض لها بحسب كل غرض لكون الكلمة فعلا ماضيا او اسم فاعل معلا بالنقل او القلب الى غير ذلك مما سيأتي من المواد الجزئية ولذلك عبرت بالمعرفة لان من عادتهم انهم يستعملون المعرفة في الجزئيات وانما قلت حال البنية ولم اقل تعرف به البنية لانه يخرج منه بعض احكام الاواخر نحو انا اضرب بعدك وبعض احكام التقاء الساكنين نحو اضرب الرجل واحكام الوقف لانها ليست راجعة الى البنية لا يقال هذا القيد مخل بالتعريف اذ يخرج به معرفة البنية نفسها لانه لا يلزم من ستنا والمعرفة الى المضاف الذي هو لفظ حال استناده الى المضاف اليه الذي هو لفظ البنية فيلزم ان لا يكون معرفة البنية نفسها من التصريف لانا نقول ان اريد بالبنية مادة الكلمة وجوهرها فلا نسلم خروجها اذ هي من مباحث علم اللغة وليست من مباحث علم التصريف وان اريد ما يطرأ على الكلمات من الهيئات والاحوال فهي نفس حال البنية فتأمل والمراد بالبنية هو اللفظ باعتبار حروفه وحركاته وسكناته الموضوعة له باعتبار كونها مادة للكلمة وبحالها ما يلحقها من العوارض باعتبار كل غرض على التفصيل لكون الكلمة فعلا ماضيا او اسم فاعل معلا بالقلب او بالنقل الى غير ذلك مما سيأتي وخرج بتقييد الحال المذكور بقولي اي حكمها من صحة او علة علم النحو وبه صار الحد جامعا مانعا وذكر تعريف التصريف العلمي من زيادتي ولما فرغنا من تعريف التصريف لغة وعرفا بقسميه العلمي والعملي آن ان نشرع في مادة ذلك وهو الفعل الماضي وما شاكله واما الجنس على المصدر في اخر الكتاب فاستطرادي وعقدت فصل في بيان ذلك والفصل في الاصل مصدر يقال فصلت بين الشيئين اذا فرقت بينهما وهو ههنا بمعنى الفاصل لفصله الكلام اللاحق عن السابق اي حجزه بينهما وكان ينبغي ان يوصل بينهما بين اللام المصنفين اجروه مجرى الباب ... وهو معرب خبر مبتدأ محذوف كما قدرناه وقيل ان ذكر بعده ما يتعلق به معرب والا مبني فيقرأ ساكنا كهذا الفصل وفيه نظر لان مقتضى البناء هنا ليس الاعدم التركيب على ما ادعاه وهو وهم لانا لو تركيب وان فقد مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شائع ذائع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل وهو الاعراب مع امكانه ولفظة التنبيه وما اشبهها كلفظة الفصل في الحكم المذكور فاحفظ الفعل بكسر الفاء اسم للكلمة المخصوصة من باب تسمية الدال باسم مدلوله التضمني اعني المصدر فانه فعل الفاعل واما بالفتح فهو مصدر فعل يفعل فعلا من الباب الثالث وهذا بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل كقولك فعل يفعل بالكسر ويفتح وعكسه وانما بدأت بالفعل لانه اول المشتقات من المصدر عند البصريين والاصل المشتق منه عند الكوفيين ولم اتعرض لتصريف الاسماء تبعا للاصل لان التعريف بالفعل الله ...

فصل الفعل وهو كلمة دلت على معنى في نفسها محتمل لانه سيقول وتعريف الافعال في القسم الاول من ذلك بالزمان الوضع ... فيه

اختصاصها بالافعال دون الاسماء لانه يوجد فيهما كما علمت ذلك بل لكون التعريف في الافعال اكثر منه في الاسماء فلهذا تركنا تعاطيه فتصريف الاسماء تغييرها بالتثنية والجمع والنسبة والتأنيث والتصغير والتكسير وتحويل وتصريف الافعال بالماضي والمضارع والامر والنهي وتعريفه هو كلمة بفتح الكاف وكسر اللام فيهما وانما عدلت عن اللغة الفصحى فيها وهي فتح الكاف وكسر اللام لاجل الوزن وهي قول مفرد فالقول هو اللفظ الموضوع لمعنى فلذلك كان وصف الكلمة بقولي دلت على معنى ليس من التعريف ضرورة انه اخذ في تعريفها القول الماخوذ في تعريف الوضع كما عرفت ومن لوازم الوضع الدلالة وانما اتيت به لاجل وصفه بصفة مستقلة وهو قولي عدا اي ذلك المعنى في نفسها محصلا اي في نفس الكلمة والمراد يكون المعنى في نفسها دلالتها عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية وهذا فصل خرج به الحرف وخرج الاسم بوصفنا المعنى بقولي مقترن ويجوز نصبه على الحالية لتخصص النكرة بالوصف بالجملة اي حال كونه مقترنا اي ذلك المعنى بالزمان المعين الذي هو احد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال المستقبل واشرت الى ذلك باللام العهدية لانه هو المعهود عند القوم في مثل هذا المقام وخرج بقيد التعيين المفهوم من اللام الاصطباح فاعل وهو الشرب في اول النهار والاغتباق وهو الشرب في اخره لانهما وان اقترنا بزمان معين لكنهما لا يدلان على المعين من الازمنة الثلاثة لان معناهما يصلح لان يقع ماضيا وحالا ومستقبلا وخرج بتقييد الاقتران بقولنا في الوضع ما دلالته على الزمان عارضية كاسمي الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان اقترنا اذ ذاك بالحال او الاستقبال معينا لكن ذلك لم يجئ من قبل الوضع بل هو امر طارئ عند الاستعمال وكذا يخرج نحو الغروب والقتل فانه وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لكن ذلك الزمان المعين لا يدل عليه المصدر وضعا ودخل ما جرد من الافعال عن الزمان بحسب الاستعمال كعسى وفعل التعجب لوضعه في الاصل للدلالة على الزمان وذكر الفعل من زيادتي وهذا الفعل الذي تقدم تعريفه من حيث هو هو ينقسم الى ثلاثة اقسام ماض ومضارع وامر وسيأتي بيان كل في فصل ثم ماضيه من حيث هو هو باعتبار حروفه الاصول له قسمان ثلاثي ورباعي لا غير وهذا الحصر استقرائي لانهم استقروا جزئيات الفعل اي ما صدقه فوجدوها لا تخلو اما ان تكون حروفها الاصلية ثلاثة او اربعة وانما خصصت الماضي بهذا التقسيم دون مطلق الفعل كما فعله الاصل لان المجرد لا يكون في المضارع ولتمثيل الرباعي بفعلل وجملة قولي ماضيه له قسمان خبر الفعل الواقع مبتدأ في صدر البيت الاول وجملة التعريف معترضة بين المبتدأ والخبر اذا تقرر هذا فاقول بالصرف اسم بمعنى سائق واصله وول بواوين فقلبت اولاهما همزة وزيدت فيه واو اخرى وادغمت الاولى في الثانية فصار اول وقيل اصله اوءل كافعل قلبت الهمزة واوا

فاقول هو الثلاثي وذاك هو ما كان ذا ثلاثة كنبذا وقسمه الثاني الرباعي وهو ما جا من اربع فاعلم نحو دحرجا وكل نوع منهما قسمان مجرد ثم المزيد الثاني

وادغمت فيها الاولى وهو وان كان على صيغة افعل لكنه ليس بصفة بل اسم اي سابق من هذين القسمين هو الثلاثي بضم المثلثة الاولى نسبة الى ثلاثة على خلاف القياس او قياسه ثلاثي لكنه من التغيير في النسب هذا على ما في شروح ... لكن المفهوم من كلام الرضي في بحث العدل من شرح الكافية انه منسوب الى ثلاث بالضم المعدول عن ثلاثة ثلاثة وذا الثلاثي هو ما كان مركبا من احرف ثلاثة اصول كنبذا والالف للاطلاق وقسمه الثاني الرباعي بضم الراء نسبة الى اربعة على خلاف القياس ايضا او قياسا رباعي وفيه ما مر عن الرضي وهو ما جا مركبا من احرف اربعة اصول كدحرجا والالف للاطلاق ايضا وسوغ دخول الكاف ارادة اللفظ فهو اسم اوان ماء المقول مقام القول المحذوف اعني ان اصول حروف الفعل منحصرة في هذين القسمين اللذين يليهما انحصارا حقيقيا فلا تكون اصول الفعل عن ثلاثة ولا اكثر من اربعة بشهادة التتبع والاستقراء وحكمة ذلك المحافظة على الاعتدال لئلا يؤدي النقص الى الثقل والثنائي الى الضعف مما يتطرق اليه من التغيير لا يقال ... يعي وقي وقد جعلها التغيير بحذف الاخر للبناء وهما حرفان لانا نقول ... في الاصل على ثلاثة احرف تنبيه الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بينهما اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا اذ الابتداء بالساكن متعذر وترادف الحروف والحركات عند الوقف على المتحرك مستثقل فلو ثنائيا في الصيغة كرهوا تقاربهما ففصلوا بينهما لا يقال الحرف المتوسط لا يخلو اما ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما لانا نقول لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط لم يتحقق التنافي بخلاف المبتدأ به والموقوف عليه فانه لم يجز في المبتدأ به الا الحركة وفي الموقوف عليه الا السكون فلزوم التنافي موجود ثم انهم جوزوا في اصول الاسم ان تكون اربعة وخمسة للتوسع ولم يجوزوا ان تكون ستة لئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل كما علمت ان تكون الكلمة على ثلاثة احرف وبلغ بالزيادة الى ستة فعلا اعلم ان للفعل تقسيما اخر باعتبار تجرده وزيادته واشرت اليه بقولي وكل نوع منهما اي من الثلاثي والرباعي قسمان لانه لا يخلو اما ان يكون باقيا على حروفه الاصلية اولا فالاول هو مجرد عن الزيادة في اصول حروفه كما تقدم من نحو نبذ ودحرج وهو الاصل سمي بذلك لتجرده عن الزيادة ثم المزيد على اصول حروفه حرفا فصاعدا من حروف الزيادة الاتي بيانها هو القسم الثاني من هذين القسمين وهو الفرع كاكرم وتدحرج ووجه التسمية علم مما تقدم في سابقه ولفظ المزيد اسم مفعول على تقدير حرف الجر كما قدرناه ويصح ان يعتبر اسم مكان على معنى موضع زيادته وغايته ما منه بنا الفعل والامر اذا تجرد الملحق من حرف الزيادة واحرف

وغاية الفعل اذا جرد اربعة وستة فيما عدا وكل واحد منه اما ذكر
من سالم وغير سالم حصر فالتعلم الاول الذي تجرد من الاصول فيه من جملة
الحروف اي فيما عدا الرباعي

اربعة فقط ولم يجوزوا في اصول الفعل ان تكون خمسة لكثرة تصرفاته بتصل به الضمير المرفوع
ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله ولحط رتبته عن الاسم لشرفه لاستبداده تعدم الاستغنا
عنه في الكلام ولكونه اصلا للفعل ولكونه انقل منه لدلالته على الحدث والزمان والفاعل فالخماسي
فيه كالسداسي في الاسم وقد علمت انه حرف الايقال الاسم ايضا يدل على الحدث والزمان
والفاعل في نحو زيد ضارب عمرا غدا لانا نقول الفعل هو الاصل الاصيل في تلك الدلالة ودلالة
اسم الفاعل بواسطة الحمل عليه لفرعيته عنه كما حمل ايضا عليه في نصب المفعول به ونحوه لموافقته اياه
في اللفظ ومعناه ثم اشترط في عمله كونه بمعنى الحال والاستقبال لانه اذا كان بمعنى احدهما كان موافقا
للفظ الفعل المضارع فيكون اسم الفاعل موازنا له في اللفظ وموافقا له في المعنى
فيتقوى شبهه وان كان لما مضى كانت صيغة الفعل له ماضية ولا يبقى في اسم الفاعل شبه
لفظية لتباين الصيغتين وهذه الغاية كالتي تليها غاية تحقيقا لا يشغل اذ هي ثلثة
كما علمت وهذا له ثلاثة ابنية واحد للماضي المبني للفاعل نحو دحرج وكذا ماضي وواحد للماضي
المفعول نحو دحرج وواحد للامر نحو دحرج وغايته احرف ستة فيما عدا المجرد وهو المزيد
فالثلاثي الاصول يبلغ بالزيادة اربعة كاكرم وضارب وجهور وسلقى وحمت كانطلق وانتدد
وتعلم وتغافل وتسلقى وستة نحو احرنجم واقشعر ولا يتجاوز مزيد الفعل ستة احرف الحروف
التنفيس ادنا التانيث ونون التوكيد وسيأتيك طريق العلم بالزيادة وانما كان غاية بنا الفعل
ذلك لانه اكثر تصرفا من الاسم فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاكثر هذه المسئلة من زيادة
على الاصل وكل واحد من الانواع الاربعة الفعل الذي ذكر سالم وغير سالم حصر ما انما للمفعول
في الفعلين وذلك لانه ان خلت حروفه الاصول من احرف العلة ومن الهمزة والتضعيف فسالم وان
فغير سالم كما بينته بتوطئة الفعل السالم عند الصرفيين هو الفعل الذي قد سلم الالف
للاطلاق حروفه الاصول فيه خرج بهذا القيد من السالم نحو مسست وظلت بحذفها حرفي
التضعيف فانه غير سالم لوجود التضعيف في اصوله ودخل فيه نحو اكرم واعشوشب واحمار
فانها من السالم لخلو اصولها عما ذكر وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة كقولك
سديت القوم اي سدستهم بمعنى جعلتهم ستة اخذا من السادس في السادس والتمثيل لقولهم
الثاني في الثالث والخامس في الخامس نحو قول الشاعر قد مر يومان وهذا الثالي
وانت بالهجران لا تبالي وقول الاخر مضت ثلاث سنين منذ حل بها وعام حلت
وهذا التابع للثامن ونحوهما مبني على ان المراد بالسالم ما هو اعم من الاسم فان قلت
في خلو اصول اعشوشب واحمار من التضعيف مناقشة لانه انما اريد به التضعيف الاصلي

الا ان يقربنه فالخلو منه ظاهر لكن لا معنى للتقييد بالاصول بالنسبة اليه اذ لا يكون الا فيها وان اريد به
تكرار الحروف مطلقا كما يشهد به قولك فيما ياتي يستثنى الزائد للتضعيف فالخلو منه ممنوع
اذ عين اعشوشب ولام احمار ضعفت اي كررت قلت نختار الشق الثاني
ومعنى سلامة الاصول ان لا يكون شيء منها ضعفا لاصل منها ولا يخفى ان اعشوشب واحمار
سالم بهذا المعنى فتامل وانما قيدت تعريف السالم بما ذكر باصطلاح الصرفيين لانه عند
النحويين ما ليس في اخره حرف علة معتبر هاتين اي في اخره حرف علة وتظهر ثمرة الخلاف في نحو زيد فعلا ومصدرا
فانه سالم عند النحويين دون الصرفيين وهذا احص من الصحيح لان الصحيح هو الذي ليس
في اصوله حرف علة وان كان فيه همزة او تضعيف فكل سالم صحيح من غير عكس فالنسبة
بينهما العموم والخصوص المطلق هذا على المشهور ومنهم من لم يفرق بينهما فارادوا
بالصحيح ما اردناه بالسالم فالنسبة بينهما التساوي وطريق معرفة الاصلي من الزائد
ان تزن اللفظ الذي تريد وزنه بحروف ف ع ل وتقابل كل حرف منه بحرف منها فما
وقع في مقابلة احدها فهو اصلي وانه كان من احرف الزيادة الاتي بيانها نحو سال ونام
وان زاد الموزون على الثلثة احرف فزد عليها للاحرف المذكورة بحسب الزائد من احرف
الزيادة فما قابل حروف الزيادة فهو الزائد والحروف الاصول للكلم هي ما تقابل العين
وكذا تقابل اللام وكذا تقابل الفا في حال الوزن بها وذلك ان اهل هذا الفن
وضعوا ميزانا يوزن به الكلمات وهو في الثلاثي المجرد فعل وفي الرباعي كذلك فعلل فاذا
وزنوا كلمة باحدهما فما يقع في مقابلة الفا منه يسمى فا الكلم وما وقع في مقابلة العين منه
يسمى عين الكلم وما يقع في مقابلة اللام منه يسمى لام الكلم واذا زيد في الموزون حرف
فصاعدا زيد ذلك الحرف بعينه في الميزان في ذلك الموضع تقول اكرم على وزن
افعل واذا حذف منه حرف فصاعدا حذف ما يقابل ذلك الحرف من الميزان ايضا
تقول قلت على وزن فلت وقس عليه سائر الامثلة للثلاثي والتعبير بالفا والعين
واللام احسن من قولهم فعل لاختصاصه بالفعل الثلاثي المجرد ولشموله هنا المفتوح
العين والمضمومها والمكسورها كضرب وحسن وعلم وما زاد من الاصول على
ثلثة يعبر عنه بلام ثانية فيقال وزن دحرج فعلل وليس المراد بهذا ان معرفة
الاصل موقوفة على المقابلة بالفا والعين واللام لتوقفها على معرفة الاصول لا محالة فيلزم
الدور بل المراد انه اذا علم الاصول والزوائد بطريق من الطرق كما تقول الاصل الحرف الاصلي
ما ثبت في سائر تصاريف الكلمة لفظا كبقاء حروف الضرب في متصرفاته او تقديرا

كقيل قلت وبعت والزائد ما سقط في بعضها كواو عقود في عقد ثم اذا اريد تعليم المتعلم فالطريق
ان يقال اذا وزنا لفظا فما كان في مقابلة الفا والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك فزائد
ويمكن ان يقال انه تعريف لفظي لمن يعرف المقابلة بما ذكر ويجهل معنى الاصول لكن ينبغي
ان يستثنى مما ذكر الزائد للتضعيف وللالحاق فانه يقابل بما ذكر وليس اصليا نحو فرح
وقردد وزن الاول فعل والثاني فعلل وانما قابلوا الزائد فيهما بما قابلوا به الاصلي للاشارة
الى ان اعتنائهم بالزائد في ذلك بالاقل الاصلي ولان الملحق يجري مجرى الاصل في احكامه
فاجري مجراه في وزنه وايضا محل ما ذكر اذا لم يدل دليل على عدم قصدهم التكرار فانه لا
وزن بلفظه على الاصل في مطلق الزيادة فوزن بطنان صلان لا فعلال العدمية وسمنان
فعلان لا فعلال لندوره وانما كان الميزان ثلاثيا لانه اكثر تصرفا من غيره ولانه
لو كان رباعيا مثلا لم يمكن وزن الثلاثي به الا باسقاط محل ثلاثيا وكرهت اللام عند
الاحتياج الى وزن غيره لان الزيادة عندهم اسهل من الحذف ولهذا كان القول بزيادة
الهاء في امهات اولى من ادعاء حذفها في امات وكان الميزان المذكور من مادة الفا
والعين واللام لان الافعال معنى لانه يصح كل فعل فيه لان معناه هو الحدث وهو الايجاد
المطلق ومعناها ايجاد خاص متعلقه والمطلق موجود في ضمن المقيد وهو الايق
من حيث الحقيقة ولما فيه من احرف الشفة وهو الفا والوسط وهو اللام والحلق وهو
العين ولمجي فعل لمعنى اخر مثل خلق وصير لا يقال دعوى عمومه ممنوعة
لعدم صدقه على الاعتقادات الصادق عليها علم وفهم ونحوهما لانها انفعالات
لا افعال كما حقق في موضعه لانا نقول لا نسلم انه حقيقة هذا الفن ونحوه عن حملها
افعالا للنفس قائمة بها فكل شيء بحسبه ويوهم بعضهم ان المراد بمعنى الفعل الايجاد
بمعنى فعل اوجد ويعني الافعال الخاصة الاثار الحاصلة بالايجاد بمعنى ضرب الاثر
الخاص المعبر عنه بالضرب وباخصيته للمعنى الاول تعلقه بجميع الافعال الثابتة اذ يصح ان يقال
في ضرب فعل الضرب وفي قتل فعل القتل وهكذا وهو مع كونه تحكما محضا ومخالفا
لاصطلاحهم في الاعم من ان ما صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص يخالف المنقول
عن اهل العربية من ان المصادر عندهم هي الايجادات لا الاثار التي هي عند
المتكلمين وقولي من احرف العلة ظرف لغو متعلق بسلم وما بينهما جملة معترضة
واحرف العلة كما سياتي بيانها في بابها هي الالف والواو والياء او سلم حروفه الاصول من

ما ضعفا بصيغة المبني للمجهول من المضاعف وما مصدرية اي من التضعيف وهو في اصول الثلاثي كون
عينه ولامه من جنس واحد كرد وفي اصول الرباعي كون فائه ولامه الاولى وعينه ولامه الثانية من جنس
واحد كزلزل على ما يجي بيانه وبيان ما جعل من غير السالم في بابهما ان شاء الله ومعنى سلامة الاصول
من التضعيف ان لا يكون شيء منها ضعفا لاصل منها او سلم حروفه الاصول من همز
ولو في جميع ما ذكر للتنويع للتكلم والعطف جا كما فعلنا احسن منه بالواو كما فعله صاحب
الاصل اذ مفاده الجمع والمراد السلب الكلي لا رفع الايجاب الكلي الصادق بالسلب الجزئي ايضا
كما تفهمه عبارته وانما سمي سالما لسلامته من التغيرات الكثيرة الجارية في غيره اذا تقرر ذلك
فقد صارت هذه الاقسام المذكورة للفعل ثمانية حاصلة من ضرب الثنائي هي الثلاثي
والرباعي في اربعة هي المجرد والمزيد فيه والسالم وغيره وترتيبها ان القسم الاول مركب من
الاوصاف الاولية في التقسيمات الثلاثة مبتديا من التقسيم الاول فهو الثلاثي المجرد السالم
كنصر ثم تغير كل وصف بنقيضه مبتديا من الاخير مراعيا ترتيب التقسيمات فالثاني
الثلاثي المجرد الغير السالم كوعد والثالث الثلاثي المزيد فيه السالم كاكرم والرابع الثلاثي
المزيد فيه غير السالم كاوعد والخامس الرباعي المجرد السالم كدحرج والسادس الرباعي
المجرد غير السالم كزلزل والسابع الرباعي المزيد فيه السالم كتدحرج والثامن الرباعي
المزيد فيه غير السالم كتزلزل ومثلتها بمو نضمتين في الاصل لكن سكنت المثلثة في البيت
تخفيفا للوزن وهو جمع مثال وهو جزئي يذكر ايضاحا للقاعدة وكيت عليك ايها الفطن
خافية بل واضحة وبرسرده وقد علم من التقسيم الاول انقسام الفعل المعروف
الى اربعة اقسام ثلاثي مجرد ورباعي كذلك وثلاثي مزيد ورباعي كذلك وقد عقد
لكل بابا فالباب الاول هو باب الثلاثي المجرد وقدم على المزيد لانه الاصل لتجرده
عن الزوائد وعلى الرباعي المجرد لكونه على ثلثة احرف ليوافق الترتيب الوضعي الترتيب
الطبعي المقتضي للتقدم وفي بعض نسخ الاصل الثلاثي المجرد السالم قال التفتازاني
وينافيه التمثيل بسال يسال انتهى وقد يقال لا ينافيه لان قوله ويجي مضارع فعل
المفتوح العين يريد به ما هو اعم من السالم وغيره والباب في الاصل هو مدخل كل شيء
وهو من ذوات الواو واصله بوب تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب الفا
والدليل على ذلك جمعه على ابواب وتصغيره على بويب اذ الجمع والتصغير يردان الاشياء الى
اصولها وجمعه ايضا على ابوبة للازدواج كقوله هتاك اخبية ولاج ابوبة
يخلط بالبر منه الجد واللينا والمراد بالباب هنا النوع كما في قولهم من فتح بابا من العلم اي نوعا منه

۵ مجرد الفعل الثلثي اكثر ۵ ابوابه في ستة كما اشتهر ۵

٢

واما لم نقل كتاب بدل باب لان الكتاب انما يذكر اذا كان تحته ابواب وفصول والذي يتضمنه هذا الباب فصل واحد ليس الا فلهذا قلنا باب ولم نقل كتاب بفصل صنابط فيهم ما يذكر بعد الباب من الترجمة ان كان مركبا تاما فيجوز في باب اوجه ثلثة احدها رفعه منونا مقطوعا عن الاضافة وما بعده مفسر لما عقد الباب له وثانيها رفعه بلا تنوين على الاضافة الى الجملة بعده وعلى التقديرين فهو خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب كذا فان قلت لا يضاف الى الجملة الا احدا شيئا مخصوصة ذكرها النحاة وليس لفظ الباب واحدا منها قلت الجملة التي اختصت باضافة اشيا مخصوصة اليها هي الجملة الباقية على جمليتها واما ما اريد به لفظه من الجمل فحكمه حكم المفرد يضاف اليه اي اسم كان وهنا كذلك فتامل وثالثها تسكينه سكون وقف على سبيل التعداد للابواب فلا اعراب له لعدم تركيبه وفيه ما تقدم عند ذكر الفصل قبل فعلى الاول والثالث فالجملة الواقعة بعده لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة اتى بها للبيان لما عقد الباب له وعلى الثاني فهي في محل جر باضافة باب اليها وان كان ما بعده مفردا او مركبا غير تام فتتعين اضافة باب اليه كما هنا ولا يجوز الوجهان الاخران لانه يصير ما بعد الباب منقطعا عنه ولا يصح استقلاله بنفسه كلاما لعدم اشتماله على النسبة الحكمية فعليك بحفظ هذا الضابط فانه من المهمات ولنرجع الى ما نحن بصدده فنقول مجرد الفعل عوض اضافة الشيء الى جنسه الثلاثي انحصر ابوابه في ستة كما اشتهر ووجه الانحصار ان الفعل لا يخلو اما ان يكون ماضيه على وزن فعل مفتوح العين او فعل مكسورها او فعل مضمومها لان الفا لا تكون الا مفتوحة لرفضهم الابتدا بالساكن وكون الفتحة اخف واللام كذلك الا فيما يستثنى لما سنذكر في فصل امثلة تصريف الافعال والعين لا تكون الا متحركة لئلا يلزم التقا الساكنين اذا اتصل به ضمير رفع متحرك كضربت وضربنا والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفا وكسرها مع سكون العين فراجع عن الاصل الى الاصل ضرب من الخفة والاصل فعل بكسرها فالاول وهو الذي جاء على فعل بفتح العين جاء مضارعه على يفعل بضمها وهو الباب الاول وبفعل بكسرها وهو الباب الثاني وبفعل بفتحها وهو الباب الثالث وهو باب الشرط والثاني وهو الذي جاء على فعل بكسر العين جاء مضارعه على يفعل بفتحها وهو الباب الرابع وبفعل بكسرها وهو الباب الخامس وهو الشاذ والثالث وهو الذي جاء على فعل بضم العين جاء مضارعه على يفعل بضمها ايضا وهو الباب السادس وكان القياس يقتضي ان تكون الابواب تسعة لكن سقط من القسم الثاني باب واحد ومن القسم الثالث بابان

فالعين مضارع لرجا العلى ۵ فتح مضارع عين كفعل ۵ اعني به مفتوح عين سنبذا ۵ ماضيه كان سل وزن نبذا ۵ مجرد ما سواه لان اذا
في عينه او لامه حلقه ۵ الا ...شره ۵ بالفتح لكن ۵ ... وجا بفعل ۵ للعين ... ... ۵ بالضم

١٤

٦

تعتبر ذلك بالباب بمجموع الماضي والمضارع وما امر هذه الستة فابوابها مصادرها وان اردت تفصيل ذلك فخذ بيانه وذلك لانه اي الباب الاول ما ماضيه كان في الوزن مثل وزن نبذا يصح ان يراد بوزن ظاهره من المماثلة فهو مصدر مضاف الى مفعوله او المفعول اي مثل موزون نبذا على الاضافة البيانية اعني به مفتوح عين وزن فعل بفتح العين فمضارعه جا الفعل بوزن يفعل اي بالضم لعينه كنصر ينصر وبناؤه للتعدية غالبا كما مثلنا وقد يكون لازما كخرج يخرج كذلك جاء مضارعه على وزن يفعل اي بالكسر للعين كضرب يضرب وبناؤه ايضا للتعدية غالبا كما مثلنا وقد يكون لازما كجلس يجلس والمختار عند ابن مالك وابي حيان وغيرهما جواز الضم والكسر فيما عدم النقل فيه من مضارع هذا الباب وعليه ائمة اللغة وعند الفراء ان الفتح الكسر لانه اخف من الضم واكثر وجزم ابن عصفور مطلقا بجوازه لمضارب ضم العين وفي بنيص كسرها وهو قياس في مورد النص فلا يلتفت اليه وجاء مضارعه ايضا على وزن يفعل اي بالفتح للعين كفتح يفتح وبناؤه ايضا للتعدية غالبا كما مثلنا وقد يكون لازما كذهب يذهب لكن هذا الباب الاخير يشترط في عينه او لامه على سبيل منع الخلو لا الجمع حرف الحلقي فقط اي ان يكون عينه ولامه حرفا من حروف الحلق فان حرف الحلق شرط المجيء بيفعل اثقل الحروف لتباعده بالقياس الى حروف سائرها ولا يشكل ما ذكرنا بمثل دخل يدخل ونحت ينحت وجاء يجيء بالضم في الاول والكسر في الاخيرين وما اشبه ذلك مما عينه ولامه حرف من حروف الحلق ولم يجئ على يفعل بالفتح لان حرف الحلق شرط لمجيئه على يفعل بالفتح ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فالفتح عند وجود شرطه جائز لا واجب فان قلت فلم لم يعدوا ذلك الفا هذا الاشتراط في الفعل فيفتحوا في مضارع نحو امر قلت عما لم يعد واو ذلك الالف لعدم تحقق المقاومة لا نتفا ثقل حرف الحلق لسكونه هذا والمراد ان افراد المقسم وهو مضارع فعل منحصرة في هذه الاقسام لا تخرج عنها الى غيرها وهو جواز الضم والكسر والفتح على البدل في ذات مضارع مخصوص لا التخيير المقتضي لجواز كل من الاوجه الثلاثة في كل مضارع كما توهمه بعضهم فاحتاج الى تعسف بقوله هذا التنويع هو الاصل في غير واوي العين واللام ويائي احدهما وواوي الفا والمضاعف على ان في قولنا التنويع نظرا اذ التنويع جعل الشيء انواعا وهو اصل في مطلق المضارع لا في المقيد بغير الاربعة المذكورة وانما قدمنا ابواب فعل بالفتح على غيرها لخفتها بفتح عين ماضيها والفتح لخفته لكونه غير محتاج الى تحريك عضو احق بالتقديم ثم لما انجر الكلام الى احرف الحلق اشرنا اليها بقولنا وحروف الحلق اي الحروف التي مخرجها الحلق هي الها بالقصر للوزن والهمزة ومخرجهما اقصى الحلق فلا هما في مرتبة واحدة وقيل مخرج الها علا من مخرج الهمزة

وحروف الحلق ها والهمز ۵ والعين حا والغين خا دمته ۵ فاول مثاله جا طلبا
مطلب والثاني اتي في ضربا ۵ بضربه الثالث جا شحذ ۵ يشحذ اما نحو يابي فهو شذ

والعين والحاء المهملتان ومخرجهما وسط الحلق وقد نص مكي على ان العين قبل الحا وهو ظاهر كلام سيبويه ونص شريح على العكس وهو ظاهر كلام المهدوي والغين والخاء المعجمتان ومخرجهما ادنى الحلق مما يلي اللسان والاصح اتحادهما في المخرج ونص شريح على ان الغين قبل الخا وهو ظاهر كلام سيبويه ايضا ونص مكي على العكس وقال بعضهم ان سيبويه لم يقصد ترتيبا فيما هو من مخرج واحد اذا تقرر ذلك فذي الاحرف التي يفتح لاجلها عين المضارع ستة فقط باسقاط الالف اذ هي لا تكون الا منقلبة فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها كما سنبينه فليس في حصر الستة دليل على اختيار مذهب الخليل والجمهور من ان حروف الحلق سبعة كما قد يتوهم وقد جمع حروف الحلق الشاطبي رحمه الله في اوائل هذه الكلمات احكي هاك علما حازه غير خاسر فاول بالصرف لما تقدم اي من الابواب الستة وهو ما كان ماضيه على فعل مفتوح العين ومضارعه على يفعل بضمها مثاله جاء قولنا طلبا الالف للاطلاق يطلب بالضم وهو الباب الاول وتقدم بيانه وهذا المثال ونحوهما سياتي من سرد الالفاظ العين المركبة كقولهم واحدا ثنان ثلاثة وانما لم يسكن اخر الفعل فيهما كما هو مقتضى ذلك لضرورة الوزن وليس في اختيار الفتح في الاول والضم في الثاني ترجيح بلا مرجح لانه من تعيين الطريق فنفس التوجه اليه كاف في اختياره او الفعل الثاني معطوف حذف منه حرف العطف للوزن والثاني منها وهو ما كان ماضيه على فعل بفتح العين ومضارعه على يفعل بكسرها اتى مثاله في قولنا ضربا بالكسر وهو الباب الثاني وقدم بيانه ايضا يضرب والثالث منها وهو ما كان ماضيه على فعل بفتح العين ومضارعه على يفعل بفتحها ايضا جاء مثاله في قولنا شحذ السكين بالمهملة بين المعجمتين احدها يشحذ بالفتح فيهما وهو الباب الثالث وهو باب الشرط كما قد علمت ومر بيانه ومثال المتن لما كان عينه حرف حلق واما ما كان لامه حرف حلق فمثاله منع يمنع ونحو سقم لما كان في المقام سؤال وارد هو ان جاء على فعل يفعل بالفتح مع انتفاء الشرط اجبت عنه بقولي اما نحو يابي مما جاء مضارعه على يفعل بالفتح ولم تكن عينه او لامه من حرف الحلق فهو شذ فلا يرد نقضا ولا ينافي شذوذه وروده في افصح الكلام وهو القران قال تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره لان الشذوذ على ثلاثة اقسام قسم مخالف للقياس والاستعمال كتفك المدغم كالحمد لله العلي الاجلل فان القياس والاستعمال الجاري الادغام وقسم مخالف للقياس دون الاستعمال كالقود فان القياس ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب الفا وقسم مخالف للاستعمال دون القياس كجر الكاف الضمير نحو قوله وام اوعال كها او اقربا فان الاستعمال ان لا تدخل كاف التشبيه على الضمير فالاول من هذه الاقسام هو المردود والاخران مقبولان وما نحن فيه من القسم الثالث لا يقال قد تقرر في علم المعاني ان فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام وان خلوص الكلمة من مخالفة

١٤

القياس جزء من مفهوم فصاحتها وقضية ذلك ان المخالف للقياس غير فصيح فينافي وقوعه في الكلام الفصيح لانا نقول مخالفة القياس هو ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما في حكمها كوجوب الادغام في نحو مد والاعلال في نحو قام وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وما شاكله من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناه فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصورة بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام وقضية ما ذكرنا ان ما وافق الاستعمال لا مخالفة فيه للقياس وما خالف الاستعمال كيابى بالكسر مثلا غير فصيح فتامل وقد حكي في المحكم ان قوما قالوا ابى يكسر العين في الماضي فيابى على لغتهم جار على القياس وعلى هذا فيكون ابى يابى بالفتح فيهما من الاستغنا بمضارع فعل عن مضارع اخر كما استغنوا بيكاد مضارع كدت بكسر الكاف عن مضارع كدت بضمها في لغة حكاها سيبويه فان قلت شذوذه فرع عن وجود قياس صحيح اي قاعدة تخالفه ووجود القياس فرع عن اندراج جميع افراد موضوعه تحت حكمه وهو منتف اذ يابى من افراده وهو مخالف له في حكمه فلا قياس صحيح قلت احسن ذلك بان وجود القياس الصحيح غير متوقف على اندراج جميع الافراد وانما هو متوقف على اندراج الغالب وقد وجد لا يقال الشرط في ابى يابى موجود وذلك لان لامه حرف حلق اذ الالف من احرف الحلق عند سيبويه ومتابعيه ومخرجها عندهم اقصى الحلق فلذلك فتحت عينه لانا نمنع كونها لا الالف من احرف الحلق اذ هو حرف هوائي لا مخرج له كما هو مقرر سلمنا كونها من احرف الحلق لكن لو كان الفتح لاجلها لزم الدور وذلك لان وجود الالف موقوف على الفتح لانها في الاصل يا قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها لزم الدور لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه وهو محال اذ المتوقف عليه متقدم على المتوقف فيلزم فيؤدي الى تقدم الشيء على نفسه وهو محال فالملزوم وهو كون الفتح لاجلها كذلك وعسى ان يجاب عنه بانه دور معي لان توقف وجود كل منهما انما هو على وجود الاخر معه لا قبله وهو جائز لانه لا يؤدي الى محذور وربما يجاب ايضا بان الشرط وجود حرف الحلق في الماضي وهو غير متوقف على الفتح في المضارع فتامل واما نحو قلى يقلى بالفتح فلغة عامرية والفصيح الكسر وبقي يبقى بالفتح ايضا فلغة طائية والاصل كسر العين في الماضي فقلبوه فتحة واللام الفا تخفيفا وهذا قياس عندهم واما ركن يركن بفتحهما فمن تداخل اللغتين اعني انه جا من باب نصر ينصر وعلم يعلم فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني ۵

وان يكن جا على وزن فعل ٥ مكسور العين نحو قولنا جهل ٥ فما يفعل بفتح اي مضارعه يجهل الفتى
وقل منه نحو قولنا حسب ٥ يحسب حيث الكسر منه جليب ٥ وان يكن ما قد اتى على فعل ٥ بالضم في العين فعنه ذاك قل
يفعل في مضارع ايضا بضم ٥ كقولنا يحسن ثم البابتم

وان يكن الباب ماضيه جاء على وزن فعل حال كونه مكسور العين وذلك نحو قولنا جهل فهذا الذى كسر عينه فعلى وزن يفعل بالفتح العين اى فمضارع المجهول يجهل وعلم يعلم بالفتح وهو الباب الرابع وبناؤه للتعدية غالبا كما مثلنا وقد يجى لازما كوجل يوجل وقل منها اي من فعل بالكسر ما جاء مضارعه على يفعل بالكسر ايضا نحو قولنا حسب يحسب وهو الباب الخامس وبناؤه ايضا للتعدية غالبا كما مثلنا وقد يكون لازما نحو نعم ينعم بالكسر فيهما ووجه شذوذه حيث الكسر فيه قد جلب في عين ماضيه ومضارعه فتوافقا فيه والمطلوب تخالفهما في الحركة وقل مجيء هذا الباب من الصحيح كما مثلنا وكثر في المعتل نحو ورث يرث وورع يرع وبئس يبئس واخواتها ثم ما جاء من هذا الباب قسمان قسم واجب الكسر في العين وهو ثمانية افعال ومق اى احب ووثق اى قوى اعتماده ووفق اى صار موافقا وولي وورث وورم وورع بمهملتين وورى المخ اي اكتنز من السمن وليس منه ورى الزند يرى اذا اخرج ناره وان عد في شرح المفصل لانه جاء من باب ضرب. ومن باب علم مستغنى عنه عن مضارع الثاني بمضارع الاول فهو من التداخل فلذلكم مثلنا بورى المخ وقسم جائز وهو ستة افعال حسب ونعم وبئس بالموحدة اي صار ذا بوس وبئس بالمثناة التحتية اى قنط ويبس بالموحدة ايضا من اليبس ووغر الصدر بالمعجمة اى توقد وحر بالمهملة والا انما المعنى غيظا وحزنا وولهاى كاد يعدم العقل وهلا اذا اشتد فزعه فكل هذه يجوز في مضارعها الفتح والكسر قال ابن مالك وزاد في شرح الكافية وزع بالمثلث بالزاى اى ولع وزاد ابو حيان ومن بنعمه في القسم الاول وعم بنا على تصرف قولهم عم صباحا وهو ما نقل عن يونس ولا علم خلافا لابن مالك حيث عده فيما لا يتصرف واما نحو فضل يفضل بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع من الفضلة لا من قولك فضله بمعنى غلبه في الفضل فان ذلك ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم في المستقبل كما هو قياس باب المغالبة فمن التداخل لانه جاء من باب علم يعلم ونصر ينصر فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني ومثله مت يموت بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع وان يكن الباب ماضيه قد اتى على وزن فعل اى بالضم في العين كحسن فعنه ذاك قل انت يفعل في مضارع له ايضا هو مصدر آض اذا رجع ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا حذف عامله وان يكون حالا حذف صاحبها وعاملها فعلى الاول فالتقدير رجع ايضا الى الاخبار بان مضارع فعل بالضم يفعل بضمها فيكون مفعولا مطلقا وعلى الثاني فالتقدير اخبر ايضا او اذكر ايضا فهو مصدر بمعنى فاعل اي آيضا فيكون حالا من ضمير المتكلم او قوله حال كوني راجعا الى الاخبار بان مضارعه ورد بضم العين كقولنا يحسن وهو الباب السادس ويكون لافعال الطبائع

تنبيه ٥ وهذه الافعال اعني غير ما ٥ توافقا في العين سم دعايما
كذا كل ايضا سمها اصولا ٥ مذ خالف الثاني فيها الاولي

كالحسن والقبح ونحوهما ولا يكون الا لازما كما مثلنا وسبب ذلك انه موضوع لافعال الطبائع كما علمت فلا يقتضي معناه التجاوز من الفاعل والتعلق بالمفعول بل يختص بالفاعل لان ثبوت المفعول فرع ثبوت التجاوز والتعلق واما نحو رحبتك الدار فشاذ والاصل رحبت بك الدار عدى فيه الى لكثرة الاستعمال كذا قاله التفتازاني وهو مقتض لبقائه على اللزوم وانما حذفت باء التعدية للاختصار فشذوذه ح من جهة الاستعمال على صورة المتعدي اذ هو ملتبس وهو مخالف لقول المرادي لا يتعدى الا بتضمين نحو رحبتكم الدار اي وسعتكم الدار انتهى وكذا ذكر ابو من كونه لازما جار في الصحيح منه ولا يوجد متعديا الا بتضمين ونحوه اما المعتل منه فقد يأتي متعديا نحو طلت ... وسياتي بيان ذلك في الجوف من اقسام المعتل ولما كان هذا الباب موضوعا للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بتمام الشفتين على الضم رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وذلك لانه لما كان موضوعا ليدل على ان الفاعل موصوف بمصدره لازم واللزوم في الحقيقة هو لضم الغير المفارق فاختير في اللفظ بطء الضم للتناسب لا يقال كون الصفة لازمة ينافيها الدلالة عليها بالفعل الدال على تجدد معناه اي حصوله شيئا فشيئا وحدوثه اي وجوده بعد العدم لانا نقول التجدد لا ينافي اللزوم اي الدوام اذ الدوام صادق بتعاقب الامثال واما الحدوث اي حدوث اللازم للملزوم فانما ينافي اللزوم المطلق اي وجود اللازم في جميع اوقات وجود الملزوم لا مطلق اللزوم الصادق باللزوم بعد الوجود وهو المراد هنا به ثم هذا الباب وهو باب الثلاثي المجرد تقدم تعون الله البحث فيه وهذا تنبيه على فائدة فيه لا باس بها والتنبيه في اللغة الايقاظ يقال نبهت فلانا من نومه اي ايقظته وفي الصناعة الاعلام بتفصيل ما علم اجمالا مما قبله وهو هنا مقرب خبر مبتدا محذوف كما قدرناه وفيه ما مر في الفصل السابق والفائدة التي عقد لها هذا التنبيه بيان هذه الافعال المذكورة اعني غير ما ماضيه ومضارعه توافقا في حركة العين وذلك ثلاثة ابواب الثالث والخامس والسادس واما الاول والثاني والرابع وهي التي تخالفت في حركة العين فسم باسكان الميم دعائما جمع دعامة وهي العماد كذا كل ايضا سمها اصولا جمع اصل سميت دعائما واصولا مذ خالف الفعل الثاني وهو المضارع فيها اي في حركة العين الكلمة الاولى وهي الفعل الماضي وانما كان ما اختلف حركة عينه في الماضي والمضارع اصلا بالنسبة الى ما اتحدت فيها لان الاصل في الدال ان يكون على وفق المدلول ولما كانت المدلولات هنا مختلفات فاختلاف الحركات اصل فيهن او لكثرتهن في الاستعمال فهي اليق بالاصالة وعلى التعليل الاول انما اختصت المخالفة بحركة العين دون اللام

اى كون الاصل في الدال على وفق المدلول

باب الرباعي المجرد ٥ اما الرباعي المجرد فهو جا ٥ ممثلا بقولنا قد دحرجا
تعريف لديهم بفعلل ٥ فعللا او فعلله والاول ٥ عن مقيس والمقيس الثاني

لان اللام محل الاعراب والتغيير وانما لم يكن في حركة الفاء لانها ساكنة في المضارع في جميع المواضع فتعين ذلك في حركة العين او لان حركة العين هي الفارقة بين معاني الابواب في الماضي فتعين ايضا في المضارع او لان انقسام المضارع بانقسام الماضي والماضي ينقسم باعتبار حركة انقسام حركة العين فلذلك اختير ان تكون المخالفة بينهما في حركة العين وما اشتمل عليه هذا التنبيه منه بادي على الاصل وقد انقضى الكلام على باب الثلاثي المجرد فلنشرع في التكلم على ما يليه وهو باب الرباعي المجرد وقدمته على الثلاثي المزيد لتجرده فنقول اما الفعل الرباعي المجرد فقد علم تعريفه من سابقه فلذلك استغنيت عنه هنا بالمثال فانا ارحت بيانه فهو جاء متعديا ولازما فالاول منهما جاء ممثلا بقولنا قد دحرجا والالف للاطلاق والثاني نحو قولنا دربج اى ذل وطاطا راسه وعدلت عن عبارة الاصل وهي قوله واما الرباعي المجرد فهو فعلل لما ورد عليها من انتقاضها عكسا باخراجه فعلل المبني للفاعل والحصر مع لانه منتقض بفعلل المبني للمفعول وفعلل الامر لان كلا منهما مجرد لو يصدق عليه حد المجرد المتقدم مع انه لا اصل بنفسه عند سيبويه والثاني اصل ايضا بنفسه ماخوذ من المصدر كالماضي من الجمهور عند البصريين واجيب عن ذلك بان المراد بالمجرد المنحصر هو الاصل فقط والاول فرع عن المبني للفاعل عند اكثر البصريين والثاني مقتطع من المضارع عند الكوفيين ولا يخفى ما في هذا الجواب من المصادرة على المطلوب وانما كان مجرد الرباعي على فعلل لان الفعل الماضي المجرد لا يكون اوله واخره الا مفتوحين لما تقدم ولا يمكن سكون اللام الاولى اذ الفعل به صار مع متحرك نحو دحرجت دحرجن محركوها بالفتحة لخفتها وسكنوا العين لانها ليس في كلامهم اربع حركات متوالية في كلمة واحدة فان قلت هذه العلة انما تقتضي سكون العين اذ لحركت لانتفت والمطلوب انما هو العلة الحاملة الواضع على السكون قلت هي علة غائية وهي معلولة خارجا علة ذهنا كما قرر في محله وانما لم يتصرفوا فيه كتصرفهم في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها بل التزموا فيها السكون لثقله وخفة السكون وهذا الباب تصريفه لديهم فعلل يفعلل فعللا بكسر الفاء وسكون العين في غير المضاعف وفتح الفاء ايضا في المضاعف لخفة الفتحة مع ثقل التضعيف او فعللة بفتحها وسكون العين وفتح اللامين والمصدر الاول وهو فعلال عن مقيس بل هو مقصور على السماع وانما المقيس المصدر الثاني وهو الفعللة وهو عام مطرد في جميع صور فعلل واما فعلال فغير مطرد الا في المكرر كما قال السيد ابن مالك ورأى بعضهم انهما مقيسان وهو ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل لكنه خالف ذلك في الفيته وفصل ابن هشام فقال هو مقيس في المضاعف كزلزال سماعي في غيره كسرهاف قال ويجوز فتح ولا المضاعف والاكثر ان يعنى به اسم فاعل نحو من شر الوسواس اي الموسوس

والحقت بالباب ذا مباني ٥ ورسم هذا الثاني باب الفعللة ٥ كلا حج الرباعي ...

وحكى الصاغاني في المضاعف ضم الفاء وقد الحقت بالبناء للمفعول والالحاق هو جعل مثال على وزن مثال ازيد منه ليعامل معاملته في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فنحو قرده ملحق بجعفر فلذلك قالوا في تصغيره قريده وفي تكسيره قرادد كما قالوا جعيفر وجعافر ونحو شملل ملحق بدحرج ولذلك جاء مصدره الفعللة اي والحقوا بالبناء الثلاثي المزيد حرفا بالباب اي بهذا الباب الرباعي المجرد ستة مباني على ما عدها ابن الحاجب وغيره من المحققين فالاول منها نحو فوعل كجورب بزيادة الواو اى البسه الجورب وهو معرب لا يقال الالحاق فرع عن زيادة الواو والعلم بها فرع عن الاشتقاق والذي هو خاص بالعربية لانا نقول لما استعملته العرب على سنن لغتهم اعطته حكم نظيره من جوهر وكوثر ونحوهما مما زيدت فيه الواو فكانه من الجرب والثاني فيعل كبيطر بزيادة الياء من البطر بالسكون وهو الشق والثالث فعول كجهور بزيادة الواو ايضا والرابع فعلى كسلقى بزيادة الالف والخامس فعنل كقلنس بزيادة النون والسادس فعلل كشملل بزيادة احدى اللامين وانما لم يدغموا اللام الاولى في الثانية بعد نقل حركتها الى ما قبلها في فعلل لئلا يبطل الالحاق فانهم جعلوا امثال فعيل كشريف وفاقا لسيبويه وزادوا تكلس وسلقى وكذا فعل السكاكي وابن مالك وغيرهما لكنهم زادوا شريف بدل قلنس واما التفتازاني فذكر خمسة فقط جورب وجلبب وبيطر وهوك وشريف فاسقط من الستة السابقة قلنس وسلقى وزاد رهوك قال ابن مالك والحاقها سواها نادر ليسير الى نحو قطرن البعير ودهس اي رمس بمعنى دفن الميت في الرمس وهو القبر وسندل بمعنى ندل وترفل بمعنى رفل وهلقم اذا اكثر اللقم ووهبل اللقمة اذا عظمها وسنبس بمعنى نبس اي تكلم وخلبس بمعنى خلب اي فتن ودهدم بمعنى هدم وغيرها وللالحاق دليلان احدهما وهو الاحسن كما قال في شرح المفصل لجريانه في الاسماء والافعال هو ان حرف الالحاق هو الحرف الذي ليس لمعنى وصفت الكلمة بسبب ذلك الحرف اذ لك المعنى كواو حوقل ولام شملل والياء المراد منه زيادة حرف الالحاق انه لا يصحبه زيادة معنى اصلا كما تقدم لان معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل بل انما تكون لافادة معنى كزيادة الهمزة في اكرم والالف في فرح والالف في ضارب فلا يقال الفا للالحاق وان صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعي وذلك لظهورها في معنا اخر فلا يجوز حملها على الغرض اللفظي مع امكان المعنوي وثانيهما موافقة المصدر وعليها قصر التفتازاني وعليه فالمعتبر توافق المصادر جميعها فيخرج نحو اخرج لعدم الفعللة كما اخرج نحو قاتل وفرح وقيل ايضا ان الاعتبار انما هو بالفعللة لوجودها واطرادها في جميع صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به لعدم اطراده الا في المكرر كما قال السيد ابن مالك فان قيل الالحاق جعل المصدر منها زنة واحدة فكيف يكون موافقتهما دليلا عليه الذي هو عينه والدليل يغاير المدلول اجيب بان الالحاق

ثم الثلاثي المزيد ان لو ملحقه زيد على اصوله قد قسمناه الى ثلثة من الاقسام

كام جعل شالا عا وزن مثال انيه منه والاتحاد المصدرين مغايرا له لازم والملازم يصح ان يكون دليلا على الملزوم
وسمي هذا الباب المتقدم ذكره فالالف واللام فيه للعهد الذكري باب الفعللة بالضبط السابق
وانما اضيف الى الفعللة دون الفعلال لاطراده فيه كما قد علمت كذا مجرد الرباعي مضعفه كما مثل
قسمه ايضا باب مجرد الرباعي وانما نسبوه الى المصدر دون ماضيه ومضارعه كما فعلوا في الثلاثي المجرد
فقالوا باب فعل يفعل مثلا ولم يقولوا هنا باب فعلل يفعلل لاتحاد مصادر هذا الباب وورودها
على زنة واحدة وهي الفعللة بخلاف مصادر الثلاثي المجرد فانها ليست على زنة واحدة وما تضمنته
هذه الثلثة الابيات الاخيرة من زيادة ه وبعد ان قضينا الكلام على بابي مجرد الثلاثي والرباعي
نشرع الان في الكلام على مزيديهما فهذا **باب الثلاثي المزيد** وهو مبني من زاد الواضع في الشيء
اي اوقع الزيادة فيه نزل منزلة القاصر اذ الغرض مقابلة المجرد من الزيادة بالمشتمل عليها
وهو حاصل باثبات الزيادة لمطلقه دون بيان كمية المزيد ولو بني من زاد المتعدية على اصلها
من التعدية بنفسها الى اثنين كقوله تعالى وزادهم ايمانا لقيل المزيد فيه او الكثير مثلا واصل مزيد
مزيود بوزن مفعول نقلت ضمة اليا الى الزاي فالتقا ساكنان فحذفت اليا على راي الاخفش دون
الواو لدلالتها على معنى ثم قلبت الضمة المنقولة الى الزاي كسرة لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس
بالواوي فصار مزيد بوزن مفيل بكسر الفا وسكون اليا واما عند سيبويه فالمحذوف الواو لزيادتها
وبعد حذفها قلبت ضمة اليا كسرة لمناسبة اليا بعدها فوزنه مفعل بكسر الفا وسكون العين كما سياتي
بيان ذلك في بحث الاجوف من المعتلات ولما كانت معرفة المزيد مترتبة على معرفة المجرد
اذ هو الاصل اتيت به اولا على الترتيب وهو من العاطفة فقلت ثم اي بعد ان عرفت المجرد من
القسمين ينبغي معرفة المزيد منهما وقدمت القسم الاول من قسمي المزيد وهو الثلاثي المزيد لاقتضاء
الترتيب الطبيعي ذلك كما قدمت الاشارة اليه وهو ما اي فعل زيد بصيغة المبني للمفعول من زاد
التام كما مر على اصوله الملاحظ مقابلة بالفا والعين واللام ولم يكن لنكتة السابق بيانها لم ابين كمية
المزيد هنا وهذا المزيد ابوابه اربعة عشر وهي على ما سيأتي انواع اشرت اليها بقولي قد قسمناه بصيغة
المبني للمفعول من المضاعف والالف للاطلاق وهذا هو خبر المبتدأ الذي هو الثلاثي وما بينهما جملة
مستانفة استئنافا بيانيا الى ثلثة من الاقسام رباعي وخماسي وسداسي لا غير لان الزائد
اما حرف واحد او اثنان او ثلثة ولا يزيد على ذلك لما تقدم والملايزة الفرع وهو الحروف الزيدة على
الاصل وهو الحروف الاصلية وهذا التقسيم من تقسيم الكل الى جزئياته لا الكل الى اجزائه ووجه انحصار
الاقسام فيما ذكر علم انفا فان قلت صرح ابن هشام في المغني بان توهم لا غير لحن فكيف ارتكبته قلت ما ذكره
ابن هشام مردود فقد صرح الزمخشري والابذي وابن مالك بجوازه واستدل ابن مالك في القسم من شرح
التسهيل بشاهد على ذلك وهو قوله جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال وعليه رحمة
من لنفثة والامانة معروف فيكون هذا شاهدا عربيا يقتضي بجواز استعمال هذا اللفظ وقد استعمله ابن هشام

عير تحذ بيانه مفصلا فاول الاقسام منه ذكر ما قد زيد فيه واحد كاكرما

١٩

نفسه في مواضع من كتابه المذكور فيكون قوله هنا اي في باب غير شاهدا عليه بارتكاب اللحن قال الدماميني
وكان مستنده في ذلك فيما اظن قول السيرافي في الحذف بعد حذف المستثنى انما يستعمل اذا كانت
الا وغير بعد ليس ولو كان في مكانها غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد
السماع وقد عرفت انه مسموع فيحمل به من غير توقف وغير مبنية على الضم تشبيهها
بالظروف المقطوعة عن الاضافة وهي اسم لا وخبرها محذوف او بالعكس انتهى
اذا تقرر ما ذكرناه بيان التقسيم المذكور مفصلا احسن تفصيل فاول الاقسام الثلاثة من ذلك
المقسم ما كان مبنيا على اربعة احرف وهو ما قد زيد فيه على اصوله حرف واحد
وهو بلا ثلاثة ابواب افعل وفعل مضاعف العين وفاعل فالاول وهو باب الافعال بكسر الهمزة
وقاعدته في نقل الثلاثي المجرد اليه ان تزيد في اوله همزة مفتوحة وذلك كاكرما الالف
للاطلاق والزائد فيه الهمزة وانما سمي باب الافعال لكون مصدره على وزن افعال
وكسرت الهمزة فيه فرقا بينها وبين همزة الجمع كالادبار والادبار ولم يعكس لان الجمع ثقيل
فالخفة فيه اولى وهذه الهمزة للتعدية غالبا ومعنى التعدية سياتي تفسيره في باب
المتعدي واللازم ويرد افعل لصيرورة الشيء منسوبا الى ما اخذ منه الفعل وهنا على
اقسام احدها ان يصير الفعل الى الفاعل وليس فعلا كاغد البعير اذا صار ذا غدة ومنه
وامسينا اي دخلنا في الصباح والمسا لانه بمنزلة ذوي صباح ومسا وثانيها ان يصير الى
وهو فعل نحو الام الرجل اذا صار لئيما وثالثها ان يصير اليه والمراد غيره نحو اجرب الرجل
اذا صار ذا ابل بها جرب ويرد ايضا لوجود الشيء على صفة بمعنى ان الفاعل يجد المفعول
موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة بمعنى المفعول ان كان اصل الفعل
متعديا كاحمدته اي وجدته محمودا وبمعنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما كابخلته اي وجدته
بخيلا وتقاس عليه جانب النفي ومنه قول عمرو بن معد يكرب والله يا بني سليم لقد قاتلناكم
فما اجبناكم وسالناكم فما ابخلناكم وهاجيناكم فما افحمناكم اي لم نجدكم جبناء
ولا بخلاء ولا مفحمين ويرد ايضا للسلب اي سلب الفاعل اصل الفعل عن المفعول
نحو اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته او لسلب اصل الفعل عن الفاعل يقال قسط اذا
جار واقسط اذا سلب عن نفسه القسط اي الجور فعدل ويجوز ان يلحق بباب
الام وذكر اللغويون انه يرد ايضا لضد السلب وهو الاحواج الى الشيء وحكوا انه
يقال اشكيته اي ازلت اذا احوجته الى الشكوى نقله ابو حيان وغيره ويرد ايضا
للزيادة في المعنى المدلول عليه باصل الفعل بناء على ان الزيادة في اللفظ تقتضي زيادة

ومنه ايضا قد اتانا فعلا مضعف العين كذا لو علا

نحو شغلته واشغلته ويرد ايضا للتعريض وهو ان يجعل المفعول معرضا لاصل الفعل كاباع الجارية
اي عرضها للبيع ويرد ايضا للتعريض وهو ان يجعل المفعول معرضا لاصل الفعل للكثرة
كاظبى الوادي واضب اذا كثرت ظباؤه وضبابه وليجعل المفعول صاحب شيء بوجه ما
كاقبرته واشفعته واعبدته اذا جعلت له قبرا او اعطيته دواء يستشفي به وعبدا
ذكرها ابن مالك وللحجوم كاطلعت عليهم اي هجمت وللدعا كاشفيته اي دعوت له بالشفا
وللتسمية كاكفرته اي سميته كافرا ذكرها ابن عصفور وللمطاوعة فعل مضاعف العين كفطرته
فافطر وبشرته فابشر ذكره ابن ابي الربيع ولجعل المفعول ممكنا من مصدره كاحفرته البير
اي امكنته من حفرها وحمله على الاصل كاكذبته اي حملته على الكذب ولاتيان الفاعل بالموصوف
بالموصوف بالاصل كاكرم الرجل وانجب اذا اتى باولاد كرام نجباء ثم هذه المعاني المذكورة
لهذه الابنية سماعية تحفظ وليس بشيء منها مطردا فيها وهو نظر اللغوي والباب الثاني
من المزيد حرفا هو باب التفعيل وهو المشار اليه بقولنا ومنه اي من المزيد حرفا ايضا
قد اتانا ما وازن فعلا حال كونه مضعف العين كفرح تفريحا وقاعدة في النقل اليه
ان تكرر عين فعله وتدغم معمولا في نحو فعل مضعف العين فعل بتكرير مع الادغام
وسياتي بيان الزائد منها ووجه تسمية هذا الباب بباب التفعيل علم مما سبق وياتي
للتكثير في الفعل اي صدوره من فاعله كثيرا مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلته فيتحقق
مع اتحاد الفاعل نحو جولت وطوفت او في الفاعل وهو افادة ان الفاعل من حيث تعلق
الفعل به كثير في نفسه ويلزمه كثرة الفعل المتعلق به نحو موتت الابل او في المفعول
وهو افادة ان المفعول كثير في نفسه وتلزمه ايضا كثرة الفعل الواقع عليه لاكثرة
الفاعل نحو غلقت الابواب فمع كثرة غلق الباب الواحد وقطع الثوب الواحد نصح
غلقت الباب وقطعت الثوب بالتشديد باعتبار الاول لما يدل عليه ما في شرح المفصل
كان فقد التكثير في احد هذه الثلثة المذكورة لم يستعمل فلذلك كان
نحو موتت الشاة الواحدة خطا لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة
الى نفسه لاستحالة تكرره بالنظر الى شاة واحدة ولا بالنظر الى الشاة اذ لا يستقيم تكثيرها
وهي واحدة وليس ثم مفعول ليكون التكثير له وهذا بخلاف نحو قطعت الثوب مما
لا يستحيل تكرر الفعل فيه فان ذلك شائع وان كان الفاعل واحدا وكذلك المفعول
تنبيه في شرح الشافية المنسوب للمص ان الفعل ان كان لازما فالتكثير في فاعله وان اي وان
كان متعديا فالتكثير في فاعله متعلقه يعني مفعوله كقولك غلقت الابواب قال

قال الجاربردي الاول اي الاطلاقة غير صحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو جولت وطوفت وقد يكون
في الفاعل دون المفعول نحو اقول الاول ظاهر واما الثاني ففيه نظر اذ التكثير في الفاعل مستلزم للتكثير في
الفعل كما علمت وسياق كلامه يدل على ان التكثير انما هو في الفاعل فقط ومقتضى الثاني انه لا يستعمل
فعلت بالتضعيف اذا كان متعديا الا اذا كان المفعول جمعا حتى لو كان واحدا ونقل به
ذلك الفعل مرارا لم يستعمل الافعلت بدون تضعيف الا على سبيل المجاز وهو خلاف ما ذكره
ابن الحاجب في شرح المفصل ومن معاني هذا البناء ايضا نسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسقته
اي نسبته الى الفسق والتعدية نحو فرحته والسلب نحو جلدت البعير وقردته اي ازلت جلده وقراده
والصيرورة نحو عجزت المراة وثيبت والتوجه نحو شرق وغرب وكوفوا اختصار الحكاية اي
نحو امن وامه وسوف وسبح اي قال امين وبالها وسوف وسبحان الله ومن معانيه
موافقة تفعل وفعل نحو ولى وبتم فكر بمعنى تولى وتيمم وتفكر ونحو قدر بمعنى قدر ذكره في
التسهيل وللتسمية نحو ظلمته اي سميته ظالما وللدعا للشيء وعليه نحو بركته اي دعوت
له بالبركة وجدعته اي دعوت عليه بالجدع وللقيام على الشيء نحو مرضته اي قمت عليه والمرض
بالشيء نحو شجعته اي رميته بالشجاعة وللعمل المتكرر بمهلة نحو درجته قال ابو حيان
وقد يات في لضد فعل يقال تحنث بالتشديد نقله على جهة العناد ومثاه نقله على جهة الصلاح
تنبيه حافظ بعضهم على بنا حروف الفعل على هيئاتها في المصدر فقال في مصدر فعل
بالتضعيف فعالا بالتضعيف ايضا لا فيعالا بابدال احد المثلين يا من جنس حركة ما قبلها
ككذب كذابا بكاف مكسورة ثم ذال مفتوحة مدغمة اولاهما في الاخرى لا تكذيبا والباب الثالث
من المزيد حرفا هو باب المفاعلة وهو المشار اليه بقولنا كذا اي مثل السابق في كونه مزيدا
حرفا واحدا باب المفاعلة نحو قولنا فاعلا بفتح العين والالف للاطلاق ايضا وذلك قاتل
مالا ومقاتلة فالاول سماعي والثاني قياسي ولذا كتب الباب اليه ووجه تسميته
باب المفاعلة علم مما سبق وقاعدة في النقل اليه ان تزيد الفا بين فا فعله وعينه فزيد فيه
هو الالف وضابط هذا الباب ان يكون بين اثنين فعل احدهما بصاحبه ما فعل الصاحب به
غير ان نتعلقه من جهة الفاعلية بالاول صريحا وبالثاني ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد
عمرا فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو
متعلقا بزيد والاجل تعلقه بالاخر صار غير المتعدي اذا نقل الى فاعل متعديا نحو كارمته
فان اصله لازم وقد تعدى بها هنا والمتعدي الى واحد ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا
للفاعل في المفاعلة بل كان مغايرا للفاعل وهو المشارك متعديا الى مفعولين نحو جاذبته
الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة

احتيج الى مفعول اخر تصلح منه المشاركة فتعدى الى اثنين وما ان صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين
بل يكتفى بمفعوله كما في شاتمت زيدا **تنبيه** من حافظ على بقاء حروف الفعل على هيئتها في
المصدر فقال في مصدر فعل بالتضعيف فعالا بتضعيف العين ايضا وقال في مصدر فاعل
فيعالا بقلب الالف يا ضرورة امتناع النطق بها بعد الكسر لا فعالا لكن قال الجاربردي
وجاء على فيعال قالوا قاتلته قيتالا ومن ثمة قالوا ان قيتالا فرع قتالا من حيث كان جاريا على
الفعل قلبت الالف يا لانكسار ما قبلها وظاهر كلام التفتازاني ان فعالا صيغة اصلية
ويروى كلا بيتين قرأه وقاتلته قتالا بتشديد الراء والتاء المدغمان وبها بدلا من الياء
المنقلبة عن الف فاعل عكس دينار في دنار ويكون فاعل بمعنى افعل نحو عافاك اي
اعفاك وبمعنى فعّل اي للتكثير نحو ضاعفته وضعّفته وبمعنى فعل اي لنسبة الفعل الى
الفاعل لا غير كقولك سافر بمعنى نسبة السفر الى المسافر وتمثيل التفتازاني لما كان اي للمغالبة
بمعنى فعل بدافع المسند الى الله في نظر اذ الدفع بينه وبين يكون على يد بعض الناس وعادة
جارية لمقابلة بدفع من المدفوع وان كان دون الدفع الاول لم يخرج عن معناه الاصلي
فتامل وان قلت هل مزيد فعل بالتضعيف الحرف الاول من المدغمين ام ثانيهما ما قلت قولان
لاهل علم الصرف ثم بفتح المثلثة اي فيه قولان فذهب الخليل واختاره ابن عصفور وابن
مالك الى ان الزائد هو الاول وعللوه بان زيادة الساكن اولى من المتحرك لما فيه من تكثير الزائد
بكونه حرفا وحركة وهذه الاولوية بالنسبة الى العلة المستلزمة لا ولويته هو ارجح من مقابله
والمصير الى الارجح متعين فلا يرد ما قيل ان القائل بزيادة الاول قائل بتحريك ذلك لا باوليته
وذهب يونس كما نقله عنه الفارسي واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما ونقل عن
الاكثرين الى ان الزائد هو الثاني وعللوه بان الزيادة بالاخر اولى والوجهان جائزان عند سيبويه
اي محتملان لتكافؤ الدليلين والكلام في ادلة الفريقين والاعتراض عليها طويل الذيل قليل النيل
فلذلك اضربنا عنه صفحا وطوينا عن التعرض له كشحا وما تضمنه هذا البيت من زيادة في
على الاصل وثاني الاقسام الثلاثة المذكورة هو الخماسي وهو ما كان على خمسة احرف
وهو الذي زيد بالبناء للمفعول على اصوله الثلاثة حرفان وهو خمسة ابواب
تفعّل بتشديد العين وتفاعل وانفعل وافتعل وافعلّ بتشديد اللام وهي نوعان
وذلك لانها لا تخلو اما ان تكون مبدوءة بالتاء الفوقية او بالهمزة فالاول له بابان
اولهما باب التفعل وقاعدته في نقل الثلاثي المجرد اليه ان تزيد في اوله التاء المثناة
وتكرر عين فعله وتدغم فتقول في مثل فعل تفعّلا بزيادة التاء في اوله وتكرير العين
مع الادغام المشار اليه بقولنا مضعفا والالف في المثال للاطلاق ووجه التسمية بباب

التفعّل

وباقي الاقسام ما زيد على اصوله حرفان في الفعل

التفعّل علم مما سبق وهو لمطاوعة فعّل بالتشديد نحو كسّرته فتكسّر والمطاوعة حصول الاثر عن تعلق الفعل المتعدي
بمفعوله فانك اذا قلت كسّرته فالحاصل له التكسر وبرد للتكلف ومعناه ان الفاعل يتعانى ذلك الفعل
ليحصل بمعاناته كتشجّع اذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها لتحصل ولما كان هذا ملتبسا
بتفاعل من حيث ان كل واحد منهما عبارات لمن انتسب اليه فرق بينهما بان معنى التفعل ممارسة الفعل
ليحصل ومعنى التفاعل اظهار الفعل على خلافه لا للتحصيل بل ليظهر انه عليه فان الفاعل في نحو
تحلّم يطلب ان يكون حليما وفي نحو تجاهل لا يطلب ان يكون جاهلا فتامل ويرد ايضا لاتخاذ
الفاعل المفعول اصل الفعل نحو توسّد ثوبه اي اتخذه وسادة ومنه تبوّأ الدار اي اتخذها دارا
مثابة وللتجنب اي ليدل على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تأثّم وتحرّج اي جانب الاثم والحرج
والجوب قال الخطابي وليس في الكلام تفعّل بمعنى القى الشيء عن نفسه غير هذه الثلث
والباء في بمعنى تكسب وزاد غيره تنجّس اذا فعل فعلا يخرج به عن النجاسة كذا رايته
نقلته في شرح البخاري ومثّل التفتازاني لهذا النوع تهجّد اي جانب الهجود اي النوم وتكون
خمسة وللدلالة على ان اصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو تجرّع اي شربه جرعة بعد جرعة و
للطلب نحو تكبّر اي طلب ان يكون كبيرا والفرق بين الطلب والتكلف هو ان في التكلف
تحصل صورة الفعل بخلاف الطلب وللتلبس بمسمى ما اشتق منه نحو تقمّص وللعمل فيه
نحو تغدّى وتعشّى ولموافقة المجرد نحو تبيّن وتبسّم اي بان وبسم وللاغناء عنه نحو
تكلّم وتصدّر وللاغناء عن فعل المشدد نحو تولّى اي قال وولاء اذ المعروف في اختصار
الحكاية فعّل بالتشديد وللصيرورة نحو تأيّمت المرأة وتحجّر الطين ومنه تقيّس وتنزّر
اذا انتمى الى قيس ونزار كذا قال ابن مالك وادرج الزمخشري باب تقيّس في التكلف
ولسؤال اصله نحو تعطّى وترحّم اذ سأل العطاء والرحم والباب الثاني من المبدوء بالتاء
الفوقية هو باب التفاعل وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله التاء وتزيد الالف بين
فائه وعينه فتقول في مثل فعل تفاعل بزيادة التاء والالف نحو تباعد ووجه
تسميته بباب التفاعل علم مما سبق وهو لمشاركة امرين او اكثر في اصله اي مصدر
فعله الثلاثي صريحا وانما قلنا صريحا احترازا من فاعل نحو تضاربا وتضاربوا
ولا جل انه يتشارك فيه امران صريحا نقص عن فاعل بمفعول واحد فان كان فاعل المتعدي
الى مفعولين يصير متعديا الى واحد نحو تنازعته الحديث وتنازعناه وان
كان من فاعل المتعدي الى واحد يصير لازما كتضاربا وتكارما وذلك لان وضع
فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير ايضا فعل ذلك كما مر بيانه
ووضع تفاعل لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلقه بمفعول فاذا قلت

تشارك زيد وعمرو كان مدلوله الاخبار بصدور الشركة المستفادة من جوهر اللفظ من كل منهما مع قطع
النظر عن تعلقها بالاخر وعن اشتراكهما في الاتصاف بها وان كان كل من الامرين لازما بهذا
وحيث تاملت ما فرق بين فاعل وتفاعل استبان لك منه فرق اخر هو ان البادي في فاعل
معلوم دون تفاعل ومن ثم يقال اضارب زيد عمرا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال مثله
في تفاعل ويأتي تفاعل المذكور للدلالة على ان الفاعل اظهر ان المعنى الذي اشتق منه تفاعل
حاصل له مع انه ليس في الحقيقة كذلك كتجاهل اي اظهر الجهل من نفسه وليس عليه في الحقيقة
وعبّر التفتازاني عن هذا المعنى بالتكلف وفرق بينه في هذا الباب وفي باب تفعّل بان
المتكلف في باب تفعّل يطلب وجود الفعل في نفسه بخلافه في باب تفاعل نحو تحلّم وتجاهل
فان المتحلم يطلب وجود الفعل في نفسه بخلاف المتجاهل وفيه ما فيه على ان التكلف هو معاناة الفاعل
لذلك الفعل لمشقة ويرد تفاعل بمعنى فعل نحو توانيت اي ونيت من الونى وهو الضعف
وللمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد ثم النوع الاول من الخماسي انحصر في هذين البابين
وهما باب التفعل وباب التفاعل لا غير وذا النوع هو الذي بالتاء الفوقية مبتدأ
كما علمت ذلك من الامثلة واما النوع الثاني وهو الذي بالهمز في ابتدائه حاصل فهو في
ثلاثة ابواب انحصر اولها باب الانفعال وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اول الهمزة وتزيد
بين فائه وعينه التاء الفوقية فتقول في مثل فعل افتعل بزيادة الهمزة والتاء نحو جمع ووجه
تسميته بباب الافتعال علم مما سبق وهو للمطاوعة ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على
معنى حصل عن تعلق فعل اخر متعد به كقولك جمعته فاجتمع فقولك اجتمع عبارة عن معنى
حصل عن تعلق فعل متعد وهو جمع هذا الذي قام به اجتمع وقد يتكلم بالمطاوع وان لم يكن
معه مطاوع كقولك اجتمع السحاب قال الشيخ عبد القاهر معنى المطاوع انه قبل
الفعل ولم يمتنع فالثاني مطاوع بصيغة اسم الفاعل لانه طاوع الاول والاول مطاوع بصيغة
اسم المفعول لانه طاوعه الثاني **تنبيه** انما يجيء افتعل للمطاوعة في الاغلب فيما فاؤه لام او را
او واو او ميم او نون نحو لويته وردعته وصعته ومددته ونقلته وقد يأتي لها فيما فاؤه
غيرها نحو جمعت الماء وشويت اللحم وحجبت الشيء وفصلته وغيرها وقد يأتي لمطاوعة
افعل نحو اشعلت النار فاشتعلت ويرد افتعل للاتخاذ نحو اختبز اي اتخذ الخبز وللمبالغة
في المعنى نحو اكتسب اي بالغ في الكسب ويكون بمعنى تفاعل نحو اختصم اي تخاصم وبمعنى فعل
نحو جذب واجتذب وانما لم يجعلوا اجتذب مثل اكتسب للمبالغة لجواز وقوعه في جميع مواقع جذب
وبالعكس يدل عليه قول الصحاح الجذب المد جذبه وجبذه على القلب واجتذبه ايضا

وفي تغير المطاوعة في تفعل واعادها هنا بعبارة اخرى

وأما الذي بالهمز جا انفعل وافعلّ جا منحصرا وفي انفعل

وقد ذكر بعضهم لافتعل معاني اخر لكنها راجعة عند التامل الى ما ذكرناه فمن ذلك موافقة تفعّل نحو
ابتسم اي تبسم وموافقة استفعل نحو اغتنم اي استغنم ويأتي ايضا للتخيير بالمعجمة والمثناة
التحتية نحو انتخب ولفعل الفاعل بنفسه نحو اضطرب واكتحل والباب الثاني من

الانفعال

النوع الثاني هو باب الانفعال بتخفيف اللامين وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله الهمزة وتكرر لام
فعله وتدغم فتقول في مثل فعل افعلّ بزيادة الهمزة في اوله وتكرير اللام مع الادغام كاحمرّ ووجه
تسميته بباب الافعلال علم مما سبق والخلاف السابق في الفعل المضاعف من ان الزائد هو العين
الاولى او الثانية وجواز الوجهين يجري هنا في اللامين فان قلت القول بان الزائد اول
العينين في فعّل معلل بكونها ساكنة كما مر وذا التعليل لا يجري هنا في اللام الاولى من افعلّ
لكونها محركة في الاصل بدليل ما سبق في فعلل من انه لو سكن لزم التقاء الساكنين عند اتصال
الضمير بالفعل وكذا القول الثالث وهو جواز الوجهين فانه معلل بصحة دليل القول الاول
ومكافاته بدليل مقابله وقد بطل الدليل الاول كما علمت فيبطل هذا ايضا قلت اجيب عن ذلك
بانه لما عرض وضعه متحركا اللام الاولى عملا بالدليل السابق يفضي الى وجوب سكونه للادغام
في مماثله نزل هذا السكون العارض لوجوبه منزلة السكون الاصلي فجرى فيه القولان المذكوران
انتهى وبناؤه للمبالغة ولا يكون الا لازما مختصا بالالوان والعيوب الظاهرة كاصفرّ
واعورّ ولا ينافي هذا الاختصاص مجيئه شذوذا في غيرهما كازورّ الليل اي انتصف
واهرّ الغراء اي قوي ضوءه لان الازورار لما كان لازما لشدة الظلمة او النور لحق بالالوان
كما الضوء يلحق بها وهذا النوع الثاني وهو المبدو بالهمزة جاء منحصرا فيما سبق بيانه

الانفعال

وفي باب الانفعال هو الباب الثالث من النوع الثاني وقاعدته في النقل اليه ان تزيد
في اوله همزة مكسورة ونونا ساكنة بعدها فتقول في مثل فعل انفعل كانقطع بزيادة
الهمزة والنون وهو لمطاوعة فعل نحو قطعته فانقطع ولهذا لا يكون الا لازما قال التفتازاني
اذ المطاوعة كما قاله الجاربردي تقتضي اللزوم وفي كلامهما نظر لانه يتم على ان هذا انما هو
في مطاوع المتعدي لواحد اما مطاوع المتعدي لاثنين فيتعدى لواحد كما سيتجلى
فتعلمه كما مر بيانه ذكره قريبا فعليه فيجوز كسوت زيدا جبة فاكتسى هو تلك الجبة واما افعل
المطاوع فلا يكاد يكون الا متعديا لتمكن المطاوعة والانفعال واما ما جاء منه نحو منغو
من هوى بالفتح اذا سقط وغوى اذا ضل فقال ابن عصفور يحتمل ان يكونا مطاوعين لاهويته
واغويته كادخلته فانداخل ولا يكونان كلاهما شاذا واما استعماله في نحو انطلق وانقض
والسلخ الاشهر وانكدرت النجوم اي سقطت فهو لا مطاوع لطلق وقض لا استعماله في قض

وتالث الاقسام ما قد زيد في اصوله ثلثة كاستلطف

١

وحكى الاستعمال في سلخ الشاة وكدرت الشئ المقدر الوضع واستطعمه بعضهم انه فيما اوكره الفاعل
على الحقيقة فقد انسلخ عنه معنى المطاوعة ولبعضها فعلته فانفعل في اطلاقه نظرا لما رايت
وقد جاء شاذا مطاوعا لافعل نحو اغلقت الباب فانغلق واسقفته فانسقف بمعناه
لكن قال ابن مالك يجوز ان يكونا انغلق ونحوه مطاوعة من قال غلقت وسقفت فانهما
معقولان ومنقولان وما ذكرناه من ان مطاوعته لافعل شاذة لا ينافي ما تقدم
عن ابن عصفور من ان منهو ومنغوى مطاوعا اهويته واغويته فلا شذوذ فيهما لان الشذوذ
المنتفي ثمة مخالفة الاستعمال والشذوذ المثبت هنا مخالفة القياس فلا منافاة
ولا يبني انفعل الا مما فيه علاج وتاثير ووجهه انهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا ان يكون
امرا مما يكون اصله ظاهرا وهو علاج تقوية للمعنى الذي ذكر من ان المطاوعة حصول الاثر فلا يقال
انكرم وانعدم وانعلم وانفهم من اكرم واعدم وعلم وفهم اذ لا علاج في الكل لان الاكرام عطاء شئ للآخر
والاعدام افناء الشئ ولا تاثير فيهما ايضا اما الكرم فلا اثر فيه بالمكرم كلما العدم فلان المعدوم
ليس بموجود حتى يقوم به اثر واما العلم والفهم فلان كلا منهما انفعال اي تاثر لا فعل اي تاثير
ولو سلم فاثرهما غير ظاهر للحس فتامل فان قلت انكرم وانعدم كما انتفيا لما ذكرته
من العلة كذلك انتفيا لان انفعل لا يطاوع افعل كما مر فما وجه تخصيصك الموجه المذكور بالعلة
قلت لان مطاوعة افعل قد ثبتت في الجملة كما مر فيمنع ما ذكرنا انما هو بما ذكرناه
واعلم ان قولنا انفعال ليس كالكرم لان القائل يعمل في تحريك لسانه ويعالج في ترتيب اجزاء العبارة
لموافقة المعنى بعض علاج وثالث الاقسام الثلثة السابقة هو السداسي وهو ما
كان على ستة احرف وهو الذي قد زيد بالبناء المفعول في اصوله الثلاثة وفي هنا بمعنى على
كقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل اي ما زيد على اصوله احرف ثلاثة وهو ستة ابواب
استفعل وافعال وافعوعل وافعول وافعيل وافعنلل وسياتي بيانها واحدا واحدا
فالاول منها هو باب الاستفعال وقاعدته في نقل الثلاثي المجرد اليه ان تزيد في اوله الهمزة
والسين والتاء هذا الترتيب فتقول في مثل فعل استفعل كاستلطف بصيغة الامر وجه
تسميته بباب الاستفعال علم مما سبق وهو للطلب ومعنى كونه للطلب نسبة الفعل
الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق منه وذلك قد يكون صريحا كاستكتبته اي
طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديرا كاستخرجت الوتد من الحائط فليس هنا طلب صريح
بل المعنى لم ازل اتلطف به واحتال حتى خرج فنزلته منزلة الطلب وانما حذف المفعول
للعموم ليصح التمثيل به لكلا النوعين فان قدر تعلقه بمن يصح ان يطلب منه فهو مثال

للصحيح والافلمقدر ويرد لاصابة الشئ على صفة نحو استعظمته اي وجدته عظيما وللتحول الفاعل الى
اصل الفعل نحو استحجر الطين اي تحول الى الحجرية ومنه قول الشاعر ان البغاث بارضنا تستنسر
اي تتحول الى صفة النسر ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر وقيل انه للطلب كانه يطلب القرار من
نفسه وعليه هو من الطلب المقدر لا الصريح فلذلك قلنا كانه يطلب القرار وانما عبر عن هذا القول
بصيغة التمريض لضعف وجهه وذلك لان استقر يصح اسناده الى ما يمتنع منه الطلب
كاستقر الحجر وهذا القول هو مقتضى ما قررناه في استخرجت الوتد من الحائط اذ لا فرق في استعماله
الطلب بين الطالب والمطلوب منه وهذا استطعه الجاربردي من معاني استفعل ومن مجيئه
بمعنى فعل نحو بان واستبان وعلا واستعلى وبمعنى افعل نحو استيقن وايقن واستبان وابان
واستعجله واعجله واستحصد الزرع واحصد وهو كهذا المحل للحينونة اي حان وقت الحصاد
ويجي بمعنى تفعل نحو تكبر واستكبر واستمتع وتمتع ومنه استبدل وتبدل وبمعنى افتعل
نحو استعصم واعتصم وقد يغني عن فعل بالتشديد نحو استرجع اذا قال انا لله وانا اليه راجعون
والاصل رجع كما في اذا قال آمين وعن المجرد نحو استنكف واستحيى وقد يطاوع افعل نحو
اكانه فاستكان ويجي للاتخاذ نحو استبعدا اي اتخذ بعدا مسكنا والثاني من ابواب المزيد
ثلاثة احرف هو باب الافعيلال وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله همزة والف بين عين فعله و
لامه وتكرر اللام فتقول في مثل فعل افعال بزيادة الهمزة والالف وتكرير اللام مع الادغام
نحو احمار وفي الزائد من لاميه الخلاف السابق ولامه الاولى محركة في الاصل ثم سكنت للدليل
السابق ومن ثم تقول احمارت مثلا ووجه تسميته بباب الافعيلال علم من سابقه ووجه حكم
افعل المشدد اللام الا ان المبالغة فيه زائدة لان الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى
تنبيه قال ابن عصفور افعل مقصور من افعال لطول الكلمة ومعناه كمعناه ويدل انه لا يمتنع
شئ يقال بالالف الا يقال بدونها لكن قد يكثر احدهما في لفظ ويقل الاخر فكثرة افعل كاحمر واخضر
وكثرة افعال كادهام واسهاب وما ذكره من القصر هو مذهب الخليل وقد يفرق بين
افعل وافعال بان الاكثر قصد عروض المعنى اذا جي بالالف ولزومه اذا لم يجي بها فمعنى الذيم
مع الالف قوله مدهامتان ومن العروض عدمها قولك اصفر وجهه وجلا وقراءة
ابن عمر تزور عن كهفهم والثالث من ابواب المزيد ثلاثة احرف هو باب الافعيعال وقاعدته
في النقل اليه ان تزيد في اوله همزة وتكرر عين فعله وتزيد بينها الواو فتقول في مثل فعل
افعوعل بزيادة الهمزة واحدى العينين والواو بينهما نحو اعشوشب ولتسميته بباب
الافعيعال علم من سابقه وهو للمبالغة ويأتي ايضا للصيرورة نحو احلولى الشئ اي صار حلوا
ويعني استفعل فيتعدى الى مفعول به كقوله كوكنت تعطى حين تسال سامحت لك النفس

تنبيه وهنا انقل ما انقلبا عن الاصول قد سقطا الا لاصلاح فيه والاضمار فخائي باب اوحج فيما حققا

واحلولاك كاخليل اي استحلاك ويعني المجرد كقولهم خلق الثوب كذلك واخلولق والمطاوعته كقولهم ثنيته
فاثنوني ومنه قراءة بعضهم الا انهم تثنوني صدورهم وقط لازم وقد جاء منه لفظان متعديان هما
احلوليته اي استطيبته واعروريته اي ركبته عريانا ثم اعلم انه يوجد في بعض نسخ الاصل
ما نصه الباب الرابع من ابواب المزيد ثلاثة احرف باب الافعوال وقاعدته في النقل اليه ان تزيد
في اوله همزة وبين عينه ولامه واوين مدغمة اولاهما في الاخرى فتقول في فعل مثلا افعول بزيادة
الهمزة والواوين والالف في المثال للاطلاق ووجه تسميته بباب الافعوال علم من سابقه في التسهيل
وهو بنا مقتضب اي موضوع مثلما لم يسبق بالاخر اصل له او كالاصل مع الخلو من حرف زيد لمعنى
او للالحاق يعني انه ليس منقولا من فعل ثلاثي وهو للمبالغة ولا يكون الا لازما نحو اجلوذ السير
اي دام مع السرعة لكن في الصحاح اعلوطته اي لزمته وهو صريح في انه متعد وصرح بذلك
الرضي في شرح الشافية لكن لم يج الى قلته وهذه الابواب الاربعة اصول غير ملحقة بغيرها
واما البابان الباقيان من الابواب الستة وهما باب الافعنلال والافعلال فمن الملحقات باحرنجم
وليستا من الاصول كما يا في التنبيه على ذلك في البيت الآتي وانما عدهما في هذا المقام مع
انهما ليستا من الاصول بما بينهما من المشاكلة والاشارة الى ذلك غير الاسلوب في العطف واتى بصيغة التنبيه
حيث قلت وشبهه اي مثل المذكور سابقا في كون المزيد فيه ثلاثة احرف باب الافعنلاء وقاعدته في
النقل اليه ان تزيد في اوله الهمزة وبين عينه ولامه النون وفي اخره ياء فتقول في مثل فعل
افعنلى بزيادة الهمزة والنون والياء لكنها تقلب في اللفظ الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع بقائها
في صورة الخط ياء تنبيها على الاصل وهو للمطاوعة فعلا نحو سلقيته فاسلنقى ومذهب سيبويه
ان هذا البناء لا يتعدى وخالفه ابو عبيدة وابو الفتح واستدلا على ذلك بقول الشاعر قد جعل النعاس
يغرندني ادفعه عني ويسرندني وليس مصنوعا كما زعم الزيدي فقد ذكره غير واحد
من ائمة اللغة غيرهما كابن دريد لاغرنداء والاسرنداء بمعنى واحد فهو لا غلاء كذلك اي ومثل
باب الافعنلال كونه من المزيد ثلاثة احرف ومن الملحقات باحرنجم لا من الاصول باب الافعنلال
وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله الهمزة وتزيد النون بين عين فعله ولامه وتكرر اللام
ولا تدغم فتقول في مثل فعل افعنلل بزيادة الهمزة والنون واحدى اللامين نحو اقعنسس
والالف في المثال للاطلاق وفي الزائد من لاميه الخلاف السابق فان قلت لم يجر التعليل السابق في
القول الاول في هذه اللام لتحركها كما وجه القول به هنا قلت وجهه وقوعها موقع ما حكم بزيادته
لسكونه فتامل ووجه تسميته بباب الافعنلال علم مما سبق وهنا تنبيه على مواخذة
في كلامنا السابق اعتذرنا فيه وهي المشار اليه بقولنا وجعل صيغة المصدر المضاف الى فاعله
وهو ضمير المتكلم او الى مفعوله فهو افعنلل كاقعنسس ثم افعنلى كاسلنقى من الابواب

٢٤

الاصول المزيد الثلاثي قد تبعت الاصلا اي مختصرا لا يخالف فيه اي الجعل المذكور والا فهما كما في غير هذا الكتاب
قد الحقا بصيغة المبني للمفعول المسند الى ضمير المثنى لاتحادهما في المصدر باحرنجم فهما حقيقتا
من الحقا بالبناء للمفعول ايضا والالف للاطلاق فالوجه نظمهما في سلك الحقا به وقد اعتذر بعضهم
عنه بان الالحاق يستدعي مغايرة الملحق للملحق به في حقيقته فلا بد من معرفة حقيقة الملحق من
اي نوع وباب هي ليمكن الحكم بانها ملحقة بحقيقة من نوع وباب اخر وانما الحقا باحرنجم دون دحرج
لاتحاد مصدرهما ومصدر احرنجم كما علمت بخلاف مصدر دحرج لان الفعللة ومصدرهما
ليس كذلك تنبيه ان التمثيل في باب افعنسس اولى بالزيادة لوقوعه موقع الفاء من
قال ابو حيان جهة الاولوية انه لما الحق احرنبى باحرنجم واحرنبى من باب الثلاثي لم يات
بالزائد الذي هو للالحاق الا جزء هي الالف وكذلك ما جي به للالحاق في هذا النوع هو متابل
هذه الالف والمقابل لها في اقعنسس انما هي السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزائدة
ليجري باب الثلاثي في الالحاق مجرى واحدا الا ترى انهما مشتقان من الحرب والقعس فلذلك كان
الاولى ان تكون السين الثانية هي الزائدة انتهى ومن يقل كالتفتازاني تبعا لما في الشافية
والمفصل ان تفاعلا وتفعلا بتضعيف العين والالف فيهما للاطلاق ليسا من الاصول بل من الثلاثي
المزيد حرفين وانما هما من ملحقات قولنا تفعللا اي الرباعي المزيد حرفا زيف بالبناء للمفعول اي ضعف
قوله اما في الاول فلان الالف لا تاتي في المفصل وغيره للالحاق قط للالحاق حال كونها حشوا اي في
وسط الكلمة وانما تقع كذلك في الاخر ووجهه انه عند المحققين انما الحقت ياء فتحركت وانفتح ما قبلها
فقلبت الفا فلو الحقت في غير الاخر فلا يخلو اما ان تلحق متحركة بعد فتحة او غير ذلك فان الحقت على الاول
انقلبت الفا فيبطل وجه الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من اجله الحقت وان الحقت
على الثاني فوجب ان تبقى فلا تكون الفا هذا خلف والاخر فالها وان دالت فيه حركة اصلها بالانقلاب لبقيها
لا يقدح ذلك في الحاقها بالحرف المتحرك فان حركته عارضية غير معتد بها في الزنة فاعرفا
بابدال النون الخفيفة الفا واما الثاني فلانه لا يجي التضعيف للالحاق في عين الكلمة كما صرح
بذلك الجاربردي في شرح الهادي ونقل السعد التفتازاني في ذا المذكور اخيرا حيث قال وكذا
تفاعل وتفعل من الملحقات بتدحرج زيف بصيغة المبني لما ذكرنا ولانه سمع من العرب تقتم
القوم ونحوه بالادغام ولو كان ملحقا لم يجز ادغامه مثل جلبب وقيل لان الالف لها
معنى وهو ازالة قلق اللسان فتتوالى الحركات فلم يخرجها في مقابلة العين من تفعل انتهى وايضا
عدم اتحاد المصدر مانع من الحاقهما بتفعلل لان مصدرهما التفعلل وليس هو مصدرهما واتحاد الملحق و
الملحق به في المصدر شرط في الحاق احدهما بالاخر كما علمت وما اشتمل عليه هذا التنبيه من زيادتي

ثم الرباعي المزيد قد قسم ۞ الى ثلثه كتقسيم علم ۞ في سابق ولها تفعللا ۞ ثم افعلل وكذا ل افعنللا
فهذه اصولها الثلثه ۞ وملحق فروع حرث ۞ فجملة الابواب كلها اتت ۞ في حصرها ثلثون تلت

باب الرباعي المزيد

وبعد انقضاء الكلام على باب الثلاثي المزيد شرع في الكلام على ما يليه وهو باب الرباعي المزيد وله ثلاثة ابواب بحكم الاستقراء وهي نوعان لانا اذا زدنا فيها احرفا وحرفان فالاول منهما بناء احد وهو تفعلل كتدحرج والثاني منهما بناءان وهما افعنلل كاحرنجم وافعلل بتشديد اللام الاخيرة كاقشعر وليس منه فعلل بتشديد اللام الاولى كاجرمز فقد استظهر ابو حيان فانه من مزيد الثلاثي غير الملحق والمماثل وقد اشرت الى التقسيم المذكور بقولي ثم الفعل الرباعي المزيد قد قسم بصيغة المبني للمفعول من الثلاثي المجرد الى اقسام ثلثه وذلك كتقسيم علم بصيغة المبني للمفعول ايضا في باب سابق وذلك لانه لا يخلوا اما ان يكون مزيدا حرفا واحدا فاولها اي اول هذه الاقسام وهو ما زيد على اصوله حرف واحد هو باب واحد وهو باب التفعلل وقاعدة في نقل الرباعي المجرد اليه ان تزيد في اوله التاء فتقول في فعلل تفعللا بزيادة التاء واما الالف فللاطلاق كتدحرج ووجه تسميته بباب التفعلل علم من سابقه ثم ثاني الاقسام ما زيد على اصوله حرفان وهما بابان فالاول منهما باب الافعنلال وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله الهمزة وتكرر لامه الثانية وتدغم فتقول في فعلل افعلل بزيادة الهمزة في اوله واحدى اللامين وهو بسكون الفاء وفتح العين واللام الاولى مخففة والاخيرة مشددة كاقشعر ووجه تسميته بباب الافعلال علم مما سبق وكذلك ايضا المزيد حرفين باب الافعنلال وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله الهمزة وتزيد بين عينه ولامه الاولى نونا فتقول في فعلل افعنللا بزيادة الهمزة والنون كاحرنجم والالف في المثال للاطلاق ووجه تسميته بباب الافعنلال علم مما سبق ويلحق بهذا نحو اقعنسس واسلنقى كما علمت ولا يجوز الادغام في نحو اقعنسس وان اجتمع مثلان لان الملحق يجب ان يكون مثل الملحق به لفظا والا زال الغرض الذي يحصل الالحاق لاجله والفرق بين بابي اقعنسس واحرنجم ان الاول ثلاثي الاصول والثاني رباعيها ولانه يجب في الاول تكرير اللام ليصح مقابلة الحرف الزائد بها اذ لو لم يكرر فعبر عن لفظ الخرنجم باب افعنلل كما تقول في احبنطى مثلا افعنلى لا افعنلل لعدم تكرر اللام لان الحرف الذي بعد الفاء والعين فيه اصل فيعبر عنه باللام بخلاف كانا ولا اذا تقرر ذلك فهذه المذكورة لمزيد الرباعي على اصوله الثلاثة وألحقت به من مزيد الثلاثي فيقع خمسة ألحقت بتفعلل وهي تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وهذا على ما تقدم من عد اقعنسس واسلنقى من الاصول واما على التحقيق السابق من انهما ملحقات احرنجم ففروع الرباعي المزيد سبعة اذا علمت ذلك فجملة الابواب كلها ثلاثيها ورباعيها مجردها ومزيدها اصليها وملحقها اتت عدتها منحصرة في خمسة وثلاثين تلت وذلك لان ابواب الثلاثي المجرد ستة والمجرد الرباعي واحد والملحق به ستة ومزيد الثلاثي اربعة عشر على عد اقعنسس واسلنقى منه واثنا عشر على عدهما ملحقات احرنجم ومزيد الرباعي ثلاثة والملحق به خمسة او سبعة على الخلاف السابق وقد مر سرد الجميع في ابوابها فلا حاجة

قال الاستاذ القاري المغفور له الشيخ عبد ... حسين عبد المولى نعم يتبع في التفريع

الاحرف التي تزاد بشرط ۞ فهي حروف سالتمونيها فقط
الا للالحاق او التضعيف ۞ فذا يعم سائر الحروف

فصل في الاحرف التي تزاد وهذا فصل عقدته لذلك فقلت الاحرف المزيدة في الكلمة بشرط فيهن ان تكون من احرف جمعها قولك سالتمونيها وهي السين المهملة والهمزة واللام والتاء الفوقية والميم والواو والنون والياء والهاء والالف فقط واختيرت هذه الاحرف للزيادة دون غيرها لكونها اسلس على اللسان وقد جمعها الشيخ جمال الدين بن مالك في بيت واحد باربعة امثلة من غير حشو وهو هناء وتسليم تلا يوم انسه نهاية مسؤول امان وتسهيل ورايت في بعض المجاميع نقلا عن تذكرة الصلاح الصفدي جمعها في سبعة وعشرين مثالا فكل ما زيد في كلمة يشترط ان يكون من هذه الاحرف الا الزيادة التي للالحاق الذي لغير التضعيف وهي التي تجعل كلمة من باب مثل كلمة اخرى من باب اخر موزون بها تلك الكلمة اصلا فيه ليعامل معاملته في التكسير والتصغير سواء كان ذلك الزائد للملحق مكررا كجلبب او الجورب او الزيادة التي لاجل التضعيف الذي لغير الالحاق وهو ان تكرر حرف اصلي قبله سواء كان المكرر وهو الثاني من احرف الزيادة السابق بيانها كقتل التشديد بدام من غيرها ككثر كذلك وانما قيدت الالحاق بكونه لغير التضعيف والتضعيف بكونه لغير الالحاق لان الزيادة للالحاق الذي بالتضعيف قد تكون منها وقد تكون من غيرها نحو شملل وجلبب واما الزيادة للالحاق الذي ليس بالتضعيف فلا يكون الا من هذه الحروف نحو حوقل ورهمس وكذا الكلام في التضعيف لغير الالحاق فان الزيادة هنالك ايضا قد تكون من هذه الحروف وقد لا تكون نحو علم وجرب والحاصل ان الزيادة لغير التضعيف لا تكون الا من هذه الحروف واما التي بالتضعيف سواء كانت للالحاق او لغيره فقد تكون منها وقد تكون من غيرها وفي التعبير بالالحاق والتضعيف دون الملحق والمضعف نكتة هي الاشارة الى الاستغناء عن زيادة ابن الحاجب بعد استثنائه المكرر حيث قال لا بثبات دليل دال على عدم التكرار كعدم فعلال فانه دليل على ان بطنان فعلان اذ التحليل المستفاد من اللام مستلزم للقصد وان كان بين العبارتين فرق من جهة ان الاصل في التكرار قصده عند ابن الحاجب وعدم قصده عند غيره فتامل فذا الزائد للالحاق والتضعيف لا يخص حرفا دون حرف بل يعم سائر اي جميع الحروف قال في الكشاف العربي استعمال السائر بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى غير ثبتا انتهى وتبعه الحريري على ذلك وزعم ان استعماله بمعنى الجميع من اوهام الخواص واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لغيلان لما اسلم عن عشر نسوة امسك اربعا وفارق سائرهن وبغيره كذلك ومنع ابن بري هذا وقال ان ابن دريد ذكر في بعض ماليه جاء سائر الحاج اي كلهم وكذلك سائر المال اي كله وانشد قول مضرس فما حسن ان يعذر المرء نفسه وليس له في سائر الناس عاذر وغيره كذلك من ابيات ورد فيها سائر بمعنى الجميع انتهى وقد استعمله الزمخشري في مقام الدعاء بمعنى الجميع فحقق القول بانه من عاب عيب قال العصام السائر بمعنى الجميع انفع للمدعو له لانه يتكرر الدعاء في حقه انتهى

فصل في امثلة تصريف هذه الافعال

الفعل انواعه قد حصرت في العرف في ثلثة واشتهرت ۞ ماض كذا مضارع والامر ۞ والنهي قد حواه هذا الحصر

مهذا المعنى اولى لا سيما وقد ثبت استعماله عن العرب وما تضمنه هذا الفصل والذي بعده من مبادي على الاصل وبعد الفراغ من تعريف الفعل وتقسيمه باعتبار جوهره الى ما ذكر شرع في تقسيمه باعتبار هيئته وهذا **فصل** عقدته في بيان امثلة حاصلة من تصريف هذه الافعال المذكورة من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه في الفصل السابق بانه انواعه قد حصرت بالبناء للمفعول في العرف اي عرف جمهور البصريين في انواع ثلثة لا غير واشتهرت بها بينهم وانما قيدت العرف بعرف جمهور البصريين لان مذهب الاخفش منهم والكوفيين قاطبة ان الفعل نوعان باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام مقدرة فهي وانتصر لهم ابن هشام في المغني وقواه وانما دعوا اقتطاعه من المضارع دون الماضي لان كلا منهما لا يؤمر به بخلاف المضارع فانه عند اقترانه بلام الامر يؤمر به كما ستعرفه كذلك فصح اشتقاقه منه المنقسم لنقل حروف الاصل ومعناه الى النوع فاول اقسامه المتفق عليها هو فعل ماض سمي بذلك لمضي زمانه واصله ماضي بالياء والتنوين فحذفت الضمة للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين كذا اي المتفق عليه ال مضارع سمي بذلك لمشابهته للاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما ياتي بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعته انتهى والقسم الثالث هو المختلف فيه وهو الامر سمي بذلك لدلالته على الامر بمعنى طلب الفعل والنهي ايضا قد حواه هذا الحصر لانه داخل في القسم الثاني وهو المضارع يعني اذا صرفت هذه الافعال حصلت امثلة هي الماضي والمضارع والامر فان قلت اذا كان الماضي والمضارع والامر من الامثلة الحاصلة من تصريف هذه الافعال فما هي الافعال المشار اليها هنا لتي تتصرف فتحصل الامثلة المذكورة منها قلت هي الثلاثي وما هو اعم من الماضي وغيره يتصرف بعضها الى بعض فيكون كل منها صالحا لان يكون اصل الباقي والمراد بتصريفها ابراز هذه الماهيات الكليات في انواعها المندرجة تحتها كما يقال مثلا اذا صرفت الثلاثي المزيد فيه حرفا الى الماضي قلت اكرم والمضارع قلت يكرم والامر قلت اكرم **تنبيه** انما كانت الافعال ثلثه لانحصار الزمان في ذلك لان الفعل الذي هو الحدث اما متقدم على زمن الاخبار او مقارن له او متاخر عنه فالاول هو الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال قاله ابن الخباز والدليل على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك وقول زهير واعلم علم اليوم والامس قبله

ماضي الافعال ما دل على معنى اتى في الزمن الذي خلا

ولكنني عن علم ما في غد عمي وقدم الماضي في الذكر لتقدم زمانه على زماني قسيميه بحسب الوجود الخارجي لان ذات الزمن الذي تحقق وانقضى متقدمة في الوجود على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو موجود ولان كل حادث مسبوق بما داد ثم بان يعود ثم يكن قال الله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فوقع الماضي ثم المضارع ثم الامر فاستحق الماضي لسبقه بالمراد التقدم والمضارع لسبقه بان يقول التوسط والامر لسبقه بكن التاخر كذا ذكره الاصحاب في واليضا فالماضي اصل بالنسبة الى المضارع لانه يحصل بالزيادة على الماضي ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة واصالة ما حصل غيره بالزيادة عليه ويلزم من ذلك اصالته بالنسبة الى الامر ايضا اما على القول باقتطاعه من المضارع فظاهر واما على القول بعدم اقتطاعه فبعيا من المساواة بينه وبين المضارع في علة اصالته المذكورة وقدم المضارع على الامر لشرفه لمشابهته الاسم ولزم من ذلك تاخير الامر ولا يحتاج الى علة وقد عقدت لكل قسم بابا مشتملا على مباحثه واعلم ان كلا من الماضي والمضارع باعتبار بنائه للفاعل والمفعول ينقسم الى قسمين وقد عقدت ايضا لكل قسم بابا فالباب الاول هو

باب الماضي المبني للفاعل

ويسمى المبني للمعلوم وقدم على ما يليه لاصالته فماضي الافعال بنقل حركة الهمزة الى ما قبلها والاضافة فيه لامية من قبيل بعض القوم لا بيانية اذ شرطها صحة اطلاق المضاف اليه على المضاف وعدم وظ ان المراد بالافعال جميعها وان الجميع لا يطلق على الماضي كما ان المراد بالقوم كله وهو لا يطلق على بعضه وهو ما دل منها مجردا عن القرينة على معنى اتى في الزمن الذي خلا اي مضى خرج بهذا الفصل الحال والمستقبل وانما زدت في المتن قولي مجردا عن القرينة ليدخل فيه نحو قام من نحو كان قام زيد لمت وليخرج عنه المضارع المنفي بلم نحو لم يقم والمضارع في سياق لو نحو لو ترى لو يطيعكم لان دلالة الاول على الاستقبال والاخرين على المضي ليست بالوضع وانما هي بالقرينة والكلام انما هو في الماضي المجرد عن القرينة فيكون قام في ذلك المثال اذا اخذ مجردا عن القرينة يدل على معنى اتى في الزمن الماضي فلا يكون خارجا ويقوم اذا اخذ مجردا عنها لا يدل على معنى واقع في الماضي فيكون خارجا فلا اشكال ولا يضر خروج نحو نعم وبئس وعسى وليس لعدم دلالتها على الزمان لانها من الجوامد والمراد هنا الماضي الذي هو احد الامثلة الحاصلة من تصريف الافعال ولو اريد المطلق فتجردها عن الزمان الماضي عارض لا اعتداد به وكذا الكلام في صيغ العقود نحو بعت واشتريت وامثال ولا يخفى حسن هذا التعريف بالنسبة الى تعريف الاصل المستلزم التعريف الشيء بنفسه ولكن يرد على التعريف سواء اريد المطلق او المقيد خلق الله الزمان فان خلق الزمان لا يكون في زمان والا لكان الزمان الثاني اما عين الاول او غيره والكل محال اما الاول فلانه يلزم منه كون ايجاد الزمان واقعا في ذلك الزمان بعينه فيلزم ايجاد الموجود وهو محال واما الثاني فلانا ننقل الكلام الى ذلك الزمان الثاني الذي هو غير الاول بعين ما ذكرنا فاما ان ينقطع الزمان فيلزم الايراد واما ان يتسلسل الى غير نهاية وهو محال واجيب

عن ذلك بان افعال الباري تعالى لا يحتاج الى زمان لكن لما كانوا لا يعقلون فعلا الا في زمان قالوا ذلك فاجروه مجرى ما يعقلون
وعليه فيمكن ان يجاب عنه بان الزمان اذا كان عدميا كما عرفه بذلك من قال هو مقارنة متجدد مجهول لمتجدد معلوم
توهما اعتباري تخلقه بمعنى تقديره ولا استحالة في تقدير كل زمان واقعا في زمن اخر غيره الى غير النهاية اذ الامور
الاعتبارية لا استحالة في عدم تناهيها وان كان وجوديا كما عرفه به من قال مقدار حركة الفلك فخلقه بمعنى ايجاده
وتختار القسم الاول ولا استحالة في كون ايجاد الشيء مقارنا لذلك الشيء واقعا فيه اذ لا استحالة في
ايجاد موجود بوجود حاصل من ذلك الايجاد مقارن له انما المحال الايجاد بوجود سابق عليه كما حقق
عند اهله فتامله وعلامة الماضي قبوله التاء الدالة على تانيث الفاعل حال كونها تاء ساكنة احترزنا به عن
المتحركة فانها تلحق الاسم كقائمة والحرف كربة وثمة على انهما قد خرجا بتقييد تاء الشرح التاء المذكورة
بدلالتها على تانيث الفاعل اذ لا دلالة لهما على ذلك واما قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة حيث دخلت
على الحرف فلا يرد على اطلاقنا لعدم دلالتهما على تانيث الفاعل في مثل ذلك لتانيث اللفظ واذا اطلق التاء
في النظم فالمراد به تانيث المعنى كما اشرنا اليه لانه المتبادر عند الاطلاق والمراد بها الساكنة بالذات
فلا يضر تحريكها العارض كان يلاقيها ساكن فتكسر نحو قالت امرأة العزيز او تضم نحو قالت اخرج
عليهن ولهذا قال المرادي لا اعتداد بحركة النقل والحركة لالتقاء الساكنين لعروضها فلحوق التاء المذكورة
للماضي بالقوة او بالفعل علامة له ثبت عندهم وانما اختصت به وكانت علامة له لانها تدل على
تانيث الفاعل كما علمت فلا تلحق الا ما له فاعل والصفات استغنت عنها بالتاء المتحركة الدالة
على تانيثها وتانيث فاعلها والمضارع والامر لا تلحقهما تاء فان قلت المصدر له فاعل وليس فيه
ما يغني عنها قلت فاعل المصدر حقيقة هو فاعل الفعل الذي المصدر بمعناه فالمصدر بالذات
ليس له فاعل لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه
بخلاف الفعل والصفات وتلحق هذه التاء الماضي متصرفا كان او جامدا نحو قامت ونعمت
الا افعل التعجب وحبذا في المدح وافعال الاستثناء وكفى في قولهم كفى بزيد ولا يقدح ذلك في
كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكير فاعلها وانما اختصت الساكنة بالفعل للفرق
بين الواقعة في الاسم كقائمة والحرف كربت وثمت وبين الواقعة في الفعل كما مثلنا ولم يعكس الامر
لان الفعل ثقيل فلم يحتمل المتحركة لثقلها وما تضمنه هذا البيت من زيادتي وهو ان الفعل
الماضي من حيث هو للفاعل حقيقة او تاويلا ومفعول كذلك بني والواو بمعنى او اي الفعل الماضي
اما مبني للفاعل كقولنا ثنى بفتح اوله وثانيه واما مبني للمفعول نحو قولنا ثني
بضم اوله وكسر ثانيه وانما عممت الفاعل والمفعول بقولي حقيقة او تاويلا ليعم ما اسند الى غير من هو له
هذا التقسيم غير حاصر لانه يخرج منه نحو جرى النهر وصام نهاره و افعم السيل بعنتر

وقس على هذا المثال فعللا وافعل وافعوعل ثم افعولا كذا افعللا فقسه ايضا وتفعلل
ومثله استفعل ايضا وانفعل ومثل ذا يجي في تفعللا

٢٨

وانما فتحوها للمخاطب حيث تعذر الضم لاستيفاء المتكلم به والفتح ارجح لخفته والمذكر مقدم فاخذه
وانما قدم المذكر لانه الاصل لامرين احدهما ان شيئا اسم مذكر يندرج تحته كل موجود مذكرا كان او مؤنثا
فهو اعم من المؤنث مطلقا والعام اصل للخاص لانه اعرف منه في الوجود والثاني ان المذكر لا يفتقر الى علامة
يدرك بها معناه لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المؤنث فلما استبد المذكر المخاطب بالفتحة لما ذكرنا
بقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيتها وايضا الياء تقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة بنتها
فناسب اعطاؤها للمخاطبة ولم يفرقوا بينهما في المثنى لان الاصل في الضمائر المرفوع وهو ظاهر
والاصل فيها المتصل الغائب لانه اكثر وقوعا وقد جمع لفظ تثنيته اذ لا لبس لوجود التاء
نحو ضربا وضربتا فحمل الباقي عليه ليجري الباب على سنن واحد وقال ابن الحاجب لما كان
الاختصار مطلوبا اغتفر اللبس فيما هو قليل الوقوع وهو المثنى لا فيما كثر وقوعه وهو المفرد
والمجموع انتهى وبهذا فقد زادوا ميما فرقا بين المخاطبتين والمخاطبين والغائبتين
وضموا ما قبلها لان الميم شفوية كالواو فناسبها الضم ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميرا اخر
كما في المنفصلات نحو نحن نقالوا فعلنا وفرقوا بين جمع المذكر الغائب وجمع المؤنث الغائب
باختصاص المذكر بالواو والمؤنث بالنون دون العكس لان الواو اقوى من النون لانها من
حروف المد واللين والمذكر متقدم وكذا فرقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص
المذكر بالميم لمناسبتها الواو التي هي علامة له في الغيبة واختصاص المؤنث بالنون كما في
جمع الغائبة وانما لم يزيد والواو بدل الميم كما في الغيبة لان الواو قد تسقط لالتقاء
الساكنين فيلتبس الجمع بالمفرد المتكلم وشدد والنون لان اصله تضربتن فادغم الميم في النون
ادغاما واجبا وكذا ضموا ما قبل النون اعطاء المناسبة ضم الميم وهذه كلها مناسبات
ذكرت بعد الوقوع والا فالحاكم بذلك هو الواضع لا غير وقس على تصريف هذا المثال السابق
وهو نصر تصريف ما وازن فعللا نحو دحرج دحرجا دحرجوا الخ وكذلك قس عليه ايضا
تصريف ما وازن افعل بتشديد اللام نحو احمر وكذلك تصريف ما وازن افعوعل نحو اعشوشب
ثم قس عليها ايضا تصريف ما وازن افعول بتشديد الواو نحو اجلوذ وكذا تصريف ما وازن
افعلل بتشديد اللام الثانية نحو اقشعر فقسه ايضا على ما سبق وكذلك تصريف ما وازن
افتعل نحو اجتمع ومثله اي مثل ما سبق في القياس المذكور تصريف ما وازن استفعل
ايضا نحو استخرج وكذا ايضا تصريف ما وازن انفعل نحو انقطع ومثل ذا التصريف يجي
العمل في تصريف ما وازن تفعللا نحو تدحرج فتصريف المزيد مما ذكر كتصريف المجرد منها

من غير فرق حاصل وافعنللا وان يكن فاول الفعل وجد همز محرك فذا الاعتمد نحو اكرم لانه لا يثبت
الا اذا ابتدي به كاستنبتوا اي في الدرج فهو يسقط لاجل ذا اعتباره لم يشرطوا

من غير فرق حاصل بينهما فيها في ذلك على السوية وكذلك ايضا تصريف ما وازن افعنللا نحو اقعنسس بالالف
في هذه الامثلة للاطلاق وهذا تنبيه على جواب الانتقاد الذي اشرنا اليه في كلامنا سابقا في
كلام من جعل علامة الماضي المبني للفاعل فتح اوله فقط وهو ان اوائل الافعال المبدوءة بهمزة الوصل
ليست مفتوحة بل مكسورة لان حكم همزة الوصل الكسر لانها ادخلت وصلة الى النطق بالساكن
والساكن اذا حرك حرك بالكسر فكذا ما كان وصلة الى النطق به وحاصل الانتقاد انها
غير مفتوحة الاوائل فلا تكون مبنية للفاعل فاجبنا عنه بقولنا وان يكن في اول
الفعل الماضي وجد بالبناء للمفعول همز للوصل محرك ليس هذا القيد للاحتراز وانما
هو لبيان الواقع ضرورة ان همزة الوصل لا تكون الا متحركة لانها اجتلبت لاجل التخلص
من الساكن فلو كانت ساكنة لزم تحصيل الحاصل وقيدت الهمزة بكونها للوصل للاحتراز
عن المبدوء بهمزة القطع نحو اكرم فانه داخل في العموم السابق ولا محذور يلزم منه
اذ هي مفتوحة ابدا فذا الهمز لا تعتمد تحريكه اي حركته لانه اي الهمز المذكور لا يثبت
الا اذا ابتدي بالبناء للمفعول او نائب الفاعل قولنا به وذلك كاستنبتوا للاحتياج
اليها وان يجي الهمز المذكور في الدرج اي حشو الكلام فهو يسقط لعدم الاحتياج اليه
نحو قولنا انفتل واستفعل وانفعل بحذف الهمزة واتصال الواو بالكلمة وهذا الحكم هو
وسم همزة الوصل لاجل ذا السقوط اعتباره اي اعتبار تحريكه لم يشترطوا فلا يرد الماضي
المبدوء بهمزة وصل نقضا على ما ذكرناه من ان علامة الماضي فتح اوله لما علمت ومع هذا
فالتعريف الثاني والجامع لها مع ما ذكر وانما الحقوا هذه الابنية همزة وصل لانها
ابنية طويلة وكانت اوائلها متحركات فاستثقلوا طول البناء وكثرة الحركات فاسكنوا
الاول تخفيفا وجاءوا بالهمزة توصلا الى النطق بالساكن فظهر بما ذكرنا وجه تسميتها
همزة الوصل تنبيه لهمزة الوصل مواضع بيسير مضبوطة بالعد وجملتها ستة
عشر موضعا عشرة منها في الاسماء والستة الباقية في الماضي الخماسي والسداسي والامر
والمصدر منه والامر الحاضر من الثلاثي وحرف التعريف وقد جمعتها في قولي
مواضع همز الوصل يا صاح ستة مع عشرة فاحفظ مقالي واتقن وذلك في ابن وابنم اثنين وامرئ
وتانيثها واسم مع است وايمن واله تعريف وماض تجاوز لاربعة والامر منه كذا عني
ومصدره والامر من ذي ثلاثة ذكن لتمام العلم بالفكر تجتني وسياتي تمام الكلام على
احكامها في باب الامر ان شاء الله تعالى ولما انقضى الكلام على الماضي المبني للفاعل نشرع في الكلام على
ما يليه وهو

فما بني لفاعل ذكرناه اوله بالفتح جاء انما او ذا محركه وجد وذا الهم ساكن اولها فتعد

٢٧

الحمزة اي مبلو وضرب الامام الامير اذ المرفوع في كل منهما ليس فاعلا ولا مفعولا اذ النهر مكان الجري والنهار زمن
الصوم والسيل فاعل اي مالئ الامملو والامام ظرف لا مفعول فهذه الامثلة المذكورة تاويلية فتامل
والفعلان الواقعان عروضا وضربا لهذا البيت مبنيان للمفعول فما بني لفاعل من ذلك هو ما اي
الفعل الماضي الذي اوله الحقيقي بالفتح جاء متسما اي متصفا وهو في كل باب لم يكن في اوله همزة
مكسورة وهو ما عشر بابا نحو نصر ودحرج واكرم وتكسر وتدحرج او جاء متسما بالفتح حرف اول
بالصرف مما سبق محرك بالرفع صفة لاول فيه وجد اي كان اول متحرك منه مفتوحا وهو في كل باب
يكون في اول ماضيه همزة مكسورة وهو عشرة ابواب نحو اجتمع فان اول متحرك من اجتمع وهو التاء
مفتوح والفاء ساكنة والهمزة لا اعتداد بها لما سنبين وذا التعريف الاخير يعم تعريفا سابقا
لان اول متحرك من نصر هو النون كما ان من اجتمع و لذا العموم انتقد على الاصل الجمع بينهما مع
اغناء الاخير عن الاول وخلاصة انتصر على الاول فقط العدم شموله ما ذكرناه نحو اجتمع وسياتي الجواب
عن هذه الاسعاد في المبنيه الاتي انشاء الله تعالى والفعلان الواقعان عروضا وضربا لهذا البيت مبنيان
للفعول وليست او في احد مما يفسده لان المراد ههنا التقسيم اي ما كان على احد هذين الوجهين
وانما تفرد اذا كانت للشك او الظن او الابهام لا يقال او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء
سواء كانت للشك او التقسيم فبهذا القدر لا يتميز التقسيم عن الشك بل لا بد من زيادة لانا نقول
قولنا الوجهين ظاهر في كون المراد بها التقسيم فلا تكون للشك لكن يرد على كونها للتقسيم
ان التقسيم يقتضي كون المقسم اعم من كل من الاقسام وتباين الاقسام والا كان قسم الشيء
مساويا له وقسيمه قسما منه وكلاهما باطل ولازم لكونها للتقسيم لان المبني للفاعل مساو لما كان
اول المتحرك منه مفتوحا وما كان اوله مفتوحا قسم مما كان اول متحرك منه مفتوحا فتامل
واما فتح اول متحرك منه لرفضهم الابتداء بالساكن في نحو نصر ولئلا يلزم معه التقاء الساكنين
في نحو استفعل ولكون الفتح اخف الحركات كما يجاوزه على الفتح سواء كان مبنيا للفاعل او المفعول
اما اصل البناء فلانه الاصل في الافعال واما الحركة فلمشابهته للمعرب بوقوعه موقعه نحو زيد ضرب
اي ضارب فجعل له حظ من الحركات التي هي آلة الاعراب واما الفتح فللخفة وثقل الفعل لفظا
اذ لا يجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على الحدث والزمان وطلبه المرفوع دائما
والمنصوب كثيرا فكان جديرا بالتخفيف فبني على الفتح لفظا نحو جلس وقام او تقديرا نحو
غزي ورمي وصنيع التفتازاني يقتضي ان الماضي المعتل مبني على غير الفتح حيث استثناه
من الحكم المذكور وان كان ذلك بالنسبة الى ظهور الفتح فقط ولكن الحكم عام وان كان بالنظر الى ما
هو اعم من الظاهر والمقدر ثم اذا نقل احد ان الماضي المعتل المجرد من اتصال شيء به مبني على غير الفتح

مثاله ان شئت تصريفا نصر لآخر الوجوه جاء في المختصر

نعم يستثنى من ذلك المتصل به ضمير رفع متحرك نحو ضربت فانه مبني على السكون للفرق بين الفاعل والمفعول في نحو ضربنا وحملا لاخواته عليه للتساوي في الاضمار والرفع والمتصل به واو الجماعة فانه مبني على الضم للمناسبة واما نحو دعوا واشتروا فمبني اعلالا كما سياتي في بابه وذهب بعضهم الى انه مبني على الفتح مطلقا كما في نحو ضربا وضربت فالسكون والضم عارضان لوجهما مر وتبع على هذا ابن هشام في التوضيح واعلم انك اذا صرفت الماضي يحصل لك اربعة عشر مثالا ستة للغائب ثلاثة منها للمذكر مفردا ومثنى ومجموعا وثلاثة للمؤنث كذلك وستة للمخاطب كذلك وواحد للمتكلم وحده وواحد له مع غيره والى هذا الاشارة بقولنا مثاله اي مثال المبني للفاعل من الماضي والمثال هنا بالشخص ومنه مثل بين يدي الامير اي قام مثالا بين يديه ولا شك ان الجزئي يتشخص فيسالكلي لانه هو مع زيادة المشخصات وهذا بناء على ما هو شائع من ان الكلي في ضمن جزئياته والتحقيق ان الكلي لا يقبل الوجود الخارجي فالموجود لا يقبل الشركة فلا يكون كليا بل جزئيا وانما الموجود فيه شيء مطابق الكلي يطلق عليه انه جزئي له ولا ينافيه محل عن هذا وجملة قولنا ان شئت تصريفا له معترضة بين المبتدا السابق وخبره وهو نصر اي هنا اللفظ الذي هو فعل لواحد من النطق ماض مسند للمفرد المذكر الغائب وتراساكن الاخر للوزن وقس عليه تمثيل الباقي لآخر الوجوه الاربعة عشر والاتي عظلي كما جاء بيان ذلك في المختصر الذي نظمناه وانما تركت نظم الامثلة روما للاختصار ولانها غير خافية على ذوي الاستبصار فللمثنى الغائب نصرا ولجمعه نصروا وللمفرد الغائبة نصرت ولمثناها نصرتا ولجمعها نصرن وللمفرد المخاطب نصرت ولمثناه نصرتما ولجمعه نصرتم وللمفردة المخاطبة نصرت ولمثناها نصرتما ولجمعها نصرتن وللمتكلم الذي هو وحده مذكرا كان او مؤنثا نصرت وله مع غيره مثنى كان او جمعا مذكرا كان او مؤنثا نصرنا فزادوا تاء في نصرت للغائبة للدلالة على تانيثه كما في الاسم نحو ناصرة وخصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل معادلة بينهما لثقل الفعل كما تقدم وحركوها في التثنية لالتقاء الساكنين وزادوا الالف والواو اعلاما لفاعل الاثنين والجماعة وقد تحذف الواو في الثلاثة كقوله ولو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطبا الاساة وما ذكرنا من جواز الحذف قليلا هو ظاهر كلام بعضهم وخصه البعض بالضرورة وزادوا تا للمخاطب والمخاطبة والمتكلم وحركوها في الجميع خوفا للبس بتا التانيث ولم يعكسوا لانتقاض الغرض ولان تا التانيث حرف وهو اولى بالسكون ولان تا الضمير مشتركة بين معان ثلاثة فلو لزم طريقة واحدة وقع اللبس وضموها للمتكلم لان الضم قوي فاخذه المتكلم المتقدم لانه مصدر الافادة ولا يخفى ان جهتها اشرف من جهة الاستفادة وعلله بعضهم بان تاء المتكلم في رتبة الفاعل والمخاطب في رتبة المفعول وهو اولى من تعليل غيره بان محلها الرفع لانها فاعل فحركت بحركته لان هذه العلة بعينها موجودة في ضمير المخاطب والمخاطبة وقد فتحوا الاول وكسروا الثانية

٣٠

من قلب الالف واوا لانضمام ما قبلها وانما ضمت الفاء لدفع الالتباس بمضارع فاعل لو اقتصر على ضم التاء وقولنا اي كالذي مر لنا من ضم الاول او لا وكسر ما قبل الاخر متصلا تفسير لوجا لما تلت بين الرباعي المزيد حرفا والثلاثي المزيد حرفين وبين الثلاثي المزيد حرفا والرباعي المجرد فضم في البنا للمفعول منه حرف اول محرك سواء كان اوله الحقيقي او ثانيه كما تقدم او ثالثه وذا التعريف يعم ما اي الذي مضى قبله العموم النحو واستدركوا بما من عرف بالتعريف الاول فغلطا بانه غير جامع وعلى من جمع بينهما كالاصل بانه يستغنى عنه بهذا وانما ذكرتها ابتاعا له ولما نحو قيل وبيع فاصلهما قول وبيع بضم اولهما وكسر ما قبل اخرهما فاستثقلت الكسرة على حرف العلة بعد ضمة فحذفت الضمة ونقلت الكسرة الى محلها فسلمت الياء في نحو بيع لسكونها بعد حركة تجانسها وانقلبت الواو ياء في نحو قيل لسكونها بعد كسرة فصار اللفظ باصله الواو كاللفظ بما اصله الياء ويجوز في نحو قيل وبيع وجهان اخران احدهما الاشمام وهو الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وثانيهما الاتيان بالواو ساكنة بعد الضمة والكسر فيهما افصح ويليه الاشمام ويليه الواو وهي لغة دبير مثال هذا الاخير وهو المضموم اوله وثالثه من الثلاثي المزيد حرفين افتعلا كاقتتل بضم اوله وثالثه وكسر ما قبل اخره ومن المزيد ثلاثة احرف استفعلا كاستخرج بالضبط السابق وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل وانما ذكرنا مثال افعل ونحوه ولم نذكر تبعا للاصل افعل وافعل وافعول وافعوعل وافعنلل ونحو ذلك لان افعل ونحوه يبقى متعديا فيكثر بناء المفعول منه لتوفر الدواعي من الاغراض السابقة فيه فصار الذهن سريع الانطلاق الى تصوره فتلنا به اشعارا له ولما لم يكن انفعال ونحوه بهذه المثابة لو سمع الذهن اياه بلزوم اللزوم واستبعاده بنا المفعول منه اصلا لم يكن في ذكره غرض اسقطناه لانها من اللازم وبنا المفعول منها لا يكاد يوجد كما علله السعد التفتازاني لان المبني للمفعول هو ما حذف فاعله واسند الى المفعول سواء كان مفعولا به او فيه او مطلقا فكيف يقال ان اللازم

باب الماضي المبني للمفعول

وقد يلي ...

المفعول ويمكن ان يعتذر عنه بانه انما عبر بكاد المنفية وهي وان افادت عدم الوجود لاستلزام نفي المقاربة اياه بناء على الصحيح من ان نفيها كنفي غيرها لكنها كما في التسهيل وغيره قد تستعمل للدلالة على وقوع الفعل عسيرا كقوله تعالى وما كادوا يفعلون حديثا وهو المراد هنا فتامل وقل الهمز الذي للوصل في اول الفعل المبني للمفعول فهو في الضم له حرف ذي الضم اي المضموم تلا اي يكون مضموما عند الابتداء كقولك مبتدئا استخرج المال مثلا بضم الهمزة لمتابعتها للتا وكقولك ذلك استوسرا بضم الهمزة اي لمتابعة التا ومثلت بمثالين للاشارة الى انه لا فرق بين السالم وغيره وقد تم بعون الله بحث الفعل الماضي باسقاط الياء للوزن فيما ذكرنا بالبنا للمفعول والالف في عروض هذا البيت وضربه للاطلاق وبعد انقضاء الكلام على مبحث الماضي نشرع فيما يليه وهو

باب الفعل المضارع

وقدم على الامر لشرفه بمضارعته الاسم وزنا واستعمالا والاعراب ولانه فرع عليه على مذهب الكوفيين والاصل مقدم على الفرع وكذا على اسم الفاعل والمفعول لاخذهما منه فان قلت هذه العلة غير تامة لعدم جريانها فيما كان بمعنى الماضي منهما كانا ضارب زيدا امس ومعزو به امس اذ لا يجوز دعوى اشتقاقهما من المضارع لوجوب موافقة المشتق للمشتق منه في المعنى قلت لا اعتبار للزمان في مفهوم اسمي الفاعل والمفعول وضعا وانما عرضها ذلك في الاستعمال بقرينة خارجية ودعوى اشتقاقهما منه باعتبار اصل الوضع فتامل وقد اشرنا الى اللغة المشابهة اخذا من الضرع بالفتح كان المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا وقيل من الضرع بالكسر وهو المثل حيث قلنا اما الفعل المضارع الذي قد اشبها للاسم لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فللنحم بالحرفية موضعين الماضي

٢٩

باب الماضي المبني للمفعول

ويسمى ايضا المبني للمجهول فنقول اما الفعل الذي منه اي من الماضي المفعول يبنى بالبنا للمفعول وهو اي المبني للمفعول مطلقا سواء كان من الماضي ام المضارع الفعل الذي لم يسم بالتخفيف والبنا للمفعول اي لم يذكر فاعله بتسكين الهاء كيف بالتخفيف وبالبنا للمفعول ايضا اي سمي كما تقول ضرب زيد فان فاعل ضرب لم يذكر واقيم مفعوله الذي هو زيد مقامه في الرفع والاسناد اليه فاعطي حكمه من العمدية وغيرها وهذه الجملة معترضة بين اما وجوابها وحذف الفاعل يكون للاغراض جمعها ابو حيان في قوله وحذفه للخوف والابهام والوزن والتحقير والاعظام والعلم والجهل والاحتقار والسجع والوقار والايثار كما تقول ضرب زيد فتترفع زيدا لقيامه مقام الفاعل ولا تذكر الفاعل للتعظيم فتصونه عن لسانك او للتحقير فتصون لسانك عنه او لعدم العلم به او لتعقد صدور الفعل على اي فاعل كان اذ لا غرض في ذكر الفاعل على نحو قتل الخارجي فان الغرض المهم قتله لا قاتله او لغير ذلك مما تقرر في علم المعاني وجواب اما هو قولي فهو الفعل الذي ضممت انت منه الحرف الاول فقط ان لم يكن مبدوءا بتاء زائدة او همزة وصل كاقتتل او ضم مع اوله ثانيه وذلك في الخماسي المبدوء بالتا او ضم مع اوله ثالثه وذلك في السداسي المبدوء بالهمزة بعد ضم اوله فقط او مع ثانيه كسرت انت لفظا ان يسلم من اعلال وادغام كضرب وتدحرج او تقدير ان لم يسلم منها كقيل ورد ما اي حرفا اخيره تلا وهذا الحكم مطلقا ثلاثيا كان او غيره مزيدا فيه او غيره ولا يستثنى من ذلك شيء ونحو افعل وافعول يقدر الاصل فيهما افعلل وافعولل وفي فعلل كاقشعر الاصل افعلل فنقلت كسرة اللام الثانية الى الاولى وانما ضموا اوله وكسروا ما قبل اخره للفرق لانه لا بد من تغيير ليتميز به عن المبني للفاعل فغيروه الى فعل بضم اوله وكسر ما قبل اخره دون سائر الاوزان لبعده عن اوزان الاسم ولو كسروا الاول وضموا الثاني لحصل هذا الفرق ايضا لكن الخروج من الضم الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد ثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف ليس بشيء لان المفعول

المرفوع عوض عنه وهو كاف ولما يا من نحو ضرب بنقل كسرة الراء الى الضاد وعفر بسكون الصاد وكونا قرئ من قوله تورث الينا بكسر الراء فكل ذلك لا يرد نقضا على ما ذكرنا لغلت تجنيه جا نحو جن وسل بالمهملة وزكم وعك وهم وهزل وفلج وقيد وعني ووكس ونكب ونتجت الناقة وعقمت المراة وغم الهلال ولقي من اللقوة وعني بالحاجة واولع بها وثبت يده بلثلثه ووضع في البيع اذا خسر وزهي اذا تكبر وثلج فواده اذا كان بليدا وانتقع لونه واغمي على المريض وبهت الرجل وبرجه وطل دمه و دهصت الدابة بمهملتين اذا اصابها داء في قوائمها مبنية للمفعول ابدا على خلاف في بعضها للعلم بفاعلها في غالب العادة انه هو الله تعالى ومثال المبني للمفعول من الثلاثي المجرد كقولنا فعلا نحو نصر بضم اوله وكسر ما قبل اخره ومن الرباعي المجرد فعللا نحو دحرج بالضبط المذكور ومن الثلاثي المزيد حرفا من باب الافعال افعلا كاكرم بالضبط المذكور ومن باب المفاعلة فوعلا كضورب بالضبط المذكور واصله فاعل فلما انضم اوله قلبت الالف واوا ومن باب التفعيل فعّل بالتضعيف ككسر بالضبط المذكور مضعفا ومثاله ضم اوله وثانيه وذلك في الثلاثي المزيد حرفين من باب التفعل نحو تفعلا بالتضعيف وزيادة التاء واحد العينين كتكسر بضم اوله وثانيه وكسر ما قبل اخره وانما ضموا الثاني لانه لو قيل تفعل بضم التاء فقط لالتبس بمضارع فعل اذا كان المضارع مجهولا او موقوفا عليه ولذلك قالوا في تفاعل تفوعل كما سياتي ومثاله اي مثل الثلاثي المزيد حرفين بضم اوله وثانيه وكسر ما قبل اخره الرباعي المزيد حرفا من باب التفعلل نحو تفعللا كتدحرج بضم اوله وثانيه وكسر ما قبل اخره وكذلك الثلاثي المزيد حرفين من باب التفاعل نحو تفوعلا كتضورب بالضبط المذكور السابق وانما ذكره مع الاكتفاء بتفعل في تمثيل الثلاثي المزيد حرفين للتنبيه على ما فيه

هذا نظم تصنيف [illegible]

٣١

وكون منصفو والموصوف [illegible] الانصاف وتحميص وضم التعجيب والاصاف [illegible] الانكار الا بعد التامل والافتكار فاني [illegible] النقاد [illegible] وانها صحيح فان [illegible] قدم النقاد في هذه الزلال [illegible] على غلط الكاتب ولا توجه موجه هائب فليبادر الى اصلاحه بعد التثبت في كونه موقد مصباحه وقد احسن من قال اخا العلم لا تعجل [illegible] ولم [illegible] تتوقف فكم افسد الراوي [illegible] [illegible] الاضي [illegible] فقط [illegible] ما يسعى لزيادة في النفس [illegible] تعالى اياك نعبد لانه اهم [illegible] على الاختصاص وفيه مراعاة الادب [illegible] التشريف والابتداء النظم بالبسملة اقتداء بالكتاب الكريم واقتفاء لاسلوبه الحكيم

وعملا بقول النبي عليه افضل الصلوة والسلام كل امر ذي بال لم يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم [illegible] الخطيب في جامعه [illegible] عن ابي هريرة وما قيل [illegible] الابتداء بحمد الله [illegible] ان الابتداء [illegible] بالاطلاق لا يتصور بامرين بينهما ترتب زماني [illegible] اما بحمل الابتداء على العرفي الممتد او بحمل احدهما على الحقيقي والاخر على الاضافي وقدم الاول لما ذكرنا [illegible] المراد بحمد الله ذكر [illegible] فلا تعارض [illegible] في رواية بهذا اللفظ الامر بالابتداء بالبسملة انما هو الابتداء [illegible] اسم الله تعالى ولفظ اسم ليس كذلك [illegible] اتي به للفرق بين اليمين والتيمن [illegible] في [illegible] الحكم انما يكون على مدلول اللفظ دون نفس اللفظ

٣٢

على مدلول اللفظ دون نفس اللفظ تقول ضرب فعل ماض وقرات الفاتحة لا تريد هذه اللفظة الا عند قيام قرينة مثل زيد ثلاثي والفاتحة اسم للسورة بل معناها وكان المعنى ان يبتدا في نفسه باسم من اسماء الله تعالى ويتبرك به ثم يخبر عن ذلك الابتداء بقوله بسم الله الخ واما اقحام الاسم فليس بالوجه والباء في بسم الله للاستعانة او للملابسة المحمولة على التبرك بقرينة المقام حملا للعام على الخاص فلا يرد ان التبرك لم يعد من معاني الباء اي ولف الكتاب مستعينا او متبركا باسم الله لا باسم غيره [illegible] وقيل الباء للمصاحبة واختلف في ايها اولى ورجح كل منها باوجه والاظهر الثاني والثالث لسلامتهما من الاخلال بالادب المشوب به الاول من جعل اسم الله الة مقصودة لغيره لا لذاته وبنيت على الكسر وان كان القياس بناءها على الفتحة التي هي اخت السكون نحو كاف التشبيه لمناسبة عملها او كونها لازمة الحرفية والجر وطولت كالالف لتدل بطولها على الالف المحذوفة من اسم او لتفخيم الحرف المفتتح به كتاب الله تعالى [illegible] في غيره والاسم لغة ما دل على المسمى اي مدلوله لكن اللفظ دال عليه وعرفا ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان وضعا واختلف فيه هل هو عين المسمى او غيره وهي مسالة طويلة وقد حررها التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها وهو عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو لانه يدل على المسمى فيعليه ويظهره وعند الكوفيين من الوسم وكيفية صيرورته على هذا الوزن على كلا القولين مذكور في المطولات والله علم على الذات الواجب الوجود واصله الاله

حذفت همزته وعوض عنها حرف التعريف وادغمت اللام الاولى في الثانية فان قلت
لا يخلو اما ان يعتبر نقل حركة الهمزة الى ما قبلها اولا فعلى الاول وان كان هو القياس في تخفيفها
ثم حذفها او حذف الهمزة مع حركتها فان كان الاول فيلزم ان يكون وجوب الادغام
غير قياسي لما سبق ان المثلين المتحركين لا يجب فيهما الادغام اذا كانا من
كلمتين نحو ما سلككم ومناسككم وان كان الثاني فيلزم مخالفة القياس
في تخفيفها ومن ثمة قيل هذا الاسم خارج عن القياس المنقول كما يسماه
كذلك لا يحيط به دائرة العقول قلت اجيب عن ذلك باختيار الاول
ولما كانت العوض عن الهمزة صارت منزلتها فصار اجتماع المتجانسين
كانه في كلمة واحدة على انه يجوز ان يكون وجوب الادغام بعد العلمية فيكون
الاجتماع في كلمة واحدة قطعا واختلف فيه هل هو اسم ام صفة
عربي ام معرب جامد ام مشتق منقول ام مرتجل فاختار صاحب الكشاف
والاكثرون انه عربي وانه علم لا صفة منقول من اسم جنس وانه مشتق
من اله يأله بمعنى تحير وزعم بعض المعتزلة انه معرب فقيل انه في
الاصل عبري وقيل سرياني وهذا القول لا يلتفت اليه ولا دليل عليه
اذ لا يصار الى اثبات العجمة بغير دليل وهو في الاصل مجردا عن اللام اسم
لكل معبود ثم غلب مع اللام على المعبود بحق ولم يسم به غيره تعالى اجماعا
وهو الاسم الاعظم على الاصح وانما لم يستجب للداعي به غالبا لفقد اكثر شروط
الدعا واضافة اسم اليه قيل بيانية وتوصيفه بالرحمن بنا على ان المعنى
الرحمن مدلوله او على الاستخدام فان قيل قد اشترطوا في الاضافة
البيانية ان يكون لمعنى المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه
وهاهنا ليس كذلك كما لا يخفى ضرورة اذ ليس لنا مادة يصدق عليها لفظ

المضاف

الذي من حيث به عليه على كل الانام فثم لما توقف استكمال النفس الانسانية بالكمالات
العلمية والعملية على الافاضة والاستفاضة وهما موقوفتان على مناسبتين المفيض
المستفيض وهي من حيث انغماسها في العلائق البدنية وتكدرها بالكدورات
الطبيعية فاقدة لهذه المناسبة ولكون ذات المفيض في اسمه في غاية التنزه
وجب الاستعانة في استفاضة الكمالات من تلك الحضرة بمتوسط يكون ذا
جهتي التجرد والتعلق ليستفيض بجهة التجرد ويفيض بجهة التعلق والكامل
يتمسك به للتوسط بيننا صلى الله عليه وسلم فلذلك اردفت التسمية والتحميد
بذكر الصلوة عليه وعلى اله وصحبه لكونهم متوسطين بينه وبين سائر
الانسان وهي في اللغة مشتركة بين الدعا والرحمة والتعظيم والبركة وتخص
باحد معانيها المذكورة بموارد الاستعمال فهي من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم و
معناها في الدنيا تعظيم شريعته وابقاؤها الى يوم القيمة ومن الاخرة تشفيعه في امته
ومن الملكة الدعا بالمغفرة له وهو من باب قوله انه ليغان على قلبي واني
لاستغفر الله في كل يوم وليلة مائة مرة على احد الوجوه وهو ما نقل عن الجنيد
قدس الله سره ان العبد قد ينقل من حالة الى حالة ارفع منها وقد يبقى عليه من التي
نقل عنها بقية يشرف عليها من الحالة الثانية وهي كالسيئة ان كان المقربين
فيطلع الله الملئكة على ذلك اذا وقع للنبي فيستغفرون له تعظيما له
وانما قيل ذلك لانه مغفور له ويمتنع تحصيل الحاصل ومن المؤمنين دعاء له
ببعثه المقام المحمود واولى ما يراد به هنا ما امرنا به صلى الله عليه وسلم
بقوله سلوا لي الوسيلة والفضيلة والشرف والدرجة العالية الرفيعة فهي من
الملئكة والمؤمنين الدعا لكنها من الملئكة دعا بالمغفرة ومن المؤمنين دعا
ببعثه المقام المحمود ونحوه وهل صلاة الجن عليه من قبيل صلاتنا الظاهر نعم

وقد يشير اليه جعل الملئكة في مقابلة المتنامع السكوت عن الجن وشرعت الصلوة عليه لنا
عموما او لبعض ما له علينا من المنن التي لا تحصى وللمؤلفين خصوصا لقوله صلى
الله عليه من صلى علي في كتاب لم تزل الملئكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك
الكتاب رواه الطبراني وتختص الصلاة بالمعصوم من نبي او ملك ولا يقال عندنا
اهل السنة لغيرهما الا تبعا واما خبر انه صلى الله عليه وسلم صلى على ال ابي اوفى
فمن خصوصياته اذ هي حقه والسلام اي التحية وارد فت الصلاة به
امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وخروجا من كراهة تركهما و
الاقتصار على احدهما وقيل المراد بالكراهة خلاف الاولى وليست على بابها
فان للاتيان بهما اجرا وتركهما او احدهما مخل بذلك الاجر فتاركهما مخل بالاولى
وهما معمولان لقوله اهدي بضم اوله قدما عليه للاهتمام بهما يقال
اهدى للرجل بكذا اي بعث به اليه اكراما والاسم الهدية بالتشديد لا غير و
الجمع هدايا الى نبي ظرف لغو متعلق باهدي والنبي فعيل بمعنى مفعل بالكسر
كبديع بمعنى مبدع لانه انبا عن الله تعالى او بمعنى مفعل بالفتح كفصيح بمعنى مضمر لانه
انبا بالوحي عن الله هذا على تقدير اشتقاقه من النبا فيكون مهموزا وان
اشتق من النبوة او النباوة وهي ما ارتفع من الارض لانه رفع وشرف
على غيره فيكون معتلا والمشهور انه انسان اوحي اليه بشرع وان لم
يؤمر بتبليغه والرسول انسان بعثه الله بشرع وامره بتبليغه وقيل ان
هذا هو النبي والرسول من كان معه كتاب او شريعة فهو على التفسيرين
اخص من النبي وقد نقل المحقق ابن الهمام في كتابه المسايرة في العقائد
المنجية في الاخرة ان المحققين على ان الرسول انسان بعثه الله لتبليغ ما اوحي
اليه وكذلك النبي فلا فرق ونوقش فيه بانه لا يساعده ما ورد في عدد

محمد من جاء عن مضاع في امره الناس من مناع

٣٤

الانبيا والرسل من احاديث بعضها صحيح وبعضها حسن وان مقتضاه ان من اوحي اليه
بشرع ولم يؤمر بتبليغه ليس بنبيا ولا رسولا لكان ذلك مقتضى القول الثاني الغير
مقبول واثرت ذكر النبي على الرسول في مقام الصلاة للدلالة على انه صلى الله عليه وسلم
انما استحق الصلاة بمرتبة النبوة التي هي اعم في استحقاقها بمرتبة الرسالة التي
هي احص يكون بالطريق الاولى لامته الى الصراط المستقيم والهداية هي
الدلالة بلطف ولذا لا تستعمل في غير الخير الا تهكما نحو قوله تعالى فاهدوهم
الى صراط الجحيم ولا نزاع في ان المراد بالهداية المسندة الى الرسل الدلالة على
طريق يوصل الى المطلوب حصل او لم يحصل كما هو مذهب اهل الحق او مع اشتراط
الوصول كما هو مذهب المعتزلة واما المسندة الى الله تعالى فتارة يراد بها
الدلالة كما في قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى اي دللناهم
وتارة يراد به خلق الاهتداء وبهذا المعنى نفيت عنه صلى الله عليه وسلم واثبتت له
تعالى في حقه انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء ولو كان المراد بها في
الاية الدلالة لما نفيت عنه صلى الله عليه وسلم لانه شانه الدلالة والارادة هذا
وتمام بحث هذا المقام مفصل في كتب الكلام مهدي بفتح الميم اسم مفعول من هدى
واصله مهدوي وسيأتي في باب المعتل كيفية صيرورته على هذا الوزن محمد
بالجر بدل من نبي او عطف بيان لا نعت له لان العلم لا ينعت به او بالرفع بدل
من هاد او خبر مبتدا ثالث ويجوز نصبه على المدح وهو في الاصل اسم مفعول
من حمد بالتشديد سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة محامده المرضية كما قال حسان
وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد ولم يولد
قبل او ان ظهوره ولتسميته بالهام من الله لجده عبد المطلب وههنا لطيفة
هي ان ذاته صلى الله عليه وسلم كما اشتملت على سائر كمالات الرسل مع زيادات
كذلك اشتمل لفظ اسمه باعتبار حساب مفرداته واجزائها على عدد الرسل وزيادة
اي بنا على رواية انهم ثلثمائة وثلثة عشر لا رواية خمسة عشر وان كانت هي الصحيح لان

وآله الاطهار وصحبه ... وسلم تسليما كثيرا

فيه ثلث ميمات تسقط كل واحدة ميم وسقط ثانيه حاوسقط اخره ال وجملة حسابها بالجمل الكبير ثلثمائة واربعة عشر من بفتح الميم اي الذي جل بفتح الجيم وتشديد اللام اي عظم عن مضارع اي مشابه له في امر اي حكم الماضي و جل ايضا عن منازع اي مخاصم له و بحق و الى آله هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واصله عند البصريين اهل لتصغيره على اهيل قلبت هاؤه همزة ثم الهمزة الفا وانما لم تقلب هاؤه الفا ابتداء لانه غير مقيس وقيل اصله اول بواو مفتوحة لتصغيره على اويل قلبت واوه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهو الحق اذ لا مانع من ان يكون اهيل تصغير اهل اذ سمع ه واهيل وال و اويل وهو وان كان في الاصل بمعنى اهل الا انه خص استعماله في الاشراف فلا يقال ال الحائك وال الحجام بخلاف اهل وانما قيل ال فرعون لتصوره بصورة الاشراف اولانه شريف في قومه وفي اضافته الى الضمير اشعار بجوازها وهو الصحيح قال السبكي والاحسن اضافته الى الظاهر لان الصلاة على الال رويناها من طرق كثيرة ليس فيها الاضافة الى المضمر ولان الكسائي والنحاس والزبيدي منعوا اضافته الى المضمر والصحيح جوازها ويشهد له قوله ٢ وانصر على ال الصليب وعابديه اليوم آلك ٢ وال النبي صلى الله عليه وسلم عند ابي حنيفة بنو هاشم فقط وعند الشافعي ومالك بنو هاشم والمطلب وقيل عترته وهم نسله ورهطه الادنون وقيل اتقياء امته فعلى الاخير تدخل الصحابة وعلى الاولين انما يدخل منهم من شمله النسب المذكور الاطهار جمع طاهر ذكره ابن عبيدة وهو نادر كجاهل واجهال والمراد الطاهرين من الادناس والنقائص وفيه تلميح الى قوله تعالى في شانهم انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا و وشرعت الصلاة عليهم لحديث الصحيحين قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد الصحب اسم جمع لصاحب وقيل جمع له والصحابي منسوب الى صحابة النبي صلى الله عليه وسلم اي صحبته وهو من لقي الرسول مؤمنا ومات كذلك سواء راه ام لا طالت صحبته ام لا روى عنه ام لا فيشمل الاعمى كابن ام مكتوم وغير المميز

اما في الاسم فنحو الرجل بلام التعريف التي تخصصه بمعين بعد صلوحه لكل واحد على البدل واما في المضارع فكسوفا تقوم بحرف التنفيس الذي يخصصه بالاستقبال بعد صلوحه له وللحال واما معنى فللابهام الموجود في المحلين كما رايت من حال الرجل وسوف تقوم قبل التخصيص بالحرف فان كل واحد منهما صالح على البدل لافراد حقيقة واحدة و صلوح تقوم مثلا لواحد من مدلولين مختلفين وضع اللفظ لكل منهما حقيقة على المختار في كون المضارع مشتركا واما استعمالا فلدخول لام الابتداء على كل منهما نحو ان ربي لسميع الدعا وان ربك ليحكم بينهم كذا ذكره الجمهور ورده ابن مالك قائلا ان وجه الشبه بينهما هو انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب بينهما على صيغة واحدة كما يعرض ذلك للاسم ولا يميز بينها الا الاعراب كما في مسئلة لا تاكل السمك وتشرب اللبن فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب قال والجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجارات اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور معزول عما جلب لاجله الاعراب بخلاف المشابهة التي اعتبرتها انتهى واذا اردت بيان فخذ ابحاثه وفرزها نحو هو الفعل الذي دل على معنى اي حدث غدا زمانه مستقبلا نحو سيقوم او حاضرا اي حالا نحو يقوم الان كما سياتي وقيدت دلالته على ما ذكر بالوضع ليخرج به ما دل على ذلك بغيره كالماضي المقترن بما اذا شرط كما مر واعلم ان المراد بالزمن الحاضر هو القدر المشترك بين الزمانين ولهذا صح زيد يصلي الان مع مضي بعض صلاته واستقبال بعضها فيكون المضارع الحالي هو المقترن وجود لفظه بوجود جزء معناه لا بوجود جميعه وبيان وجه التسمية وتوضيح من زيادتي ثم بعد بيان تعريفه بالرسم اشار الى توضيحه بالعلامة تتميما للفائدة وقد جاء بالمد له علامة بالنصب حال من نكرة مقدمة من فاعل جاء وهو

من الزوائد لحروف الاربع وهي التي يجمعها ناتي فعي كذا كرايها فانيت تجمع وفيه ايتن واتين فاسمعوا قيل واولى هذه المرتبة انيت للتضعيف في المرتبة

قولنا حرف يكون هو حال كونه من الزوائد جمع زائد او زائدة لان الحرف يذكر ويؤنث تاويله باللفظ والكلمة الحروف بالجر بدل من الزوائد والالف واللام فيها للعهد الذهني وانما تركت التامين لفظ الاربع صفة للحروف رعاية للوزن فان قياس الاربعة بالتاء نيث لان المعدود مذكر اولا وبلها بالكلمات والحروف الاربعة المذكورة هي النون والهمزة والتاء الفوقية والياء التحتية التي يجمعها قولنا ناتي بالنون فالهمزة فالتاء الفوقية فالياء التحتية فهي انت قوله والياء للاشباع كذا كرايها في نامت قولنا انيت بالهمزة فالنون فالتحتية فالفوقية بمعنى ادركت تجمع هي بصيغة المبني للمجهول وتجمع ايضا في قولنا نايت بالنون فالهمزة فالياء التحتية فالتاء الفوقية بمعنى بعدت و ايضا تجمع في قولنا ابتني بالهمزة فالتاء الفوقية فالتحتية فالنون فاسمعوا ذلك وانما خصوا هذه الاحرف بالزيادة لخفتها لانها احرف العلة في الاصل وذلك في الياء ظاهر وفي الهمزة والتاء بعد قلب سياتي بيانه وانما كانت احرف العلة خفيفة لكثرة دورانها في الكلام اما بنفسها او بابعاضها التي هي الحركات الثلث قيل واولى هذه الاربعة التي جمعت حروف الزوائد في اول المضارع ثانيها وهو انيت بالهمزة فالنون فالتحتية فالفوقية وتلك الاولوية لوجهين احدهما راجع للمعنى والثاني للحفظ اما الاول فلان انيت بمعنى ادركت احسن من نات بعدت ومن ابتني وناتي كما لا يخفى واما الثاني فلاجل التضعيف في المرتبة اي مرتبة مدلولات هذه الاحرف الاربعة في العدد وذلك لان الهمزة تدل على واحد وهو المتكلم وحده والنون على اثنين وهو المتكلم ومعه غيره والمعظم نفسه والياء التحتية على اربعة المفرد الغائب ومثناه وجمعه وجمع الاناث الغائبات والتاء الفوقية على ثمانية المفرد المخاطب ومثناه وجمعه والمفردة المخاطبة ومثناها وجمعها والمفردة الغائبة ومثناها فكل حرف منها لضعف ما قبله و نصف ما بعده

والهمز للافراد والتكلم مذكرا وضده فليعلم والنون ايضا له بشرطان يكون مع موصوف الغير اقترن وقد يجي للمفرد المعظم

والاولوية وبيان وجهها من زيادتي على الاصل وانما زادوا هذه الاحرف باول المضارع فرقا بينه وبين الماضي وخصوه بالزيادة لانه موخر بالزمان عن الماضي والاصل عدم الزيادة فاخذه المقدم ثم لما كان في المقام سؤال وارد هو ان علامة الشيء ما توجد فيه ولا توجد في غيره وقد وجدت هذه الاحرف في اول الماضي كاكرم وتكسر ويرنا ونرجس انا اشار الى دفعه بقوله واما الهمز الذي هو علامة للمضارع فالمراد به الموضوع للافراد اذا كان المتكلم غير معظم لنفسه فخرج بذلك همزة اكرم لعدم دلالتها ليس المراد بالهمزة والنون والتاء والياء التي هي علامة المضارع كل همزة ونون وياء وتاء حتى يرد ما ذكر بل المراد بها همزة ونون وياء وتاء مخصوصة فلا يرد ما اورد على ما ذكر وعدلت عن عبارة الاصل وهي قوله للمتكلم وحده لان هذه العبارة توجب صدق حد الضمير بما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب على احرف المضارع فالصواب التعبير بما عبرنا به وهذه الهمزة وضعت للدلالة على التكلم المسند الى ضمير الواحد سواء كان مذكرا كاقوم انا وضده اي مونثا والمتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم بالضرب او نضرب وانما وصفت في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس مع غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب بكونه مع الغير فلا يجمع الافراد مع كونه مع الغير فليعلم بتحريك الساكن بالكسر للموازنة واصل هذه الهمزة الف لكنها لما وقعت في ابتدا الكلام وهي ساكنة لا يمكن افتتاح النطق بها ابدلوها همزة واما النون فالمراد بها ما جاء ايضا اي للتكلم لكن بشرط ان يكون مع موصوف وهو المتكلم الغير اقترن اي شاركه في مدلول الفعل المبدو بالنون وقدر انه شاركه في التكلم كما قيل وهذا المقارن اعم من ان يكون واحدا نحو انا وزيد نقوم او اكثر نحو معاشر الانبيا لا نورث فخرج بتقييد دلالة النون المذكورة على المتكلم نون نحو نرجس لعدم دلالتها على ما ذكر واعلم انه قد تجي النون في موضع التفخيم للمفرد المتكلم المعظم لنفسه نحو نقص عليك ولكن هو في المعنى من قبيل ما استعمل للمتكلم ومعه غيره وذلك لان المعظم لنفسه انما يستعملها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة تفخيما لشانه وذلك لان العظيم يتكلم عن نفسه وعن غيره غالبا

لنفسه وذا مجاز فافهم والتاء انث للخطاب المطلق والياء لما عدا على ذا النسق

لان ابناء الدنيا ركونهم غالب على اموره وكذا الاستعمال المذكور مجاز من الجمع لتعظيم المعظم
نفسه كالجماعة والعلاقة ما ذكرنا فافهم بتحريك الساكن بالكسر ايضا لما ذكرنا تنبيه
لم يجر مثل هذا الاستعمال في الغائب والمخاطب المعظمين في كلام القديم المعتد به وانما هو
من استعمال المولدين هذا وقد يستعمل النون للدلالة على ان الفعل لفخامته مما يقصر
الواحد عن القيام به كما قاله كثير من المحققين ومنه قول العبد اياك نعبد واياك نستعين
ونحمدك اللهم وما اشبه ذلك لان المقام مقام التذلل والخضوع وما تضمنه هذا البيت
من زيادتي وأما التاء الفوقية التي هي علامة المضارع فالمراد بها ما اثبت للخطاب
وهو توجيه الكلام نحو الغير ويراد به كثيرا اللفظ المخاطب به وهو المراد هنا المطلق
المطلق اي سواء كان المخاطب مذكرا او غيره نحو انت تقوم وانتما تقومان وانتم تقومون
وانت تقومين وانتما تقومان وانتن تقمن فخرج بقيد دلالتها على الخطاب نحو تكرم لعدم
دلالتها على ما ذكر واصلها الواو ولكنها قلبت تاء لما يلزم على ابقائها من توالي واوين في نحو
ووجل مضارع وجل وهو ثقيل وان كثيرا ما تبدل من الواو كما في نحو تخمة وتراث
وأما الياء التحتية التي هي علامة المضارع فالمراد بها ما دلت على الغيبة فخرج بذلك نحو يرنا لعدم
دلالتها على الغيبة وذلك في المذكر مطلقا وفي جمع الاناث فقط نحو هو يقوم وهما يقومان
وهم يقومون وهن يقمن وهو المراد بقوله لما عدا اي لما عدا التكلم والخطاب وهو اولى
من قول الاصل للغائب لصحة نحو قولنا يفعل الله ما يشاء وليس بغائب لتنزهه ذلك وهذه
العبارة تشمله دون عبارته وقد اعتذر عمن عبر بمثل هذه العبارة بان المراد اللفظ
فاذا قلت ايسكم فالله لفظ مذكر غائب لان الاسماء الظاهرة كلها من قبيل الغائب اذ
ليس واحد منها لمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغائب وما اجيب به عن
ذلك ايضا بان عدم جواز اطلاق الغائب عليه انما هو على مذهب التوقيف اما على راي
المعتزلة والقاضي ابي بكر الباقلاني وهو انه اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت
في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه فمردود لاتفاق الكل على اشتراط

الا المونث المثنى والتي مفردة انت لتاء في الغيبة فالزم بالتاء غير فاعل

٢٧

ان لا يكون موهما لما لا يليق بكبريائه تعالى ومن ثم امتنع لفظ العارف والفقيه والفطن والذكي
وما اشبهه عليه تعالى لاشعار المعرفة بسبق الجهل والعقل بحبس العاقل ومنعه والفقه
بفهم كلام الغير بعد جهله والفطنة والذكاء بسرعة ادراك ما غاب انتهى فان قلت
لم يفرقوا بين جمع الذكور الغائبين وجمع الاناث الغائبات كما فرقوا بين مفرديهما
ومثنيهما فيجعلوا الثاني بالتاء الفوقية قلت قد فرقوا بينهما بالواو والنون
نحو يضربون ويضربن فلا حاجة الى فرق ثان وكون الياء للغائبات ايضا
بناء على المشهور وقيل قد تجي التاء الفوقية للغائبات وقرئ تكاد السموات
يتفطرن وهو غريب ودلالة الياء على الغيبة المذكورة جار على ذا النسق السابق
في الخطاب الا المونث المثنى الغائب نحو الهندان تقومان والا التي
حال كونها مفردة انث لتاء في الغيبة نحو هند تقوم فذا ن الاحتراز بالتاء الفوقية
اتى فعلها كما مثلنا ليس بخصوص ذلك واردا لئلا يلتبس بالغائب والغائبين
فان قلت الالتباس باق بحاله لانهما يلتبسان بالمخاطب والمخاطبين قلت
مثل هذا اسهل من الاول لان الخطاب قرينة معنوية تميز المخاطب عن غيره غالبا وفيه
نظر اذ الالتباس قد يقع كما اذا قال شخص في جواب من ساله عن موت امه مثلا تعيش بالتاء
الفوقية لانه يحتمل الاخبار بان امه تعيش ولم تمت ويحتمل انه دعاء للسائل بالحياة وان
امه ماتت فتامل والمشهور ان هذا الحكم للمثنى بلفظ الظاهر والضمير المتصل وفصل
بعضهم بين ان يكون ذكر بلفظ المضمر فيلزم فعلها الياء التحتية ايضا رعاية للفظها او الظاهر فالتاء
الصالح للمذكر والارجح الاول ويشهد له قول عروة بن حزام
أَتَتْ عَلَى أُخْتَيْنِ ابْدَا حَدِيثَنَا ۞ وَمَا لَهُمَا أَنْ تَعْلَمَا مُتَأَخِّرُ ۞ لَعَلَّهُمَا أَنْ تَبْغِيَا لِي حَاجَةً
وَأَنْ تَرْجِعَا سِرًّا لِمَا كُنْتُ أَحْصُرُ ۞ الرواية فيه تعلما وتبغيا وترجعا بالتاء الفوقية
فاعلا بابدال النون الخفيفة الفا وانما خصوا الياء بالغائب لكونها اي الياء والغائب

مقابلان الهندان تقومان وهما تجلسان لا بالياء التحتية

اوبابقاء او باسقاط الهمزة وتبديل الياء وتخفيف الياء

ثم المضارع الذي يقدم يصلح للحال والاستقبال

وسطين فان الياء من وسط المخارج والغائب امر بين المتكلم والمخاطب فيكون وسطا فناسب الوسطى
للوسطى وانما زادوا هذه الاحرف باول المضارع لاحتياجهم الى الفرق بينه وبين الماضي واختصوا
بهذه الحروف دون غيرها لان الزيادة مستلزمة للثقل فاحتاجوا الى الحروف خفيفة
تعادل الثقل الناشي من الزيادة وتلك حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم اما بانفسها
او بابعاضها عن الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الالف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن
ومخرج الالف قريب من مخرجها وقلبوا الواو تاء لانه يودي زيادتها الى الثقل لاسيما
في مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثير في كلامهم نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه
فقلبوها هنا ايضا تاء ولما كان في الياء فرق بين المتكلم وحده ومع غيره ارادوا ان يوقعوا
بينهما في المضارع ايضا فزادوا النون لمشابهتها حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة
واما وجه تخصيص كل حرف بالمعنى الذي وضع له فهو ان المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه
والغائب دائر بينهما والهمزة اول الحروف مخرجا والتاء لانها بدل من الواو منتهاها والياء بينهما
لان مخرجها من وسط الفم فوقعت القسمة على هذه النسبة واما النون فلانها اخر
الحروف فعرتبة لانها منها بحكم المشابهة وما وراء الواحد موخر عنه فوقعت بينهما مناسبة
المناسبة ثم جعلت الغائبة والغائبتان بتعين للمخاطب لاشتراكهما فيها في الماضي نحو نصرت
ونصرتا ولم يجعل جمع المونث بتاء لشركة له في ذلك وان كانت العلة مشتركة اي الغائبة والغائبتان مع المخاطب
لئلا يجتمع علامتا تانيث لو قيل تضربن بالتاء وهما التاء والنون ثم هذا الفعل المضارع
الذي بيانه قد تقدما آلان للاطلاق يصلح باعتبار دلالته على الزمان لزمن
الحال والمراد به اجزاء من اطراف الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة
وتراخ هكذا عرفه التفتازاني وغيره وفيه مناقشة اذ لا بد هنا اعتبار الحاضر
في مدلول الحال بل هو الاصل وغيره بطريق الانضمام اليه وقد يصلح ايضا لزمن الاستقبال
اي الزمن المستقبل والمراد به ما يترقب وجوده بعد الحال فيكون المضارع موضوعا
لكل واحد منهما على سبيل الانفراد فهو حقيقة في كل منهما لان دلالته على كل منهما لا تحتاج

وقد جعل ما المضارع للمونث
نظرا الى ان فادته ذلك قرينة
مخاطبا مستقلا

على الاصح فيه من اقوال فان اتت قرينة مخصصة زمانا يحق ان يخلص
لما اقتضته هذه القرينة كسير على الان الى المدينة

٢٨

الى قرينة وانما المحتاج اليها ارادة احدهما واي الارادة منه الدلالة وهذا على القول
الاصح فيه من خمسة اقوال للنحاة حكاها ابو حيان وغيره احدها ما ذكرناه وهو
مذهب سيبويه والجمهور واختاره ابن مالك لان اطلاقه على كل منهما لا يتوقف على
مسموع بخلاف اطلاقه على الماضي فانه مجاز لتوقفه على مسموع ولانه يطلق عليهما كاطلاق
كل مشترك على افراده فوجب القول بكونه مشتركا وثانيها انه حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال بدليل حمله على الحال عند الاطلاق عن غير قرينة ولو كان اطلاق
الاستقبال كان هو المتبادر اليه الفهم عند ذلك وايضا فالمناسبة تقتضي ان يكون
للحال صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل وهذا هو مذهب الفارسي واختاره الرضي و
اختاره ابن فلاح في مغنيه وعلله بانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى
وثالثها انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال ورابعها انه حقيقة في الحال ولا
يستعمل في الاستقبال اصلا لا حقيقة ولا مجازا وخامسها عكسه تنبيه
لم يشتهر الخلاف الا في اشتراك المضارع بين الزمنين واختصاصه باحدهما فقط
وقد ذكر صاحب البديع اشتراكه بين الثلاثة الازمنة وتخصيصه باحدها بالقرينة
نحو يضرب الان ولن يضرب غدا ولم يضرب امس وما تضمنه هذا المصراع من
زيادتي اذا انتقر زمن ذلك وعلمت ان اصح الاقوال الخمسة هو الاول وهو وضعه
لهما بالاشتراك فلا بد للمشترك عند استعماله في احد معانيه من قرينة تخصص
ذلك المعنى المراد فان اتت قرينة من قرائن احد زمانيه مخصصة بصيغة اسم
الفاعل زمانه المقصود يحق بضم المهملة وكسرها اي يجب ان تخلص
من الاشتراك وتستعمل لما اقتضته هذه القرينة فان كانت من قرائن الحال
كسير حل الان الى المدينة فان الان وما في معناه كالحين والساعة من قرائن
الحال فيصير والا على الحال فقط فذا المضارع المقترن بقرينة الحال

بحاضر وحال قد وسم بصيغة المبني للمفعول اي يسمى بها لاختصاصه بالزمن الحاضر
في ان كانت من قراين الاستقبال يصير دالا على الاستقبال فقط نحو قولنا في غدا
يقوم زيد المستقبل وذو المقترن بقرينة الاستقبال في عرائهم مستقبلا بفتح البا
على المشهور اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها اسم فاعل لانه يستقبل كما يقال
ولعل وجه الاول ان المخاطب عند سماعه يترقب مدلوله ويطلب اقباله لامر ما يسمى به لان
لان المطا اقباله مستقبل او لان الزمان تستقبله فهو مستقبل اسم مفعول لكن الاول
ان يقال المستقبل بكسر البا فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن حزازة وهو منصوب
على انه مفعول ثان لقولنا يسمى بصيغة المبني للمفعول ونايب الفاعل ضمير عايد الى
المضارع المقترن بقرينة الاستقبال وسمي بذلك لاختصاصه بالزمن المستقبل وهي
اي المضارع المشترك بين الحال والاستقبال في زمن الاستقبال احق بصيغة المبني
المبني للمفعول لما تقترن باحدى قراين الاستقبال وهي كثيرة منها اقترانه
بظرف واسناده الى متوقع واقتضاوه طلبا ووعدا ومصاحبة اداة توكيد او
ترج او مجازات او ناصب او لو المصدرية ودخول سوف الموضوع للاستقبال
مع التنفيس وهو تاخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته
اي وسعته وهي اكثر تنفيسا من السين لما تقرر من ان الزيادة في المبنى تدل على
الزيادة في المعنى وقد تحذف فاوها فيبقى سو وقد تقلب الواو فيبقى سي
وقد تحذف الواو منها فتسكن الفاء لانها كانت متحركة لالتقاء الساكنين لعدم مقتضي
تحريكها فيبقى سف او دخول السين مسماها على الانفصال الحقيقي لانهما لا
يجتمعان ولاجل ذلك انثت باعتبار الدالة على احد الشيئين وهي دالة على التنفيس ايضا
وهل هي متفرعة عن سوف كما تفرعت الكلمات السابقة منها ام صيغة مرتجلة
الاصح الثاني والاول باطل لوجهين احدهما انها اكثر استعمالا من سو وسف ولو كانت

فرعا لكانت اقل لانها ابعد عن الاصل والاصل وما قرب اليه احق بكثرة الاستعمال من الفرع الابعد
ثانيهما ان مدة التسويف لسوف اطول فلو كانت فرعها لتساوت مدة التسويف فيهما
واورد ابن مالك على الاول ان نعم بسكون العين فرع نعم بكسرها مع ان الساكن العين اكثر
استعمالا ومنع الثاني مستندا بقوله تع وسوف يوتي الله المومنين اجرا عظيما
مع قوله اولئك سنوتيهم اجرا عظيما وفيه نظر لان نعم لم تبق بمعنى نعم وانما غير
لفظه ليدل على تغيير معناه وكلامنا في فرع هو بمعنى اصله كشهد وشهد ولان الايتين
ليسا القوم مخصوصين ولئن سلم يكون احد الحرفين مجازا فانه اقرب من تخطية المحققين
من اللغويين كالزمخشري وغيره القايلين بان مدة التسويف لسوف اطول
اذا تقرر ذلك فنقول ما عليه تدخل سوف ويسمى مستقبلا لوجود قرينة الاستقبال
فيه كسوف يعلمون او السين نحو سيفعل وان بقرينة الحال كلام الابتدا
قد اقترن المضارع الصالح للحال والاستقبال فهو بالزمن الحال خصصه
بعض الامران لام الابتداء من قراين الحال على ما ذهب اليه الكوفيون والزمخشري
وابن مالك وغيرهم مستمسكين بان الاصل فيها الدخول على الاسم وانما تدخل على الفعل
لشبهه اياه ومن ثم امتنع ان زيدا لقام والاسم لا يكون مستقبلا ولا ماضيا
فقل في مثال ذلك ليحزنني بفتح اللام ومن قراين الحال ايضا قرانه بليس وما وان
النافيات ووقوعه في موضع نصب الحال وفي التمثيل بيحزنني تلميح الى الاية الشريفة
وهي قوله تع حكاية عن يعقوب عليه السلام اني ليحزنني ان تذهبوا به فان قلت لا يصح التمثيل
بهذه الاية لان اللام المذكورة لم تخلص المضارع المذكور فيها للحال بل هو مستقبل
لانه فاعل يحزن وهو الذهاب لم يوجد عند نطق يعقوب بيحزن ولا يسبق
الفعل فاعله في الوجود لان الاثر لا يسبق المؤثر قلت قد اجيب عن ذلك بان
التقدير قصدان تذهبوا والقصد حال انتهى وهذا التقدير غير ضروري
لان الشي له وجود في الذهن كما له وجود في العين والفعل المسند هنا بصح

اسناده الى الذهني كالعيني فتامل تنبيه اللام في قوله تع ولسوف يعطيك ربك فترضى
وقوله ولسوف اخرج حيا متمحضة للتوكيد قد اضمحل عنها معنى الحالية لانها انما تفيد
ذلك اذا دخلت على المضارع المحتمل لها لا المستقبل الصرف وقوله تع ان ربك ليحكم
بينهم يوم القيمة نزل منزلة الحال او لا شك في وقوعه وامثال ذلك في كلام تع كثيرة
نحو قوله تع الا ان امر الله واوردهم النار فصعق من في السموات ومن في الارض وما قيل
هذا البيت من زيادة وبعد انقضا الكلام على تعريف المضارع وبيان علاماته
وزمانه نشرع في تقسيمه باعتبار بنائه للفاعل والمفعول واحكامها باعتبار الحالين
وقدمنا القسم الاول منهما وهو باب المضارع المبني للفاعل ويسمى المبني للمعلوم
لاصالته بالنسبة الى المبني للمجهول فنقول اما القسم الاول وهو الذي منه اي من المضارع
من حيث هو هو لفاعل بني بصيغة المبني للمفعول وقوله بفتح ظرف لغو معمول لاعتني
مقدم عليه للاعتنا به والتقدير اعتني بفتح حرف اول بالصرف به زيد بصيغة المبني
للمجهول صفة لحرف اعتني انت وهذا هو جواب اما وحذفت الفاء منه للوزن والحاصل
ان الفعل المضارع المبني للفاعل هو ما كان حرف المضارعة منه مفتوحا كيضرب وانما
فتح طلبا للخفة وهذا الحكم ثابت لكل مضارع مبني للفاعل الا المضارع الذي ماضيه
جا على احرف اربعة سواء كانت كلها اصولا كدحرج اذ ماضيه دحرج ام بعضها
زائدا كيجيب ويكرم اذ ماضيهما اجاب واكرم والهمزة فيهما زائدة لان وزنهما افعل وما عدا
الرباعي فهو مفتوح الاول ابدا سواء كان ثلاثيا ولا يكون الا مجرد الحروف كيضرب
او خماسيا او سداسيا ولا يكونان الا مزيدا فيهما كينطلق ويستخرج فضمه
اي في المضارع الذي ماضيه جا على اربعة احرف ضم انت الحرف الاول للمضارعة
وانما ضم هذه لانه لو فتح في مضارع افعل مع حذف همزته مع المضارعة لم يبق
غير حرف المضارعة مع ثلاثة اصول لم يدر اهو مضارع فعل ثلاثي او لا ام مضارع
افعل محذوف منه الهمزة بخلاف سائر ابواب الرباعي وهو فعلل وفاعل وفعل بالتضعيف

فانه مع فتح حرف المضارعة لا يلتبس مضارعه بمضارع المجرد لاستعمال مضارعه على الحركة المزيد
لكنه حمل عليه طردا للباب وانما لم يعكس الحكم فيفتح حرف المضارعة في يدحرج ونحوه
ويخرج ولا لبس ثم يحمل يكرم عليه وحمل الاقل على الاكثر اولى لانه لو حمل الاقل على
الاكثر لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا لبس فيه اصلا وانما خصوا الضم
بذي الاربعة والفتح بما عداه دون العكس لانه اقل ما عداه والضم اثقل من الفتح فاختص
الضم بالاقل والفتح بالاكثر ليتعادلا تنبيه يستثنى مما ذكرنا حالا فان همزته مكسورة
على الافصح ونحو يهريق ويسطيع فان اليا فيهما مضمومة مع ان ماضيهما وهو هراق و
اسطاع ليس رباعيا وقد يقال ... انهما من السواذ فلا استثنا اولى ان الهاء والسين زائدتان
على خلاف القياس فكانهما على اربعة احرف تقديرا واما كسر غير اليا مما كان ماضيه مكسور
العين وكسر اليا ايضا اذا كان بعدها يا اخرى على لغة غير الحجازيين فلا نظر ناخروجه
لانه شاذ خارج عن القياس واما نحو خصم يخصم وقتل يقتل بالتشديد وفتح حرف
المضارعة فالاصل فيهما اختصم واقتتل ادغمت التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة فهو
على خمسة احرف تقديرا فلذلك فتح حرف المضارعة منها مثال هذا المستثنى كما سبق
وهو ما كان ماضيه على اربعة احرف قولنا يدحرجوا بضم اوله واما مثلت به مسندا
الى ضمير الجماعة لاجل الوزن ويصح اعتبار الواو حرف وصل لا ضمير جماعة وحرف الوصل
هو حرف لين ينشا عن اشباع حركة الروي كالالف بعد الفتحة واليا بعد الكسرة والواو بعد الضمة
كما هنا وهذا انما يصح اعتباره في الفعلين الواقعين عروضا لهذا البيت وضربا وهما يدحرجوا
ويزجوا واما في الفعلين الاخيرين الذين هما حشو المصراع الثاني وهما قولنا يكرموا
ويقاتلوا فلا يتاتى فيهما هذا الاعتبار بل الواو فيهما ضمير جماعة لا غير واما قولنا يزحوا
بالجيم مضعفا فقد سبق ان الاعتبار جار بان فيه ومثلت باربعة امثلة بناء على الاصل
لان ما ماضيه على اربعة احرف لا يخلو اما ان يكون رباعيا او لا فالاول مثال الاول والثاني لا يخلو

ثم علامة البنا للفاعل بهذه الاربع كون الثاني قبيل الاخر لها مكسورا
كما في تمثيله مسطورا   فان ترد مثاله من يفعل   نحو قل الى خير مثلوا
وقس على هذا المثال يعلموا ويعربوا يقاتلوا ويكرموا كذاك قس يدحرجوا ايضا
يتكسروا يعيشوا ويستخرجوا

قوله فالثاني اراد به يكرم وبالثالث يقاتل وبالرابع يدحرج وقوله للاول اي للمهموز وقوله للثاني اي المعتل وقوله للثالث اي للمضاعف

اما ان يكون مهموزا او معتلا او مضاعفا فالثاني للاول والثالث للثاني والرابع للثالث
فيشمل لما كان ضم حرف المضارع في هذه الافعال حال كونها مبنية للفاعل ملبسا بالمبني للمفعول
منها لاشتراكهما في ضم الاول اشار الى دفع الالتباس بقولنا و علامة البنا للفاعل
بهذه الكلمات الاربع هو كون الحرف الثاني قبيل الاخر بكسر الحا المعجم وزيادة
اللام في قوله لها اي اخر كل واحد من هذه الاربع حال كونه مبنيا للفاعل مكسورا
وذلك كما في تمثيله مسطورا فان ما قبل اخر يدحرجوا ويكرموا ويقاتلوا ويعرجوا
مكسور وهذا بخلاف المبني للمفعول منها ومن غيرها فان اخره مفتوح كما سنذكره في بابه
ولما كان للمضارع اربعة عشر مثالا كما للماضي على التفصيل المذكور هنا كما اشرت اليها بقولي
فان ترد ايها الطالب ان تصرف مثاله اي مثال المضارع المبني للفاعل ماخوذا
من ما وازن يفعل بضم العين في تصريف ذلك من نصر مثلا للمذكر الغائب مفردا و
مثنى وجمعا ينصر قل ينصران ينصرون وللمونثة الغائبة كذلك تنصر تنصران ينصرن
وللمذكر المخاطب كذلك تنصر تنصران تنصرون وللمونث المخاطبة كذلك تنصرين تنصران
تنصرن وللمتكلم وحده او ومعه غيره انصر ننصر وقد يستعمل ما للمثنى في بعض
المواضع للواحد كقوله فان تزجراني يا ابن عفان انزجر وان تدعاني احم عرضا ممنعا
وقوله وقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجتز شيحا وهذه الامثلة هي المراد
بقولي الى خير مثلوا ولا تظن هذا التصريف مقصورا على مثال بعينه بل هو جار
في كل فعل ثلاثيا كان او غيره مجردا او غيره سالما او غيره اذا علمت ذلك فقس على
تصريف هذا المثال وهو ينصر الاربعة عشر مثلا تصريف غيره اليها وذلك نحو
يعلموا ويضربوا و يقاتلوا ويكرموا كذاك القياس فقس ايضا يدحرجوا و
يدحرجوا بقلب تاء دالا وادغامها في الدال للوزن وقس ايضا عليه نحو يتكسروا
باسكان التا للضرورة و يعيشوشبوا و يستخرجوا و في عروض هذين البيتين

ونحو يحمر كذاك يجتمع يقعنسسوا يتباعدوا وينقطع كذاك يسلنقي ويقشعر قل
يحرنجموا يدحرجوا وقد كمل   باب المضارع للمبني للفاعل   وان بنيت منه للمفعول وسمه المبني للمجهول
فالضم في اوله حتما اتى   وفتح ما قبل الاخير اثبتا   كينصروا ويكرموا يدحرجوا يقاتلوا ويتدحرجوا
يستخرجوا

وضربهما ما اسلفناه من الاعتبارين وقس عليه ايضا تصريف نحو يحمار ويحمر بتشديد الرا فيهما كذاك
القياس ايضا قس تصريف نحو يجتمع و تصريف نحو يقعنسسوا اسندته الى ضمير الجمع للضرورة
وكذلك قولي يتباعدوا واسكنت التا للضرورة ايضا وقس عليه ايضا تصريف نحو ينقطع كذاك
قس تصريف نحو يسلنقي وتصريف يقشعر بتشديد الرا وقل ايضا مثل ذلك تصريف نحو يحرنجموا
و يدحرجوا بادغام التاء في الدال لما سبق فصرف كل واحد من هذه الافعال المذكورة ونحوها الى
اربعة عشر مثالا كما اوضحنا لك ذلك وانما لم نسرد امثلة تصريف هذه الافعال لانه غير خاف عليك
وان عسر فيها تصريف نحو قشعروا اسلنقى فسياتي بيانهما في المضاعف والناقص وقدم هذا
بحث المضارع المبني للفاعل وكمل بتشديد الميم لكن الضم هنا والمناسبة عروض البيت
لئلا يحصل سناد التوجيه لو لم تضم ن وكشرع في القسم الثاني وهو باب المضارع
المبني للمفعول فقول وان بنيت ايها الطالب منه اي من المضارع من حيث هو هو للمفعول
وذلك ان تحذف فاعله لنكتة مما تقدم وتسنده الى مفعوله ونعطيه احكام الفاعل وسمه
اي سم الفعل الذي بنيته للمفعول المبني للمجهول والمبني للمفعول والمبني لما لم يسم فاعله
كما تقدم بيانه في الماضي وهذا المصراع من زيادتي فالضم في اوله حتما اتى حملا على الماضي
وحتم ايضا فتح ما قبل الحرف الاخير اثبتا بصيغة المبني للمفعول وانما فتح ليعادل خفة
الفتحة ثقل الضمة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي فان كان مفتوحا قبل بنائه للمفعول ابقي على فتحه
وهذا الحكم ثابت له سواء كان ثلاثيا او غيره مجردا او غيره كينصروا ويكرموا ويقاتلوا و يدحرجوا
ويعرجوا ويستخرجوا بضم اولها وفتح ما قبل اخرها وضابطه اذا بني للمفعول بضم حرف
المضارعة ويبقى سكون ما هو الساكن على سكونه ويفتح ما عداه لكن غير لام الفعل فانها بحسب
ما يقتضيه العامل وفي عروض هذا البيت وضربه ما اسلفناه من الاحتمالين وتصريف هذه الافعال
كتصريف المبني للفاعل منها وقس على هذه الامثلة غيرها وانما لم نذكر بقية الامثلة غير المتعدي
لانه قل ما يوجد المبني للمفعول منه ٥ ولما انقضى الكلام على تعريف المضارع وتقسيم ذكرنا بعض اشيا ما يطرا عليه وبداه

فصل تدخلها نافية كذاك لا على مضارع بيانه خلا   لا اعتراض اصلا فيعتبر   ولا يبدل لان ايضا هيئته
وان عليه جازم قد دخلا   فذا يحذف حركات كلا   من مرسلها ونون التثنية

فصل

فصل عقد لما يطرا على المضارع فنقول تدخلها حال كونها نافية لمعنى ما دخلت عليه وانما قيد بذلك لكثرة معانيها كما هو مقرر في محله وقد جمعها بعضهم في قوله محامل لا عشر فان شئت حصرها فحافظ عليها بيت شعر لتذكرا
ستفهم بشرط الوصل فانجب لنكرة بكف وتفي زيد ونهي تخصصا كذاك الدخول تدخل ايضا لا النافية
على فعل مضارع بيانه خلا بالمعجمة اي سلف فتخلصه للحال على مذهب الجمهور قال ابن مالك وقد يكون
الفعل معها مستقبلا على قلة كقوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي واجيب عن ذلك بانهم انما
جعلوه للحال اذا لم توجد قرينة خلافه وتخلصه للاستقبال كما هو مذهب الاكثرين وخالفهم ابن مالك ايضا
لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال فلا دخلت عليه
فلا يغيّر ان اصلا اي ابدا وهو منصوب على الظرفية صيغته اي مجموع مادته وهيئته لان الصيغة تطلق تارة
على هيئة الكلمة وتارة على الهيئة والمادة والاطلاق الثاني هو المراد هنا ولا يكون في كلامي تكرار قولنا ولا يبدل لان
ايضا هيئته تكرارا لان النفي هناك انصب على المجموع من حيث المجموع وهنا على الهيئة فقط
والمراد بمادة حروفه التي تركب منها وهيئته الحالة الحاصلة له باعتبار الحركات وتقديم بعض
الحروف على بعض اعني انها لا تعمل فيه لفظا بحذف الحركات والنونات وان عملت فيه معنى اي نفيا
معناه فنقول لا ينصر لا ينصران لا ينصرون الخ كما تقدم في ينصر بعينه وكذا لا ينصر لا ينصران
لا ينصرون الخ وقد سمع من العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئت لا يكن له علي حجة
وهذا المصراع من زيادتي وان عليه اي على الفعل المضارع عامل جازم من الجوازم الخمسة عشر المقررة
في كتب النحو وسمي جازما لانه يقطع ويحذف من اواخر المضارع الحركات والحروف والجزم
هو القطع قد دخلا الالف للاطلاق فذا الجازم يحذف الحركات كلا اي الشرع حذفها
من فعل مرسل بها اي بالحركات وهو الفعل الذي لم تتصل باخره علامة التثنية والجمع والمؤنثة المخاطبة
من الالف والواو والياء فيهما ولهن الاربعة عشر المثال خمس امثلة المفرد المذكر الغائب نحو لم ينصر
والمفردة المؤنثة الغائبة نحو لم تنصر والمفرد المذكر المخاطب نحو لم تنصر والمتكلم وحده نحو لم انصر
والمتكلم ومعه غيره نحو لم ننصر ق كما ايضا يحذف نون التثنية سواء كانت في فعل مسند

قوله ما في الجنس اي هيئة والمراد به قولهم ضربت ضربا بالحل بسرعة ما بين النفي للحال وما يخرج الا للاستقبال جاز لانه خبر ان النفي اشتراكا و لا النفي الاستقبال ولهذا مجازي ولكن للاستقبال كلا ولا اعلم حقوعها العموم لا اعلم لا مجازا

ولم ولما لام حقيقة المراد بالصيغة المادة والهيئة جميعا

ونون جمع لمذكر هيئة كذاك ايضا نون فعل الواحدة ان خوطبت فاصنع لهذا كما قال ونون جمع للاناث تذكر
لانها والواو اسم مضمر   تقول في تمثيله لم ينصر   لم ينصرا لم ينصروا للآخر

الى غائبين مذكرين او مونثين او مخاطبين كذلك ق كما ايضا يحذف نون جمع لكن لا مطلقا بل نون جمع
لمذكر غائبا كان او مخاطبا هيئة لها الوقف نحو لم ينصروا ولم تنصروا كذاك ايضا كما يحذف نون فعل
المؤنثة الواحدة لا مطلقا بل ان خوطبت نحو لم تنصري فاصنع سمعك لهذه الفائدة وهذه الافعال
هي المسماة عند النحاة بالامثلة الخمسة وسياتي بيانها في بحث نون التوكيد وانما كان الجازم يحذف هذه النون
لانها جعلت في هذه الامثلة علامة الرفع كالضمة في فعل الواحد فكما كان يحذف الحركة كذلك يحذف النون ايضا
وانما جعلت النون علامة للاعراب كالحركة لانه لما وجب ان تكون هذه الافعال معربة والاعراب انما يكون
في اخر الكلم وكان اواخر هذه الافعال ساكنة وهي الضمائر لانها اتصلت بالافعال وصارت كالجزء منها ولم يمكن
اجراء الاعراب عليها لثقل الضمة على الواو والياء وتعذرها على الالف وجب زيادة حرف للاعراب ولم يمكن
زيادة حروف المد واللين لسبق نظيره فيلزم اقتران حرفي لين وهو مستعذر فزادوا النون
لمناسبتها ايا ها من جهة الخفاء والغنة كما سبق بيانه ق اما نون جمع لمؤنثات الاناث مطلقا
فانها تذكر بصيغة المبني للمفعول ولا يحذفها الجازم لانها اي النون المذكورة ليست علامة اعراب وانما هي
كالواو في الفعل المسند الى جماعة الذكور فهي اسم مضمر اي ضمير فاعل فلا تحذف بل تثبت على كل حال
بخلاف النونات الاخر فانها علامة الاعراب كما تقدم تنبيه اذا اتصلت هذه النون بالفعل المضارع
صار مبنيا لانه انما اعرب لمشابهة الاسم ولما اتصلت به النون التي لا تتصل الا بالفعل رجح جانب الفعلية
لموافقة الاصل و صارت النون من الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك و تعذر الاعراب بالحركة والحرف
لان الفعل صار هو الجزء الاول من الكلمة والجزء الاول لا يعرب لا بالحركة ولا بالنون والنون غير قابلة للاعراب
لانها حرف فلم يجر عليها الاعراب ايضا فرد الفعل المتصل به الى ما هو اصل فيه وهو البنا اذا تقرر هذا
فتقول ايها الطالب في تمثيله اي تمثيل المضارع الذي دخل عليه الجازم وكان مسندا الى ضمير المفرد المذكر المخاطب
لم تنصر بالمثناة الفوقية وسكون الرا لكنه حرك في البيت للوزن وان كان مسندا المثناة لم تنصرا
بحذف نون التثنية والجمع لم تنصروا بحذف نون الجمع وهكذا قل الاخر اللام بمعنى الى اي الى اخر الامثلة
فتقول للمفرد المذكر الغائب لم ينصر وللمثنى لم ينصرا وللجمع لم ينصروا وللمفردة المخاطبة لم تنصري وللمثنى لم تنصرا
وللجمع لم تنصرن بثبوت النون لما علمت وللمفردة الغائبة لم تنصر وللمثنى لم تنصرا وللجمع لم ينصرن

وناصب اذا عليه يدخل فتحة ضمة يبدل ويسقط النونات ما علا التي علي جماعة النسا دلت
وان تشا البيان في امثله لما مضى في سابق من علة

والمتكلم وحده لم انصر ولم مع غيره لم ننصر تنبيه قد جاءت لم في الضرورة غير جازمة حملا لها على ما كقوله
لولا فوارس من نعم واسرتهم ﴿ يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ﴾ وظاهر كلام ابن مالك انها لغة
وجاء ايضا في الضرورة الفصل بينها وبين مجزومها كقول ذي الرمة ﴿ فاضحت مغانيها قفارا رسومها
كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ﴾ يريد كان لم تؤهل اي تسكن سوى اهل من الوحش قال ابن
عصفور وهو من اقبح الضرائر فلا يقاس عليه في شعر ولا غيره انتهى وجاء ايضا حذف مجزومها في
الضرورة كقوله ﴿ احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم ﴾
اي وان لم تصل و عامل ناصب من نواصب الفعل المذكورة في النحو اذا عليه اي على المضارع
يدخل فان كان معربا بالحركات ففتحة ضمته بالنصب فيهما على انهما مفعولان مقدمان لقولنا يبدله
بصيغة المبني للمعلوم من المضاعف اي يبدل ضمة المضارع الموجودة فيه قبل دخول الناصب فتحة
فالضمير في ضمته عائد الى المضارع وفي يبدل الى الناصب وانما يبدل ضمته فتحة لانها مقتضاه
فان النصب يكون بالفتحة في الفعل المضارع المعرب بالحركات الظاهرة كما ان رفعه بالضمة وجزمه
بالسكون لا يقال حق العبارة ان تقول يبدل رفعه نصبا لانه معرب والضم والفتح انما يستعملان
في المبنيات لانا نقول الغرض هنا بيان الحركة دون التعرض للاعراب والبناء والحركة من
حيث هي حركة هي الضم والفتح والكسر لا الرفع والنصب والجر فان هذا امر زائد فتامل وان كان
معربا بالحروف كما في الافعال الخمسة المعربة في حال الرفع بثبوت النون وفي حال النصب والجزم
بحذفها فحكم النصب اذا دخل عليها الحكم للجازم فيسقط كل واحد منهما النونات
التي كانت علامة للرفع فيه ما عدا النون التي على جماعة النسا دلت فانه لا يسقطها
لما مضى في سابق من علة وهو ما تقرر من كونها ضميرا لا علامة للاعراب وهذا الاستثناء
اعتبر من النونات بلا قيد كونها للرفع لانه متصل والا فمنقطع اذ نون الاناث ليست من
نونات الرفع ضرورة ان الفعل معها مبني على السكون كما علمته وانما اسقط الناصب هذه
النونات حملا على الجازم لانا تجزم في الافعال كالجر في الاسماء فكما حمل النصب على الجر في الاسماء حمل النصب على الجزم في الافعال
فتحذف النونات المحذوفة حال الجزم وهذا المصراع من زيادتي وان تشا البيان
اي في الناصبة

لن ينصر الن تنصري لن تنصروا وباقي التمثيل لبعض نحو من الفعل بجزم
لام افادت طلبا كليعلوا وجزمها الفعل غائب كثر

٤٣

لما دخل عليه ناصب فيبدل ضمته فتحة او اسقط النون منه في امثلة مخصوصة ليتضح لك فقلت في ينصر
بضم الراء لن ينصر بفتحها وفي ينصران بثبوت النون لن ينصرا بحذفها وفي تنصرين كذلك
لن تنصري بحذفها وفي تنصرون كذلك لن تنصروا بحذفها واما جمع المؤنث فقل فيه لن تنصرن
باثباتها لما علمت وهذه الامثلة ينبغي ضبطها بالتاء الفوقية وبالتحتية ما عدا مثال المفردة
المخاطبة فانه بالفوقية لا غير وباقي التمثيل بنقل حركة همزة الا الى ما قبلها للوزن
ليس يعسر عليك فاذا عرفت هذا فقس عليه غيره تتمة لما كان اقتران المضارع باللام الطلبية
غير مخرج له عن مضارعيته وان افاد بسبب اقترانه بها الطلب ذكرناه في هذا الباب
وذكرنا حكم اللام ولا بطريق الاستطراد وقد تقرر في كتب النحو ان الجوازم على قسم قسم يجزم
فعلا واحدا فقط وقسم يجزم فعلين يسمى اولهما فعل الشرط والاخر جوابه وجزاءه ومن
القسم الاول وهو الذي لفعل واحد يجزم لام افادت طلبا سواء كان امرا نحو لينفق ذو
سعة من سعته او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا كليعلوا صادرا من المساوي وانما عملت
اللام المذكورة الجزم لان المضارع لما دخلته شابه الامر بالصيغة وهو مبني ولم يكن بناء المضارع
لوجود حرف المضارعة فيه مع عدم تعذر الاعراب فاعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون
لانه الاصل في البناء فاللام لكون المشابهة مستفادة منها عملت الجزم وتعبيرنا بلام الطلب
اشمل من تعبير الاصل بلام الامر لعدم شموله ما ذكرنا فان الامر هو الطلب الصادر من الاعلى الى الادنى
والدعاء بالعكس والالتماس من المساوي والمراد انها تفيد الطلب بالاصالة فلا يضر خروجها
عنه ظاهرا كاللام التي يراد بها وبمدخولها الخبر نحو فليمدد له الرحمن مدا ولنحمل خطاياكم
او التهديد وتحملها التهديد نحو ومن شاء فليومن ومن شاء فليكفر واما قوله ليكفروا بما اتيناهم
وليتمتعوا فتحتمل اللام فيهما التعليل فيكون ما بعدها منصوبا والتهديد فيكون ما بعدها
مجزوما و الله اعلم انا تنكره جزمها الفعل غائب بالاضافة اي فعل مسندا الى ضمير غائب
سواء كان الفعل المذكور امرا او دعاء او التماسا مبنيا للفاعل او للمفعول سواء كان

وذي تكلم مخاطب نزر اذا بها الفاعل قد بنيا وان لمفعول فذا قد رويا ولتثبتن فيه اللتين هما
زاد عليه في البنا كليكرما

الفعل المذكور امرا او دعاء او التماسا مبنيا للفاعل او للمفعول وسواء كان الفاعل المذكور مذكرا او غيره
مفردا او غيره قد كثر نظرا للمثلة و اما جزمها الفعل مسندا الى ضمير ذي تكلم اي متكلم سواء
كان الفعل المذكور مبدوا بالهمزة نحو قوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم والفاء
زائدة او بالنون نحو قوله تعالى ولنحمل خطاياكم فهو قليل كما ذكره ابن مالك في الكافية لان المتكلم لا يامر
نفسه وسوى ابنه بين دخولها الغائب والمتكلم في الكثرة واقل منه دخولها على فعل
مسند الى ضمير مخاطب بصيغة اسم المفعول نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بالمثناة الفوقية
في قراءة عثمان وابي وانس وزيد ونحو قوله صلى الله عليه وسلم لتاخذوا مصافكم وقول الشاعر لتقم انت
يا ابن خير قريش ولتقض حوائج المسلمينا وهو المشار اليه بقولنا نزر بضم الزاي
اي قل لان المخاطب له صيغة خاصة وهو الامر بالصيغة وزعم الزجاجي انها لغة جيدة
والجمهور جعلوا جزمها لفعل المخاطب اقل من جزمها الفعل المتكلم وانما اختص المخاطب
بالامر بالصيغة وما عداه بالامر باللام لان امر المخاطب اكثر استعمالا فكان به
التخفيف به احق وحذفت العاطف من المعطوفين اي بينهما في ذي تكلم ومخاطب للوزن
وهو جائز حتى في السعة وانما تقل جزمها لفعل المتكلم والمخاطب اذا بها الفاعل
قد بنيا كما مثلنا و اما ان بنيا لمفعول نحو لاكرم ولتكرم بصيغة المبني للمجهول
فيهما فذا المذكور وهو جزمها بها ليس بقليل بل قد رويا بصيغة المبني للمفعول
ايضا والالف فيه للاطلاق كقوله
وانما جاز ذلك لان المامور بدخولها حينئذ غير المتكلم وانما هو الفاعل المحذوف لنا ان عني
بضمير المتكلم و لا تظن ان الجزم بحرف الطلب خاص بفعل دون فعل بل هو
عام فيستوي فيه الفعل الثلاثي وما زاد عليه في البنا وهو الرباعي والخماسي
والسداسي سواء كان مسندا الى ضمير مفرد مذكر ويكون جزمه بالسكون نحو ليضرب
زيدا والى ضمير مفردة مؤنثة او مثنى مطلقا او جمع مذكر ويكون جزمه بحذف النون

٤٤

نحو لتنصري ولتنصرا وليضربوا وكذلك الرباعي الداخل عليه اللام المذكورة كما في قولنا ليكرما
والالف في المثال مبدلة من النون الخفيفة ان اعتبرناه مسندا الى ضمير المفرد المذكر او النون
التثنية ان اعتبرناه مسندا الى ضمير مثنى وقس عليه الخماسي والسداسي وما اشتمل
عليه هذه الامثلة الابيات من زيادتي على الاصل تنبيهات الاول
الاصل في هذه اللام ان تكون ساكنة وهو مذهب ابن مالك ومن تبعه قالوا لان السكون مقدم على الحركة
لانها زيادة والاصل عدمها وليشاكل لفظها عملها كاللام الجارة ولذا اذا دخل عليها الواو والفاء او ثم
رجعت الى سكونها الاصلي غالبا حملا على كتف نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقوله تعالى
ثم ليقضوا تفثهم قرئ بسكون اللام وكسرها لكن منع بعضهم انها قد تكون في الابتدا والابتدا بالساكن
متعذر فكسرت تشبيها لها باللام الجارة لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء وذهب
ابن الحاجب ومن تابعه الى ان اصل وضعها الكسر وردوا مذهب ابن مالك بانها لو كانت ساكنة
الاصل لما قرئ الكثير منها متحركة اصلا اذ لا وجه للزوم السكون في الوصل مطلقا ولوجب زيادة همزة
الوصل كلام التعريف وبانه لم يوجد عامل بني على حرف ساكن والمثال المذكورة غير مطردة
فان الكاف الجارة مفتوحة وكذا اللام اذا جرت الضمير وفتحها لغة حكاها الفراء عن بني سليم
وقيد بعضهم النقل عنهم بما اذا كان ما بعدها مفتوحا فقط وهذا لا يفتح في نحو ليكرم زيد
الثاني اذا كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر لتقدم
لكون الخطاب معه نحو افعلوا وافعلوا ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب
لعدم التغليب والتنصيص مع الخطاب واللام العين على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا
كقوله عليه الصلاة والسلام لتاخذوا مصافكم الثالث قد جاء في الشذوذ حذف اللام وجزم
الفعل كقوله ﴿ محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا ﴾ وقوله ولا تستطل مني
بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب اي لتفد وليكن بحذف اللام وبقاء عملها
واجاز الفراء حذفها في النثر ايضا كقولك قل له يفعل ومنه قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا

ومنها فى الجزم لا ذات الطلب

١

يقيموا الصلاة وفصل ابن مالك في شرح الكافية فقال حذف لام الامر وابقاء عملها مطرد بعد قل نحو قوله ومثل بالاية المذكورة وجائز في الاختيار بعد قول غير امر نحو قوله قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها وجارها اي لتاذن ومختص بالضرورة فيما سوا ذلك انتهى واصطلح الاطلاق السابق وهو مقتضى كلامه في التسهيل وجزم ابن الحاجب وقال الافصح رفع الفعل في مثال اضرب زيدا امرا وانه ليضرب فقد صح في الجزم نحو غفر الله له والمضارع او كلانه اشبه بما فيه لام الامر قال المرادي قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون كذا قيل نحوهما والحق انه في الاية التي استدل بها الفراء جواب للامر مستلزم لئلا يتخلف احد من المقول لهم عن الطاعة لان التقدير قل لهم اقيموا فان تقل لهم يقيموا والواقع خلافه قلت اشار التفتازاني الى الجواب ذلك حيث قال والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء يعني يجوز ان يتوقف الجزاء على امر اخر كالتوفيق هنا واجاب البدر بن مالك عن الاية بجواب اخر هو ان الفعل مسند الى المكلفين على سبيل الاجمال لا الى كل واحد فيجوز ان يكون التقدير قل لعبادي يقيموا الصلاة يقيمها اكثرهم ثم حذف المضاف فاتصل الضمير ويجوز ان يكون المراد بالعباد خلص المومنين واولئك لا يتخلف احد منهم عن الطاعة انتهى ومثلها اي مثل لام الامر في الجزم لفعل واحد فقط كلمة لا ذات الطلب اي الدالة على احد اقسام الطلب الثاني بيانها واحترزنا بهذا القيد عن لا النافية او لا طلب فيها وهي غير عاملة للجزم فتنبيه اذا وقع المضارع بعد لا الطلبية مرفوعا مثل قوله تعالى لا تضار في قراءة الرفع وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع احد على بيع اخيه وقوله لا يؤذي جاره في رواية اثبات الياء وقوله فاياكم واياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم باثبات نون الرفع فمحمل ذلك كله على انها نافية وهو انه خبر اريد به النهي وهو ابلغ والتعبير بما ذكرناه اشمل من قول الاصل لا الناهية لما علمت على ان في اسناد النهي اليها تجوز لان الناهي هو المتكلم بواسطتها وانما عملت الجزم لكونها نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب

وجه مالكم غلب فاما بها نهيت شخصا غائبا تقول لا يفعل واما مخاطبا بما نهيت قلت لا تمثل وهكذا في باب سائر المثل اذا الى باب المضارع

٤٥

او نقيضها من جهة ان اللام لطلب الفعل وهي لطلب تركه وليس اصلها لام الامر زيدت عليها الف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست ايضا هي لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي وجزمها الفعل مسند الى ضمير غير متكلم بصيغة اسم الفاعل من المضاعف اي مستكل وهو المخاطب والغائب غلب اي كثر وهي فيهما على السواء كما قال الرضي ولا تختص بالغائب كاللام خلافا للارتشاف واما جزمها للفعل المسند الى ضمير المتكلم سواء بدئ بالهمزة او بالنون فقليل جدا سواء بني للفاعل او للمفعول لان المتكلم لا ينهى نفسه الا مجازا تنزيلا له منزلة الاجنبي وما في الاوضح من التفصيل بين ان يكون فعل المتكلم مبنيا للفاعل فيندر كقول النابغة الذبياني لا اعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات على اعقاب اكوار وقول الوليد بن عتبة اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم وبين ان يكون مبنيا للمفعول فيكثر كقولك لا اخرج ولا نخرج بينا بها للمفعول فهو طريقة لبعضهم وما اشتمل عليه هذا المصراع من زيادتي اذا تقرر هذا فان بها اي بلا الطلبية نهيت شخصا مذكرا غائبا تقول لا يفعل بالمثناة التحتية وان شخصا مذكرا مخاطبا او مونثا غائبا بها نهيت فقل له لا تمثل انت او هند بالمثناة الفوقية وهكذا القياس سائرا اي باقي المثل بضمتين جمع مثال وقد تقدم تفسيره وانت غني عن سردها وبقي من تتمة الكلام على المضارع مبحث ما اذا اجتمع في اوله تاءان فوقيتان والاصل رحمه الله اخر هذا المبحث وذكره عقيب مبحث فعل الامر ولا وجه لتاخيره بل اثباته هنا اولى كما هو غير خاف وهذا مما خالفته ترتيبا ووضعا على ما نبهت عليه في الخطبة وهذا فصل عقدته لذلك فنقول اذا اتى باول الفعل المضارع تاءان فوقيتان احداهما حرف المضارعة والثانية التي كانت في الماضي وذلك حال كونه فعلا لمخاطب او مخاطبة مطلقا او غائبة مفردة او مثناة واحترزنا بالمضارع من الماضي نحو تتبع وتتابع فانه لا يجوز فيه ذلك بل الجائز للتخفيف بادغام ولا بها وصلا وابتداء وجلب همزة الوصل والتاءين من النون

تاءان جاز فيه وجهان فعلى ابقا كليهما وحذف الواحدة والحذف هل للاصل ام للزائدة

فان التخفيف فيهما بحذف احدى التاءين منهما قليل كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا بضم اوله واخره وفتح الملائكة وكقراءة نجي المومنين بسكون الياء جاز فيه اي في المضارع المذكور وجهان فعلى كلامي فاولى الوجهين واولاهما ابقا كليهما اي كلا التائين وهو الاصل نحو تتجنب وتتقاتل وتتدحرج والوجه الثاني هو حذف التا الواحدة منهما تخفيفا لانه لما اجتمع مثلان ولم يكن ادغام اولاهما في الاخرى لرفضهم الابتدا بالساكن حذفوا احدى التائين ليحصل التخفيف فنقول انت تجنب وتقاتل وتدحرج بفتح التاء وفي التنزيل فانت له تصدى والاصل تتصدى اي تتعرض ولو كان فعلا ماضيا لوجب ان يقال تصديت لانه خطاب وفيه نارا تلظى اي تتلظى والاصل تتلظى ولو كان ماضيا لوجب ان يقال تلظت لانه مسند لضمير المونث الغائب وفيها ايضا تنزل الملائكة والاصل تتنزل فان قلت يمكن التخلص مما يرد على الادغام من لزوم الابتدا بالساكن وذلك بان يجلب في اوله همزة وصل كما في نحو قلت قال ابن هشام لم يجعلوا الله همزة وصل في اول المضارع وان كان ظاهر كلام ابن مالك وابنه يقتضي ذلك تنبيه تعذر الادغام حينئذ انما هو اذا ابتدا بطلب المزم احد المحذورين الابتدا بالساكن واجتلاب همزة الوصل في اول المضارع واما اذا وصل الفعل المبدو بتائين بما قبله جاز الادغام فيه بعد متحرك او لين نحو تكاد تميز ولا تيمموا لعدم الاحتياج في ذلك الى همزة الوصل مع انه مقاد غم التائين في المضارع انما ادغم في الوصل ومن منعه منع في الابتدا فالخلاف لفظي وعلى الوجه الثاني وهو حذف احدهما وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في الحذف المذكور هل هو للتا الاصلية الموجودة في الماضي التي هي ثانية في اللفظ ام للتا الزائدة التي هي تا المضارعة الاولى في اللفظ في المسئلة قولان قال بالاول سيبويه والبصريون لان الاولى حرف المضارعة اتى بها لافادة معنى وحذفها مخل بذلك وقال بالثاني هشام

قولان والاول منهما رجح وليس ذا في كل فعل مصطلح وانما يجوز في تفعلا ومثله تفاعلا اعني الذي بني لفاعل فقط تجنبا فرع عن الغلط الامر كلمة افادت الطلب

٤٦

والكوفيون لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل بذلك والقول الاول منهما وهو ان المحذوف الثانية رجح لان رعاية كونه مضارعا اولى ولان الثقل انما يحصل عند الثانية ولانها هي التي تسكن وتدغم في نحو اداركوا وان نبست وتذكرون كذا علله سيبويه ومراده التخفيف يكون باحد امرين اما بالادغام واما بالحذف وقد ثبت في الثانية انها ادغمت فيما ذكر فلتكن هي المحذوفة وقد صرح بذلك ابن هشام ومالك في التسهيل فقال في نسخة مقروة عليه والمحذوفة هي الثانية لا الاولى خلافا لهشام انتهى وما اشتمل عليه هذان المصراعان من زيادتي واعلم انه ليس ذا المذكور من جواز حذف التائين في كل فعل مضارع مصطلح عليه وانما يجوز في مضارع تفعلا مضعف العين نحو تكسر ومثله مضارع تفاعلا نحو تباعد ومضارع تفعللا نحو تجلبب في اللغة الاوزان الثلاث للاطلاق وايضا ليس هو عاما فيهما بل هو خاص اعني بالفعل الذي بني بصيغة المبني للمفعول لفاعل فقط منها لان الحذف خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل ولانه في هذه الابواب اكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى وايضا انما اختص جواز الحذف به تجنبا في عرضه وهو المبني للمفعول عن الغلط والالتباس الحاصل من الحذف لانه لو حذفت الاولى المضمومة التبس بالمبني للفاعل المحذوف عند الله لان الفارق انما هو التا المضمومة وقد حذفت ولو حذفت الثانية المفتوحة التبس بالمبني للمفعول من مضارع فعل المضاعف وفاعل وفعلل وما تضمنه هذا البيت من زيادتي وبعد انقضا الكلام على هذا الفصل نشرع في الكلام على ما يليه وهو

باب الامر بالصيغة

وسمي بذلك لان حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام فنقول الامر اي فعل الامر حده كلمة لسكون اللام افادت الطلب خرج بهذا القيد ما لا دلالة له عليه اصلا كالمضارع وفعل التعجب وخرج بتقييد كون الافادة للطلب بذاتها اي بنفسها

لا ابتقدم شي آخر اليهما ما اني و بواسطة نحو لا تضرب ولتضرب فانه لا الثيا عليه بواسط حرف النهي
والامر ولابد مع ذلك ان تكون قابلة للياء المعهودة في هذا المقام وهي يا المخاطبة الفاعلة التي
هي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور كهب فانه دال على الطلب بذاته وقابل للياء تقول هبي
مخرج بهذا القيد حرفا النهي والاستفهام ولام الامر واسم الفعل كنزال والمصدر الدال عليه كضربا زيدا
وحرف الردع نحو كلا بمعنى انته ومن علاماته ايضا قبول النون التوكيد وهو شايع بين النحاة
لكن قال ابو حيان كونها علامة للامر مستلزم لان لا توجد في غيره ضرورة ان علامة الشي ما توجد فيه ولا
توجد في غيره وهذا فاسد فقد وجدت في المضارع بشرطه فظهر بهذا انها لا تكون علامة
لفعل الامر اذ شاركه فيها غيره وخص ذا المذكور هو الامر بالصيغة بامر من قد حضر
اي بامر المخاطب مذكرا كان او غيره مفردا او غيره وليس ذلك للمتكلم مطلقا بل اذا الفاعل
بني فعله كاصطبرا بابدال النون الخفيفة الفا فعلم من هذا ان الغائب ونائب الفاعل لا
يومران بالامر بالصيغة بل بالامر باللام المتقدم بيانه وانما خصوهما بذلك لقلة استعمال
الامر فيهما وكثرته في غيرهما فخصوا ما قل بالزيادة وما كثر بالاختصار وما اشتمل عليه
هذان البيتان من زيادة على الاصل واعلم ان ذا الامر بالصيغة على لفظ مضارع
جزم بالبنا للمفعول اي مجزوم جار في حذف الحركات والنونات واحرف العلة التي تحذف
في المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته اي لا تخالف
صيغة الامر صيغة المضارع الا بما يأتي بيانه ولما كان قولنا على لفظ مضارع جزم
جار ربما يتوهم منه اختيار انه مجزوم كما هو مذهب الكوفيين والاخفش استدركنا ذلك
بقولنا لكن بالتشديد بناوه حتم بالبنا للمفعول وهو مذهب البصريين الا الاخفش
وهو الصحيح لان الاصل في الافعال البنا وهذا لم يشبه الاسم فيعرب ومذهب الكوفيين
فيه تعسف وذلك انهم يقولون ان الامر المذكور ليس بصيغة بل هو مجزوم بلام طلب
مقدرة واصل افعل لتفعل حذفت اللام تخفيفا لكثرة الاستعمال ثم حرف المضارعة خوف التباسه

بالمضارع ثم جلبت همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن وليس بالوجه لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار
الجار وما ذكروه خلاف الاصل فلا يرتكب وبيان حكم ما زيادتي وانما اجروه مجرى المجزوم
لان الحركة والنونات علامة الاعراب فتنتفي في البنا ولذلك لم تحذف منه نون جمع النساء
هذا وقد تقرر ان الامر مقتطع من المضارع على الاصح وليس بصيغة مستقلة
فاذا اردت اقتطاعه منه فانظر في المضارع الذي تريد تقتطعه منه فهو لا يخلو اما
ان يكون ما بعد حرف المضارعة منه متحركا او ساكنا فان يكن ما بعد حرف زائد فيه وهو
حرف المضارعة اتى متحركا نحو تدحرج فزائد لا يثبت بقلب النون الخفيفة الفا بل احذف
الحرف الزائد وهو حرف المضارعة لئلا يلتبس بالمضارع ثم بعد الحذف المذكور
جئ بما بقي من المضارع كما فعل مضارع قد جزما بصيغة المبني للمفعول والالف
للاطلاق وما زائدة بين الكاف ومجرورها اي ات بفعل الامر بعد حذف زائد المضارع
كالمضارع المجزوم بحسب الصورة الموافقة معنى ما فيه لام الامر فان كان المضارع يجزم
بالسكون فائت به ساكنا او بحذف حرف العلة فات به كذلك او بحذف النون فكذلك
وفي الاتيان بكاف التشبيه تخلص مما اعترض به النحاة على الاصل حيث قال وتاليه
بصورة التابع فانه قال في هذا اللفظ حزازة لان صورة التابع ليست مجزومة بل مثل المجزوم
وقد تكلف هو في الجواب عنه اذا علمت هذا فقل اذن في بنا الامر المسند الى ضمير المفرد
المذكر المخاطب من تدحرج دحرج بحذف التا وسكون الجيم لانه يجزم بالسكون
كذلك قل في المسند الى ضمير مثناه دحرجا والى ضمير جمعه دحرجوا بحذف التا فيهما و
بناؤهما على حذف النون لانهما يجزمان بحذفها وهكذا الى الآخر اي قل كذلك الآخر
ما يتصور من امثلته فقل في امر المفردة المخاطبة دحرجي وفي مثناها دحرجا بحذف النون
منهما لما سبق وفي جمعها دحرجن باثبات النون لما علمت وقد يستعمل لفظ الجمع للواحد
في موضع التفخيم نحو قوله رب ارجعون وقول الشاعر الا فارحموني يا اله محمد

ثم هكذا افعل بتحريك اللام بالكسر للوزن في كل فعل يكون ما بعد حرف المضارعة منه متحركا مثل فعل سابق تلا
بالبنا للمفعول صفة ثانية لفعل فقل في الامر من تحرج حرج الخ ومن تقاتل قاتل الخ ومن تكسر تكسر الخ والحكم
عليك لتصريفهما كما سبق فان قلت قضية ما ذكره ان يقال في الامر من تقيم وتعيد تقم وعد
لان ما بعد حرف المضارعة منهما وهو القاف والعين متحرك وليس كذلك وانما يقال فيهما اقم واعد بهمزة مفتوحة
قلت ليس القاف والعين بعد حرف المضارعة فيهما وانما الذي بعدها في التحقيق هو الهمزة اذ اصل
تقيم وتعيد تاقيم وتاعيد بزيادة حرف المضارعة على الماضي وهو اقام واعاد الا ان الهمزة حذفت
من مضارع المتكلم وهو اقيم واعيد استثقالا لاجتماع الهمزتين وفي بقية صيغ المضارع طردا للباب
فانما يقال في الامر منهما على هذا التقدير اقم واعد بهمزة مفتوحة كما ذكرت لانها التي بعد زائد المضارع
نظرا الى الاصل فان قلت فهلا نظروا اليه في نحو يعد ويهب بل اعرضوا عنه واتبعوا على الظاهر
مجعلوه من قبيل ما وقع فيه بعد حرف المضارعة متحرك فابتدؤا به في الامر وقالوا عد وهب قلت
اجاب عنه الرضي بانه لو لحظ الاصل وهو يوعد ويوهب لاجتلبوا بعد حذف زائد المضارع
همزة وصل قبل الواو الساكنة ليمكن النطق بها فكانوا يقولون اوعد واوهب ثم يعل اعلال المضارع
الذي هو اصله بحذف الواو فيؤدي ذلك الى ان يكون السعي في رد الساكن منا فيا لما انتهى وفيه ما فيه
وان يكن المضارع الذي تريد ان تقتطع منه الامر ما الحرف الذي بعد زائده وهو حرف المضارعة
قد سكن لفظا وتقديرا ليخرج نحو ينوم ويبيع ويرد بشرط ان يكون تاليا له تحقيقا وتقديرا
ليخرج نحو يعد كما سبقت الاشارة اليه حرف المضارعة الزائد احذف وجوبا لئلا يلتبس
بالمضارع وبعد الحذف ائتي بصورة التالي الذي بقي بعد الحذف المذكور كصورة مضارع
مجزوم فان كان مسندا الى مفرد مذكر وكان صحيح الآخر فيكون ساكنا ومعتلا فيكون محذوفا
منه حرف العلة او مسندا الى ضمير غير المفرد المذكور فيكون محذوفا منه النون وبعد الحذف
انظر في شان هذا المضارع فان يكن غير رباعي بان كان ثلاثيا غير معدى بهمزة كاخذ وخماسيا
او سداسيا لزم ان تبتدئ في اوله محل حرف المضارعة المحذوف بهمزة وصل لتتوصل بها الى الابتدا بالساكن

ولذلك سميت همزة الوصل او لانها تحذف اذا اتصل ما بعدها بما قبلها ويسميها الخليل سلم اللسان وخصت
بالزيادة دون غيرها من الحروف لانها اقوى الحروف والابتدا بالاقوى اولى فان قلت هلا
حركوا ما بعد حرف المضارعة فانه ايسر من اجتلاب الهمزة قلت نعم هو ايسر لكن في الاتيان بها فائدة
اخرى هي المحافظة على صيغة المضارع وهذا ردوا الهمزة في اول الرباعي نحو اكرم مع ان
تغيير الاول قليل فان قلت ينتقض هذا بنحو خذ وكل ومر من ياخذ وياكل ويامر فان
ما بعد حرف المضارعة ساكن ولم يوت فيه بهمزة بعد حذف الزائدة منه قلت دعوى عدم الاتيان
فيه بهمزة ممنوع بل اتى بها لكن استثقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت الثانية تخفيفا والاولى
استغنى عنها فتامل اولا يكون غير رباعي بان كان رباعيا سواء جاء ماضيه على افعل
كاكرم او فاعل مفتتحا بهمزة كآخذ ماضي يواخذ وسواء كان ذلك بحسب اللفظ كما مثلنا
او بحسب التقدير نحو تري مضارع ارى فان الاول رباعي بحسب اللفظ والثاني كذلك بحسب
التقدير اذ اصله ترئي بسكون الراء وكسر الهمزة فات في اوله محل حرف المضارعة المحذوف
بهمزة قطع وهي همزة اصلية كانت في الماضي سميت بذلك لانها تقطع ما بعدها عما قبلها ثم حكم
الهمزة الاولى وهي همزة الوصل الكسر وهذا حكمها في جميع مواضعها الآتي بيانها والام
المعرفة التي فيها مفتوحة وذلك لانها زيدت ساكنة ثم لما احتيج الى تحريكها حركوها بالكسر لانه متحرك
قولان قال بالاول منهما الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة والثاني هو ظاهر مذهب سيبويه وعلله
ابن مالك في شرح التسهيل بانه لما كانت سبب الاتيان بهمزة الوصل التوصل الى الابتداء
بالساكن وجب كونها متحركة واحق الحركات بها الكسر لرجحانها على الضم بقلة الثقل وعلى الفتح بانها
لا توهم استفهاما ولا يلتبس معها الامر بالمضارع المسند الى المتكلم بخلاف الفتح فانه يوهم
في نحو اصطنع ويقع معها ذلك اللبس في نحو انطلق ولا يكفي الفرق بسكون الآخر فان المضارع
قد يسكن آخره في موضع الرفع تخفيفا كتسكين ابي عمرو نحو ينصركم الله واخواته ولما استحقت
الكسر في الافعال كسرت في الاسما ايضا ليجري الكل على سنن واحد انتهى وقال الاستاد

عين مضارع والاجوهم مثاله اضرب واضرب ... تمثيل ... تلتثر عزا

ابو عليا من قال انها اجتلبت متحركة فانما هو للتوارس نقض الغرض ومن قال انها اجتلبت ساكنة فعلى اصل الحروف ولا نقض للعلم بانها لا تبقى كذلك واحتج هؤلاء بانها مكسورة ابدا على اصل التقاء الساكنين ما لم يمنع مانع وكلام سيبويه لا يأباه فانه قال قدمت متحركة فهل جلبت متحركة او ساكنة لم يتعرض له نعم قال ابن خروف مذهبه انه لا يجلب ساكن لساكن وهو القياس لكن ينبغي ان يعلم ان ذا الحكم لهمزة الوصل وهو الكسر ليس ثابتا لها دائما وانما هو ثابت لها ما لم يضم بالبنا للمفعول او ثالثا الفاعل قولنا بمضارع عين و ما مصدرية ظرفية اي حكمها الكسر مدة عدم ضم عين مضارع افتعل منه هذا الامر فيشمل ذلك ما اذا كانت العين مكسورة كاضرب او مفتوحة كاعلم وانما كسر وفي ذلك لانهم لو ضموا في نحو اضرب التبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول وبمضارعه المبني للفاعل المسند الى المتكلم نحو اكرم ولو فتحوا التبس بالامر منه ولو ضموا في مثل اعلم التبس بالمضارع المبني للمفعول ولو فتحوا التبس بالماضي فتعين الكسر في الصورتين مع ما انضم الى ذلك من العلة السابقة تكن عين مضارعه والامر غير مضمومة بان ضم ضما اصليا سواء كان موجودا كانصر او مقدرا كاغزى لا عارضا كامشوا اذ لا اعتداد به فالحكم هو ضم الهمزة المذكورة لمناسبة حركة العين ولدفع التباس الامر بالمضارع على تقدير الفتح ولاستثقال الخروج من الكسرة الى الضم على تقدير كسر الهمزة لان الحاجز غير حصين لسكونه نحو اقتل واخرج وحكى ابن جني ان من العرب من يكسر الهمزة في نحو اقتل واخرج ونحو هما على الاصل ولا يتبع وهي لغة شاذة مثله اي مثال الامر بالقيد ماخوذا من مضارع الثلاثي المكسور العين المجزوم بالسكون نحو اضرب بكسر الهمزة والعين وسكون الراء ومن المجزوم بحذف حرف العلة نحو ارم ومن المجزوم بحذف النون نحو اضربا واضربوا واضربي ومن مضارع الثلاثي المفتوح العين المجزوم بالسكون نحو اعلم ومن المجزوم بحذف حرف العلة نحو اخش ومن المجزوم بحذف النون نحو اركبا واركبوا واركبي ومن مضارع الثلاثي المضموم العين المجزوم بالسكون نحو انصر ومن المجزوم بحذف حرف العلة نحو اغز ومن المجزوم بحذف النون نحو انصرا وانصروا وانصري وفي اعادة الامثلة الى الممثل لف ونشر مرتب وكذا التمثيل المذكور فتمثيل ما فاق مضارعه احرفا ثلاثة عن الرباعي وهو الخماسي

والمهموز من نحو اكرم فتحوا رعاية للاصل اذ طرحوا لان اصل قولنا اكرموا
فالفتح اصيل لم فيكرم متى يكن فا الافتعال صادا او طاء او ظاء او ثا او ضادا

٤٩

والسداسي وكذا بقلب النون الخفيفة الفا ولم امثل بما مثل به الاصل المقصود كالاخفى وكما كان هنا محل المقام سؤال وارد وهو ان نحو اكرم بفتح الهمزة امر من تكرم عين مضارعه مكسورة فلم لم تكسر همزته اجاب عن قولنا واما الهمزة من نحو نحو اكرم فهي همزة قطع من بنية الفعل غير مجتلبة كهمزة الوصل فلذلك فتحوها رعاية لاصله الذي لسكون الذال لغة في الذي اي الذي طرحوا همزة قبل الاسم الاول وهو ما كان بعد حرف المضارعة منه متحركا وذلك لان اصل قولنا لم تكرموا تأكرموا بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة بدليل قوله فانه اهل لان يؤكرما وقد تقرر انك اذا اردت تقتطع من نحو ذلك الامر تحذف حرف المضارعة وتاتي بالباقي على ما هو عليه فعند حذف حرف المضارعة من نحو تؤكرم تجد ما بعده متحركا فتبقيه على حاله وانما حذفت هذه الهمزة في المضارع لاستثقال اجتماعها مع همزة المتكلم وحمل الباقي عليه طردا للباب ولذلك اذا ابدلت هذه الهمزة هاء كقولهم في اراق هراق او عينا كقولهم في اهل الابل عيهل الابل لا تحذف لعدم مقتضي الحذف فيقال هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعيهل الابل يعيهلها فهو معيهل ومعيهل بكسر الهاء وفتحها وانما ثبتت في الامر لانتفاء العلة المذكورة اذا تقرر هذا فالفتح اصالة اي للهمزة المذكورة فيلزم الاتيان به عند انعدام المانع فلا يرد نقضا على ما قررناه من الحكم السابق للهمزة التي في اول الامر لان ذلك الحكم انما هو للهمزة المجتلبة لا للاصلية وقد نظم العلامة يحيى بن القسم الثعلبي التكريتي ضابطا حركة همزة الامر المذكورة في قوله

لالف الامر ضروب تنحصر ❊ في الفتح والضم واخرى تنكسر
فالفتح فيما كان نحو باعي ❊ نحو اجب يا زيد صوت الداعي
والضم فيما ضم بعد الثاني ❊ من فعله المستقبل الزماني
والكسر فيما منهما تخلا ❊ اذ زاد عن اربعة او قلا

فاحفظه فانه ضابط حسن **تنبيه** حكم اسم الفاعل والمفعول في حذف الهمزة منهما اذا بنيا من افعل حكم المضارع المذكور فلا يجوز اثبات الهمزة فيه على الاصل الا في ضرورة كالمصراع الذي اسلفنا ذكره او كلمة مستندرة كقولهم ارض مؤرنبة بكسر النون اي كثيرة الارانب وكذا مؤرنب بفتحها اذا اخلط صوفه بوبر الارانب على القول بزيادة همزة ارنب وهو الاظهر فما تضمنه هذا المصراع من زيادتي وبعد انتهاء الكلام على الفعل باقسامه نشرع في التكلم على بعض احكام تتعلق به ولا تختص بقسم من اقسامه وهذا **فصل** عقدته لذكر بعض الاحكام المذكورة انه متى تكن فا فعل باب الافتعال صادا او طاء مهملتين او ظاء او ثاء او ضادا معجمتين وهذه هي الحروف المسماة عندهم باحرف الاطباق وقد يقال لها الحروف المطبقة بجوزا

طاء تنقلب فان من الضرب تصنع قلت اضطرب وان من الطرد تصنع او من ظلم
قل اطرد في الامر والماضي اطظلم

لان المطبق في الحقيقة انما هو اللسان والحنك الاعلى والحرف مطبق فيه لكنه اختصر فقيل مطبق كما قيل في المشترك مشترك ومثله سائغ شائع فتاء الافتعال المزيد فيه بعدها اذا كانت الكلمة فعلا مهملا او نحو معمولا متقدم لقولنا تنقلب وهذا القلب واجب لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بين الحرفين من التنافر لان صفتيهما اذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء واختيرت الطاء لقرب مخرجها من التاء والحاصل انه عند نا يرجع الى السماع وعند العرب الى التخفيف ثم هذا التاء فرناه مع منع البيان وانما خصوص القلب فلامتناع الحذف لاصالة احد الحرفين وزيادة الاخر لمعنى ولامتناع الادغام هنا لفوات الاطباق مع كون الحرفين في كلمة واحدة ومع ان التاء زائدة فكرهوا ان يغلبا الزائد الاصلي على ان ادغام الصاد والضاد فيهما ممتنع مطلقا فان اردت من مادة الضرب تصنع الافتعال قلت اضطرب على صيغة الامر واصله اضترب فقلبت تاؤه طاء وهي لغة مشهورة وقد جاء فيه اضرب بقلب الطاء ثانيا ضادا وادغام الضاد الاولى فيها والحوب بقلب الضاد طاء مهملة وادغامها في الطاء المبدلة من التاء وان ترد من مادة الطرد تصنع الافتعال او من مادة ظلم بصيغة الماضي المبني للفاعل وسكن اخره للوزن فقل اطرد في الامر من الاول واصله اطترد فقلبت تاؤه طاء وادغمت الطاء في الطاء وجوبا لاجتماع المثلين وقل في الماضي من الثاني اظطلم واصله اظتلم قلبت تاؤه طاء فصار اظطلم وسكن اخره في البيت لما تقدم ويجوز فيه اظلم بقلب الطاء المهملة ثانيا ظاء معجمة وادغام الظاء الاولى فيها واطلم بقلب الظاء المعجمة طاء مهملة وادغامها في الطاء وهذا الوجه الثالث قال ابن هشام للخضراوي انه نادر شاذ وقد روي بالاوجه الثلاثة قول زهير هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظطلم **تنبيه** استثقل بعضهم اجتماع الضاد المعجمة والطاء المهملة لما بينهما من التفاوت فقلب الضاد لاما فقال في نحو اضطجع الطجع فتعتوران في نحو اربعة اوجه وبها ينشد قوله مال الى ارطاة حقف فالطجع وتقول في افتعل اذا بنيته من الصلح اصطلح واصله اصتلح قلبت تاؤه طاء فصار اصطلح وهي لغة مشهورة وقد يقال فيها اصلح بقلب الطاء ثانيا صادا مهملة وادغام الصاد الاولى فيها ولا يجوز اطلح بقلب الصاد طاء وادغامها في الطاء والحاصل ان التاء المذكورة اذا ابدلت طاء بعد الطاء المهملة وجب الادغام لاجتماع المثلين وبعد الظاء المعجمة جاز فيه ثلاثة اوجه البيان والادغام اما بقلب الاول للثاني والعكس وبعد الصاد المهملة وجهان البيان والادغام بقلب الثاني الى الاول فقط ولا يجوز العكس وبعد الضاد المعجمة ثلاثة اوجه ايضا البيان والادغام بوجهيه لكن الوجه في نحو اصطلح واضطرب عدم الادغام

السفلى وهو من الهم والثنايا العليا والباقي الشفتين وما هو من الهم اقوى مما هو من الشفتين
وان الراء ... وهو التكرار فلا تدغم في اللام وان كان ... وان الرابع ... الفصيل

وقياس ما تصرف من كل مشتق لا صله وفقا وان يكن فا الافتعال دالا او ذالا او زايا فكذا دالا تقلبها فقل من الذكر اذكر والدرء والزجر ادرأ ازدجر

٥٠

حروف الصفير وهي الزاي المعجمة والسين والصاد المهملتان لانه تدغم في غيرها فيما يدغم بعضها في بعض وحروف ضوى مشفر بالضاد والشين المعجمتين والراء المهملة لا تدغم فيما يقاربها لزيادة صفتها لان الضاد فيها استطالة وفي الواو والياء لين وفي الميم غنة وفي الشين تفش وانتشار لزيادة رخاوتها وفي الراء تكرير فلو ادغمت فيه لزالت صفتها عنها ما اذا ادغمت في مثلها واما ما جاء من نحو اصلح واضرب بقلب التاء الى الاول وادغامه فهو قليل فعلوه رعاية لصفير الصاد المهملة واستطالة الضاد المعجمة مع انه على عكس قياس الادغام وقرئ لبعض شانهم ونخسف بهم الارض ويغفر لكم وذي العرش سبيلا بالادغام وهكذا القياس قياس جميع ما تصرف من مادة الافتعال التي فاؤها احد حروف الاطباق والالف للاطلاق كل مشتق من ماض ومضارع وامر ونهي واسم فاعل واسم مفعول واسم زمان واسم مكان واسم الة لاصله الماخوذ منه وهو المصدر وفقا اي تبع في هذا الحكم تقول اصطلح يصطلح اصطلاحا فهو مصطلح وذاك مصطلح عليه اصطلح لا تصطلح وهذا مكان او زمان مصطلح فيه ونحو ذلك وهكذا قياس مضطرب يطرد وبظلم ونحوها وما تضمنه هذا المصراع من زيادتي وان لم يكن فا فعل باب الافتعال من حروف الاطباق بل كانت ذالا معجمة او دالا مهملة او زايا فتلك التاء المذكورة دالا مهملة تقلبها وجوبا طلبا للخفة لان التاء يعسر النطق بها بعد هذه الثلاثة لمخالفتها اياها في الصفات لان التاء حرف مهموس كما علمت وهي مجهورة وفي التاء شدة وفي المعجمة رخاوة فقلبوها دالا لموافقتها لها في المخرج والشدة وللمعجمتين في الجهر اذا علمت هذا فقل في موضع الافتعال من الذكر بضم المعجمة ضد النسيان ومتعلقه القلب او بكسرها ضد الانصات ومتعلقه اللسان اذا اردت تشتق منه الامر اذكر واصله اذتكر وفيه ثلاثة اوجه اذدكر بقلب التاء دالا مهملة بدون ادغام واذكر بقلب التاء دالا مهملة وقلبها ثانيا ذالا معجمة وادغام الاولى فيها قال الشاعر ❊ تنحي على الشوك جرازا مقضبا ❊ والهرم تذريه اذ ذراء عجبا ❊ وادكر بقلب التاء دالا مهملة وقلب المعجمة اليها وادغامها فيها في التنزيل وادكر بعد امة وما في النظم يصح ضبطه بكل من الاوجه الثلاثة وقل في الافتعال من الدرء وهو الدفع ومن الزجر وهو المنع والنهي اذا اردت تشتق الامر منهما ادرأ وادرأ والاصل ادترئ فلم ينصلح ولا يجوز فيه الا وجه واحد وهو الادغام لاجتماع المثلين ثم من الثاني ازدجر بكسر الجيم والاصل ازتجر وفيه وجهان البيان كما مثلنا وبه ورد القرآن قال تع وقالوا مجنون وازدجر والادغام بقلب الدال زايا وادغام الزاي الاولى فيها فتقول ازجر ولا يجوز العكس لفوات صفير الزاي

باب نوني التوكيد ويختص الفعل الا المستقبلا نونان للتوكيد فثقيلة الى خفيفة التوصل للضرب

اي صاحب التقرير فيه او التصديق به وهي تقريبا الا انه في علمه

وكذا الحكم في جميع متصرفات كل واحد من الثلاثة كما تقدم فلا حاجة الى الاطالة بذكر امثلتها واقتصرنا على ابدال تا الافتعال طاء بعد حروف الاطباق ودالا بعد الاحرف الثلاثة المذكورة تبعا للاصل وظاهر انه بعد بعض سائر الحروف ولا تعداد وقد ذكر في التسهيل انها تبدل ثاء مثلثة بعد الثاء المثلثة فقالوا اثرد وهو افتعل من الثرد او تقلب المثلثة المذكورة مثناة وتدغم في تاء الافتعال فيقال اترد بمثناة فوقية وقال سيبويه في البيان يعني لم اظهار عربي جيد فيقال اثترد وذكر فيه ايضا انها قد تبدل دالا بعد الجيم كقوله في اجتمعوا اجدمعوا وفي اجتزّ اجدزّ قال الشاعر فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجدز شيحا والاصل اجتز اي اقتطع قال التفتازاني وهذا شاذ لا يقاس عليه انتهى لكن ظاهر كلام ابن مالك في بعض كتبه انها لغة لبعض العرب فان صح ذلك جاز القياس عليه والله اعلم

باب نوني التوكيد

وهو ثمن الاحكام المتعلقة بالفعل مما تضمنه هذا الباب وهو الثقيلة والخفيفة واخرت هنا عن الفصل الذي قبله لشمول الحكم الثابت في جميع انواع الفعل واختصاص هذا بالمستقبل كاستقوف واعلم انه تلحق الفعل اي المستقبل بفتح الموحدة سواء كان امرا بالصيغة نحو قوموا او باللام نحو ليقومن نونان معقودتان للتاكيد والمبالغة في الطلب وغيره في الترجمة بالتوكيد او دون في ايرادها بالتاكيد الموهم للاشارة الى انهما لغتان جائزتان قال الازهري في شرح التوضيح لم يتوحد على تصرف فيحمل على اصلا يقال وكد توكيدا واكد تاكيدا والواو اكثر ولذلك ... استعماله ... ولي فصح وبها جاء التنزيل انتهى والمراد بلحوقهما اتصال احدهما ... ولا يلحقان الماضي ولا المضارع الحالي لانهما يخلصان معنى الفعل للاستقبال وذلك ينافي المضي والحالية واما قوله عليه السلام فاما ادركن احد منكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك ان رحمت متيما فضرورة لان الفعلان مستقبلان معنى وانما اختصتا بالمستقبل لاستدعائهما الطلب والغرض انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود لان الطالب انما يطلب في العادة ما هو مراد له فكان ذلك مقتضيا للتاكيد لانه غرضه في تحصيله بخلاف الاخرين فان هذا المعنى مفقود فيه وتعليل التفتازاني عدم لحوقها الماضي بان الحاصل في الزمن الماضي لا يحتمل التاكيد معلولا اذ يمكن الاخبار عنه بانه كان حاصلا في الماضي متصفا بالمبالغة والتاكيد على ان لقائل ان يقول ليس معنى التاكيد وصف المؤكد بالمبالغة والقوة بل معناه تقرير الحكم وتثبيته في ذهن المخاطب فلا فرق بين الماضي وغيره واما الحاصل في زمن الحال فان كان يحتمل التاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان موجودا امكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختصت نون التوكيد بغير الموجود في الاولى

الاولى بالتوكيد وهو المستقبل ولا يتوهم من اختصاصهما به جواز لحوقهما المستقبل الصرف نحو سيقوم وسوف يقوم لانهما لا يجتمعان في السعة الا ما فيه معنى الطلب او شبهه كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم لكونه غالبا على ما هو مطلوب او لكونه مقصودا للتصديق لحصوله في نفسه فاجري مجرى ما المقصود منه الحصول وشبه بالقسم نحو ما يفعلن في اول الكتاب كلام القسم ولانه لما اكد حرف الشرط بما كان تاكيد الشرط اولى وقد يلحق النفي تشبيها له بالنهي لان النفي هو المقصود من النهي وقد ينضم الى ذلك شبه حرف النفي بحرف النهي صورة نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على القول بان لا فيه نافية او شبهه به كما في قوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما تشبيها لم بلا الناهية في الجزم قال التفتازاني وقد تلحق ايضا المشبه بالنفي نحو قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لان ربما للقلة وهي تناسب النفي والعدم والنفي مشبه بالنهي وكذلك الجاري مجراه نحو قلما يقولن احد هذا الان قد تستعمل بمعنى النفي وتجري مجراه لكن هذا خلاف القياس وفي استشهاده على المعنى الاول بالبيت المذكور نظر لان دعواه الاستقبال في ترفعن والقلة في ربما غير مسلم فيهما اما الاول فلان ترفعن حال لنا على اوفيت وهو ماض لفظا ومعنى قاله ابن هشام في فضلا ربما من المغني والحال قيد في عاملها اي مشرفا وقت حصوله واما الثاني فلنص ابن هشام ايضا في ذلك بان ربما للتكثير بقرينة الافتخار فدخول النون فيه من باب حمل النقيض لان التكثير نقيض التقليل انتهى وجوز سيبويه نحو انت تفعلن في الضرورة وقد تلحق النون المذكورة اسم الفاعل بندور كقوله اقائلن احضروا الشهودا ثم هاتان النونان قسمان بالتضعيف الى المفعول الى قسمين خفيفة ساكنة لتشبيهها بالتنوين وذلك مثل نون اضربن بسكون النون كذا الى ثقيلة كليسجنن بفتح النون الاخيرة مشددة لكنهما سكنت في البيت للوزن وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا في نحو وليكونا وحذفها في نحو قوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه وكلاهما ممتنع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص احيانا بما ليس للاصل ومذهب الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة ويدل له ليسجنن وليكونن فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا انتهى واستدل به سيبويه على ان الخفيفة ليست مخففة منها كما زعمه الكوفيون وفيه ما تقدم قال التفتازاني والمناسبة المعلومة من قولهم تستحق اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر فالمناسب ان يعد لعن الخفيفة اليها وكانه اشار به الى ما اشتهر بينهم من ان كل ما كان اكثر حروفا فهو فرع عن الاقل لان الفرع فيه ما في الاصل وزيادة

وحكم هذه مفتوحة في غيرهما خففت به وكرها فيه الزما ... وذاك فعل اثنين والنسوان كقولنا اذهبان واذهبنان ... وبعد نون جمع للاناث بالفصل فاصل الثلاث ... بيانها بالقرب لم تلحقهما

وحكم هو الاخير وجه الثقيلة انها مفتوحة في كل فعل غيرهما اي الفعل الذي خصت به بالبنا للمفعول ومعنى اختصاصها بما انفرادها بالحوقة كما يقال تخصك بالعبادة اي لا نعبد غيرك فان قلت ما عليه انه يقال حق العبارة ان يختص بها لان الثقيلة لا تختص بفعل الاثنين وجماعة النسا بل يعم جميع الفعلان المذكوران يختصان بها بلا تلحقهما الخفيفة على ان هذا السؤال انما يرد بناء على استعمال الاصطلاح الاصلي دخول الباء على المقصور عليه وقد جرى العرف على دخالها على المقصور فلا ورود فتامل وبيح انه غير الفظ النظم حقيقة فلا يرد السوال ايضا واما الذي خصت به من كسرها تشبيها لها بنون التثنية الواقعة بعد الالف فيه الزما بابدال النون الخفيفة الفا وذاك الذي اختصت به فعلان الاول منهما هو فعل مسند الى ضمير اثنين مطلقا والثاني هو فعل مسند الى الضمير لجمع النسوان فالاول كقولنا اذهبان يا زيدان او يا هندان والثاني نحو اذهبنان يا هندات بالتشديد فيهما لكنهما خففت في البيت للوزن وفي عادة التمثيل الى المثل له لف ونشر مرتب وبعد نون جمع اللاتي للاناث بالفصل متعلق بقولنا جي بصيغة الامر جي بالف لاجل ان يكون فاصل بين النونات الثلاث نون جماعة الاناث والمدغم فيها كراهة توالي الامثال واختصت الافعال بزيادة الخفيفة فان قلت قد اجتمعت ثلاث نونات جنن في الماضي ويجنن في المستقبل ولم يفصل بينهما قلت اجيب عن ذلك بانه لما كان منهما نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف نحو اضربنان فان الاولى ضمير والاخيرتان للتوكيد فهما زائدتان فالثلاث زوائد على اصل الكلمة والثقل انما يحصل بالزيادة ثم اعلم ان النون الخفيفة التي قد تتقدم ما بيانها بالقرب من هذا المبحث لم تلحقهما اي فعل الاثنين وجماعة النسا فلا يقال اضربان ولا اضربنان بسكون النون لانها ان الحقت بدون الفعل يلزمه اي اللحوق المدلول عليه بالحقت التقاء ساكنين هما الالف والنون ولو حركت خرجت عن وضعها لانها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في نحو اضرب القوم بفتح اخره والاصل اضربن دون تحريكها فلذلك حذفت في نحو لا تهين الفقير علك والاصل تهينن والا لوجب ان يقال لا تهين لانه انما حذفت النون لالتقاء الساكنين ولم تحرك فان قلت ما وجه عدم قبولها الحركة وهلا كسروها كما كسروا التنوين في نحو زيد العاقل مع انه وضعه ايضا على السكون قلت انما كسروا التنوين ليحصل المزية للنون اللاحقة للاسم على النون اللاحقة للفعل ولان التنوين لازم للاسم المتمكن اذا خلا عن اللام وعن الاضافة واللازم كجزء الكلمة فلا يحذف كالخفيفة لم تلزم الفعل فان قلت يمكن التخلص من التقاء الساكنين بحذفها كما هو شانها في ذلك قلت لا سبيل الى حذف النون لنقض الغرض الذي اتي بها لاجله مع عدم دليل يدل عليها ولا الى حذف الالف لوقوع الالتباس بفعل الواحد فتعين ابقاؤهما فيلزم المحذور فلا محيص عنه الا التزام عدم لحوقها لهما فان قلت

في التقاء الساكنين ... ومثلا امنع واحضلا ... التقاء الساكنين انما يجوز في حرفين جا مدغما

فان قلت ما ذكرته من لزوم التقاء الساكنين لو اكد فعل الاثنين وفعل جماعة النساء بالنون الخفيفة مسلم بالنسبة الى الاول ومم بالنسبة الى الثاني لانه مبني على زيادة الالف وهي مستغنى عنها لعدم مقتضيها لان الحاجة انما اتت بها في المؤكد بالثقيلة للفصل بين النونات ولا نونات هنا قلت اشار ابن الحاجب الى الجواب عن ذلك فقال ما كانت الثقيلة اصلا والخفيفة فرعا عنها لزم ادخال الالف مع الخفيفة ايضا وان لم تجتمع النونات لئلا تحصل للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازاني بان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري مجرى الاصل في جميع الاحكام ولك ان تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لو قوع الخفيفة بعد الالف هم يونس والكوفيون وهم القائلون باصالة الثقيلة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي وحجتهم فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة انتهى فهذا نزع جار على اصلهم اقول هذه مصادرة ظاهرة لان كون الخفيفة مخففة من الثقيلة هو اصل المدعى فكيف يجعل سند الدعوى والجواب الشافي عن السؤال المذكور هو ما اشار اليه بعض المحققين من ان هذا المقتضي وهو الفصل موجود عند لحوقها في بعض الصور نحو اضربنان جماعة النون فاحتيج الى زيادة الالف ثم اجري الباب على سنن واحد تنبيه اجاز يونس والكوفيون لحوق النون الخفيفة لفعل الاثنين وجماعة النسا باقية على السكون عند يونس قال الخضراوي وحجتهم انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي وقوله تدرتهم فكوهو لان كنتم صادقين وبعضهم يحركها بالكسر وحمل عليه قوله ولا تتبعان بتخفيف النون لكن قال التفتازاني لا يصلح هذا للتعويل عليه لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء وهي في تتبعان ليست للتاكيد وانما هي للنسا انتهى ولا شك ان في حملها على التثنية تكلفا اشد لانه يلزم منه الغاء العامل الجازم وهو لا الناهية اذ مقتضاه حذف النون قال الفخر الرازي وانا لاتعجب كثيرا من تكلفات علماء العربية وذلك لانهم لو وجدوا شعرا مجهولا يشهد لما ارادوه لفرحوا به واتخذوه حجة وورود مثل هذا اللفظ في كلام اتفق المشهود له من الموافق والمخالف بالفصاحة اولى بانه يدل على صحة هذا اللفظ واستقامته انتهى فان قلت غاية ما يلزم من لحوقها لفعل الاثنين التقاء الساكنين وهو جائز في بعض الصور قلت نعم هو كذلك لكن هذه الصورة ليست من صور الجواز لانما يجوز التقاء الساكنين اذا كان على حده ولا التقاء الحاصل هناك اي في فعل الاثنين وفعل جماعة النساء لم يات على حده فيقبل بل جاء على غير حده ومثلا امنع واحضلا بالضاد المعجمة عطف تفسير على امنع والالف فيه بدل من النون الخفيفة ثم لما ذكر انه يلزم التقاء الساكنين على غير حده انجر الكلام الى بيان حده تتميما للفائدة فاشار الى ذلك بقوله والتقاء الساكنين انما يجوز اي يقبل في حرفين سواء كانا في كلمة واحدة او في كلمتين خلافا لمن اشترط كونهما في كلمة حال كون الحرفين المذكورين جا بعد ما ثانيهما

ثانيهما واو ويا جاء اليها كدابة مشددة البا فافطنا وسببها احذف نون رفع توصل

٢

والهمزة

في حرف اخر واذا جمعهما جاء حرفا لينا لانها فيه من اللين يقوم مقام الحركة والاحرف اللينية هي الواو والالف والياء الساكنة
وذلك كدابة تخفيفا الموحدة للوزن اجراء للوصل مجرى الوقف وقد استعملته العرب كثيرا
كقوله الا البيت الذي كانت حليسا فنعلمها دوابا لمسلمينا وقوله جزاه الله دوابه جزاء سوء
والبسهن من جرب قميصا بتخفيف الموحدة ولذلك قيده بحال كونه مشدد الباء الموحدة
فالالف والباء ساكنان والالف حرف لين والباء الاولى مدغمة في الثانية فافطنا وانما جاز
التقاء الساكنين على هذا الوجه لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك
فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص السكون وغير عبارة
الاصل فغيرت بحرف اللين بدل حرف المد ليشمل نحو خويصة لان حرف اللين اعم من حرف المد
كما سنذكر ذلك فان قلت ما ادعيته من الحصر ممنوع اذ التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقا
لانه محل التخفيف نحو زيد عمرو بكر ولئن سلم ان المراد غير الوقف لكنه يجوز ايضا في غيره وذلك
في الاسم المعرف باللام الداخلة عليه همزة الاستفهام بالجر وفي التنزيل الان بسكون الالف واللام
وفي بعض القراءات ومن بعد ذلك ولبعض شأنهم وذي العرش سبيلا بادغام الدال المهملة
والضاد والشين المعجمتين في الذال والشين المعجمتين والسين المهملة مع سكون العينين
والراء فيها ايضا واللاي ومحياي ونحو ذلك فلا وجه للحصر قلت اجاب العصام في
عن ذلك بان كلما ذكر من الشواذ ومرادنا غير الشاذ انتهى وهذا الجواب بالنسبة الى ما ذكر في
بعض القراءات صحيح واما ما ذكر قبله فمتصحح هو فيه بانه قياس مطرد فالجواب جزئي
لا كلي والتوجيه الوجيه هو ان يقال ان التقاء الساكنين في هذه المذكورات اغتفر لكونه عارضا
كالوقف بجامع قصد الخفة من حيث جرى في المدغمات مجراه في الاشارة ونفي الحركة
المنوية ولان التقاءهما فيه تقديري اذ المدغم غير ملفوظ به تحقيقا وقد علم مما قررنا ان كون
الاول من الساكنين حرف لين والثاني مدغما شرط لجواز التقائهما ولا يلزم من وجود
الشرط وجود المشروط فلا يرد علينا عدم جواز قولنا في الدار باثبات الياء في ولا
نحو قولك وقالوا الدار باثبات الواو من قالوا مع وجود الشرط فان قيل اذا وجد
الشرط فما المقتضي لتخلف المشروط وهو الجواز قلت المقتضي لذلك هو ثقل الكلمة
باجتماع الكسرة والياء مع السكونين ايضا في نحو قولك في الدار واجتماع الضمة والواو مع
السكونين ايضا في نحو قالوا الدار انا كذا قيل والحاصل ان كون الجواز مشروطا بذلك يقتضي
انتفاء الجواز عند انتفائه لا وجوده عند وجوده لما تقرر من ان تأثير الشرط انما هو في
العدم فمعهما اي مع النونين المذكورتين احذف من الفعل التي اكدت باحدهما نون رفع

ءالناس الآن استفهام

بالخمسة الامثلة التي مثلوا بها وذلك يفعلان يفعلون وتفعلان تفعلين تفعلون
ولو يفعلون تفعلونا تحذف ايضا يا تفعلينا

٥٣

٦

وهي النون التي توصل بالخمسة الامثلة التي الذي مثلوا بها وتلك الامثلة هي كل فعل اتصل به الف
اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة نحو يفعلان بالمثناة التحتية للغائبين ويفعلون بالتحتية
ايضا للغائبين وتفعلان بالفوقية للغائبتين والمخاطبين مطلقا وتفعلين بالفوقية
للمخاطبة وتفعلون بالفوقية ايضا للمخاطبين والتعبير بالامثلة اولى من التعبير بالافعال لانها
ليست افعالا باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان
ويضربان ونحوهما وكذلك الباقي وسميت خمسة على ادراج المخاطبين والغائبتين تحت
المخاطبين لاشتراكهما في تفعلان والاحسن ان تعد سبعة وانما حذفت نون الرفع من
الامثلة المذكورة عند اتصال نون التوكيد بها لان النون في هذه الامثلة قد تقرر انها علامة الاعراب
وتقرر ايضا ان الفعل يصير مع نون التوكيد مبنيا لما ذكرنا في نون جماعة النساء فالجمع بينهما
مستلزم للجمع بين مقتضيين متناقضين وكانت نون الرفع اولى بالحذف لان هذه
النون اتي بها لغرض ثبوت مع حذفها فان قلت ظاهر كلامك هنا مقتض
لجواز لحوق كل من النونين للامثلة الخمسة واثنان منها يفعلان وتفعلان وقد قررت سابقا
ان الخفيفة لا تدخلهما عند الجمهور فهذا الا مناقض قلت الجواب
عن ذلك مفهوم من قولنا ومعهما احذف اي احذف مع النون الثقيلة والخفيفة وهذا انما يكون عند ثبوت
المعية واما لا تثبت مع المعية كيفعلان وتفعلان فلا وقد تقدم ان لا معية بين الخفيفة
وفعل الاثنين فلا يكون فيه ذلك فان قلت لم لا تبقيه على عمومه ويكون ذلك اشارة الى مذهب
يونس والكوفيين القائلين بجواز لحوقها ليفعلان وتفعلان قلت هذا الاعتبار صحيح
ايضا لكن يأبى النظم ذكر المذهبين حيث يشار اليه في كذلك واو فعل جماعة الذكور الغائبين
نحو يفعلون بالمثناة التحتية والمخاطبين نحو تفعلونا بالمثناة الفوقية والالف
للاطلاق تحذف كل واحدة منهما مع نون الرفع وكذلك تحذف ايضا يا فعل المفردة المخاطبة
نحو تفعلينا بالفوقية والالف للاطلاق تقول الزيدون يضربن وانتم تضربن وانت تضربن بضم الباء
في الاولين وكسرها في الاخير والاصل يضربون وتضربون وتضربين بتشديد النون
فيهما او تخفيفها فعلى الاول حصل التقاء الساكنين وهما الواو والنون في المثالين الاولين
والياء والنون في الاخير فيلزم حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين فان قلت التقاء
الساكنين هنا على حده كما هو ظاهر فلم حذفت الواو قلت اما على قول من اشترط في حد التقاء
الساكنين كون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فالامر ظاهر لانه هنا في كلمتين فليس على
حده واما من لم يشترط ذلك فوجهه ان الكلمة ثقلت واستطالت فخفف بحذف الواو والياء

اقول هذا الاعتبار

تخفيفا
مع وجود ما يدل عليهما وهو الضمة والكسرة هذا اذا اكدت بالنون الثقيلة واما اذا اكدت بالخفيفة
فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا فلذلك حذفت واعلم ان حذف الالف في يفعلان وتفعلان
لدفع اللبس بفعل الواحد قال السعد التفتازاني والقياس يقتضي ان لا تحذف الواو والياء ايضا
كما هو مذهب بعضهم اذ كل واحد منهما في هذه الامثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حده
انتهى لا يقال التقاء الساكنين لا يجب ان يجوز عند وجود شرطه لان وجود الشرط
لا يلزمه وجود المشروط لانا نقول اللازم من هذه التراكيب عدم التقاء الساكنين لا عدم جوازه
الذي هو المشروط كما قاله والاولى ان يقال اذ جواز الشيء يجامع عدمه فتامل
وهذا الحكم وهو حذف الواو والياء ثابت لهما في جميع الاحوال الا اذا فتحت ما قبلهما اي ما قبل
الواو والياء فانهما لا يحذفان لعدم ما يدل عليهما من الضم والكسر بل تحرك الواو بالضمة والياء
بالكسرة لدفع التقاء الساكنين كقولنا لا تخشون ولا تخشين بياء مضمومة في الاول ومكسورة
في الثاني قبل واو الضمير وياء الضمير حذفت الضمة والكسرة منهما لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت
الياء المذكورة لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول والياءان في الثاني ثم اكدا بالنون بعد حذف
نون الرفع للجازم فالتقى ساكنان الواو والياء ونون التوكيد المدغمة والخفيفة ولم يمكن حذف الواو
والياء لعدم ما يدل عليهما فحركا بحركة تجانسهما وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان شئت
قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبتا الفا وحذفت لالتقاء الساكنين وهما الالف والواو
والياء وبقي التقاء الساكنين بين الواو والياء والنون المدغمة او الخفيفة فلم يجز حذف الواو والياء
لعدم ما يدل عليهما فحركا بما يناسبهما تخلصا من التقاء الساكنين وهذا اولى التعليلين فانهما
بابدال النون الخفيفة الفا وايا كان تظن ان المحذوف واو الضمير وياؤه كما ظنه الكواشي في
تفسيره بل المحذوف لام الفعل فانها اولى بالحذف من ضمير الفاعل كما هو ظاهر وقد اخطأ من زعم
ان حذف نون الرفع في مثل هذا المثال انما هو لاجل نون التوكيد لانها لا تلحقه قبل دخول ما يقتضي
حذف نون الرفع منه لما تقدم في اول البحث ان نون التوكيد لا تلحق الا ما فيه طلب او شبهه
ولا يحصل فيه الطلب الا بعد دخول ما يقتضيه ومنه ما هو مقتض لحذفها ايضا كما في هذا
المثال ومثله اي مثل ما ذكر في الحكم والاعلال نحو قولك لتبلون اصله لتبلوون
فاعل اعلال تخشيون فقيل لتبلون ثم اكد بالنون المشددة فحذفت نون الرفع لتوالي
النونات ولان الفعل حين دخلته نون التوكيد صار مبنيا فحذفت نون الاعراب لانتفاء
الاعراب التي هي علامة عليه فلا يجيء لنحو ما مر فالتقى ساكنان فحركت الواو بالضمة
فقيل لتبلون فاعلاله قد اتى كاعلال تخشون غير انه حذف نون الرفع كان في الاول للجازم

٥٤

وفي هذا لتوالي الامثال والولا لما سقا الاعراب والمماثلة ثابتة في باقي الاعلال فان قلت قد خطأت من زعم ان
نون الرفع حذفت لاجل نون التوكيد مستندا بانها لا تلحقه قبل دخول ما يقتضي حذف نون
الرفع فها هي قد دخلته مع وجود نون الرفع لعدم ما يقتضي حذفها في هذا المثال قلت
قد قررت لك سابقا ان من جملة مقتضيات التوكيد القسم والفعل هنا جواب قسم فلذا اكد
وليس كل ما يقتضي التأكيد مقتضيا لحذف نون الرفع فلذلك قيدت التخطئة بخصوص المثال
المشتمل على الطلب فتامل كذا الاعلال المذكور اعلال نحو قولك فاما ترين ابنا
يجوز ضبطه بصيغة الماضي المبني للمفعول فالالف للاطلاق وبصيغة الامر فالالف منقلبة
عن نون التوكيد الخفيفة واصل ترين ترايين على وزن تفعلين حذفت همزته كما حكي
فقيل ترين بيائين اولاهما مكسورة وثانيتهما ساكنة ثم حذفت كسرة الياء الاولى ثم
الياء نفسها لالتقائها ساكنة مع الياء الاخرى الساكنة فان قلت من قواعدهم المقررة
ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله قلب الفا وقد تخلف حكم هذه القاعدة في هذه
الامثلة فان حرف العلة فيها متحرك ما قبله مفتوح ولم تقلب قلت
هذه القاعدة مخصصة بما حركته اصلية لا عارضة وهذه الحركة عارضة
فلا اعتداد بها كذا قاله التفتازاني قال وهذا هو السر في عدم اعادة اللام المحذوفة حيث
لم يقل تخشاون وما اي الحرف الذي من الفعل المؤكد تليه النون ذي المؤكدة خفيفة
كانت او ثقيلة افتح انت لانه الاصل لخفته فالعدول عنه انما يكون لغرض ولانه لو ضم اشتبه
بفعل جماعة الذكور ولو كسر اشتبه بفعل المخاطبة لكن هذا الحكم وهو الفتح ليس على اطلاقه
في كل فعل بل محله ان بدا فاعله اي فاعل الفعل المؤكد بها مذكرا موحدا بصيغة اسم المفعول
من المضاعف وهذا الحكم ثابت له على كل حال سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا او كان
فاعل الفعل المذكور ضده اي ضد المذكر وهو المؤنث فهذا الحكم ثابت له ايضا للعلة المذكورة
لكنه اي الاخير ليس مطلقا بل مقيدا بشرط ان تكون هذه المؤنثة ذات غيبة اي غائبة
واحترزت بذلك عن المخاطبة فسياتي بيان حكمها واطلق في هذه الفتحة فقال ابن
السراج والمبرد والفارسي هي فتحة بناء للتركيب وقال سيبويه والسيرافي هي عارضة
للساكنين وهما اخر الفعل والنون تكميلة من العرب من يحذف ياء الضمير بعد الفتحة
وهم بنو طي فيقول ارضن في ارضي وكذا لا تخشن في لا تخشي نقله كذا ابن مالك
وذا اي الحرف الذي تليه النون اضممن اي ابقه على الضم لتدل الضمة المذكورة على
الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان كان الفعل المؤكد بها فعلا مسندا الى ضمير جمع

الالف ... من الشرح

بضم الزاي وسكون الميم اي جماعة الذكور غائبين كانوا او مخاطبين نحو ليسجننه وليكونن طبقا عن طبق واكسر الحرف الذي تليه النون المؤكدة اذا جاء فاعل الفعل المذكور المؤكد بها مؤنثا الموحدة بصيغة اسم المفعول من المعنا عنا اي المفرد المخاطب لتدل الكسرة على اليا المحذوفة ولم اعتبر كالاصل باخر الفعل بل عدت عنه الى قولي وما يلي المؤكد قرارا عما ورد عليه من ان عبارته غير شاملة لنحو لاتخشون ولاتخشن فان الواو واليا ليستا اخر الفعل بل كل منهما اسم براسه لان الفعل يخشى وهو ضمير الفاعل وعبارتنا شاملة لذلك وقد اجيب عما في عبارته من التجوز بان الضمير المذكور صار كجزء الفعل فكانه احرم مع ان الغرض بيان الفعل الغير الناقص لان الناقص قد علم حكمه في لاتخشون ولاتخشين وانما لم يذكر حكم اخر الفعل المسند الى ضمير المثنى اذا اكد بالنون المذكورة لانه مفتوح ابدا ضرورة وجود الالف المستدعية لفتح ما قبلها وكذلك المسند الى ضمير جماعة النساء لانه قد سبق انه مبني على السكون اذا عرفت ذلك تقول في الامر باللام مسندا لشخص مذكر غائب حال كون الامر المذكور مؤكدا بنونه اي نون التاكيد الثقيلة لينصرن زيد بفتح الرا لكونه فعل المفرد المذكر وهذا هو مقول القول ثم هكذا القياس فقس انت تمثيله الباقي فقل اذا اسند ثم الى ضمير الواحدة الغائبة لتنصرن بالفتح ايضا والى ضمير الجمع المذكر الغائب لينصرن والمخاطب منه لتنصرن بالضم فيهما لما علمت واذا اسند ثم الى الواحدة المخاطبة لتنصرن بالكسر وان اكدت بها حال كونها خفيفة الفعل المسند الى ضمير المفرد المذكر مخاطبا او غائبا فقل لتنصرن انت ولينصرن زيد بفتح الرا وسكون النون واذا اسندته الى ضمير الجمع كذلك لينصرن الزيدون ولتنصرن انتم بضمها وسكون النون وكذا كذا الماتي اي المسند الى المفرد المذكر قياس المسند الى المؤنثة الغائبة فعيه قل لتنصرن هند بفتحها ايضا ولا تدخل الخفيفة غير ما ذكر لما عرفت سابقا واما امر شخص حاضر سواء كان مذكرا او غيره النون ذات الثقل بكسر المثلثة وفتح القاف لان هذا اللفظ اذا وقع في المعاني فهو بالضبط المذكور واذا وقع في الاعراض فهو بسكون القاف وما نحن فيه من القسم الاول لكن الضرورة ابا حت تسكينه ان اكدته فقل فيه اذا اسندته الى الضمير الاول انصرن بفتح الرا وتشديد النون واذا اسندته الى الضمير المخاطبة انصرن بكسرها وتشديد النون ايضا ولكنها سكنت في البيت للوزن وقس على هذين المثالين ما تركناه بالف الاطلاق عليهما وذلك ان تثنيا او جمعا لصيغة المبني للمفعول في الفعلين اي اسند الى ضمير مثنى او جمع لان الفعل لا يثنى ولا يجمع ففي العبارة تجوز فقل في امر المثنى مطلقا مؤكدا بالثقيلة انصران وفي امر جمع المذكر انصرن بضم الرا وفي امر جمع المؤنث انصرنان واما ان بالنون

الخفيفة ... انصرن انصرن

الباب المتقدم

(هامش: العادل القاضي الشرح ٥)

دا تلحق بكسر المعجمة اي الخفيفة تاكيد قرن بالبنا للمفعول في امر المفرد المذكر المخاطب قل انصرن بفتح الرا وكذا في امر جمعه قل انصرن بضمها ثم قل في امر المفردة المخاطبة انصرن بكسرها والنون ساكنة في الامثلة وكلما تقدم علم مما تقدم لكن كلما تكرر تقرر وقس على المثال ذا المذكور نظائره اي نظائر كل من لينصرن وانصرن من نحو ليضربن وليعلمن واضربن واعلمن تنبيه لحوق هاتين النونين للافعال على قسمين واجب وجائز اما الاول ففي جواب القسم اذا كان مضارعا مستقبلا مثبتا خاليا من حرف تنفيس غير مقدم المعمول وذلك للفرق بين لام القسم الواجبة الاقتران حينئذ ايضا المختصة بالمستقبل وبين لام الابتدا الصالحة للحال وذلك نحو والله ليقومن زيد بخلاف ولسوف يعطيك ربك ونحو لالى الله تحشرون هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون وابو علي وابن مالك اغنا اللام كقوله صلى الله عليه وسلم لاترد على قوم اعرفهم ويعرفوني وقول الشاعر فان تك قد ساءتك مني خليقة ... ليعلم ربي ان بيتي اوسع واجاب الاولون بان البيت ضرورة والحديث محذوف المبتدا اي لانا ارد واما الثاني فمنه ما هو قريب من الواجب وهو الشرط المؤكد بما عند الجمهور وعليه نص سيبويه ويدل له قوله فاما ترين ولحلة وذهب المبرد والزجاج وجماعة الى وجوبه لانه كما يكون كالقسم لان اللام وما فيهما للتاكيد ولانه لم يات في التنزيل الا مؤكدا ومنه ما هو كثير ومنه ما هو قليل وما هو اقل والجميع علم مما تقدم والله اعلم ولهذا البحث قد تم بعون الله بحث الفعل بانواعه الثلاثه واحكامها وهو المراد بقوله اعني سائره اي جميعه لكن بقي الكلام عليه من حيث التعدي واللزوم فعقدت له هذا الباب وهو

باب في بيان الفعل المتعدي والفعل اللازم

تتميما للفائدة خالفت الاصل في وضع هذا الباب في هذا المقام وذكرته لان معرفة نوع الفعل وما يتعلق بجوهره من الاحكام احق من معرفة تعديته ولزومه فلذلك اخرته والاصل عقد للمتعدي واللازم فصلا بعد تقسيمه اياه الى ثلاثية ورباعي وهذا كما عرفت ما النعل بكسر الفاء من حيث هو والمراد به ما دل عليه لفظ الفعل من كلمات دلت على معنى في نفسها مقترنة باحد الازمنة وضعا باعتبار تجاوزه من الفاعل الى غيره وقصوره عليه اما متعد اي متجاوز وذلك بسبب تعدي مدلوله وهو الحدث ومعنى التعدي في الاصطلاح كون فهمه متوقفا على متعلق بعد وهذا القسم هو المحدود بقوله ما تجاوز الفاعل فلم يقتصر عليه نحو علمي من باب التفعيل والالف للاطلاق فان الفعل اللغوي الذي هو التعليم تجاوز الفاعل لغيره اي الى غيره فاللام بمعنى الى نحو كل يجري لاجل مسمى وذا الغير الذي يتجاوز اليه هو المفعول به وهو مفعول تعلق به فعل

(هوامش: الفعل متصرف وهو الغالب وغير جامد ... الافعال الناقصة ... كاد وعسى ...)

الفعل اما متعد وهو ما تجاوز الفاعل نحو علما لغيره وذا هو المفعول به لا بغير ذاك فهو لا يختص به بالاضافة

باب المتعدي واللازم

الفاعل على وجه الوقوع على مدلوله وينبغي ان تكون الباء فيه للالصاق اي الذي لصق الفعل به او المقابلة كما قال الرضي وذلك كقولك علمت زيدا فان الفعل اللغوي الذي هو التعليم قد جاوز الفاعل الى زيد لا بغير ذاك من المفاعيل الاربعة الباقية وباقي المنصوبات فهو اي المتعدي لا يختص الشغل به اي بذلك الغير بل هو واللازم متساويان في نصب ما عدا المفعول به من المنصوبات نحو اجتمع الامير والقوم يوم الجمعة تاديب الزيد فالقوم مفعول معه ويوم مفعول فيه واجتماعا مفعول مطلق وتاديب زيد مفعول لاجله ونحو ذلك كالحال والتمييز والمراد بالمفعول هنا الجنس فيتناول المفعولين والثلاثة في نحو علمت زيدا قائما واعلمت زيدا بكرا قائما وعدلت عن عبارة الاصل وهي قوله وهو الذي يتعدى لما ورد عليهما من لزوم تعريف الشي بنفسه اذ قد عرف الفعل المتعدي بالفعل الذي يتعدى على انه يمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتعريف شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية اي ان هذا التعريف لمن عرف ان الفعل منه ما يتعدى من الفاعل الى المفعول فيعمل فيه ومنه ما لا يكون كذلك ولم يعرف ان لفظ التعدي بايهما وضع وهذا الجواب كثيرا ما يسلكه السيد والسعد وغيرهما في كتبهم وفي كون هذا المتوهم دورا كما قال السفاراني نظر اذ الدور تعريف الشي بما يتوقف عليه والتوقف يقتضي التغاير بين المتوقف والمتوقف عليه وانما هو تعريف الشي بنفسه كما ذكرنا فان قلت قد استعملت الايطا في قافيتي مصراع هذا البيت وهو معيب قلت ليس بايطا اذ ليس مطلق تكرير اللفظ يسمى ايطا بل هو ما اتحد اللفظ والمعنى وههنا ليس متحد المعنى لان الجار والمجرور في عروض البيت جزء كلمة اذ المفعول به صار بجملته علما على المنصوب الذي تعلق به الفعل بوقوعه عليه وهو في ضرب البيت ليس هذا المعنى ولو سلم فالايطا كما عرفه العروضيون تكرير قافية البيت فتكرير اللفظ الواقع في العروض وفي الضرب ليس منه كما علمت لان الكلام مفروض في تكرير القافية وهي الجزء الاخير من البيت على الخلاف المشهور عندهم واخر النصف الاول من البيت ليس بقافية اتفاقا وقد صرحوا بذلك في قافية المصرع وقالوا ان اعادتها في الضرب ليس بعيب نعم ان اعتبرت الارجوزة من مشطور الرجز وان كل مصراع منها بيت كما سياتي بيان هذا الاحتمال في اخر النظم فيستقيم ذلك لكنه بعيد والله اعلم فان قلت يرد على عكس التعريف نحو ضربت من قولك ما ضربت زيدا مما اقترن بحرف نفي فانه متعد ولا يصدق عليه انه تجاوز من الفاعل الى المفعول به فيكون غير جامع فيفسد قلت اجيب عن ذلك بان الفعل الواقع في التعريف لا يخلو اما ان يراد به لفظه الذي هو صادق على ضربت ونحوه ولم يرد مع ذلك بالفاعل والمفعول لفظهما بل معناهما فهو قد يتعدى في الايجاب نحو ضربت زيدا وان لم يتعد في السلب فقد صدق عليه انه تعدى فيصدق الحد عليه فلا يكون خارجا عنه وان اريد لفظ الفاعل والمفعول مع ارادة لفظ الفعل ايضا فلا خفاء في تعلق الفعل اللفظي بكل من فاعله ومفعوله اللفظيين في رفع الاول ونصب الثاني

(هوامش: ويكون نحو ... كسعد ... ؛ وقد عرف البيت لو نصف الاول ... ومن الاخفش ... وقال الخليل ... الاوفق ... والهامش يحاشية ...)

ولازم وذا بعكس ما سبق في تعريفه كقولك الماء انفتح وذا نقال ايضا للاول كذا مجاوزا على ما نقلوا وغير واقع في الثاني انتهى كما بينه الزنجاني

سوا كان مثبتا او منفيا كما قيل لكن يرد على الاول ان نسبة التعدي في التركيب السلبي حقيقة فلا يكون اثباته له في ذلك حقيقة بل مجازا والمجاز في التعاريف لا يتناول الحقيقة وان المسامحات مراعات في الحدود واذا لم تذكر قولهم هو الفعل الذي يتعدى اليه اي من حيث انه يتعدى اليه فلا تتناول الحد من حيث السلب وما تضمنه هذا المصراع من زيادة ولازم هذا هو القسم الثاني للفعل لكن لكنه حينئذ سمي لازما للزومه اي قصوره على الفاعل وعدم مجاوزته اياه ثم المشهور انحصار الفعل في هذين القسمين وانه لا ثالث لهما وقد قسمه بعضهم الى اربعة اقسام الثالث ما لا يوصف بتعد واللزوم وهو الافعال الناقصة والرابع ما يوصف بهما لوجود الاستعمالين فيه كثيرا نحو شكر ونصح وتعريف ذا القسم الثاني اي بضدا اي بخلاف تعريف ما سبق تعريفه وهو المتعدي اي ما لم يجاوز الفاعل وذلك صادق بما له فاعل كقام وبما لا فاعل له مثل كان الناقصة واخواتها لان السالبة لا تقتضي وجود موضوعها واما نحو ضرب زيد بالبنا للمفعول فمتعد لان بناءه له بعد مجاوزته اليه مثال اللازم كقولك المال انفق فان الفعل اللغوي الذي هو النفاق لم يتجاوز المال بل ثبت ولزمه واعلم ان مدخول الكاف في مثل هذه العبارة جزئي لما قبلها يقصد بذكره توضيحه وهو هنا لفظ قولك فلا يصح ان يراد به حقيقته وهي التلفظ اذ ليست من جزئيات الفعل اللازم فوجب حمله على المقول ولفظ المال انفق بعده عطف بيان كذا قال السيد في بعض حواشيه في قول الشارح عند ذكر المتن وقوله كذا فان قلت تعريف كلا القسمين منقوض بنحو مررت من قولك مررت بزيد فان التعدي ثابت لمعناه ولفظه في محل المفعول اذ لم يقيد التعدي بالنفس قلت اجيب عن ذلك بان المجرور فيه لا يسمى في الاصطلاح بالمفعول به وهو مراد في الحد لدلالة ذكره في حد مقابله كما قدمت المتعدي على اللازم لان معرفته بامر ايجابي وعرفت اللازم بامر سلبي والايجاب مقدم على السلب وواقعا ايضا يسمى بالبنا للمفعول القسم الاول اي كما يسمى متعديا يسمى واقعا لوقوعه على المفعول به كذا يسمى مجاوزا بصيغة اسم الفاعل لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم على ما نقلوا ذلك وغير واقع وغير مجاوز وقاصرا وحطا وعا يسمى بالبنا للمفعول القسم الثاني وهو اللازم ايضا اي كما يسمى لازما يسمى بما ذكر كما بينه صاحب اصل هذا المنظوم وهو الشيخ ابو المعالي عبد الوهاب بن ابراهيم بن علي الخزرجي الشافعي الزنجاني بكسر الزاي المعجمة وسكون النون والجيم والنون في اخره منسوب الى زنجان بفتح الزاي بلد باذربيجان ترجمه السبكي في الطبقات الكبرى وقال ابن اصحابنا له شرح على الوجيز مختصر من شرح الرافعي الفه في حياته وذكر انه فرغ منه في شعبان

(هوامش: المطلق بل مفعول ... ؛ ويكون ان ... ؛ ... الزنجاني)

سنة خمس وعشرين وستمائة كذا في دستور الاعلام وله الهادي في النحو وشرحه قال السيوطي في بغية الوعاة قد اكثر ابو حيان من النقل عنه في شرح الشافية وقفت عليه بخطه وذكر في اخره انه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة سنة اربع وخمسين وستمائة وله التصريف المشهور بتصريف العزي ومؤلفات في العروض والقوافي وخطه في غاية الجودة انتهى ثم علامة القسم الاول منه اي من القسمين وهو المتعدي احد شيئين اولهما ان يصح ان توصل به بصيغة المبني للمفعول ونائب الفاعل اي قولنا ها ضمير عائدة لغير مصدر على وجه لا يكون خبرا نحو ضرب الا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فتوصل به ها ضمير غير المصدر وهو زيد واحترزت بقولي على وجه لا يكون خبرا عن كان من قولك الصديق كنته فانه يصدق عليه انه اتصل به ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر فكن ايها الطالب لهذا العقد منه اي ذا نباهة واستيقاظ وانما احترزت عن ها المصدر لانها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما فان قلت كان ينبغي ان تحترز ايضا عن ضمير ظرف الزمان والمكان فانه يتصل بالفعل اللازم كضمير المصدر نحو يوم شهدناه والميل سرته قلت انما لم احترز ذلك لانه لا يتصل باللازم حتى يتوسع فيه وينصب ذلك الضمير نصب المفعول به وثانيهما ان يصح صوغ اسم مفعول تم اي تام منه اي من ذلك الفعل في معنى التمام استغناؤه عن حروف الجر وذلك نحو ضرب ايضا الا ترى انه يصح ان تصوغ منه اسم مفعول تام فتقول هو مضروب وهو تام غير مفتقر الى حرف جر ولا بد ان يكون تاما مفتقرا استطرد الاحتراز من نحو تمرون الديار فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرورة لكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا وفقد ذين العلامتين بمحيا للتبيين المتعدي وسم بفتح الواو وسكون المهملة اي علامة ما لزم اي الفعل اللازم وذلك كخرج الا ترى انه لا يقال زيد خرجه عمرو فيتصل بخرج ضمير غير ولا هو مخروج فيبنى منه اسم مفعول تام وانما يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل به ضمير المصدر وهو الخروج ويقال هو مخروج به واليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف الجر وهاتان العلامتان للازم عدميتان ولهما عشر علامات وجوديات استطرد ذكرها في المطولات وما اشتمل عليه هذا البيتان من زيادتي **تنبيه** الفعل الواحد تارة يتعدى بنفسه ويسمى متعديا وتارة بحرف الجر ويسمى لازما وذلك عند تساوي الاستعمالين في الكثرة وان كان احدهما اكثر كان المراد الكثير احدهما قليلا فالعبرة بالاغلب نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له فان قلت التعدي واللزوم نقيضان وهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان فكيف اجتماعهما في الفعل الواحد قلت المستحيل اجتماعهما في وقت واحد واجتماعهما في الفعل الواحد انما هو في وقتي الاستعمالين فلا محذور قال الرضي والحق ان مثل نصحت وشكرت مطلقا متعد واللام زائدة مطردة لان معناه مع اللام هو المعنى بدونها والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد جاء تماما

وكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة دون ردف انتهى واورد عليه ان الحكم بان الفعلين متحدين معنى واحدهما متعد والاخر لازم كنسيته وذهلت عنه وخفته واشفقت منه ورجوته وطمعت فيه واجيب عن ذلك بان المراد بقولنا المتعدي واللزوم بحسب المعنى ان المتعدي هو الذي يتجاوز معناه الفاعل الى المفعول به واللازم هو الذي يكون قاصرا على الفاعل كما علمت لا المتحدين في معنى اللفظ فلا يلزم جريانه في اللفظين المحتملين المادة المتحدين في المعنى كهذه الامثلة فتدبر ولقائل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم فليس كونه متعديا واللام زائدة باولى من كونه لازما واللام حذف توسعا قد يترجح هذا بان دعوى الحذف قياسا ولى من دعوى الزيادة فتامل واعلم ان الفعل اذا كان تعديه بنفسه قليلا نحو قسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالمتعدي الى الامكنة دون غيرها نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بالحرف قليلا فهو متعد والحرف زائد كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقوله تعالى ردف لكم انتهى وقال السيد ركن الدين الحق ان اللام انما دخلت المتعدي الى مفعول لاجل ذم معنى شكرت له ونصحت له شكرت له صنيعه ونصحت له راي فحذف توسعا انتهى ولما انتهى الكلام على تعريف المتعدي واللازم تشرع في الكلام على ما يصير به المتعدي لازما او بالعكس وهذا

فصل عقدناه لبيان ذلك فنقول وعد بصيغة الامر فعلا لازما ذا احرف ثلاثة ولا يكون الا مجردا باحد شيئين يختصان به اما بالهمز اي بنقله الى باب الافعال بكسر الهمزة فقط وانما قيدت به لدفع ورود نحو افعل وافعال لشمول ظاهر العبارة لهما قال التفتازاني وقد ينقل فعل المتعدي الى باب الافعال فيصير لازما وذلك نحو كببته واعرض بقال كبه اي القاه على وجهه فاكب وعرضه اي اظهره فاعرض وهذا من النوادر ان يرد فعل متعديا وافعل لازما وقد قصدوا لروزني على هذين الفعلين فقالوا ولا ثالث لهما فيما سمعنا انتهى فان كان هذا الحصر باعتبار ما سمعه فهو مسلم وان كان باعتبار ما سمعه غيرهم فقد سمع غيره غيرهما من ذلك انسل ريش الطائر ونسلته وانزف البير ونزفتها واشنق الناقة وشنقها واقشع الغنم وقشعته الريح وطارت الناقة على حوار غيرها فاطارت اي عطفتها فانعطفت وشنقت البعير اي استوقفته بجذب زمامه فاشنق اي وقف واجفل الطائر وجفلته وانقع العطش سكن ونقعه الماء سكنه واخاض اللبن وخضته وامخج زيد عن الامر ومخجته واصرم النخل والزرع وصرمته اي قطعته وامخض اللبن ومخضته

والثلثوا اذا صاروا ثلثة وثلثتهم صرت ثالثهم وكذا الى العشرة وابشر الرجل بمولود وبشرته وبشرته لكن ينبغي ان يعلم ان ليس شيء من بناء افعل مطاوع فعل خلافا لما اثبته جماعة كابن سيبويه وانما اكب من باب انفض والام ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب دخل في القشع وانما مطاوع كب وقشع انكب وانقشع وفيما مشى عليه التفتازاني في هذا البحث نظر الخ واما بالتضعيف للعين اي بنقله الى باب التفعيل وانما قيدناه بذلك لدفع ورود نحو اعشوشب كما علمت فان قلت كان نحو هذه الزيادة ان تكون في الاول كالاولى وما زيدت في الحشو قلت لان هذه الزيادة انما تكون من جنس حرف الكلمة فلو زيدت في الاول لزم البداءة بالساكن لانه يلزم الادغام في اجتماع المثلين فيؤدي الى ما ذكر فلما امتنع زيادتها في الصدر زيدت فيما هو اقرب وهو الحشو دون الاخر والواو هنا بمعنى او اذ التعدية تحصل باحدهما كما قررناه فمثال الاول نحو قولنا ارشدا والالف للاطلاق فان رشد لازم فلما قلت ارشد صار متعديا ومثال الثاني نحو فرح تشديد الا فان فرح بتخفيفها لازم فلما قلت فرح صار متعديا **تنبيه** معنى التعدية ان يجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق بعد ان لم يكن كذلك فان فهم رشد مثلا لا يتوقف على المفعول بخلاف ارشد واللزوم بضده وقال بعضهم معنى التعدية ايصال معنى الفعل الى المفعول به معنى وان كان ذلك المفعول به مفعولا فيه او له او معه كما صرح به الرضي في باب المفعول فيه لان المراد بايصال معناه اليها ايقاع معناه عليها وبيان ذلك ان المراد في نحو مررت بزيد في داره في هذا اليوم ايقاع المرور على زيد على انه مفعول به وعلى داره واليوم على انهما مفعول فيه انتهى ولا تتعدى كل فعل بالهمزة والتضعيف فان النقل من المجرد الى بعض الابواب المتشعبة موكول الى السماع لا تقول انصرت زيدا عمرا ولا ذهبت خالدا ونحو ذلك وهذا هو مذهب المبرد وظاهر مذهب سيبويه كما نقله ابن ابي الربيع ان التعدية بهما سماعي في المتعدي قياسي في اللازم وقيل انه قياسي في كل فعل الا باب علمت وهو مذهب ابي عمرو وجماعة وقيل في اللازم والمتعدي لواحد وهو مذهب ابي الحسن وظاهر كلام الفارسي وغيره وتنفرد التعدية بالهمزة اذا كانت عين المجرد همزة نحو ناى زيد فتقول انايته ولا يجوز التضعيف وكذا اسائر حروف الحلق على ما قيل نحو ذهبته وابعدته وربما ياتي التضعيف نحو ذهبته وبعدته ولا يختص تعدية المذكورين باللازم بل يجري في المتعدي ايضا الا في باب اعلم والمتعدي الى اثنين نحو كسي وظن وحسب فانه لا

تضعف عينه للتعدية ولا تدخله همزة النقل الا علم وراى وما الحق بهما على راي كذا عده ايضا بحرف من حروف الجر المعروفة في علم النحو ثم اعلم ان التعدية بذا الاخير وهو حرف الجر لا يختص فعلا دون فعل بل يعم المثال في المجرد والمزيد وغير الثلاثي كذلك لان حروف الجر وضعت لتجرها في الافعال الى الاسماء فلا يختص فعلا دون فعل فمثال الثلاثي المزيد اللازم المعدى بحرف الجر كقولنا انطلق به بصيغة الامر فان انطلق لازم فلما اردنا تعديته عديناه بحرف الجر كما رايت ومثال الثلاثي المجرد اللازم المعدى بحرف الجر نحو قولنا قم به فان قام لازم فلما اردنا تعديته عديناه بحرف الجر وقس عليهما الرباعي مجردا او مزيدا فان قلت كيف يتصور في هذين المثالين جواز الانطلاق والقيام وايقاعهما على المجرور بواسطة الباء وقد كان اصلهما كما قررت انطلق وقام فكل من المعنيين ثابت له قبل الباء ومعه قلت اجيب عن ذلك بان المعنى الموقع بالباء على مجرورها في نحو هذين المثالين هو التصيير ولا يمكن ايصاله مع غيره بالقيام والانطلاق الا بالباء **تنبيهان** الاول ذهب بعضهم الى انه لا يعين شيء من حروف الجر معنى الفعل الذي يعدى بها عن معناه الافرادي كما تقدم انما وضعت لجر المعاني لا لتغييرها كما في قولك جلست في الدار فالجلوس للمتكلم وهو معنى جلست جزءه في الدار الا الباء في بعض المواضع وهو الموضع الذي لا يراد فيه لصوق الفعل الوضعي بالمجرور بل المجرور فاعله فانها تغير معنى الفعل عن الوضعي الى التصيير نحو ذهبت به فان المراد منه ليس ان ذهابك لصق به وان كان ذلك ممكن الارادة بل تصييرك اياه فاعل الذهاب فقد غيرت الباء معنى ذهب الى التصيير بخلاف نحو مررت به ونظر السعد التفتازاني في حصر التغيير في الباء ولعل وجهه ان الفعل قد يتغير بتغيير صلاته كرغبت عنه ورغبت فيه فلا يسلم الحصر المذكور والجواب عنه ان ذلك القائل انما اراد الحصر الخاص اعني التصيير وجعل المجرور بمنزلة المفعول به بقرينة ان الكلام في الفعل المتعدي فتامل **ثم** الذي تغير معناه بالباء يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء التي للتعدية عنده بمعنى مع وفيه نظر لان جعلها بمعنى مع يخرج الفعل عن موضوع المسئلة وهو ما غيرت الباء معناه لان الفعل مع الفاعل يفيدان صدور الفعل والباء تفيد صدوره عن المجرور فلا تغير في معنى الفعل كما لا يخفى وايضا فما تصنع في قوله تعالى ذهب الله بنورهم فلذلك تكلف انه جعلها في المثال المذكور للتاكيد كما نقله عنه الرضي ومذهب سيبويه ان الباء فيما غيرت معناه كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت بزيد اذهبته ونحو مصاحبته في ذهابها

اشتار اخر منها الف المفاعلة ومنها صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم للمغالبة ومنها صوغه على للطلب او النسبة السائر او منها التضمين ومنها اسقاط الجار توسعا ومنها تحويل حركة العين تقول كسي ما لكسر لازم وكسا بالفتح متعد وكذلك شترت عينه بالكسر بمعنى انقلبت لازم وشترها الله غيره قبلهما متعد كما يجى محله ان شاء الله عنهما

والحق انه لابد في المتعدي الذي نبحث عنه ونجعله مقابلا للازم من تغيير الحرف معناه الوضعي الى معنى التغيير لما مر من انه بحسب المعنى والحرف اذا لم يغير معنى الفعل اللازم كان معناه بدونه هو معناه معه فيكون لازما فلابد من تغيير المعنى كما في ذهبت به بخلاف مررت نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه كما يقال يتعدى الى الظرف وغيره لكن لا باعتبار هذا التعدي الذي نحن فيه واما الهمزة والتضعيف فلابد فيهما من التغيير اذ كانا للتعدية وذلك لان نقل الحصول الاثر وافعل وفعل للتاثير وهو ايجاد الاثر في الغير والايجاد هو التغيير المذكور الثاني ظاهر كلام ابن مالك ان المعنى مع الهمزة والتضعيف واحد وذهب الزمخشري والسهيلي ومن تبعهما الى ان التعدية بالهمزة لا تدل على التكرار بخلاف التضعيف وهذا حالنا انزلناه في ليلة القدر لانا نزلناه فيها الى سماء الدنيا دفعة واحدة وجا فانه نزله على قلبك ونزلناه تنزيلا اي شيئا فشيئا والاول هو الصحيح لقوله تعالى لولا نزل عليه القران جملة واحدة وقوله وقد نزل عليكم في الكتاب اجمع المفسرون على ان المراد واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا الاية وهي انما نزلت مرة واحدة وقد يجاب عنه من جانب الزمخشري بان التنزيل في الاول من علق بعض فالمراد به الابلاغ ولا يحصل عادة مع كثرة المبلغ والمبلغ اليه الا بان يكون شيئا فشيئا وقوله في الاية الاولى جملة واحدة هو باعتبار نزوله على الارض فتامل واعلم انه لا حصر لتعدية الفعل بحرف جر واحد فقط بل يجوز ان يجتمع على فعل واحد حروف كثيرة مختلفة المعنى كمررت بزيد بالبادية بخلاف نحو مررت بزيد بعمرو فانه لا يجوز الا اذا كان احدهما ظرفا نحو جلست في البلد في السوق واعتكفت في رمضان في العشر الاخير منه كما نص عليها الرضي وعداه غيره اي غير الثلاثي المجرد وهو شامل للاقسام التي ذكرها في السؤال بحذف تا تفعللا حال كونه مضعف العين نحو تبصرها اذا اردت تعديته حذفت التاء من اوله وقلت بصر زيد عمرا فصار متعديا كما ان عدوه بحذف تا تفعللا المكرر اللام نحو تدحرج فاذا اردت تعديته حذفت التا فقلت دحرج زيد الحجر لان زيادة التا فيهما علامة اللزوم والمطاوعة فاذا حذفت بقي الاول فعل والثاني فعلل متعديين على اصلهما والبا في قوله بحذف تا تفعللا داخلة على المقصور فلا ينافي قوله في البيت السابق التعدية بحرف الجر نعم غير الثلاثي فافهم فان قلت قوله غير الثلاثي المجرد شامل للثلاثي المزيد حرفا وحرفين وثلاثة وللرباعي المجرد والمزيد حرفا وحرفين ولم

تذكر الاحكام لبعض الثلاثي المزيد حرفين فقط وهو تفعل وتفعلل فما حكم الباقي قلت انما لم اذكر ذلك لان ابواب الرباعي كلها متعدية بنفسها نحو حرج وفرج الا ما ندر وبيذر من نحو درج فانه لازم ولكن لقلته لم انبه عليه وكذلك الثلاثي المزيد حرفا حكمه حكم الرباعي المجرد واما ابواب الخماسي سواء كانت ثلاثية مزيدة حرفين او رباعية مزيدة حرفا واحدا فكلها لوازم لا تتعدى الا الابواب من الثلاثي المزيد حرفين فانها مشتركة بين التعدي بنفسها واللزوم وهي افتعل وتفاعل وتفعل فاللازم من افتعل نحو احتشم والمتعدي منه نحو افتتح الثوب واللازم من تفاعل نحو تصالح والمتعدي منه نحو تنازع الحديث واللازم من تفعل نحو تكسر والمتعدي منه نحو تعلم العلم واما ابواب السداسي سواء كانت ثلاثية مزيدة ثلاثة احرف او رباعية مزيدة حرفين فلوازم الا باب استفعل فانه مشترك بين التعدي واللزوم فالمتعدي منه نحو استخرج المال واللازم نحو استوحش اي صار ذا وحشة وما اشتمل عليه هذا البيت منه بادي وقد انقضى الكلام على مبحث الفعل السالم وبيان اقسامه واحكامه ولنشرع في الكلام على ما يليه وهو

باب كيفية صوغ اسم الفاعل

وهو من حيث هو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث سواء كان على وزن فاعل كضارب ومفعل بكسر العين كمكرم او غيرهما كغلاب ومضراب وضروب وحذر وكريم فكل ذلك داخل في اسم الفاعل عند اهل هذه الصنعة واما النحاة فيخصون ذلك بما جاء على وزن فاعل او مفعل وهذه امثلة المبالغة وفعيل بمعنى فاعل

و كيفية صوغ اسم المفعول وهو من حيث هو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه سواء كان بوزن مفعول كمضروب او مفعل بفتح العين كمكرم او بغيرها كقتيل بمعنى مقتول فكل هذه يطلق عليها اسم مفعول عند اهل هذه الصنعة خلافا للنحاة فانهم يخصونه بما كان على وزن مفعول او مفعل ويجعلون غيرهما كفعيل بمعنى المفعول والحق من امثلة المبالغة اسم المفعول اي رمت ايها الطالب صوغا لاسم فاعل اي ما يدل على ذات قام بها الحدث على معنى الحدوث وقدمت اسم الفاعل على اسم المفعول تبعا للاصل لانه الاصل حال كون هذا الصوغ بدا لك من الفعل الثلاثي الذي تجرد من احرف الزيادة سواء كان سالما او غيره قاصرا او غيره ولا يخلو اما ان يكون مفتوح العين او مضمومها او مكسورها فان كان الاول فجي به اي باسم الفاعل منه في اكثر جزئياته على وجه واحد وهو كوزن لفظ فاعل وذلك هو المراد بقوله اذا فتحت عين الفعل الذي صغت منه نحو نبذ فاسم الفاعل منه نابذ وهذا مثال المتعدي واما اللازم فكصبر فهو صابر وورود ه على فاعل هو اكثر الانواع ورودا فلهذا اسمى الوصف باسم الفاعل ولم يسم باسم المفعل مثلا وهو مشتق من

المضارع بواسطة اشتقاقه من المصدر والقاعدة في بنائه منه ان يحذف حرف المضارعة ويحرك ما بعده بالفتح للاتباع ويوتى بالف فاصلة بين فا الفعل وعينه وتكسر ما قبل اخره ان لم يكن مكسورا لدفع الالتباس بماضي المفاعلة لو فتح ولدفع الثقل لو ضم فان قلت لا يندفع الالتباس بالكسر لانه يلتبس بالامر من فاعل قلت اجيب عن ذلك بانه مغتفر الضم ولانه من الالتباس الشيء بما يباينه لان الامر مشتق من المضارع واسم الفاعل مشابه له بخلاف الالتباس بما يباينه لعدم مشابهة اسم الفاعل للماضي وفي هذا الجواب نظر لان التزام الثقل لوضوح اولى من التزام الالتباس وانما قيدته بالاكثر وشاخ فهو شيخ وشاب فهو اشيب وعف فهو عفيف ولم يات فيه فاعل ويطلق على جميع هذه الاوزان اسم فاعل وان لم يكن فاعلا لما علمت وان كان الثاني اي بان ضممتها اي عين الفعل كعظم وضخم ولا يكون الا لازما فجي به اي باسم الفاعل منه على وجهين اما على وزن فعيل وهو كثير مقيس كعظيم وصحيح وربما ات على فاعل كجيد وماجد ومريد ومارد او على وزن فعل بسكون العين كضخم وهو نادر والا اي وان لم يكن الاول ولا الثاني وذلك بان كانت عينه مكسورة اذ هي لا تخلو من الاتصاف باحدى هذه الثلث كما علمت في فصل صيغة الامر من المضاعف والالف بدل من النون الخفيفة اي فان كان مكسور العين فلا يخلو اما ان يكون لازما او متعديا فجي به اي باسم الفاعل منه ان كان مصوغا من فعل لازم على احد ثلاثة اوزان فالاول كوزن فعل بفتح الفا وكسر العين وهو للاعراض كزمن وفطن كذا ايضا على وزن فعيل كعليم ومريض جي به منه وهو للسجايا والاعراض وجي به ايضا منه على وزن افعل للمذكر وفعلا للمونث وهو للالوان والعيوب كاحمر وحمرا واعرج وعرجا وقد يجي اسم فاعلها فاعلا لكنه قليل واما ان صغته من فعل المكسور العين حال كونه متعدي بصيغة اسم المفعول فجي انت به اي باسم الفاعل منه كوزن فاعل كعالم وشارب وربما يات ركه فعيل كحافظ وحفيظ كذا جي به ايضا منه كوزن فعلان بفتح الفا وسكون العين للمذكر وفعلى للمونث وهو للامتلا وحرارة البطن كعطشان وعطشى وريان وريى وقس على اسم الفاعل المفرد المذكر المتقدم بيانه للفاضل اي البالغ من مثناه وجمعه وكذا مونثه ومثناه وجمعه فيما ورد منه واللام للتقوية وما نصه هذه الاربعة الابيات من زيادتي ه اما اسم مفعوله اي الثلاثي المجرد سواء كان سالما او غيره فهو قد اتانا بوزن لفظ مفعول في الاكثر ولهذا يسمى باسم المفعول وهو مشتق من المضارع للمبني للمفعول للمناسبة بينهما من حيث انهما يسندان الى المفعول لم يسم فاعله فلا يبنى من اللازم الا ما عدي

بحرف الجر كما يجي والقاعدة في بنائه منه ان تحذف حرف المضارعة وتضع موضعه ميما مفتوحة وتضم عين الفعل ثم تشبع تلك الضمة فتحدث منها واو وانما ادخلت الميم مكان حرف المضارعة لتعذر زيادة حرف العلة لما سياتي وكانت مفتوحة لالتباس الضم باسم المفعول من باب الافعال والكسر باسم الالة مع خفة الفتحة وثقل الضمة والكسرة ثم ضمت العين لان الكسر والفتح الى الالتباس باسم المكان من الثلاثي المجرد السالم وزيدت الواو بعد العين عوضا عن ضمة الميم الخ كانت تستحقها ولئلا يلزم وقوع ما ليس من كلامهم وهو مفعل بضم العين بلا ها اذا علمت ذلك ففي مثالنا السابق وهو نبذ تقول اذا بنيت منه اسم المفعول منبوذ للمفرد المذكر ومنبوذان لمثناه ومنبوذون لجمعه وقس عليه المونث كمنبوذة ومنبوذتان ومنبوذات كذا اذا بنيته من مادة نصر تقول منصور منصوران منصورون وقس عليه اي على هذا المثال بها عن ما بني من صورة فتقول لمثنى المونث منصورتان وجمعه منصورات ولا يخفى لطف ما اشتمل عليه عروض هذا البيت وضربه من جناس التركيب المحرف ومن اسم المفعول الثلاثي على ما لم يكتفوا بوزن مفعول نحو مبيع ومقول ومرمي ومدعو الا انها غيرت عن صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة اليا الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم اليا ثم حذفت الواو لالتقا الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها ووقوعها في الطرف واصل مقول مقوول بواوين فنقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقا الساكنين وخصت بالحذف للعلة السابقة هذا هو مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل وانما الضمة في مبيع قلبت كسرة لتعلب الواو يا لئلا يلتبس بالواوي وسياتي بيان ذلك مذهبيهما في المنظم في بحث الاجوف واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو واليا وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو يا والضمة التي قبلها كسرة وادغمت اليا في اليا واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين هذا قاعدة صوغه من الفعل المتعدي وان تصغ من فعل لازم بعد ان تعديه بحرف الجر ذا اي اسم المفعول المذكور كما اذا اردت ان تصوغه من قولنا مر بمصدر الماضي المبني للفاعل وسكنت الرا للوزن والمراد من مثل مر نفسه على سبيل الكناية نحو مثلك لا يبخل اي الزمه بصيغة الامر اي الزم اسم المفعول المصوغ من الفعل اللازم صيغة لاسم مفعول لذلك في سائر الاحوال الثابت له من افراد وتذكير وضدهما ثم الفرق بين احواله المذكورة ان ترصه فهو من ضمير هذا المجرور بالحرف الذي عداه

الهاشي الشرح ه وكذا هو

قيل يأتي اسم الفاعل بمعنى المفعول
واستشهد له بقوله تعالى من ماء دافق والاو
ضعيف لاحتمال التجوز او جعل اللازم بمعنى
منه فوق لو انه بمعنى ذي كذا اي ذي دفق
وقس عليه عيشة راضية

اسم الفاعل واسم المفعول اليه فقد ذكر بصيغة المبني للمجهول اي عامل تقول في المفرد المذكر زيد ممرور به فعلم كونه مفردا مذكرا من ضمير
قياسيا هو وكذا كل اسم وفي المفردة المؤنثة هند ممرور بها فعلم كونه لها من ضميره وهكذا الباقي نحو الزيدان ممرور بهما و
مشتق من المصدر الزيدان او الهندات ممرور بهما بسكون الها اللفظ والهندات ممرور بهن بسكون النون للوزن
فلم يتغير صيغة اسم المفعول عن صيغة المفرد المذكر في جميع هذه الاحوال فلا فرق
بينهما في الصورة واما الفرق بين الاحوال المذكورة قد تم بالبنا للمفعول من حملك الضمير
في الاول مفردا كما مذكرا او من حملك اياه فيما عدا الاول ضدين وهما المفرد والمذكر
وتحته خمس صور مر بيانها اذا عرفت ذلك فاحفظ اي اتبع ذا المذكور وقس عليه
ولا تؤنث الوصف ولا تثنه ولا تجمعه لان القائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور من حيث هو
هو ليس لمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتانيث العامل وتثنيته وجمعه
ظاهر كلام الزمخشري حيث لجواز تقديم مثل هذا الفاعل فيقال زيد ممرور لانه ذكر
في تفسير قوله تعالى كلا وليكن كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا اقدم عليه والمختار
ان مثل هذا الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله لان الفاعل الحقيقي لا يجوز تقديمه فنائبه اولى
بالامتناع لانه اضعف فعلى هذا فالمجرور في الاية مرفوع المحل باسم مفعول مقدر
يفسره الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وليس في الظاهر
ضمير كما في استجارك لانه فرع الفعل ولا يحافظ على فاعله كمحافظتهم على فاعل
الفعل ولو استوفى الشروط كذا قال الرضي فعلى هذا فيمكن ان يجعل هذا
لغزا فيقال اي اسم مفعول مستوف لشروط العمل لا يطلب فاعلا فاحفظ
واعلم انه قد يجي من فعل المفتوح العين كفاعل فعيل وهذه الفلة انما يجي بالنسبة
الى فعل مفتوح العين كالبيان والا فمجيئه من فعل مضموم العين مطلقا او مكسوره
اللازم كثير مقيس كما مر التنبيه عليه كذا اسم المفعول يجي فعيل وهو كثير ايضا
ومع كثرته ليس باجماع وفي التسهيل وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على
الخلاف وفي شرحه جعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل فقيد في
الشرح واطلق في المتن تمثيل ما جا فيه فعيل بمعنى فاعل قولنا رحيم بالحا المهملة
بمعنى راحم وتمثيل ما فيه فعيل كمفعول قولنا رجيم بالجيم بمعنى مرجوم وفي ورود هذا البيت

61

ونحو بالجانب المصحف فعيل بمعنى مفعولا ذا جرى على موصوف يستوي فيه المذكر والمؤنث كرجل جريح و
امرأة جريح واذا كان بمعنى الفاعل فياتي على الاصل فيلحقه التا اذا كان موصوفه مؤنثا كامرأة ظريفة
وانما خولف ذلك ليحصل الفرق بين ما هو بمعنى فاعل وما هو بمعنى مفعول واختص ما كان بمعنى فاعل بالجري
على الاصل لان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث اصل بالنسبة الى
التسوية بينهما اذ الاصل جريان الصفة على الموصوف ومطابقتها اياه فاعطي الاصل للاصل
والفرع للفرع هذا والحكم في المذكور غالبا فيهما والا فقد يحمل احدهما على الاخر
في الحكم للشبه اللفظي بينهما نحو رايت امرأة قتيلة وهذه خصلة حميدة وصفة ذميمة وان
رحمة الله قريب من المحسنين وان الساعة قريب والمراد المجرد فعيل بمعنى فاعل او مفعول على موصوف
بان حذف فيلحقه التا نحو مررت بقتيلة بني فلان لدفع اللبس وحيث كانت العلة من اللبس
لو حصل مع حذف الموصوف يجوز ايضا تجريده من التا قياسا كمررت بقتيل من النسا ونحوه
وان تصغ هذين اي اسمي الفاعل والمفعول مما اي فعل زاد في بنائه على ثلاثة احرف سواء كان
ثلاثيا مزيدا او رباعيا مجردا او مزيدا وحذفت التا من العدد مع كون المعدود مذكرا للوزن
او لتاويل الاحرف بالكلمات فجي انت به اي بكل واحد من اسمي الفاعل والمفعول كصورة
الفعل المضارع من ذلك المزيد على ثلاثة احرف وفي محل زائد للمضارعة بعد حذفه ميما ضم حرف
واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة وقرب مخرجها من مخرج الواو لانهما من
الشفتين وانما قلنا بتعذر زيادة احرف العلة لان الواو لا تزاد في اول الكلم لثقلها كما عند
دخول واو العطف وقد مر والياء والالف لشبههما صورة بالهمزة بعد وقعات في الكلمات
اسم الفاعل بالمضارع على ان الابتدا بالالف متعذر لسكونها وحكم هذه الميم ان تكون
مضمومة فيهما لان فتحها يودي الى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور
نحو مكرم وكسرها يودي الى التباسه باسم الالة منه وشذ كسرها من معين من اعان
ومغير من اغار وسيجي بان بكسر الميم فيها اتباعا لحركة ما بعدها وما اي الحرف الذي يلي
الحرف الاخر يكسر المجيء اذا صوغ اسم فاعل اردت بلبس بالبنا للمفعول كما فعل في
اكثر فعله وهو المبني للفاعل فشبهه باسم الفاعل من الثلاثي فيكون على وزن المفعل
والمفتعل والمستفعل والمفعلل والمتفعلل مثلا ولا يسمى بشي من هذه الاوزان
بل يسمى باسم الفاعل قال ابن الحاجب لكثرة الثلاثي المجرد واعترض بان تسميته باسم الفاعل
ليس لكونه على هذه الصيغة بل المراد اسم ما فعل الشيء

كان تزد صوغ اسم مفعول من الفعل الذي زاد على ثلاثة احرف فقل فيه بعد حذف حرف المضارعة
وزيادة الميم المضمومة موضعه مفعل بفتح ما قبل الحرف الاخر كما فتحته في فعله المبني
للمفعول في المثل السابقة بعينها حرفا بحرف كما تقدم فمثال اسم الفاعل من الثلاثي المزيد
حرفا كقولنا مكرم بضم الميم وكسر الرا اسم فاعل من يكرم فعل تأمر ومثال اسم المفعول
منه مكرم بضم الميم وفتح الرا ومثال اسم الفاعل من الرباعي المجرد نحو مدحرج بضم الميم و
كسر الرا اسم فاعل من يدحرج ومثال اسم المفعول منه مدحرج بضم الميم وفتح الراء
ومثال اسم الفاعل من الثلاثي المزيد حرفين نحو مجتمع بضم الميم الاولى وكسر الثانية اسم فاعل
من يجتمع ومثال اسم المفعول منه نحو مجتمع به بضم الميم الاولى وفتح الثانية ومثال
اسم الفاعل من الثلاثي المزيد ثلاثة احرف نحو مستخرج بضم الميم وكسر الرا اسم فاعل من
يستخرج ومثال اسم المفعول منه مستخرج بضم الميم وفتح الرا ومثال اسم الفاعل من الرباعي
المزيد حرفا نحو متدحرج بضم الميم وكسر الرا اسم فاعل من يتدحرج ومثال اسم المفعول منه
نحو متدحرج بضم الميم وفتح الرا ومثال اسم الفاعل من الرباعي المزيد حرفين مقعنسس
بضم الميم وكسر السين الاولى اسم فاعل من اقعنسس ومثال اسم المفعول منه مقعنسس
بضم الميم وفتح السين الاولى وهكذا حكم سائر الامثلة وشذ اي ندر في اسم الفاعل
من الثلاثي المزيد حرفا مما جا مفتوحا ما قبل اخره كاسم المفعول منه نحو ملفج
بضم الميم وفتح الفا وبالجيم في اخره اسم فاعل من يلفج اي يفلس قال في الصحاح
الفج الرجل افلس فهو ملفج بفتح الفا انتهى وسمع الفج بالبنا للمفعول فعلى هذا فلا شذوذ
مفلس ومن ذلك محصن بفتح الصاد المهملة من يحصن ومسهب بفتح الها
من اسهب اي اكثر في الكلام واما اسهب اذا كان فصيحا فاسم الفاعل منه مسهب
بكسر الها على الاصل ووجه الشذوذ في هذه الثلاثة حيث اتت بالفتح في صيغة
المبني للمفعول وسكن اخره للوزن والاصل جي بها اي بالحرف الذي قبل اخرها
اي هذه الثلاثة في اسم الفاعل مفتوحا فهي نوادر لما علمت وقد يقال ان مفعل
بفتح العين في هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل لم ينطق به في غير محصن ومن
احصنت المرأة فرجها في محصن وقد سمع الكسر في محصن على الاصل
وشذ ايضا نحو عاشب من قولهم اعشبت الارض اذا انبتت العشب قال في الصحاح
ولا يقال في ماضيه الا اعشب انتهى

ونحو وارس من قولهم اورس المكان اذا انبتت الورس فهو وارس اي ذو ورس وهو كما قال في
الصحاح نبت اصفر يكون باليمن يتخذ منه الحمرة للوجه ونحو يافع من قولهم ايفع الغلام
اي ارتفع فهو يافع وشذوذ هذه الثلاثة من حيث ورودها كضارب في الوزن وكان
قياسها معشبا ومورسا وموفعا لان فعلها زائد على الثلاثة الاحرف كما عرفت في
هذا الباب اما على حذف الزوائد او على النسب كلابن وتامر اذ لا يلزم ان يكون فاعل
الذي للنسب مما لا فعل له بل يجوز ان يكون ايضا مما له الفعل كما في وعشه
راضية على ما ارتضاه الرضي واليه ذهب الخليل في راضية وجزم به في المشافية
فيحمل الباقي المبالغة وما اشتمل عليه هذان البيتان من زيادتي واعلم انه قد
يستوي اسم الفاعل واسم المفعول في بعض مواضع للضرورة بلفظ الناظر فيه فاعرفه
وذلك اذا سكن ما قبل الاخر فيهما اما باعلال او بادغام كمختار اصله مختير بكسر اليا
ان كان اسم فاعل وبفتحها ان كان اسم مفعول وعلى التقديرين قلبت اليا الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار مختارا فيحتمل ان يكون اسم فاعل ويحتمل ان يكون اسم مفعول و
القران تخصص ومنه نحو منصب بتشديد اخره اصله منصبب بموحدتين سكنت
اولاهما وادغمت في الاخرى كذا فتحا مضطر مما استوى فيه لفظا اسم الفاعل و
اسم المفعول فان اصله مضطور براين مهملتين ففعل به ما مر في سابقه ومنه ايضا
معتد بتشديد اخره اصله معتدد بدالين مهملتين ففعل به ما عرفت وكذلك مجاب
اصله مجايب بموحدتين ففعل به ما سبق بكل واحد من هذه الخمسة اذا بنيته للفاعل
اي اعتبرته اسم فاعل فقدر ابقلب النون الحقيقي الفا ما قبل حرف اخر بكسر الخا المعجمة منقلب
وهو المدغم منكسر وافتح اعتبره مفتوحا ان يكن للمفعول وصف بالبنا للمفعول اي
بمعنى انك اعتبرته اسم مفعول ونحو منجاب بالنون والجيم اي منكشف واصله منجوب بكسر الواو
ان اعتبر اسم فاعل وبفتح الواو ان اعتبر اسم مفعول وعلى التقديرين قلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار منجاب هذا المتحد لفظا اسمي الفاعل والمفعول فيه تقدير
عرف بالبنا للمفعول فان اعتبرته اسم فاعل قدرت ما قبل اخره مكسورا او اسم مفعول
قدرته مفتوحا وذا في المتعدي منه واما اللازم نحو منجاب ومنصب فيعلم ذلك من كلم
فان قدرته اسم فاعل قلت منجاب ومنصب بدون صلة او اسم مفعول قلت منجاب عنه ومنصب فيه

لانهما من اللوازم وقد تقدم ان نائب اسم المفعول انما يكون بعد تعديته بحرف الجر فيقع مثل هذه المواضع المذكورة اتحد لفظ اسمي الفاعل والمفعول والجار والمجرور في منجا عنه ومنصب فيه شرط لا شطر. واذ قد فرغنا من السالم ان نشرع في الكلام على قسيمه وهو غير السالم وقد تبين لك من تعريفنا السالم ان غيره تليه انواع المضاعف والمعتل والمهموز ونحن نذكرها على هذا الترتيب وقد قدمنا بحث المضاعف وان كان لحاقه بالمعتلات مقتضيا لان يذكر بعدها لمشابهته السالم في قلة التغيير وكون حروفه حروف الصحيح فالنوع الاول هو المذكور في هذا الباب وهو

باب المضاعف

بفتح العين المهملة اسم مفعول من ضاعف ولا يجوز في لفظ باب من الاوجه المتقدمة الا ما علمت في اول فصل من هذا الكتاب والتضعيف لغة ان يزاد الشي فيجعل اثنين او اكثر قال الازهري التضعيف في كلام العرب المثل الى ما زاد وليس بمقصور على المثلين بل جائز في كلامهم ان يقولوا هذا ضعفه لمثله ومثليه امثاله فاكثر فاقله محصور وهو المثل واكثره غير محصور لان الضعف في الاصل زيادة غير محصوره ومثله الاضعاف بكسر الهمزة والمضاعفة وقد يطلق الضعف ويراد به الشي ومثله وتعريف المضاعف اصطلاحا ما سيجي للتنبيه عليه ومن ثمه علم من الفعل المقسم قد انقسم الى ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون احد اصوله مكررا وهو المراد بالمضاعف هنا ويسمى ايضا الاصم لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام والاصم لغة هو الشديد يقال حجر اصم اي شديد ويمكن ان يقال سمي اصم لاستطاعته الجهر لما فيه من الشدة كما ان الرجل الاصم يستدعي الجهر لما فيه من الوقر او لانه لا يتكرر الحرف الواحد كان الاصم لا يسمع الصوت الا بتكرير وقيل لانه حين يدغم اول المثلين يصير ذلك المدغم كالمستهلك فكان الاذن صمت عن استماعه او يكون احدها همزا وهو المراد بقولي كذا الى المهموز او يكون احدها حرف علة وهو المسمى بالمعتل وسياتي بيانهما معقودا لكل منهما باب اما النوع الاول وهو الذي قد جا مذكورا في ذا الفصل وهو المضاعف فهو في عرف الصرفيين حال كونه من الفعل الثلاثي مطلقا سواء كان مجردا او مزيدا فالجار والمجرور حال من الابتدا وهو جائز عند سيبويه والمفردة حال من المجرور وهو جائز ايضا ما اي الفعل الذي عينه ولامه متوافقا اي اتحدا في الجنس بمعنى انه اي حرف يكون عين فعله كان ذلك الحرف بعينه لامه فان كانت العين

فان حاله اي مطلق
ومصطلح النوع الفعل
هو اي حالم
ايضا من حالهم

دالا كانت اللام دالا اولاما وهكذا لمثاله من الثلاثي المجرد نحو قولنا ردد زيد بتشديد الدال المهملة ومن الثلاثي المزيد نحو قولنا اعد بتشديدها ايضا اي هيا وكون عين هذين الفعلين ولامهما من جنس واحد ظاهر اذا اصل اول المثالين ردد فاجتمع فيه مثلان فسكن اولهما وادغم في الثاني واصل ثانيهما اي من المثالين وهو اعدد اعدد قد كان فعل به ما مر لكن نقلت الفتحة في هذا الى الساكن قبلها وذا المضاعف حال كونه من الفعل الرباعي مجردا كان او مزيدا هو ما اي فعل اتحد في الجنس فاوه ولامه سابقه وهي اولى اي فعلل كذا اي في الجنس قد اتحدا بالمعنى الاول وتوافقا وهذا الجنس غير الجنس الاول ولم اجمع المضاعف من البابين في تعريف لتغاير ماهيتهما كما رايت والجمع بين متغايري الماهية في حد متعذر كما هو ظاهر وهذا القسم الاخير وهو المضاعف من الرباعي يسميه ايضا الاصم كالثلاثي لانه وان لم يكن فيه ادغام يتحقق شدته لكنه حمل على الثلاثي ولان علة الادغام اجتماع المثلين فاذا كان ذلك مقدما متى كان ادعى الى الادغام لكن لم يدغم لمانع وهو وقوع الفاصل بين المثلين فكان مثل ما امتنع فيه الادغام من الثلاثي فانه يسمى بذلك حملا على الاصل كذا قاله التفتازاني وقد يمنع حصول اصل اجتماعهما في مضاعف الرباعي فضلا عن كونه مرتين اذ الاجتماع ليس هو وجودهما في الكلمة على اي وجه كان بل على وجه توالبهما من غير فصل وهو في الرباعي ليس كذلك فتامل وكما يسمى الاصم يسمى ايضا المطابق بفتح الموحدة اسم مفعول من المطابقة وهي الموافقة يقال طابقت بين الشيئين اذا جعلتهما على مقدار واحد وقد طوبق فيه بين الفا واللام الاولى والعين واللام الثانية وقد يقال وقد يقال الطابق نصفه الاول ونصفه الثاني واصله مطابق فيه ثم حذف الجار توسعا واوصل الوصف الى الضمير المجرور بنفسه فارتفع الضمير واستتر فيه وصار مثل نظائره كالمشترك وهذا الاسم يختص به دون الثلاثي لفقد وجه التسمية فيه مثاله اي مثال هذا الاخير وهو المضاعف من الرباعي قولنا زلزلا والالف للاطلاق يقال زلزل الشي اي حركه زلزلة وزلزالا ويجوز في مصدره الثاني فتح فائه وكسرها بخلاف السالم فانه بالكسر لا غير نحو دحرج دحراجا وانما جاز فيه الفتح جبرا لما اشتمل عليه من الثقل الحاصل بواسطة تقارب الامثال والكسر هو الافصح لانه الاصل وبه جا التنزيل

قال ها هنا مظنة سؤال وهو انه لم الحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها مع ان حروفه حروف الصحيح اشرنا الى جوابه بقولنا انما هذا المضاعف بفعل معتل تلي والحق به في جعله من غير السالم لمناسبته للمعتل من حيث ان المعتل اذا اجتمع فيه حرفان من حروف العلة حذف احدهما او قلب وعوض عنه غيره فكذلك المضاعف فانه اذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد ادغم احدهما في الاخر فلهذه المناسبة لحق بالمعتلات ولانه اي المضاعف المذكور يلحقه الابدال كما يلحق حرف العلة على ما سيجي في باب المعتل والابدال كما في الشافية هو جعل حرف من حروف يجمعها قولي زمان صيت جره طويل موضع حرف اخر منها جعلا شائعا لغير ادغام فنحو اظلم بتشديد الظا المعجمة في اظطلم بوضع الظا المعجمة مكان تا الافتعال لا يرد لان الادغام ليس من الابدال في شي اذ الظا المعجمة ليست من حروفه كما علمت والمراد بقولنا موضع حرف اخر ان يكون العوض في مكان الاصل كما في احوه وعينا اثركان عينا كما في قال ولاما ان كان لاما كما في ماء ورابعا ذلك على المقصود اذ كان الاصل كذلك كما في عالم بالهمز في عالم بالالف فنحو اخت وبنت ليست مما نحن فيه وان قلنا ان التا فيهما عوض عن المحذوف اذ ليس هو في الحقيقة في مكانه على التفسير الذي ذكرناه وقد جمع بعضهم كما نقله السعد الحروف التي تبدل من غيرها في قوله انصت يوم جد طا زل ولا يخفى فرق ما بين الجمعين وتكرر الياء في المصراع الذي جمعتها فيه لا يضر وفيها خلاف كبير ليس هذا محل بسطه وكل واحد من هذه الحروف المذكورة تبدل من عدة حروف الا الصاد فانها لا تبدل الا من حرف واحد وهو السين المهملة وقد اشبع الكلام على بيان ذلك مفصلا شارح الشافية فعليك به ان رمت تفصيلا ولحوق الابدال لهذا المضاعف هو في الحرف الذي التضعيف اي الذي هو احد المتجانسين وذلك اذ يقال املت في امللت بابدال اللام الاخيرة يا لثقل اجتماع المثلين مع تعذر الادغام لسكون الثاني وامثال ذلك كثيرة في الكلام نحو تقضي البازي اي تقضض وحسيت بالخبر اي حسست به وتكفيت اي تكففت وكذا الرباعي نحو دهديت اي دهدهت بمعنى دحرجت وصهصيت اي صهصهت بمعنى قلت صه صه وامثال ذلك وعبارة النظم صالحة للحمل على القولين في امليت انما اصله امللت كما هو راي ابن عصفور او هو لغة فيه كما هو راي بعضهم ووجهوه بان تصرفهما واحد فليس جعل احدهما اصلا والاخر فرعا باولى من العكس ومن موجبات الحاق المضاعف بالمعتل انه يلحقه الحذف لاحد المثلين جوازا كما يلحق حرف العلة على ما سيجي في بابه وذلك حيث يقال فيه مسست بكسر الميم

او فتحها مع سكون السين المهملة في مسست بفتح الميم وكسر السين الاولى انشد مسنا السما فنلناها وطام لنا حتى نرى احدا يعشى وهلانا قال في الصحاح مست الشي بالكسر احسسته وهذه هي اللغة الفصيحة وحكى ابو عبيدة مسست الشي بالفتح امسه بالكسر والضم وانما حذف احد المتماثلين في ذلك لتعذر الادغام مع اجتماعهما والتخفيف مطلوب واختلف في المحذوف منهما فقيل الاولى لانها الزائدة التي تدغم وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح به في التسهيل وقيل الثانية لان الثقل انما يحصل عندها وهذا النوع من الحذف لغة سليم في عين كل فعل ماض تتصل به تا الضمير او نونه اذا لم تفتح تلك العين عقب متحرك كهممت به كما في التسهيل وقد حكى ابن الانباري الحذف في المفتوح العين ايضا فيقال همت في هممت ووجه الحذف التشبيه بحرف العلة فكما حذفوا في مثل خفت وطلت وانقدت حذفوا هنا لان الادغام اعلال الكلمة لتغييره وزنها باذهاب حركة العين كاذهاب حركة العلة حركة حرف العلة في طال واخاف فتشبهت عين الكلمة في المضاعف بعينها في المعتل فاعلم ذلك بابدال النون المخففة لقا واعلم ايضا ان المحذوف منه احد المتماثلين كما مثلنا يجوز فيه فتح فائه وكسرها وهو المشار اليه بقوله في ظلت بفتح اوله وكسر ثانيه وظلت بكسره وهي لغة الحجازيين في ظللت بفتح اوله وكسر ثانيه استعمله بصيغة المبني للمجهول ففي التنزيل فظلتم تفكهون اما الفتح فوجهه انه اعتبر فيه حذف احد المثلين مع حركته فبقي الفا متحركة بحركتها الاصليه واما الكسر فوجهه انه اعتبر فيه نقل حركة المحذوف من المثلين الى الفا بعد سلب حركتها ثم حذفه ساكنا يقال ظلت افعل بالفتح والكسر ظلولا اذا كان الفعل بالنهار دون الليل وهذا المصراع من لغة ابن مالك استعمله هنا على طريق التضمين وهو معنى بديعي كذا كذاك اي كما يحذف احد المتماثلين من الثلاثي المجرد يحذف ايضا من الثلاثي المزيد نحو احسست بسكون الحا المهملة وفتح اولى السينين المهملتين وسكون الثانيه فانه يحذف احدى سينيه بعد نقل حركة المتحركة منهما الى الحا فيقال فيه احست قال ابو زبيد خلا ان العتاق من المطايا احسن به فهن اليه شوس وهو من شواهد التخفيف وربما ابدلا من السين الثانيه يا فقيل احسيت به بتبيينه قال الفخر الرازي الحذف في ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف مست واحست ولا ينافيه قول المعازي وكذلك ظلت بلا فرق فتامله ثم هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف على فعل مكسور العين او مفتوحها على ما نقله ابن الانباري

او على افعل كما مشى عليه في التسهيل وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بانه شاذ وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثي المجرد وهما ظلت ومست وفي لفظ واحد من المزيد وهو احست ومنهم من ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور ولكن ما حكاه في التسهيل من انه لغة سليم يرد على المانعين فالحق الابدال والحذف حرف التضعيف كما يلحقان حروف العلة كما سنذكر في بابه لحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم فان قلت الابدال والحذف كما يلحقان المعتل يلحقان الصحيح ايضا اما الحذف فنحو تحنف وتقاطر وتدحرج كما مر واما الابدال فالكثير ان يحصى فليس لحاق المضاعف بالمعتل للعلة المذكورة باولى من الحاقه بالصحيح لاشتراكهما فيهما قلت اجاب المفتاذاني عن ذلك بانهما يلحقان المضاعف في الحروف الاصلية كالمعتل بخلاف الصحيح فانهما لا يلحقان حروف الاصلية بل الابدال يلحقها دون الحذف ولان حرف التضعيف يصير حرف علة كما في امليت واحسيت على ما تقدم ٥٥٥ ثم لما كان من لازم التضعيف في الثلاثي اجتماع المثلين وهو ثقيل لما فيه من العود الى الحرف الاول بعد النطق به فيصير كوضع القدم ورفعها في موضع واحد وكاعادة الحديث مرتين وذلك مستهجن في كلامهم اذ هو مبني على الخفة والرشاقة والتخلص من ذلك انما يكون بادغام احد المثلين في الاخر ففعلوا ذلك فرارا منه مع حسن ذوق يشهد به الوجدان وهذا

فصل عقد لبيان الادغام واعلم انه يلحق الادغام وهو بتخفيف الدال المهملة افعال من عبارات الكوفيين وبتشديدها افتعال من عبارات البصريين وظن بعضهم ان الادغام بالتشديد كما تقول البصريون غير معتمد لانا نقول انه افتعال وهو سهو لما في الصحاح يقال ادغمت الحرف وادغمته على افتعلته وقوله للفعل الثلاثي المضاعف المتقدم بيانه ظرف لغو متعلق بيلحق وهو اي الادغام لغة الادخال يقال ادغمت اللجام في فم الفرس اي ادخلته فيه وادغمت الثوب في الوعاء كذلك واما اصطلاحا فهو المعرف بقولنا ان يدرج بالبنا للمفعول اي يدخل الحرف الاول من الحرفين المتجانسين المجتمعين ولا بد من سكونه ليتصل بالثاني اذ لو تحرك لم يتصل به لحصول الفاصل وهو الحركة بناء على ان الحركة عقب الحرف لا معه وهو الصحيح فان كان ساكنا من الاصل فيها والا سكن ليصح ادراجه في ثانيهما اي ثاني الحرفين ولا يكون الا متحركا لان الساكن كالميت لا يظهر بنفسه فكيف يظهر غيره نحو مد فان اصله كما علمت مدد فاجتمع مثلان وهما الدالان فسكنت الاولى وادرجت في الثانية فان قلت لم عدلت عن عبارة الاصل في

في فعل الاثنين مطلقا وفعل جماعة الذكور كذلك وفعل الواحدة المخاطبة كما مر وتم في فعل جماعة النسا فان كان كذلك فالعملا المذكور وهو الادغام جوز بصيغة الامر نظرا الى ان السكون عارض لا اعتداد به فيحرك الثاني الساكن ويدغم فيه الاول فيقال لم يمد بالحركات الثلاث كما سياتي وهو لغة بني تميم وقال ابو حيان عزاه بعض اصحابنا الى الحجازيين فلم يخص تميما ويجوز عدم الادغام نظرا الى ان شرط الادغام تحرك الحرف الثاني وهو ساكن هنا فلا يدغم بل يفك فيقول لم يمدد وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس لموافقة الاصل ونقديما لاقوى الطالبين وهو العامل وحملا على ما اجمع على اظهاره من نحو رددت لشبهه به في الجملة ولانه التقل سكونا حمل الخفيف ولورود القران به في قوله ومن يرتدد منكم وقال الشاعر ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله على قومه يستغن عنه ويذمم فان قوله يذمم لعطفه على يستغن وهو جواب الشرط اعني من والمراد ان الفك والادغام جائزان عندنا والا فالادغام ممتنع عند الحجازيين وواجب عند غيرهم

تنبيه محل جواز الفك عندنا اذا لم يلتقِ ثاني الحرفين ساكن او وليه ساكن منفصل كلم يردد الرجل فان اتصل به ساكن غير منفصل كنون التوكيد لم يجز الاظهار فان قيل الحركة لاجل سكون هذه النون عارضة فينبغي ان يظهر الحجازيون كما اظهروا اذا ولي الساكن المنفصل لعروض التحريك لاجله اجيب بالفرق لان الدال مثلا في نحو لم يردد الرجل في تقدير السكون وعند دخول النون ليست كذلك لانها ابطلت اعراب الفعل ولذلك تحذف نون الرفع معها ولا يبقى معها المرفوع مرفوعا فان الوجوب البنا تقدير السكون كان التسكين مع نون الاناث من بقيل المقتضا الاعراب ثم لم يقدر بعد ذلك وكذا جوز الادغام ان كان الفعل المضاعف فعل مؤنثه واحدة غائبة وذلك كقولنا لم تمد هند المادة فتجوز فيه الادغام وعدمه نظرا الى العلتين السابقتين ولفظ الاصل لا يشعر بحكم الواحدة الغائبة اذ لا تندرج في الواحد الواحدة ولا يصح ان يقال المراد بلفظ الشخص الواحد مذكرا كان او مؤنثا لانه يندرج فيه فعل الواحدة المخاطبة والادغام فيه واجب لا جائز اللهم الا ان يقال قد علم حكمه فيما سبق لانه في حكم المستثنى ففيه تعسف لا يخفى ولذلك زدت التصريح بها ولم اقتصر على الواحد كما فعله هو فان قلت ما ذكرته من العلة في جواز الادغام من عروض السكون موجود في مددت ونحوه ايضا فلم لا يجوز فيه الادغام كما جاز هنا قلت اجيب عن ذلك بان هذه الضمائر كجزء

من الكلمة وسكن ما قبلها ولا اعتداد بذلك كما علمت فلو حرك لزال الغرض وبان الادغام موقوف على تحرك الثاني وهو موقوف على الادغام لئلا تتوالى الحركات الاربع فيلزم الدور وفي هذا الجواب الاخير نظر اذ تحرك الثاني لا يتوقف على الادغام بل على اسكان الاول وهو جزء الادغام لا نفسه وما عسى ان يقال ودفع هذا النظر من ان اسكان الاول موقوف على الادغام والموقوف على الموقوف عليه موقوف فيه نظر ايضا لان الاسكان المذكور لا يتوقف على نفس الادغام بل على ارادته كما لا يخفى فاللازم توقف الادغام على القصد اليه وهو مستقيم ويمكن ان يمنع ذلك الدليل اجمالا ايضا فيقال هذا الدليل بجميع مقدماته غير صحيح لتخلف مقتضاه في الفعل المجزوم مقتضيا لتحريك اخره الذي كان ساكنا للجازم احتجنا الى بيان تلك الحركة ما هي وهذا

فصل عقد لذلك فنقول المضارع المجزوم لا يخلو اما ان يكون مكسور العين او مفتوحها او مضمومها فان كان ذا المذكور مكسور عين كيفر بالفا من الفرار وهو الهرب فالكسر والفتح اي كل واحد منهما على الانفصال الحقيقي لازمة الحركة لاجل الادغام يقرأ بالفاء اما الكسر فلان الساكن اذا حرك حرك بالكسر لما بين الكسر والسكون من التآخي ولان الجزم قد جعل عوضا عن الجر عند تعذره اعني في الافعال فكذا جعل الكسر عوضا عن السكون عند تعذره واما الفتح فللخفة ولكان تقول الكسر في لم يفر لمتابعة العين وبيت عروض هذا البيت وضربه للجناس المحرف كذا يجوز الكسر والفتح اذا ما مفتوحها كان اي اذا كان الفعل المذكور مفتوح العين كلا تعض للتوجيهين السابقين ولكان تقول الفتح في نحو لم يعض للاتباع ولكن الكسر في مفتوح العين لفتحة تلي الرتبة هو دونه وذلك لان الفتح له مقتضيان وهو التخفيف والاتباع والكسر ليس له الا مقتضٍ واحد وهو تحريكا لساكنين والمثال الاول بالعكس من هذا لان الكسر له هناك مقتضيان كونه الاصل في تحريك الساكن والاتباع والفتح له مقتضٍ واحد وهو التخفيف وبيان كون الكسر في هذا دون الفتح من زيادتي وان فككته اي المدغم المجزوم على لغة الحجازيين فلم يرد بتسكين اخره في المكسور العين قل وحرك في البيت بالكسر كذا قيل لم يعضض في المفتوح العين لسكون اخره وقس على ما ذكرنا باقي المثل وسكنت اليا للوزن وهذا الحكم للثلاثي المزيد منه نحو يستقر ومثله يحمار ولم يحمر بتشديد اواخرها يستقر ولم يستقر ولم يحمار ولم يحمر بكسر اللام وفتحها لما مر ولم يستقرر ولم يحمارر ولم يحمرر بفك الادغام

لانا نقدر الاصل فيها يستقرر ويحمارر ويحمرر مكسورا ما قبل اخرها في المضارع مفتوحا في الماضي حملا على اخواتها من نحو يجتمع واستخرج يستخرج ويدل عليه قولهم ارعوى يرعوي واحواوى يحواوي لانه لو كان افعل وافعال كاحمر واحمار لقيل ارعو واحواو ووجه الدلالة ثبوت الكسرة اللفظية في مضارعهما لسبق الاعلال على الادغام على ما سياتي في باب الناقص وان يكن الفعل المذكور مضموما اي مضموم العين كيمد فحكمه اي حكم اخره عند دخول الجازم عليه لحكم فعل سابق وهو المكسور والمفتوحها اي يجوز فيه الكسر والفتح للتوجيهين السابقين وجاز ايضا مع ذلك ضمه اي ضم اخره اتباعا لحركة العين اعني بجواز هذه الاوجه الثلاثة مع الادغام نحو قولنا لم يمد حالكونه مثلث الدال فالفتح للخفة والكسر لانه الاصل في تحريك الساكن والضم لاتباع العين والاوجه الثلاثة متساوية ليس احدها باولى من الاخرين لان كلا منها مقتضيا واحدا فقط

تنبيه حاصل ما حكاه سيبويه في هذا المقام اربع لغات الكسر والفتح مطلقا من غير استثناء والاولى لغة كعب والثانية لغة اهل نجد والفتح الا اذا لقيه ساكن بعده فالكسر وهي لغة بني اسد والاتباع الا عند ملاقاة الساكن فالكسر ايضا والا عند لحوق ضميري المذكر والمؤنث الغائبين فالحركة المناسبة لذلك اللاحق فالفتح في ردها والضم في رده ويعني بعض ويد على الثانية والثالثة والكسر للاخير على الاولى والضم في يد على الرابعة والكسر في يفر والفتح في يعض مشترك وحكى ابو علي في الايضاح ثلاث لغات فقط فقال منهم من يتبع ومنهم من يفتح ومنهم من يكسر على اصل التقاء الساكنين فتامل وان فككت المدغم على لغة الحجازيين كما نص عليه الكافي الحكمي للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه عائد الى السكون وسكنت الدال اللفظ فيه ويجوز ان يكون امرا فالسكون اصلي وهو جواب الشرط على الوجهين اي ارددد السكون الاصلي لعدم ما يمنعه تقول لم يمدد فكن الادغام لما تقدم وحكم فعل الامر من المضاعف في جميع ما مر من الفك والادغام بكيفيته السابقة واحكامه المتقدمة من وجوبه وامتناعه وجوازه لحكم ذاك المذكور وهو المضارع المجزوم فيجب اذا اتصل به الف الضمير او واو او ياؤه لما تقدم ويمتنع اذا اتصل به نون جماعة النسا ويجوز فيما عدا ذلك لانتفاء علة الامتناع وعدم داعي الوجوب والمراد هنا امر المخاطب والا فامر الغائب قد دخل تحت المجزوم كما عرفته فان كان الامر من المفتوح العين كعض جاز فيه في لامه الوجهان السابقان الفتح للتخفيف او الاتباع والكسر لاصالته في الساكن ومن مكسورها نحو

جاز فيهما ذلك ايضا واصلهما اعضض واقرر فنقلت حركة العين الى الفا فالتقى ساكنان فحركنا اللام
دفعا لالتقا الساكنين اما بالكسر او الفتح كما علمت ثم ادغمت العين في اللام فاستغنى عن همزة
الوصل لحذفت فصار عض وفر وهو المشهور المعروف عند البصريين والعلة ما ذكرناه
من الاستغنا بناء على الاعتداد بالعارض لكثرة الاستعمال ولان الحركة مع موجبها في كلمة واحدة
فصارت في حكم الاصلية ومن ثم وجب ايضا حذف همزة الامر امرا من قال وكذا همزة سال
على الافصح ولم يجب في الامر من جار وراى وفي لام التعريف عند النقل هذا وقد حكى
الكسائي اثبات همزة المضاعف المدغم سماعا من عبد القيس شبهوها في مثل
هذا المدغم بها في اداة التعريف في مثل الاحمر عند النقل الى اللام على مذهب الاكثر
والفرق من وجهين الاول ان لام التعريف نقل حركة من كلمة اخرى هي المعرفة بها
فليست الحركة اصلية بلا حكمها بخلافها فيما نحن فيه فانها كالاصلية لانها مع موجبها
في كلمة واحدة والثاني ان همزة الشمت بهمزة القطع لانفتاحها وثبوتها في مواضع
لا تثبت فيها غيرها من همزات الوصل وذلك مع الف الاستفهام وفي الندا نحو
يا الله ومع نحو فالله لتفعلن انتهى ويجوز ابقاؤهما على اصلهما فتقول في عض
اعضض اعني مفككا وتقول في فر افرر فكّ الادغام ايضا وان كان مضموما نحو
مد فهذا مع الادغام بالتثليث للدال المهملة قرئ بصيغة المبني للمجهول
اما الكسر فلا اصالة في تحريك الساكن واما الفتح فلخفته تشبيها باين وكيف
واما الضم فللاتباع واصله امدد فتعرابه مامر وقد روي بالحركات الثلث
قول جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى • والعيش بعد اولئك الاقوام
والاعرف الاصح الكسر في مثل هذه الصورة اعني عند التقاء الساكنين وذلك لا
جتماع الاولى والاخير تمييز من اللغات الاربع المتقدم بيانها فيه دون الفتح
لاختصاص الثانية به ودون الضم لشذوذه عن جميعها ومحل ما ذكرنا من
جواز الحركتين والثلث في المضاعف المدغم اذا لم تتصل به ها الضمير اما اذا
اتصلت به فيلزم وجها واحدا وهو الفتح ان كان ضميرا مؤنثا نحو ردها وا
الضم ان كان ضميرا مذكرا نحو رده وروى بالكسر وهو ضعيف وبالفتح
ايضا على ما حكاه ثعلب وان فككته فقل فيه امدد وهي لغة الحجازيين وهي
الاصل قال الشاعر • واعدد من الرحمن فضلا ونعمة • عليك اذا ما جا للخير طالب
وحكم الثاني المزيد فيه في جميع ما ذكرنا كحكم المجرد واعلم انك لو اكتفيت بحاصل

فليعتبر اذ لا خفا في شيء منه على من اطلع على ما ذكرناه تبيينه الادغام في المضارع المجزوم
اقوى منه في الامر ومن ثم اتفق القراء على الاظهار في قوله تعالى واضمم وقوله واشدد
ولم يظهره في قوله تعالى ومن يرتد منكم نافع وابن عامر وابو جعفر والسر في ذلك ان سكون
الامر سكون بناء فكان كسكون رددت وسكون المضارع سكون اعراب عارض و
العارض لا يعتد به ولان المضارع ادغم قبل دخول الجازم فابقي على حاله بعد دخوله
بخلاف الامر وصوغ اسم فاعل ان ترد من ذا الفعل المضاعف فاذا صغته منه كمد
مثلا ماد قل بادغام فقط وجوبا لاجتماع المثلين مع عدم المانع والتقا الساكنين
على حده والاصل مادد فسكنت الدال الاولى وادغمت في الثانية فصار ماد
وهكذا قياس مثناه سواء كان مذكرا نحو قولنا مادان ومؤنثا نحو قولنا
مادتان وكذلك جمعه نحو قولنا مادون ومادات ومواد على هذا النمط المذكور
في المفرد وهو الادغام واصلها ماددان وماددتان ومادون وماددات
ومواد فتفعل بها مامر ولفظ ماد ومادان ومادون يرا في النظم بتخفيف
الدال للوزن وفي اسم المفعول له اي للمضاعف ان صغته من مد الممدود
قل بالفك لا غير لحلول الفاصل وهو الواو بين حرفي التضعيف فهو كالصحيح
بعينه واما المزيد فيه فاسم الفاعل واسم المفعول منه تابع للمضارع فان كان من
الابواب المذكورة صح والا يمتنع واما الرباعي المجرد فلا مجال للادغام فيه اصلا
وقد تم ذا الفصل وهو فصل المضاعف بحمد الله وكمل نظم الميم لمناسبة عروض
البيت ۞ والان نشرع في القسم الثاني من غير السالم وهو باب الفعل المعتل
واصله معتلل بوزن مفتعل اسم فاعل من اعتل فادغمت احدى اللامين في الاخرى
وقدمناه على المهموز لما يعني الاقسام والابحاث ما ليس للمهموز وسمي هذا
القسم من الفعل معتلا لما فيه من الاعلال باشتماله على حروف العلة وهذا
تفسيره بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح ان رمت ان تعرف ذا الفعل
المعتل بحده فهو ما اي فعل احد اصوله اي حروفه الاصلية التي تقابل بالفاء
والعين واللام من احرف العلة الاتي بيانها قد جا هو ودخل فيه قل وبع
وعدو امثالها وخرج عنه نحو عشوشب وتانّ وتفيهق وامثالها
لا يقال يخرج اللفيف من هذا التعريف فان اثنين من اصوله حرفا علة
لانا نقول اذا كان اثنان منها حرفي علة صدق عليه ان احدهما حرف علة ويلزم

جا وكذلك الواو والياء والالف وكون منها الهمز في ذلك اختلاف فان يكن ذات تحرك سميا باحرف العله سم والتي
تسكن فاحرف اللين لها

من صدق ذلك صدق ان احد اصوله حرف علة وهو عين الفعل ضرورة ان الواحد جزء ما فوقه وتحقق الجزء لازم
لتحقق الكل فصدقه لازم لصدقه بالضرورة فان قلت يرد هنا ان ذات الواحد هو الجزء اللازم
تحققه لتحقق ما فوقه واما مفهومه فهو الذات مع وصف الوحدة اي الانفراد وذلك غير جزء لما
فوقه ولا لازم له بل معاند له لعدم صدقهما على ذات واحدة باعتبار واحد ومن ثم صح اعتبار
مفهوم العدد فيه وفي غيره قلت هو مسلم لكن المذكور في التعريف لفظ احد لا واحد وهو صالح
للفرد وما فوقه فلهذا وصف بالجمع في قوله تعالى من احد عنه حاجزين فتامل وتلك اي حروف
العلة المذكورة هي الواو والياء المحضة والالف سميت بذلك لان من شانها انقلاب بعضها الى
بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وقال ابن الحاجب في اماليه سميت بذلك لانها
تعل ما تكون فيه بالتصرف اي تغيره فيكون اضافتها كاضافة حروف الجر فانها مضافة الى
اثرها واما لانها حروف تعتل في انفسها فيكون اضافتها كاضافة حروف الاستعلاء
فانها مضافة الى صفة من صفاتها كما تقول رجل علم وليس المراد هاهنا الاضافة التي في
اصطلاح النحويين من منعهم اضافة الصفة الى موصوفها او العكس فانا هاهنا قد بينا
المراد من قولنا انها مضافة الى اثرها او الى صفة من صفاتها انتهى يعني انه ليس المراد
بالصفة هنا المصطلح النحوي المرادف للنعت بل المراد به المعنى القائم بالشيء وكونهما
اي من احرف العلة الهمز في ذلك الكون اختلف بعضنا لمبني للمجهول اي اختلف العلما
في كون الهمز من احرف العلة فذهب بعضهم الى انه منها لما يقع فيه من التغييرات المطرده
والجمهور على خلافه اذ لا يجري فيه ما يجري فيها في كثير من الابواب وبذلك خرج
المهموز من حد المعتل قال في شرح المفصل ولكل من المذهبين وجه وهذه
الفائدة من زيادتي على الاصل ثم ان لكون الاصل تسمية احرف العلة باحرف المد واللين
واللين ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل فان تكن الاحرف المذكورة ذات تحرك
كوعد ويسر فتح بكسر الفوقية اسم اشارة اي فهذه المتحركة باحرف العلة فقط
سمها ولا تسمي بحرف المد واللين لانتفائهما فيها واما التي تسكن من هذه الاحرف
فسم احرف اللين لها ايضا كما تسميها باحرف العلة سمها باحرف اللين لما فيها
من اللين لاتساع مخرجها لانها تخرج في لين من غير خشونة على اللسان
واللين كما قاله الجاربردي تطويل الصوت لا يقال تعليل اللين باتساع
المخرج يقتضي انها حروف لين وان تحرك لانا نقول المراد تعليل حصول
اللين فيها بسبب السكون باتساع المخرج اعني ان سكونها اوجب فيها لينا

ايضا فان جانسها ما قبلها اي حركة ما قبلها فايضا سمها باحرف المد لاجل حكمها والاسم هذا لازم للالف
والباقيان حيثما قد ينتفي وليس للافعال والاسماء الف اصلية بل ذات قلب قد الف

لاتساع مخرجها جدا فغيرها فان ضيق مخرجها لا يصيره سكونها موجبا للين لانضغاط
الصوت المقتضي لصلابته واما اذا كانت متحركة فلا لين لان الحركة توجب قوة و
صلابة للحرف وان اتسع مخرجه فان قلت الواو من احرف العلة ومخرجها
الشفة ولا مدخل للسان فيه لا ساكنا ولا متحركا قلت السالبة صادقة بسلب
الموضوع او المراد باللسان المحل تغليبا فان قلت نصوا على ان مخرج اللام اوسع
المخارج مع انه لا لين فيه متحركا ولا ساكنا قلت منع من ذلك انحراف اللسان فيه
فان كانت هذه الاحرف ساكنة وجانسها ما قبلها اي جانسها حركة ما قبلها بان كان
ما قبل الواو مضموما والالف مفتوحا والياء مكسورا فايضا سمها باحرف المد
اي مع تسميتها باحرف اللين وانما سميت باحرف المد لاجل حكمها وهو الامتداد
نحو قال وباع ويقول ويبيع والاسم هذا وهو المد لازم للالف لا ينفك عنها
لانها لا تكون الا ساكنة ولا تكون حركة ما قبلها الا مجانسة لها ضرورة استدعائها
فتح ما قبلها داعيا واما الحرفان الباقيان وهما الواو والياء فهذا الاسم قد يوجد
فيهما موجبه كما مثلنا وقد ينتفي وذلك بان يكونا متحركين وينتفي معه ايضا
تسميتهما باللين كما مر او ساكنين فلم تجانسهما حركة ما قبلهما فينتفي هذا
دون اللين فتارة يكونان حرفي علة فقط وتارة حرفي لين ايضا وتارة حرفي
مد ايضا فظهر بما قررناه ان حروف العلة اعم منهما وحروف اللين اعم من حروف المد
فكل ما كان حرف لين فهو حرف علة ولا عكس وكل ما كان حرف مد فهو حرف لين
ولا عكس وهذا التفصيل الدال على التفصيل كله من زيادتي على الاصل كما
رايت وعبارة الاصل قاصرة مخلة بالمقصود الا انها يمكن ان توجه بانهم
قد يطلقون على هذه الاحرف حروف المد واللين فكانه جرى على هذا الاصطلاح
وعليه فقد ذكر هو في شرح كتابه الهادي في وجه تسميتها بحروف المد واللين
انها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها فان المخرج
اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت
وصلب وهذا لازم لها سواء كانت متحركة او ساكنة قبلها حركة من جنسها
اولا واعلم انه ليس في الافعال كلها ولا في الاسماء المتمكنة قط الف اصلية بل ذات
نحو قال واجاد وتباعد مما الست في حروف الاصول او ذات قلب قد الف
بصيغة المبني للمجهول وبين عروض هذا البيت وضربه الجناس المحرف

ثم واوا ويا، وذا الفعل في سبعة انواع انحصر فقط فالاول المعتل فاء ولم سم مثالا احتمالا ماثله

اي الصحيح في احتمال الحركة

اي منقلبة عن واو او يا، نحو قال وباع مما هي فيه حروف الاصول وذلك لان الحروف الاصول
هي حروف الماضي من المجرد وهي من الثلاثي متحركة ابدا في الاصل والالف ساكنة فلا تكون
اصلا واما الرباعي فلان حروف الاصول تكون متحركة الا الثاني ومع ذلك لا يجوز ان
يكون الفا لالتباسه بفاعل من الثلاثي المزيد فيه ولانه امتنع كونه اصلا في الثلاثي
فحمل عليه الرباعي ومفهوم البيت انها تكون اصلية في الحروف نحو متى وبلى ومهما وعلا
وما اشبه ذلك وفي الاسماء الغير المتمكنة لكن يرد على عمومه ذا في الاشارة فقد
صرحوا ان الفه منقلبة عن واو او يا والمسمه على هذه الفائدة منه بادنى
وذا الفعل المعتل جنس تحته انواع مختلفة في سبعة انواع له حصر
فقط بالبنا للمجهول ووجه الانحصار ان حرف العلة فيه اما ان يكون متعددا
اولا فان لم يكن متعددا فاما ان يكون فاء او عينا او لاما فهذه ثلثة انواع
فان كان متعددا فاما ان يكون اثنين او اكثر فالثاني قسم واحد والاول اما ان يقترنا
او يفترقا فان افترقا فهو نوع اخر وان اقترنا فاما ان يكونا فاء وعينا او لاما فهذان اوعينا
نوعان اخران فالمجموع سبعة انواع فالنوع الاول من الانواع التي اتحد فيها
حرف العلة وهو اول الانواع السبعة ايضا اللفظ المعتل فاء بالنصب تمييز محول
عن النسبة اي المعتل فاؤه اي الذي يكون فاؤه فقط حرف علة وقدمنا ما
يكون حرف العلة فيه متحدا لكثرة ابحاثه واستعماله ثم قدمنا منه معتل الفا
لتقدم الفا على العين واللام وله سم مثالا ادخلت اللام لتقوية العامل
الضعيف بسبب تاخره عن معموله وانما سمي مثالا احتمالا ماثله اي
شابهه الفعل الصحيح وذلك في احتمال حروفه الحركة كاحتمال الحرف الصحيح
اياها والمراد بها جنس الحركة وبيان ذلك ان حروف العلة اذا وقعت اولا
تحمل الحركة لقوتها كالحرف الصحيح وذلك نحو وعد ويسر كضرب ونصر
بخلاف ما اذا وقعت غيرا ولا كالاجوف فان عينه لا تحمل الحركة لان تحركها
مع فتح ما قبلها يوجب نقلها فلذا قلب الفا وكذلك الناقص فان لامه لا تحمل
الحركة لما ذكرنا وانما احتملتها مع الف التثنية لان قلبها يوجب حذفها لالتقاء
الساكنين على غير حده فيحصل لبس بالمفرد ويجوز ان يقال سمي مثالا لانه من المثول
وهو الانتصاب لانتصابه امامه ويسمى المعتل الفا مثالا لانتصاب حرف العلة
فيه في الاول فشرح حرف العلة التي تقع فاء الفعل اما ان يكون واوا او يا، ولا تكون الفا

لايسمى وجه مثالا لان لحقه احكام / وكذا لا يقال له ناقص كما لا يقال / لذي مثل العين ولا معتل / اللام وان لحقه احكامها س

فالواو من مضارع لذا تركه ان كسر عين له بغير ضم من مصدر الذي بفعلة وزن اعني بكسر الفاء والذي بقي

من التصاريف بها فيها انطق وان ترد صريفه قل وعدا

٦٩

لانها لا تقع في اول الكلمة لا اصلية ولا منقلبة لسكونها وتعذر الابتدا بالساكن فانحصر في الواو والياء
فان كان واوا فالواو من فعل مضارع له اي للمعتل الفا الواوي اتركه بفتح الكاف تخفيفا
او اعتبارا بالفعل مؤكدا بنون توكيد محذوفة وهذا الترك ليس دائما بل ان كسرت
بالبنا للمفعول ونائب الفاعل قوله عين له وانما حذفت الواو لاستثقالها ووقوعها
بين اليا والكسرة اذ اليا في تقدير كسرتين فقد وقعت الواو بين كسرتين فيهما في
كسرة ما بعدها والواقع بين شيئين اضادانه مستثقل كاستثقال الضمة
الواقعة بين الكسرتين بل الضمة بين الكسرة الواحدة فقط نقلته ثم حمل
الكلام فعل بكسر الفا وضم العين على ما قبله ثم حمل على اليا اخواتها اعني التا و
النون والهمزة وانما خصت الواو بالحذف لثقلها لذلك بامتناع حذف
اليا لانها علامة المضارع واللزوم الابتدا بالساكن ولامتناع حذف الكسرة لالتبس
لالتقا الساكنين والحذف لما ذكرت ثم فلذا لم يحذف من هذا الباب مضارع
نحو وددت بفتح العين لانه يكون مضارعه بالكسر فيجب حذف الواو ثم ان لم يدغم
يلزم خلفا للقاعدة وان ادغم لزم الاعلالان في كلمة كذلك تحذف الواو من مصدر
اي مصدر الفعل الذي على وزن يفعل بكسر العين من المعتل الفا وقولنا
الذي بفعلة وزن نعت المبني للمجهول وتنوين فعلة للوزن وكان
القياس منع صرفها لما تقرر في النحو من ان اللفظ الموزون به اذا كان موضوعا
لجنس ما يوزن به لا لفرد معين فيعتبر حكم نفسه في الصرف وعدمه بحسب
فقدان المانع ووجوده والمانع موجود هنا وهو العلمية والتانيث لان اللفظ
اذا قصد به نفسه صار علما اعني بكسر الفا فعلة صفة كاشفة
وذلك لان مصدر المعتل الفا اذا لم يكن للهيئة لا يجيء على فعلة بكسر الفا الا فيما
كان المضارع منه على يفعل بكسر العين بحكم الاستقرا واما الوجهة فهي اسم
مصدر او اسم مكان والتا فيه عوض عن الفا المحذوفة بالاعلال وتسقط
التا ويعوض عنها الاضافة كقوله واخلفوك عد الامر الذي وعدوا
اي عدة واما في الذي بقي من التصاريف للمعتل الفا من ماض ومضارع
غير المكسور العين ومصدر على غير فعلة بكسر الفا واسم فاعل واسم مفعول فيها
اي بالواو فيها اي في التصاريف المذكورة انطق ولا تحذفها لعدم موجبه
وان ترد صريفه اي المعتل الفا قل في الماضي منه وعدا باثبات الواو

كذا يعد عدة ووعدا وواعد كذا كما بموعود عدة وفي الامر والنهي تقول لا تعد فان ازيل الكسر ما بعدها

لعيدت الواو كلم يوعدا

لما تقدم والالف للاطلاق كذا قل في المضارع منه يعد بحذفها لما مر واصله يوعد ويقرا بسكون
الوقف للوزن وفي مصدره الذي على وزن فعلة مكسورة الفا عدة بحذفها ايضا
واصله وعدة نقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليها مع اعتلال فعلها وحذفت الواو
لما مر ثم زيدت التا فقيل عدة على وزن علة وقيل الاصل وعد حذفت الواو لما مر
ثم زيدت التا عوضا عنها وفي مصدر الغير المكسور الفا وعدا اثباتها
لعدم الثقل وتثبت في المكسور الفا ايضا اذا لم تحذف من فعله كالوصال مصدر واصل
يواصل وتقول في اسم الفاعل منه واعد وكذاك موعود تقول في اسم المفعول
موعود باثباتها فيهما وتقول عد بحذفها في الامر بالصيغة من تعد وفي النهي
منه تقول لا تعد بحذفها فان قلت صدر كلامك يقتضي انها لا تحذف من الامر
حيث بينت انها تحذف من المضارع والمصدر المخصوصين وسكت والسكوت عن
البيان وقت الحاجة يفيد الحصر وزدت على ذلك ان قلت وفي الذي بقي
من التصاريف بها فيها انطق واللام الداخلة على الجمع يفيد الاستغراق ومن جملة
التصاريف الامر واخر كلامك يقتضي انها تحذف من الامر حيث ذكرته في
جملة الامثلة المحذوف منها وهل هذا الا تناقض قلت انما لم اذكر حذفها
في الامر اولا لانه فرع المضارع فاذا علم الحذف في الاصل علم في الفرع ايضا فلا حاجة الى ذكره
على ان الامر ليست فيه الواو فتحذف لانه ماخوذ من المضارع الذي هو تعد بحذف حرف
المضارعة واسكان اخره كما علمت ولا واو فيه حتى تحذف واما المجزوم والامر باللام
والنفي والنهي فهي داخلة في المضارع نحو ليعد ولا تعد ولم تعد فلا تعد ذكر عد
نحو وق كقم اي احب يوق بسلامتها في الماضي وحذفها في المضارع والمصدر
وهو باب حسب يحسب والاصل يومق ومقة فان قلت لما كان علة حذف الواو المذكورة
هو وقوعها بين يا وكسرة في المضارع كما علمت مركبة والمركب ينتفي بانتفا جزئه اشرنا
الى حكم المضارع اذا انتفت العلة بانتفا جزئها بقولنا فان ازيل الكسر ما بعدها
اي بعد الواو لم يقدر وجوده اعيدت الواو المحذوفة لزوال العلة بزوال جزئها
والحكم دائر معها وجودا وعدما كقولنا لم يوعد بالبنا للمفعول فتاتي بها اي بالواو
لزوال علة الحذف بزوال جزئها وهو انكسار ما قبلها لانضمامه لا جرم وهو ما بعد
الواو مفتوح ابدا واحترزت بقولي ولم يقدر وجوده من نحو يطا ويسع
ويضع ويدع مما ازيل فيه الكسر ولم تعد الواو فيه فانه مقدر مراد كما سياتي بيانه

وتثبت الواو بنحو يفعل مفتوح العين نحو يوجل

٧٠

ومن نحو لم يلد بسكون اللام وفتح الدال والاصل لم يلد نحو لم يعد والواو محذوفة سكنت اللام
تشبيها له بكتف فان اصله كتف بكسر التا فاسكنت فاجتمع الساكنان وهما اللام و
الدال ففتحوا الدال لالتقا الساكنين دون اللام لزوال الغرض فكسرة ما بعد الواو
في هذه الصورة وان زالت لفظا لكنها موجودة تقديرا فلا ترد هذه الامثلة
ونحوها علينا نقضا وتثبت الواو المذكورة بمضارع فعل مكسور العين
نحو وجل بالكسر اي خاف لانتفا جزء علة الحذف ايضا وهو وقوعها بين يا و
كسرة وذلك لانه يجيء بوزن يفعل اي مفتوح العين نحو قولك يوجل
بالفتح فلا تحذف لان الفتحة خفيفة وفيه اربع لغات الاولى وهي الاصل
ما ذكرناه والثانية ييجل بقلب الواو يا لانها اخف من الواو والثالثة ياجل
بقلب الواو الفا لانها اخف من الواو والرابعة ييجل بكسر حرف المضارعة
وقلب الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها لانهم يرون الواو بعد اليا ثقيلا
كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة كسرة لتنقلب الواو يا وما عدا الاولى
شاذ واشذها شذوذا الرابعة قاله الجاربردي والشذوذ في الثالثة
كالشذوذ في قولهم تيرة في جمع تور اذ الواو المكسور ما قبلها انما تقلب يا
اذا كانت في جمع على مفرده كجياد او كان بعدها الف كرياض كما سياتي
ايضاحه قال التفتازاني وليست هذه اي اللغة الرابعة من لغة
بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون حرف المضارعة الا انهم يخصون ذلك
بما عدا اليا التحتية فلا يكسرونها فلا يقولون هو يعلم لثقل الكسرة
على اليا واهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة يقولون هو
ييجل وانت تيجل وانا ايجل ونحن نيجل قال شاعرهم
فعيدكم الا تسمعين ملامة ولا تتركي قرح الفؤاد فييجعا
بكسر اليا والاصل يوجع انتهى وهذا الكلام ماخوذ من شرح المفصل
وفيه مناقشة لان من لغتهم كسر حرف المضارعة حتى اليا اذا كان بعدها
يا اخرى لتقوى احد اليائين بالاخرى صرح بذلك صاحب الصحاح
في مادة وجل عند ذكر اللغات الاربع في مضارعه فقال في الرابعة وييجل
بكسر اليا وهي لغة بني اسد والتحقيق ان العرب في حكم حرف المضارعة
على اقسام فاهل الحجاز لا يكسرونه مطلقا ومن علاهم من بني تميم وقيس و

اجل قلب الواو يا اذ سكن وحرف قبله بكسر اقترن وان يكن ما قبلها الضم تعد نحو ازيد او جل وخاف ايد
في اللفظ اما الخط فالتبها يا ثم قيل للتعليم بالواو اتيا وتثبت الواو بيفعل الضم عينا كيوجه ويوضو ويوجد

وربيعة واسد وغيرهم يكسرونه ان كسر ثاني الماضي كيعلم او زيد في اوله تا المطاوعة او شبهها كتدحرج وتكسر او همزة وصل كاستعان فانهم يقولون في ذلك تدحرج وتتكسر وتستعين بكسر حرف المضارعة ما لم يكن يا فان كان يا كسره بعض بني كلب مطلقا ويكسروا ايضا في مضارع نحو وجل مما فاؤه واو او يا على وزن فعل مكسور العين بشرط ان يكون المضارع مفتوحها سواء كان يا او غيرها ولا يختص ببني كلب وقد سبق التصريح بذلك في باب المضارع المبني للفاعل ولا يجوز مع كسر الهمزة في المضارع المجهول او ضمه لئلا يقترن كسر حرف المضارعة وذلك الكسر او الضم وتثبت في الامر منه ايضا نحو اوجل امر من يوجل بحذف تاء التاو ثبوت همزة الوصل لا مر لكن يجب ان تقول فيه ايجل بقلب الواو يا في النطق والكتابة وذلك اذ سكن الواو المذكورة وكان الحرف الذي قبله وهو الهمزة مكسورا اقترن اي كان مكسورا وهذا القلب قياسي مطرد لتعسر النطق بالواو المكسور ما قبلها وان يكن ما قبلها اي ما قبل اليا المنقلبة عن الواو في نحو ايجل الضم تعد الواو المذكورة اي ترجع بحالها ولا تقلب يا لزوال العلة اعني كسر ما قبلها تقول يا زيد اوجل تلفظ بالواو خالصة لسقوط الهمزة في الدرج فيبقى ما قبلها وهو اخر زيد في المثال المذكور مضموما ولا خلاف في انها ينطق بها واوا بل هذا الاذن من كل بد في اللفظ بها اما الخط ففيه خلاف فقيل اكتبها في هذه الحالة بصورة يا تحتيه وذلك لان الحقيقة الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتدا بها والوقف عليها والابتدا في نحو ذلك بالياء نحو ايجل فتكتب كذلك وقيل لاجل التعلم بصورة الواو ايضا بقلب النون الخفيفة اي تكتب في الكتب التعليمية بصورة الواو للتوضيح وتفهيم المستعدين وهذا الاخير من زيادتي على الاصل وتثبت الواو ايضا في مضارع فعل المضموم العين لانه يجي على وزن يفعل الضم بفتح المعجمة اي المضموم عينا كقولنا في مضارع وجه يوجه وفي الامر منه اوجه ثم الهمزة كذلك نحو لا توجه لانعدام علة الحذف وهو وقوعها بين يا وكسرة فيهما وقد تم الكلام على مواضع حذف الواو المذكورة واثباتها ولما كان على قولنا وتثبت الواو بنحو يفعل المفتوح العين اعتراض هو ان يطا ويسع ومما شاكلهما مما جا على يفعل المفتوح العين حذفت الواو ولم يثبت وكان فيما سبق ما ذكر منه نقضا اشرت الى الجواب ذلك بقولي

وانما تحذف من نحو يسع ويطا يضع لذا كيدع لانها في الاصل الذي يجعل بالكسر في عين له وفتح ذي هنا لحرف الحلق ثم من بدا

وانما تحذف الواو المذكورة من نحو قولنا يسع مضارع وسع ويطا مضارع وطي ويضع مضارع وضع ويقع مضارع وقع كذلك تحذف من يدع مضارع ودع لعروض الفتح فيها لا لاتفاق الاصل في وسع ويوجل ويضع ويوقع ويودع على وزن يفعل الذي ورد بالكسر في عين له فحذفت الواو منها لكسر ما بعدها فصارت يسع ويطا ويضع ويقع ويدع بكسر العين ثم فتحت العين لاجل حرف الحلق كما سياتي فانما صارت مفتوحة العين بعد حذف الواو فلم تحذف الواو الا من يفعل المكسور العين فلا ترد نقضا وفي التسهيل والمفصل ما يدل على ان فتح العين لاجل حرف الحلق مقدم على حذف الواو وعليه انما حذفت الواو من يفعل المفتوح العين لكن لما كان الكسر موجودا تقديرا صح حذف الواو بناء على ذلك الاصل كما تقدمت الاشارة اليه قال ابو حيان وفي جعل مثل هذه مكسورة ضرب من التجوز وانما يقال قياس وضع مكسور ان يكون مضارعه مكسورا نحو يعد ولكن عدل به عن القياس لعلة اخرى موجودة فيه وهي كون لامه حرف حلق ولولا ذلك لكانت الواو بين يا وكسرة فاجرى يفعل المفتوح العين فيه مجرى يفعل المكسور العين لا لكون الكسرة مقدرة في عينه انتهى والحذف في نحو يسع اشد اشكالا منه في يضع لان ماضي يسع على فعل بالكسر وقياس مضارعه الفتح فلا يستقيم تقدير الكسر فيه على يضع فان ماضيه على فعل بالفتح ومجيئه على يفعل بالكسر قياس فيستقيم تقديره وغاية ما يقال فيه ان فعل المكسور العين مما علته فاؤه جا مضارعه على يفعل بفتح العين وكسرها قالوا ولي يلي بكسرها ووجل يوجل بفتحها فاذا جاء يسع محذوفا علم انه مما كان اصله في التقدير الكسر وان الفتح عارض لحرف الحلق ليجري على قياس لغتهم ولما قالوا يوجل واثبتوا الواو علم انه مما جا الفتح فيه اصلا لا لحرف الحلق فثبت ان الفتح في يسع كالفتح في يضع وان الفتح في يوجل كالفتح في يجعد كذا في شرح المفصل والافعال الممثل بها في البيت تقرا بسكون اواخرها على سبيل التعداد للوزن وانما فتح عين هذه الافعال المذكورة هنا فانما هو لاجل حرف الحلق لانه ثقيل والفتح اخف الحركات ففتحت عينه بعد حذف الواو لتعادل خفة العين ثقله وهذه كلها مناسبات بعد الوقوع والا فكسر العين مع حرف الحلق كثير في كلامهم وعلى تقدير تسليم ذلك في يقع ويضع يشكل في يطا ويسع فان ماضيهما وطي ووسع مكسور العين فلم حكموا بانه في الاصل يفعل مكسور العين وهو شاذ ولكن لما مهدوا تلك القواعد احتاجوا اليها وبنوا ما خالفها لئلا تنخرم قواعدهم ولما كان هنا مظنة سؤال هو انهم حذفوا الواو من يذر مع انه ليس

اكونه جا كيدع معنى وقد قلما تواني ضمن يذر يلزم لكنه في الفصحى قرى ما ودع وحذفهم للفا دليل انها
واوا ذا اليا عن سقوط صونها تقول ييمنا ثم ييس بل ييسر

مكسور العين ولا فتحه لاجل حرف الحلق لعدمه هنا اجبت عنه بانما حذفت منه لكونه جا كيدع معنى وقد حذفت منه فحذفنا من يدع حملا للنظير على النظير واعلم ان العرب قد اماتوا الماضي من يذر ويدع فلم يسمع منه وذر ولا ودع وانما سمع يذر ويدع بحيث نطقوا بالفرع وهو المضارع دون الاصل وهو الماضي على منه وجوده واماتته اي ترك استعماله مع كونه قد وقع قال في الصحاح تولهم دع اي اترك واصله ودع يدع وقد اميت ماضيه لا يقال ودعه وانما يقال تركه ولا وادع ولكن تارك وربما جا في ضرورة الشعر ودع فهو مودوع على اصله قال الشاعر ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وقال اذا ما استحمت ارضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدق وذره اي دعه وهو يذره اي يدعه واصله وذر يذر كوسع يسع اميت ماضيه ايضا لا يقال وذر ولا واذر ولكن ترك وتارك انتهى كلامه قال التفتازاني وفي جعل مودوع من ضرورة الشعر نظر لعل وجهه ان الضرورة هي الالجا وايقاع مودوع في البيت لم يدع اليه الوزن ولا قافيه لان متروكا يفيد معناه ووزنه فان كان الامر كذلك فجوابه ان الضرورة وان تخلفت لما نبه لكنه لو اورد هذا الكلام في ودع لكان وجيها لان في سورة الضحى في قوله تعالى ما ودعك ربك بما ودع بالتخفيف قراها عروة بن الزبير وابنه هشام وابو حيوة وابن ابي عبلة وفي الملاحم من سنن ابي داود عن النبي انه قال دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم ورواه النسائي في الجهاد مطولا فثبت هنا على انهم لم يميتوا ماضي يدع وهذا من زيادتي على الاصل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو انه اذا لم يسمع من العرب ماضيهما ولا اسم فاعلهما ولا مصدرهما فما الدليل على ان فاؤه واو حتى قيل ان المحذوف من المضارع الواو لا اليا اجبنا عنه بقولنا وحذفهم للفاء اي فاء الفعل في هذا دليل على انها اي الفاء واو ولو كان يا لم تحذف اذ اليا عن سقوط من الفعل العرب صونها فتثبت على كل حال سواء وقعت في الماضي او في المضارع او في الامر او في غيرها وسواء ضم ما بعدها في الحالة او فتح او كسر لانها اخف من الواو تقول في المضموم ما بعدها في الماضي منه يمن وفي المضارع ييمن كحسن يحسن من اليمن وهو البركة وفي المكسور ما بعدها في الماضي يئس ثم في المضارع منه ييئس كعلم يعلم اي قنط وقد جا يئس بالكسر ولكن ينبغي ان يقيد لفظ النظم على الاول لافادة الكلام حينئذ استيفا حركة العين اذ هو اولى بالقصد من التمثيل بما يفيد مطلق المضارع مع شذوذه وجا ييئس بحذف الياء وياس بقلبها الفاء وهما من الشواذ وياييس بيا مفتوحة من غير همز على اعتبار القلب المكاني

ييسر فاليا في جميعها استقر وان من اليائي صيغ افعلا ايسر يوسر وموسر الملا بقلبك اليا الواو اذ سكن
وسابق له بضم اقترن فالواو بين اليا والكسر ان يجي تحذف فيها لديهم قد زكن لكنها فيما مضى لم تحذف
لانه بالاجحاف حذفها يفي لانهم قد حذفوا الهمزة من ييسر فالاصل يوئيسر فكن فطن

ثم تسهيل الهمزة وهو رواية البزي عن ابن كثير من طريق ابي ربيعة في هذا الفصل وبابه من نحو ولا تيئسوا وغيرهما بل تقول في المفتوح ما بعدها في الماضي يسر وفي المضارع منه ييسر كضرب يضرب من الميسر وهو قمار العرب بالازلام وجا يسر ييسر بالضم فيهما لكن ينبغي ان يقيد لفظ النظم على الاول ايضا لا على ما ان المضموم مذكور فاليا في هذه الافعال جميعها استقر اي ثبت كما رايت فعلم بذلك انهم لا يحذفون الفاء الا اذا كانت واوا فظهر ان يذر ويدع فاؤهما واو والا لما حذفت فان قلت قد ذكرتم انهم حذفوا اليا في ييس فلا يكون في الحذف دليلا على انها واو حيث اشتركت الواو واليا فيه قلت لما كان الحذف في ييس نادرا لم يحضر على انه تحذف الواو فانه شائع والحمل على الكثير اولى ثم هذا الذي ذكرناه من احكام الواو واليا كليهما فيما اذا كان الفعل مجردا اما احكامهما في المزيد فيه فقد اشرنا اليها بقولنا وان من الفعل اليائي الفا نحو يسر صيغة افعلا اي نقلته الى باب الافعال فقل في الماضي منه ايسر وفي المضارع يوسر وفي اسم الفاعل هو موسر بكسر ما قبل اخره واضافته الى الملا للتوضيح وتتميما للبيت بها تان الكلمتان جاءتا بقلبك اليا التحتيه لواو اذ اصلهما كما علمت ييسر وميسر ولكن قلبت الفا فيهما واوا اذ سكن وحرف سابق له اي اليا وهو حرف المضارعة في المضارع والميم في اسم الفاعل بضم اقترن ومن قواعدهم ان اليا اذا سكنت وضم ما قبلها تقلب واوا لتعسر النطق باليا الساكنة بعد ضمة بشهادة الوجدان وذلك قياس مطرد فان قلت قد قررت فيما سبق ان الواو بين اليا التحتيه والكسر ان يجي تحذفها اي تحذف الواو لديهم قد زكن اي عرف كما في يوعد فانها تحذف فتقال يعد لكنها فيما مضى من نحو يوسر لم تحذف مع وجود ما ذكرت من مقتضى الحذف قلت انما لم تحذف مع ذلك لانه بالاجحاف اي الاضرار بالكلمة حذفها في نحو يوسر يعني لتاديه الى حذف حرفين ثابتين في الماضي وذلك لانهم قد حذفوا الهمزة التي كانت في الماضي من المضارع نحو ييسر فالاصل فيه كان يؤيسر بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة فحذفت ثم قلبت اليا الثانية واوا لما علمت فلو حذفت اليا ايضا لحصل الاجحاف المذكور فكن فطنا وايضا الواو ليست واقعة بين اليا والكسرة بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة لان المحذوف لعلة في حكم الثابت وايضا الثقل هاهنا منتف لانضمام ما قبل الواو ولا يقال تلك الهمزة ليست بمانعة من قلب اليا واوا في نحو يوسر

ونقلنا تا في افتعل نادوني نا ر لم ادغام هذي الكاقي نقول اذ ندعم في الماضي اتعد واصله كما علمت اوتعد
وفي مضارعه على وكذا فيه اسم فاعل عليه وحذا ذا في نحو قولنا اتسرو يتسر متسر فيه كذاك متيسر

لانا نقول انها لولم تكن مانعة من السقوط للزم النقل من الضمة الى الكسرة ومن ثم اتفقوا على ان الواو انما تسقط اذا وقعت بين يا مفتوحة وكسرة وما اشتمل عليه البيتان لا اولهما يوجد في بعض نسخ الاصل قال التفتازاني والحواشي حاشية للاحقة بالمتن انتهى وما اشتمل عليه هذا البيت الاخير من زيادتي واذا انقلت المعتل الفا الى باب الافتعال فالواو واليا الواقعتان فاوه تقلبان اي كل واحدة منهما في المعتل الذي وازن افتعل لسكونه اخره للوزن تا فوقية لان التا اقوى اذ هي اجلد على تحمل الحركة وهي مع ذلك اقرب الى الفم من الواو الهم لو اقوها المتلاعبت بها حركات ما قبلها فتكون بعد الكسرة يا وبعد الفتح الفا وبعد الضم واوا فلما كثر هو اكثر التغيير ابدلوها بحرف لا يتغير وهو التا في تا له اي تا الافتعال ادغام هذه التا في التا بالبنا المجهول اي تتبع وهذه لغة لبعضهم تقول اذ تصوغ افتعل من الواوي اوتعد مثلا ثم تقلب الواو تا وتدغمها في تا الافتعال وذلك في الفعل الماضي فيصير بعد القلب والادغام اتعد اي قبل الوعد واصله كما علمت اوتعد فقلبت الواو تا وادغمت في التا لدفع الثقل الحاصل من اجتماع المثلين فان قلت مقتضى وقوع الواو الساكنة بعد كسرة ان تقلب يا تحتية كما قدمت بيان ذلك فلم تخلف ذلك هنا فقلبت تا فوقية قلت اجاب عن ذلك التفتازاني بان قلبها تا فوقية لازم في هذه اللغة فلو قلبت يا تحتية لاحتجنا الى قلبها تا ثانيا فوقية فالاولى قصر المسافة والاكتفا باعلال واحد فان قلت هذا الجواب غير سديد لانها لو قلبت يا لم يجز قلبها تا فوقية لتقدم ان اليا التي تنقلب في هذه اللغة تا هي الاصلية دون المنقلبة عن غيرها فلذلك لم تقلب اليا المنقلبة عن الهمزة كما سنذكر في المهموز قلت هو وهم بل تقلب تا ثانيا وقياسك اياها على المنقلبة عن الهمزة قياس مع الفارق لان اليا المنقلبة عن الهمزة انما لم تقلب لانها عارضة مبدلة من همزة فحكمها حكم الهمزة والهمزة لا تقلب تا فكذا ما ابدل منها لانها فرعها ولا كذلك اليا المنقلبة عن الواو بدليل قولهم متعد ومتعد وما اشبههما وفي تس فعلا مضارعا للفعل الماضي المتقدم عليه فتقول فيه يتعد واصله يوتعد وكذا في تس اسم فاعل له على فعل متعد واصله موتعد ففعل بهما ما مر وان تصغ افتعل من اليائي فاجعله اي اتبع ذا القياس المذكور في الواوي فيه من غير فرق نحو قولنا في الماضي منه اتسر اصله ايتسر وفي المضارع يتسر اصله ييتسر وفي اسم المفعول منه متسر فيه بفتح ما قبل اخره واصله ميتسر فيه كذاك في اسم الفاعل نحو متسر

وقد يقال فيه ايتعد وياتعد وموتعد كذا ورد نحو ايتسر وياتسر وموتسر وفي اسم مفعول يقال موتسر
والحكم في ودبود تدانى كالحكم في عض بعض يا فتى تقول ايدد مثل عضض فكا

بكسر ما قبل اخره واصله ميتسر ففعل به ما مر بيانه من قلب اليا تا وادغامها في تا الافتعال لاهتمامهم بالادغام اذ تصير به الحرفان كحرف واحد وهذه الامثلة تقرا بتسكين اواخرها سكون وقف لاجل الوزن وقد يقال فيه اي في افتعل من الواوي واليائي ايضا ايتعد باثبات اليا التحتية اصلية كانت او منقلبة عن واو وهذه هي اللغة الاخرى ونسبها ابن عصفور لبعض العرب وابن مالك في التسهيل لبعض الحجازيين وقال ابن الخشاب هي لغة الحجازيين ولكن اذا ازيلت كسرة ما قبلها لم تجز اليا نحو ايتعد وهذا حمل الزمخشري قول الشاعر قام بها ينشد كل منشد وايتصلت بمثل ضوء الفرقد على ان اليا بدل من التا في اتصلت ولم يجعلها بدلا من الواو وقال التفتازاني ولزم اهل هذه اللغة ان يقولوا ايتعد وايتصل باثبات الواو اذ لا علة للقلب اللهم الا ان تقلب لكراهة اجتماع الواوين ولم يمكن حمل النقل عليه لكن ذلك موقوف على النقل عنهم انتهى وتقول في المضارع على هذه اللغة ياتعد بقلب الواو الفا لانه وجب قلبها كما في الماضي ولم تمكن اليا لثقلها فقلبت الفا لخفتها وفي اسم الفاعل موتعد فان اعتبر انه ماخوذ من ياتعد فتقول قلبت الالف واوا لانضمام ما قبلها وهو قياس مطرد وكذا ورد بهذا الاستعمال في هذه اللغة في اليائي ايضا نحو ايتسر في الماضي على الاصل وياتسر في المضارع بقلب اليا الفا تخفيفا لثقل اجتماع اليائين وفي اسم الفاعل موتسر بكسر ما قبل اخره وقلب اليا واوا ان اعتبر انه ماخوذ من ييتسر على الاصل او قلب الالف واوا ان اعتبر انه ماخوذ من ياتسر وفي اسم مفعول منه يقال موتسر فيه بفتح ما قبل اخره وانما زدت الظرف لان الفعل لازم فيجب تعديته بحرف الجر كي يبنى منه اسم المفعول اذ لا يبنى من اللازم الا بعد تعديته بحرف الجر كما علمت والحكم في المعتل الفا من المضاعف نحو ودبود تدانى كالحكم في المضاعف من غير المعتل نحو عض يعض في وجوب الادغام وامتناعه وجوازه وساير احكامه فلا تنس ما تقدم هناك يا فتى فيجوز ادغامه وفكه على الاصل تقول ايدد بالفك والاصل اودد مثل ما تقول اعضض حال كونه مفككا ويجوز ود بالفتح والكسر مثل عض ومثل ياود لما فيه من الاعلال تنبيه الفعل المضاعف المعتل الفا الواوي لا يكون مضارعه الا مفتوح العين ولا يكون مضمومها ولا مكسورها اما الضم فلانه منتف من المثال الواوي قطعا الا ما جا في لغة بني عامر من وجد يجد بالضم وهو ضعيف والصحيح الكسر وكما مثلنا به سابقا في بحث حذف الواو من قولنا وجه يوجه فهو وزن عارض ودفع التحويل اليه من الفتح في الماضي والكسر في المضارع

دنا في الانواع ما جا ذا الكا ايجا للاعلال باللفا قلل وذا كرعليه وسمي الاجوفا وسمي ايضا بذي ثلثة لكون ماضيه على ثلثه
فعينه مجردا انقلب الف ولكونه واو ويا لا يختلف وذا التحريك لو فتح ما جا قبله كهان باع فاعلما

للدلالة على اصيرورة معناه كالسجية في الطبيعة فلا يرد علينا لانه ليس اصليا واما الكسر فلانه لو بنى مكسور العين وجب حذف الواو وللادغام لئلا تنخرم القاعدة ويلزم تغيرات وتغيير الكلمة عن وضعها جدا ٥ ٥ ٥ وقد انقضى الكلام على النوع الاول من المعتلات وشرع في الكلام على النوع الثاني مما اتحد فيه حرف العلة وهو ايضا ثاني الانواع السبعة المذكورة للمعتل وهو ما اي لفظ جا ذا كا اي الذى الاطلاق اي حال الاعلال بما الباطرفية اي في الحرف الذى للفا منه فعو ذا الحرف هو عينه وسمي هذا المذكور وهو المعتل العين الاجوفا لخلو ما هو كالجوف له من الصحة او من الحركة وقدمناه على المعتل اللام لتقدم العين عليها وسمي ايضا بذي الثلاثة وذلك لكون ماضيه في بعض الصور ايل على ثلاثة احرف وذلك اذا اخبرت عن نفسك كقلت وبعت وهذا القدر كاف في وجه التسمية ولا يلزم اطراده والمراد بالحرف الاصول لتطابق التسمية الاجوف المزيد كالمجرد والتغاير بالتعريف والتنكير في عروض البيت وضربه كاف في دفع عيب الايطا فان قلت ماشئت به يكون على ثلاثة احرف على ذلك التقدير لان التا ضمير الفاعل والفعل انما هو على حرفين قلت اشار الى جواب ذلك التفتازاني بقوله فانه وان كانت جملة فعلية لكن التسمية اهل التصريف بالفعل المتكلم فان قلت ما فايدة تقييد كونه على ثلاثة احرف بحالة الاخبار عن النفس المستلزم لما ذكرنا مع انه على ثلاثة احرف وان لم يسند الى النفس قلت كانهم لما راوا هذا جاريا في غيره من الصحيح والمعتل قيدوه بهذه الحالة التي تخصه لانه الذى يبقى معها على ثلاثة احرف بخلاف الصحيح والمعتل غيره ولو لحظوا ان وجه التسمية لا يجب اطراده لما احتاجوا الى هذا التعسف اذا علمت هذا فمتى جا كونه ماضيا ثلاثيا مجردا مسندا للفاعل اقلبها الفا لو قف على السكون على الفتح وهذا الحكم وهو قلبها الفا يستوي في لفظ ذي واو وذي يا لا يختلف اعني انها تقلب الفا سواء كانت واوا او ياء وذا القلب لاجل تحريكه اي حرف العلة ولاجل فتح ما اي الحرف الذي جا قبله اي قبل حرف العلة المذكور ومن قواعدهم ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله تقلب الفا سواء كان واوا كصان فان اصله صون او يا نحو باع فان اصله بيع ففعل بهما ما مر وذلك قياس مطرد فاعلما نقلب النون الخفيفة الفا فانما كان تحرك الواو واليا وانفتاح ما قبلها موجبا لقلبهما الفا لان كلا منهما كحركتين وذلك لان الحركات ابعاض هذه الحروف ولما كانتا متحركتين وكان ما قبلهما وما بعدهما متحركا ايضا كان ذلك مثل خمس حركات متوالية

فحو انام واستقام واختار وانقاد ذو الثلاثة نظرا الى المجرد لنا سن

كما في قال وضرب وزين وعلم

وانقلوا من الواو فعل الى فعل وهو من اليا انقلن الى فعل اذا بر الضمير للمخاطب او مضمر لجمع الاناث الغايب
او مضمر الذي يتكلم وصل والضم والكسر دليل ما حظل وفعل المضموم لم يغيروا كذا كالمكسور فيما قرروا
كطال هاب فانقل الضم الى

وهو ثقيل فقلبوها الفا والعلة المذكورة حاصلها دفع الثقل وعلمنا به بالاستقرا فان قلت كان يكفيهم في دفع الثقل الاسكان بما فيه من قلة التغيير قلت لما كان موجب قلبها الفا هو من الثقل بولغ فيه بالقلب الى احف الحروف وهو الالف وايضا لو اسكنوهما لالتبس صيغة المتحرك بصيغة الساكن فانهم لو اعلوا نوب بالتحريك فقالوا نوب بالاسكان لم يعلم كونه من باب فرس او من باب قفل كيوم فقلبوها الفا ايذانا بانهما عن حركة واما نحو صيد البعير وعور مما تحرك فيه حرف العلة بالكسر وانفتح ما قبله ولم يقلب الفا فهو من الشواذ بقائهما على الاصل وكذا مصدرهما كالصيد وهو الميل الاحلف والنفود وهو العصاس واما ليس فانه وان كان اصله بالكسر لكن لم يقلبوا ياءه الفا حيث لم يكن من الافعال المتصرفة التي يجيء منها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجئ من الاربعة عشر المثال الذي للماضي وكان الكسر ثقيلا فقلبوها الى حالة لا تكون للافعال المتصرفة وهي اسكان العين والتزموه ليكون على لفظ الحرف ليسا ما نسيا وانقل المعتل حال كونه من الواو وهو الواوي ان كان على وزن فعل مفتوح العين الى فعل بضمها وذلك بان تضم عينه وهو اي وفعل المفتوح العين ايضا حال كونه من اليا اي اليائي انقلن الى فعل بكسر العين بان تكسرها ثم تنقل ضم العين من الواوي وكسرها من اليائي الى فعل بعد سلب حركتها وتحذف العين لالتقا الساكنين وهذا النقل اذا بر اي يفعل المفتوح العين الضمير المصوغ للمخاطب مطلقا او مضمر الجمع الاناث الغايب او مضمر الذي يتكلم اي متكلم مطلقا وصل بصيغة المبني للمجهول وهو جواب اذا الشرطية والظرف لمتقدم متعلق به والضم في فعل الواوي والكسر في فعل من اليائي دليل ما حظل اي منع من الواو واليا لانهما يحذفان كما سنقرره فالامثلة فلو لم ينقل فعل المفتوح العين من الواوي الى فعل المضموم ومن اليائي الى فعل المكسور لم يكن دليل على الواو واليا المحذوفتين فلذلك نقل كل منهما الى فعل وفعل واما فعل المضموم العين نحو طول بضم الواو فلم يغيروه بالنقل الى غيره كذلك فعل المكسور العين سواء كان يائيا نحو هيب بكسر اليا او واويا نحو خوف بكسر الواو ولم يغيروهما بنقلهما الى غيرهما فيما قرروه لانك نقلت المفتوح العين اليهما فيلزمك ابقاؤهما بالطريق الاولى للدلالة على الواو واليا فعلى هذا فلا فائدة في القيد الذي زاده الاصل هنا وهو قوله اذا كانا اصليين لانهما منقولين كالاصليين فلذلك تركته لعدم فائدته لانه ان اراد بعدم التغيير عدم النقل الى باب اخر فهما كذلك وان اراد انهما لم يتغيرا عن حالهما اصلا فهم لانه تنقل الضم والكسرة فيهما وتحذف العين منهما فتقول طال من الواوي وان اصله طول كما عرفت وهاب من اليائي

بالنقل

الهامش

اشارة الى انه لم يغيروا فعل الاخفاف حيث قال كانا ماضيين

فأله كذا كذا واحذف ماتلي لفائه تقول صاح صانا وصانوا صانت صانتا تاتا كذا كرصن صنت صنتما كذا
صنتم وصنت صنتما صنتن كذا صنت صنا ثم قل كذا كر في باع وباعا ثم باعوا صرف

2

الظاهر

فاصله هيب فاذا اسندت الاول وهو طول الى احد ما تقدم بيانه فانقل الضم من عينه الى فائه بعد سلب حركتها ثم احذف الواو لالتقائها ساكنة مع لامه المسكنة لاتصال الضمير المرفوع بها كذلك اذا اسندت الكلمة الثاني وهو هيب الى احد ما تقدم فانقل الكسر من عينه الى فائه بعد سلب حركتها واحذف ما يلي لفائه وهو العين لالتقائها ساكنة مع لامه المسكنة لما تقدم فهذا كما ترى وتحصل فيهما التغيير فكيف يحكم بعدمه فانقلت لعله احترز به عن غير الاصليين من حيث انهما يغيران اي يرجعان الى اصلهما عند زوال الضمير المذكور بخلاف الاصليين فانه لا يحتمل ما صل ينقلان اليه قلت قال التفتازاني هذا فاسد وفساده يظهر بادنى تامل في سياق الكلام وذلك لان سياق الكلام انما يدل على ان فعل بالضم وفعل بالكسر لا يغيران عن بابهما اذا اتصلت بهما الضمائر المذكورة لانهما لا يغيران بعد اتصال الضمائر اذا اريد تجريدهما عنها ولذلك غير بعضهم هذا اللفظ الى اذا كانا اصليين ليكون للتعليل وليس بشيء لان لفظ فعل بالضم وفعل بالكسر اعم من الاصل والمنقول اليه والاعم لا اشعار له بالاخص منه فلا يدل على علية المذكور قال التفتازاني والذي يظهر لي ان هذا ليس بقيد احترز به عن شيء ولكن لما ذكر ان فعل الاجوف يغير اراد ان يبين ان فعل وفعل الاصليين لا يغيران فالتقييد به لانه الحكم هو المقصود لا للاحتراز فليتامل اذا تقرر هذا فتقول في مثال فعل مفتوح العين من الواوي صان للمفرد المذكر الغائب وصانا للمثنى وصانوا للجمع وصانت للمفردة الغائبة وصانتا لمثناها اتانا ففي هذه الامثلة الخمسة قلبت الواو التي هي عين فعلها الفا لما مر ثم كذلك تقول لجمعها صن واصله صون بفتح العين فادغمتا النون في النون فصار صون فنقل الى فعل المضموم العين بان ضمت الواو فصار صون ثم نقلت حركة الواو الى الصاد بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان هما عين الفعل ولامه فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار صن هذا الذي قد ذكرنا لك اعلال هذا فقس عليه اعلال باقي الامثلة وتقول للمفرد المذكر المخاطب صنت بفتح التاء ولمثناه صنتما كذا تقول لجمعه صنتم وللمفردة المخاطبة صنت بكسر التاء ولمثناها صنتما ولجمعها صنتن وكذا تقول للمتكلم وحده صنت بضم التاء ولمع غيره صنا وهكذا قياس كل اجوف واوي مفتوح العين نحو قال ثم قل كذلك من غير فرق في مثال فعل مفتوح العين من اليائي نحو باع للمفرد المذكر الغائب وباعا لمثناه ثم باعوا لجمعه وصرف هذا المثال فتقول للمفردة الغائبة باعت ولمثناها باعتا ولجمعها بعن وقل للمفرد المذكر المخاطب

صُنّ

هذا الى بعت كذا بعناوات بنيت للمفعول فاكسر فرق

٧٥

1

بعت بفتح التاء ولمثناه بعتما ولجمعه بعتم وللمفردة المخاطبة بعت بكسر التاء ولمثناها بعتما ولجمعها بعتن الى ان تقول للمتكلم وحده بعت بضم التاء كذا لمع غيره بعنا واصل هذه الامثلة بعن وبعت وبيعتما وبيعتم وبيعتن وبعت وبعنا بفتح الياء على وزن فعل المفتوح العين فنقل الى مكسورها ونقلت الكسرة الى الفاء وحذف الياء وهكذا قياس كل اجوف يائي مفتوح العين نحو شاع وانظم في هذا السلك امثال ذلك مما هو مفتوح العين بخلاف نحو خاف وهاب وطال فانه لا نقل فيها الى باب اخر تقول خفت والاصل خوفت وهبت والاصل هيبت وطلت والاصل طولت فاعلت بنقل حركة العين ثم حذفها تنبيه هذه الطريقة التي ذكرناها في النظم تبعا للاصل في اعلال فعل المضموم العين والمكسورها هي طريقة المتقدمين وثم طريقة اخرى مشى عليها المتاخرون منهم ابن الحاجب ومتابعه على ذلك شارحو كلامه وتقريرها ان يقال تحركت الواو والياء فيهما وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفا ثم حذفت الالف عند اتصال الضمير لسكون اللام ح ثم ضمت الفاء في الواوي وكسرت في اليائي دلالة عليهما وانما لم يرتض ابن الحاجب الطريقة الاولى لما فيها من النقل من باب الى باب مخالفة لفظا ومعنى لاختلاف معاني الابواب ولما يلزم فيها من المحذور وهو مجيء فعل المضموم العين متعديا وذلك لان اصل قولنا سدته وقلته مثلا سودته وقولته بضم العين كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت ضمة العين الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فقد جاء فعل المضموم العين متعديا واجيب بمنع كونه في الاصل مضموم العين وذلك لان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل مضموم العين متعديا فهو في الاصل بفتح العين وانما ارتكب الاولون ذلك لما راوا انهم لم يفرقوا في خفت وهبت بين الواو والياء فقالوا لو كانت الحركة لبيان الواو لوجب الضم في خفت لانه واوي واجاب عن ذلك ابن الحاجب بانهم انما كسروا في خفت لاجل بيان البنية وذلك لان الدلالة على البنية اهم من بيان الواوي واليائي لتعلق الاول بالمعنى والثاني باللفظ ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعت اذ لو فتحوهما لما دل على حركة العين لان الفتح لخفته لا ينقل الى الفاء بخلاف الضم والكسر ولاحتمال الاصالة بخلاف الاخريين لان الفاء لا تقع مكسورة ولا مضمومة فوجودهما

فهو

بالشك المذهب الكسائي

بالنظر الى كلام الاصل

بعد اسناده لجميع ضمير قل بالنقل والقلب اعتلال مكمل وبيع بالنقل فقط معلول

حقق بيانا

دليل على النقل قطعا لم يتركوا بيان الواوي واليائي حذرا من فوت المقصود اجمع بخلاف خفت وهبت فان الكسرة تدل على انه مكسور العين وان فاته بيان البنية انتهى وان بنيت الماضي من الاجوف المذكور للمفعول فاكسر قد قرن بالبناء للمجهول نفاده من الجميع اي من مفتوح العين ومضمومها ومكسورها واويا كان او يائيا متصلا باخره الضمائر ولا في الواوي صنن صين قل وهو بالنقل اي نقل حركة العين وهي هنا الواو الى ما قبلها بعد اسكانه والقلب اي قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها اعتلاله مكمل بضم الميم للمشاكلة فاصله صون فنقلت كسرة الواو الى الصاد بعد حذف ضمتها فوقعت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء فصار صين وانما لم نذكر حذف حركة الفاء لانه مفهوم من نقل الحركة اليها ضرورة ان الحرف الواحد لا يتحرك بحركتين في آن واحد وقس على هذا باقي الامثلة وفي اليائي منه بيع وهو بالنقل فقط اي نقل حركة العين وهي هنا الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته معلول اذ اصله بيع فنقلت كسرة الياء الى الموحدة بعد حذف ضمها فصار بيع ولم يحتج الى قلب الياء الى شيء اخر لسكونها بعد حركة تجانسها بخلاف الواو ففي اليائي عملان وفي الواوي ثلاثة اعمال وهذه هي اللغة المشهورة الفصحى وهي لغة قريش ومن جاورهم وفيه لغتان اخريان احداهما صون وبوع بالواو وحذفت حركة العين وقلبت الياء لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه عكس اللغة الاولى لان في اللغة الاولى بعد النقل تبقى الياء في حالها وتقلب الواو في الواوي ياء لانكسار ما قبلها وفي هذه تبقى الواو في الواوي وتقلب الياء في اليائي واوا لانضمام ما قبلها وهي لغة بعض بني تميم وجميع فقعس ودبير وهما من فصحاء بني اسد واللغة الثالثة هي الاشمام وهي لغة كثير واكثر بني اسد والاشمام هنا هو الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وحقيقته ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها كذا قاله التفتازاني وفيه رد لما قيل من ان الاشمام في قيل مثلا انما يكون بعد النطق بالقاف حال النطق بالياء وانما لم يكن لما في الياء من المد ووجه فساده ان الاشمام ثابت في مثل بعت يا عبد وقلت يا قول على انه لو فعل ما ذكر لانقلب الياء واوا لضم الشفتين اذ لا معنى للواو الا ذلك ثم ظاهر كلام التفتازاني ان المتقدم الكسر وقد قيل بالعكس وبه اخذ بعض مشايخ الاقراء وقيل النطق مثلا متحركة بحركة ممتزجة شيوعا وانكره بعضهم وما ذكرناه في تعريف الاشمام هو المراد عند النحاة والقراء لا ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا كما في الوقف ولا الاتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة

وفي مضارعيهما تقول يصون والاعلال بالنقل فقط كذا يبيع جا على هذا النمط اما يخاف او يهاب فانهما بالنقل والقلب اعلالا فيهما وان عليه جاز لا ادخلتا فعينه تسقط ان اسكنتا ما بعدها وان تحركت

٧٦

تنبيه كما قيل لان ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر بعد هاحرف بين حرفي الواو والياء قد يشترك المبني للفاعل والمبني للمفعول من الاجوف اليائي في بعض المواضع في اللفظ وذلك اذا اتصل به ما يسكن لامه كنا الضمير ونونه والفرق بينهما تقديري اذا اصل بعن اذا كان مبنيا للفاعل بيعن مفتوح الفاء والعين فنقل الى فعل مكسور العين فصار بيعن ثم نقلت حركة العين الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فصار بعن واذا كان مبنيا للمفعول فاصله بيعن بضم الفاء وكسر العين فنقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين فصار بعن وكذلك بعت فلا تغفل عنه فان الفرق بينهما في مثل هذه المواضع مما يشتبه على كثير من الطلبة وذلك بناء على جواز الاوجه الثلاثة وهي اخلاص الضم والكسر والاشمام في جميع تصاريف هذا المعتل وان اوقع في لبس على ما في الشافية خلافا لما في التسهيل فانه قال فيه ويمنع الاخلاص عند خوف اللبس انتهى ولما فرغنا من بيان الاعلال في الماضي نشرع في بيان المضارع فنقول وفي مضارعيهما اي الواوي واليائي تقول يصون في الاول والاعلال فيه بالنقل اي نقل ضمة الواو الى ما قبلها فقط اذ الاصل يصون كينصر فتنقل الضمة من الواو الى الصاد فيصير يصون كذا اعلال مضارع اليائي نحو يبيع جاء على هذا النمط المذكور فاعلاله بالنقل فقط ايضا فان اصل يبيع يبيع كيضرب فنقلت كسرة الياء الى ما قبلها وهذا اذا كان الواوي مضموم العين واليائي مكسورها كما مثلنا اما اذا كانا مفتوحي العين نحو يخاف في الواوي ويهاب في اليائي فان اصلهما يخوف ويهيب كيعلم فهما بالنقل اي نقل حركتي الواو والياء الى ما قبلهما والقلب اي قلب الواو والياء الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما في الحال اعلا بالبناء للمفعول حملا للمضارع على الماضي فافهما بابدال النون الخفيفة الفا واما اعتلال المبني للمفعول من الجميع فهو بالنقل والقلب ايضا نحو يصان ويباع ويخاف ويهاب فان اصلها يصون ويبيع ويخوف ويهيب على وزن يضرب المبني للمجهول فنقلت حركة العين فيها وهو حرف العلة الى ما قبله فتحرك حرف العلة في الاصل وانفتح ما قبله في الحال فقلب الفا والامثلة اربعة لانها اما واوي او يائي والاول اما مفتوح العين او مضمومها والثاني اما مكسور العين او مفتوحها وان عليه اي على المضارع الاجوف جازم من الجوازم ان ادخلتا بالف الاطلاق فعينه المعتلة سواء كانت واوا كيصون او ياء كيبيع او الفا منقلبة عن احدهما كيخاف ويهاب تسقط وجوبا ان اسكنتا بالف الاطلاق ايضا ما اي الحرف الذي بعدها اي بعد العين وهو لام الفعل لالتقاء الساكنين سواء كان سكونه بالجازم او بغيره وذلك في سبعة مواضع كما سيأتي بيانها وان تحرك ما بعدها بحركة اصلية كالحركة مع الضمائر لان الضمائر كالجزء ومشابهة للاصلية كالحركة مع نون التوكيد

كلم يصن ولم يصونا خلتي وقس عليه ما بيع جميعا كزاكرلم يبع ولم يبيعا ولم يخف ولم يخافا وقس
عليه الامر نحو صن صونا القسي وان توكد بنون فقل صونن هكذا الباقي المثل

تثبت عين الفعل المذكورة لعدم علة الحذف وذلك في السبعة الباقية فالاول من السبعة التي تسقط فيها العين وهي ما اعرب من الافعال بالحركات او بني على السكون هو المسند الى ضمير المفرد المذكر الغائب كقولك لم يصن بحذف العين واصله يصون فلما دخل الجازم حذف حركة الاخر ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين على غير حده وقس عليه الستة الباقية والاول من السبعة التي تثبت فيها العين وهو ما اعرب من الافعال بالحروف هو المسند الى ضمير المثنى مطلقا نحو لم يصونا باثبات العين واصله يصونان فلما دخل الجازم حذف النون فبقي يصونا فما بعد حرف العلة فيه متحرك فلم يحذف لعدم موجبه وقولي خلتي تتميم للبيت وهو بفتح المعجمة وتشديد اللام وبالمثناة الفوقية الصداقة والضم لغة فيها وقس عليه ما بقي وهو الستة الاخرى جميعا فللجمع المذكر لم يصونوا باثباتها وللمفردة الغائبة لم تصن بحذفها وللمثناة لم تصونا باثباتها ولجمعها لم يصن بحذفها كما تقول يصن بغير جازم فلا يتغير الحكم لان الجازم لا عمل له لانه مبني فان قيل اذا كان الجازم لا عمل له فما سبب حذف العين اجيب بانها انما حذفت لالتقاء الساكنين عند اتصال نون الاناث به وذلك لان الفعل مع نون الاناث مبني على السكون انتهى وللمفرد المخاطب لم تصن بالحذف ولمثناه لم تصونا ولجمعه لم تصونوا وللمفردة المخاطبة لم تصوني ولمثناها لم تصونا بالاثبات ولجمعها لم تصن وللمتكلم وحده لم اصن وله مع غيره لم نصن بالحذف كذلك قياس كل ما كان عينه ياء نحو لم يبع بحذفها لسكون ما بعدها ولم يبيعا باثباتها وكذلك ما عينه الف نحو لم يخف بحذفها ولم يخافا باثباتها وكذا قياس جميع تصاريفهما والضابط في سقوط العين وثبوتها في المضارع الاجوف المجزوم ان المحذوف للجازم ان كان حركة حذفت العين وان كان نون الرفع ثبتت وانما كان حذف النون علامة لثبوت العين لتحقق الضمير قبلها المقتضي سكونه لتحرك اللام المانع من التقاء الساكنين الموجب لعدم ثبوت العين وقس عليه اي على المضارع المجزوم في سقوط عينه اذا سكن ما بعدها وثبوتها اذا تحرك الامر اي فعل الامر فتحذف منه عين الفعل اذا سكن ما بعدها نحو صن امر من تصون حذف حرف المضارعة وسكن اللام فصار صون فحذفت العين للساكنين وتثبتها اذا تحرك نحو صونا القسي بكسر القاف والسين المهملة جمع قوس واتي به تتميما للبيت واصله قووس لانه فعول الا انهم قدموا اللام فقالوا قسو على وزن فلوع ثم قلبوا الواو ياء وكسروا القاف كما كسروا عين عصي فصارت قسيا على فليع كان من ذوات الثلث فصار من ذوات الاربع فاذا نسبت اليها قلت قسوي فتردها الى الاصل وقس عليها باقي الامثلة وان توكد بنون ثقيلة او خفيفة فقل اذا اكدته بالاولى صونن للمذكر المفرد بفتح النون وهكذا القياس لباقي المثل نحو صونان لمثناه وصونن لجمعه بضم النون

بنيت للمفعول قل اجيبا يجاب والامر اجب اجيبا كذا استقيم يستقام واستقم
للامر جا واستقيما قد علم انقيد ينقاد كذا انقاد انقد واختير يختار كذا اختر مفرد

٧٩

وان كان واويا تقلب الواو في المصدر ياء كما ذكرنا في انقيادا ولم يعلوا اجتوروا واحتوشوا لانه بمعنى تفاعلوا كتجاوروا وتحاوشوا ومثله مما لا يعل فيه لتحرك الالف فلو اعلوه لادى الى الاخلال بخلاف اقام فانه اعل وان كان ما قبل حرف العلة فيه ساكنا لامكان نقل حرف عوضا منه وهو الالف ثم هذه الابنية الاربعة المعتلة من مزيد الثلاثي اذا بنيت منها للمفعول قل في ماضي الاول منها اجيبا بالف الاطلاق وفي مضارعه يجاب بضم اوله واصله اجوب يجوب بكسر العين في الاول وفتحها في الثاني فنقلت حركة عينه وهي الواو الى الفاء وهي الجيم فوقعت الواو في الماضي ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء كما في يجيب وتحركت في المضارع في الاصل وانفتح ما قبلها في الحال فقلبت الفا كما في اجاب والامر من يجوب بعد اعلاله اذا اسندته للمفرد المذكر قل فيه اجب وكيفية اقتطاعه من المضارع ان تحذف حرف المضارعة وتعيد الهمزة للمتروك ثم تبنيه على السكون وتحذف الياء لالتقاء الساكنين كما مر وتثبتها اذا اسندتها الى ضمير غير المفرد المذكر فتقول فيه اجيبا للمثنى مطلقا واجيبوا الجمع الذكور واجيبي للمفردة المخاطبة بفتح اولهما واثبات الياء لعدم مقتضى الحذف واجبن للجمع المؤنث بحذف الياء لالتقاء الساكنين وقس على ذلك الباقي كذا قل في ماضي الثاني منها استقيم وفي مضارعه يستقام بضم اولهما واصلهما استقوم يستقوم بكسر العين في الاول وفتحها في الثاني فاعلا بالنقل والقلب كما في الاول واستقم للامر للمفرد المذكر جا وكيفية اقتطافه كالاول غير انك تجلب في اوله همزة وصل للتوصل بها الى النطق بالساكن وتثبت الياء فيما عدا المفرد المذكر نحو استقيما للمثنى مطلقا واستقيموا للجمع المذكر واستقيمي للمفردة المخاطبة باثبات الياء لعدم مقتضى الحذف كما قد علم ذلك مما مر وقل في ماضي الثالث منها انقيد وفي مضارعه ينقاد بضم اولهما واصلهما انقود ينقود بكسر العين في الاول وفتحها في الثاني فاعل الاول منهما بالنقل والقلب والثاني بالقلب فقط كما مر كذا قل في الامر منه اذا اسندته الى غير المفرد المذكر انقادا للمثنى مطلقا وانقادوا للجمع المذكر وانقادي للمفردة المخاطبة بقلب الواو فيهما الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتحذف الالف في المفرد المذكر نحو انقد لالتقاء الساكنين وقل في ماضي الرابع منها اختير وفي مضارعه يختار بضم اولهما واصلهما اختير يختير بكسر العين في الاول وفتحها في الثاني فنقلت حركة الياء في الاول الى ما قبلها بعد سلب ضمته وتحركت الياء في الثاني وانفتح ما قبلها فقلبت الفا

وغيره اختارا وما على الذي قدمر صحيح لا تعل مثل ذي بل فيه قل قول ثم قاولا كذاك قل تقولا تقاولا
كذا تقول زينا تزينا و سايرتسايرا بتينا واسود وابيض كذا اسوداد وابياض ثم هكذا
ما صرفا

كذا قل في الامر منه اختر بحذف الالف لالتقاء الساكنين اذا اسندته لمفرد مذكر واما غيره اي غير المفرد المذكر فتثبت الالف فيه نحو اختارا للمثنى مطلقا واختاروا للجمع الذكور واختاري للمفرد المخاطبة لعدم مقتضى الحذف والضابط في اعلال هذه الامثلة ما ذكرناه من ان عينها تحذف اذا سكن ما بعدها وتثبت اذا تحرك حركة اصلية او مشابهة لها كما مر بيانه تنبيه يجوز في نحو اختار وانقاد اذا بني للمفعول الاوجه الثلاثة الجائزة في نحو صان وباع لانهما مثلهما في ضم ما قبل حرف العلة في الاصل محلا في نحو اجاب واستقام فانه ساكن فيهما فلا وجه للاشمام والواو فيهما وهذه الاربعة الامثلة مثل المجرد في الاعلال ولذلك اجريت عليها احكامه من حذف العين عند اتصال الضمير المتحرك به وعند دخول الجازم اذا سكن ما بعدها ونحو ذلك واما ما عدا هذا الذي قد مر ذكره من الابنية الاربعة التي من الثلاثي المزيد المعتل العين فصحيح وجوبا ولا تعله مثل ما اعللت هذه الاربعة لعدم علة الاعلال بل فيه قل اذا بنيت باب التفعيل والمفاعلة من الواوي قول بتضعيف العين ثم قاولا كذاك قل فيه اذا بنيت باب التفعل والتفاعل من الواوي تقولا بتضعيف العين وتقاولا وكذا تقول فيه اذا بنيت باب التفعيل او التفعل من اليائي زينا وتزينا بتضعيف العين فيهما وتقول اذا بنيت باب المفاعلة او التفاعل منه ايضا سايرا وتسايرا وتبينا والالف في هذه الامثلة للاطلاق او ضمير المثنى وتقول فيه اذا بنيت باب الافعلال من الواوي اسود ومن اليائي ابيض بتشديد اخرهما وكذا تقول فيه اذا بنيت باب الافعيلال من الواوي اسوادّ وقولنا ودق هو بفتح الواو والفاء ماض من الوفاية وقافية للبيت ومن اليائي ابياض بتشديد اخرهما ايضا ثم هكذا قياس جميع ما صرف بصيغة المبني للمفعول من المضارع اي قس على ما ذكر ما صرف من هذه الامثلة المذكورة من مضارع وامر واسم فاعل واسم مفعول ومصدر وغير ذلك من اسم زمان او مكان فتصرف جميعها تصريف الصحيح بعينه لعدم علة الاعلال كما تقدم ولكون العين فيهما في غاية الخفة لسكون ما قبلها وانما اعل اقتعل واستفعل مع ان ما قبل العين ~~فيهما ايضا ساكن دون هذه لانه لا مانع من الاعلال فيهما لان ما قبل العين فيهما~~ ساكن دون هذه لانه لا مانع من الاعلال فيهما لان ما قبل العين فيهما يقبل نقل الحركة اليه بخلاف هذه فانها لا تقبله اما الالف فظاهر واما الواو والياء فلانه يودي

ثم اسم فاعل من المجرد يعتل بالهمز والمزيد فيه ما اعتل فيه المضارع
يعتل كهو صائن وبائع

٨٠

الى الالتباس فانك في توّل مثلا اذا نقلت حركة الواو الى الواو التي قبلها وجدت كلا الواوين قد استحق الاعلال فيحتاج الى قلبهما جميعا دفعا للتحكم وح يجتمع الالفان ولا بد من حذف احداهما فتصير الصيغة الى قال وهو واضح الالتباس واعلم انه اذا بنيت للمفعول من نحو قاول وتقاول يجب ان تقول فيهما قوول وتقوول بوزن صورب وتصورب بلا ادغام لئلا يلتبسا بالمبني للمفعول من توّل وتقوّل المضعفين والواو فيهما بدل من الالف كما سياتي والالف لا تدغم في شيء وكذا ما هو بدل منها وشبه سوير وتسوير بدون قلب لئلا يلتبسا بنحو زين وتزين ثم اسم فاعل مصوغ من الفعل الثلاثي المجرد الاجوف يعتل عينه بالهمز سواء كان واويا او يائيا واما المصوغ من الفعل الثلاثي المزيد فيه بتشديد الياء اسم مفعول من المضاعف فهو ما اعتل فيه المضارع يعتل ايضا اعلال اسم الفاعل من الابواب الاربعة المذكورة مثل اعلال مضارع تلك الابواب التي اشتق اسم الفاعل منها بعينه فمثال اسم الفاعل من الثلاثي المجرد الواوي كهو بسكون الهاء للوزن صائن من صان واصله صاون ومثاله من اليائي منه نحو قولك بائع من باع قلبت الواو والياء فيهما همزة لان الهمزة في هذا المقام اخف منهما كذا قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني والحق كما قال السعد التفتازاني انهما قلبتا الفا كما في الفعل ثم قلبت الالف المنقلبة همزة ولم تحذف لالتقاء الساكنين لللايودي حذفها الى الالتباس واختصت الهمزة بذلك لقربها من الالف وانما كان هذا هو الحق لان الاعلال في اسم الفاعل انما هو حمل على الفعل فالمناسب تقتضي ان يعل مثله ويشهد بذلك صحة نحو عاور وصايد وقد يرجح الاول بان الاعلال وقع في المفصل في بحث الابدال ان الهمزة منقلبة عن الالف المنقلبة وفي بحث الاعلال انها منقلبة عن الواو والياء فكانه قصد المسافة في بحث الاعلال لما علم ذلك في بحث الابدال وما في النظم يصلح ان يحمل على كل من الوجهين تنبيه تكتب هذه الهمزة صورة الياء بدون نقط لان الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها تكتب بحرف حركتها كذا قالوه ورد عليهم همزة مسائل فانها لا تكتب بحرف حركتها بل تكتب بالاحرف واعلم انه قد جاء في الشواذ حذف الالف دون قلبها همزة كقولهم شاك والاصل شاوك قلبت الواو الفا وحذفت الالف ووزنه فال بحذف العين وليس المحذوف الالف المنقلبة عن الواو لان حذف حروف العلة كثير بخلاف العلة كما في الكشاف في تفسير قوله تعالى على شفا جرف هار وزنه فعل قصر عن فاعل ونظيره شاك في شائك وليست الفه الف فاعل وانما هي عينه واصله هور وشوك

ومستقيم ومجيب ثم قل مختار منقاد الى باقي المثل ثم اسم مفعول لذا كذا اعل
بالنقل والحذف فقط كما نقل نحو مصون ومبيع وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي
اليا اشتهر

والصواب ما ذكرناه ومشى عليه هو في المفصل حيث قال وربما تحذف العين فيقال شاك انتهى
ومنهم من يقلب اي يضع العين في موضع اللام واللام في موضع العين ويقول شاكو ثم يعله
اعلال غاز كما سيجي ويقول الشاكي ووزنه فالع فعلى هذا القول تقول جاني شاك و
مررت بشاك بالكسر فيهما ورايت شاكيا باثبات اليا لخفة الفتحة وعلى الحذف تقول
جاني شاك ورايت شاكا بالفتح ومررت بشاك بالكسر ومثاله من الثلاثي المزيد
ثلاثة احرف من باب الاستفعال نحو مستقيم اصله مستقوم نقلت كسرة الواو
الى القاف ثم قلبت يا وكذا مستقيمان ومستقيمون و مثاله من الثلاثي المزيد
حرفا من باب الافعال نحو مجيب اصله مجوب فعل به ما فعل بسابقه وكذا مجيبان
ومجيبون الخ ثم قل في اسم الفاعل من الثلاثي المزيد حرفين من باب الافتعال
نحو مختار اصله مختير بكسر اليا التحتية فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب
الفا وكذا مختاران ومختارون الخ ومثاله من الثلاثي المزيد حرفين ايضا من باب الا
نفعال نحو منقاد اصله منقود بكسر الواو ففعل به ما فعل بسابقه وكذا منقادان
ومنقادون ونحو هذان الوصفان يفترقان باضافة اولهما الى ثانيهما للوزن ويقاس
عليهما باقي المثل من الابنية الاربعة وان لم يكن منهما فلا يعتل كما تقدم ثم اسم
مفعول لذاك الفعل الثلاثي المجرد الاجوف سواء كان واويا او يائيا قد اعل بصيغة
المبني للمفعول بالنقل اي نقل حركة الواو منه الى ما قبلها والحذف اي حذف احدى
الساكنين وسيأتي الخلاف في المحذوف منهما اما الواوي فهو قد اعل بالنقل والحذف
فقط وليس فيه عمل غير ذلك كما نقل عنهم نحو مصون اصله مصوون اذ هو ماخوذ
من يصون فنقلت ضمة الواو الى الصاد فالتقى ساكنان وهما الواوان الاولى التي هي
عين الفعل والثانية الزائدة التي هي واو مفعول فحذفت الاولى عند الاخفش
فوزنه مفول والثانية عند سيبويه فوزنه مفعل وسيأتي بيان ذلك واما
اليائي نحو مبيع ففيه بعد النقل والحذف عمل اخر وهو قلب ضمة اليا المنقولة الى البا
الموحدة كسرة لتقلب الواو يا لدفع الالتباس بالواوي هذا على مذهب سيبويه القائل
بان المحذوف هو واو المفعول واما على مذهب الاخفش القائل بان المحذوف عينه
فيصير بعد النقل والحذف مبوعا فتبدل ضمة البا كسرة وتقلب الواو يا
لسكونها وانكسار ما قبلها فيصير مبيعا فوزنه على مذهب سيبويه مفعل
بكسر الفا وسكون العين وعلى مذهب الاخفش مفيل بكسر الفا وسكون اليا
وندر تصحيح اسم المفعول من الاجوف ذي الواو سمع من بعض العرب ثوب مصوون

وبع وخف وانا بنون اكدا تبعن قل ضبن وخافن الجدا

٧٧

الاولى وصونن للمفردة المخاطبة بكسر النون الاولى وصونان لمثنى باعادة العين المحذوفة
فيما حذفت منه وهو فعل المفرد المذكر لزوال علة الحذف بتحرك ما بعدها لما تقدم من انه
يفتح اخر الفعل ويضم ويكسر دفعا لالتقا الساكنين وابقاؤها فيما ثبتت فيه وهو ما
عدا ذلك وعبارة التفتازاني تقتضي ان الواو اعيدت في جميع الامثلة ويورد
عليها بانها لم تحذف الا في فعل المفرد المذكر فقط والعود فرع الحذف وتكلف
بعضهم في الجواب عن ذلك قائلا لما كان فعل المفرد المذكر اصلا بالنسبة الى باقي الامثلة
صح ذلك الاعتبار في الجميع اذ الفعل المتصل به الف الاثنين هو فعل الواحد متصلا
به الف الاثنين وكذا فعل الواحدة المخاطبة هو فعل الواحد متصلا به يا المخاطبة
فالعلة فيه هي العلة فيهما فاعادة العين بعد حذفها موجودة في الجميع وفيه تعسف لا يخفى
واما جمع المونث فتحذف منه العين منه لزوما سواء اتصلت به نون التوكيد او لا نحو صنان
وكذا اذا اكدته بالنون الخفيفة نحو صونن للمفرد المذكر وصونن للمفردة المونثة وصونن
لجمع المذكر بثبوت الواو في ذلك لزوال علة الحذف ولا يوكد بالخفيفة غيرها ذكر كما تقدمت الاشارة اليه
و كذلك الحكم في الاثبات والحذف للعين في اليائي تحذف اذا لقيها ساكن نحو بع فان اصله
تبيع فلما صيغ منه الامر حذف حرف المضارعة وسكن اخره فالتقى ساكنان اليا والعين
فحذفت اليا لالتقا الساكنين وثبتت اذا انتفى ذلك نحو بيعا وبيعوا وبيعي باثباتها فيما عدا
المفرد المذكر وجمع المونث و كذلك من الواوي المنقلبة واوه الفا نحو خف اصله خاف
فنفعل به ما فعل بسابقه فتثبت الالف فيما عدا المفرد المذكر وجمع الاناث وتحذف فيهما
و هذان الفعلان ان بنون ثقيلا وخفيفة اكدا بالبنا للمفعول فلهما احكام
فان اكدت بالاولى الاول وهو بع تبعن قل فيه وان اكدت بها الثاني وهو خف قل فيه
خافن الجدا باعادة العين فيهما لزوال علة حذفها وكذا تقول في الخفيفة صونن
وبيعن وخافن الى الاخر بلا فرق ويشترط في هذه الحركة التي تعود العين لاجلها
اذا وجدت ان تكون اصلية معتدا بها فلذلك لم تعد العين في نحو صن الشي وبع الثوب
وخف القوم لان الحركة فيها عارضة لا اعتداد بها فوجودها كعدمها بخلاف الحركة
في نحو صونا وصونن وصونن وصونن وامثالها فانها كالاصلية لاتصال
ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء اما في نحو صونا فلان ضمير الفاعل المتصل بالفعل
كالجزء منه واما في نحو صونن فلان نون التوكيد مع الضمير المستتر كالمتصل
وتحقيق هذا المقام انا لسنا ضمير الفاعل المتصل ونون التوكيد

ولا يعل من مزيد قد اتى من الثلاثي سوى اربعة اتيته اجاب فاستقاما

مع المستتر بجزاين الكلمة في امتناع وقوع الفصل بينهما اصلا فتشبه الحركات الواقعة قبلها الحركة اصل الكلمة
حتى كان المجموع كلمة واحدة ثم لتغير احكام الحركة الاصلية لهذه الحركة العارضة فتثبت معها
العين لتبوتها مع الحركة الاصلية وهذا انما يكون اذا لم تكن الحرف التي قبل ضمير الفاعل موضوعة
على السكون كتا التانيث في الفعل نحو بعت فانه يجب ان يقال بعنا بحذف اللام ايضا
وان كانت التالية هي احد الساكنين متحركة لاجل الالف لان هذه الحركة عارضة
لا اعتداد بها لكون تا التانيث موضوعة على السكون ولا تقول بعتا باثبات اللام اعتدادا
بالحركة لانه لا يجوز الاعتداد بها كما علمت فان قلت هذا المثال الذي مثلت به من
الناقص وليس مما نحن فيه وهو الاجوف فكان ينبغي ان يمثل بالاجوف قلت
انما مثلت بالناقص دون الاجوف لاشتراكهما في الحكم المذكور وقد مر في ذلك الاستغناء
عن اعادة مثله هناك وان لم يعد المحذوف فيه نحو لا تخشون وارضون فيقال لا تخشاون و
ارضاون مع ان نون التوكيد كجز من الكلمة انما هو مع غير الظاهر والضمير في لا تخشون
وارضون بارز وهو الواو بخلاف بيعن وخافن والسر في ذلك ان الاصل
فيهما ان تكون كالجز الا انها حرف التصق به لفظا ومعنى فاشبهت ضمير الفاعل
المتصل وهذا انما يتحقق في غير البارز اذ لا فاصل بينهما بخلاف البارز فانه فاصل
بين الفعل والنون فلا يتحقق الاتحاد اللفظي فلا يشبه ضمير الفاعل المتصل قال
التفتازاني وها هنا فائدة لا بد من التنبيه لها وهي ان المراد بالمتصل في هذا المقام
الالف الذي هو ضمير الاثنين دون واو الضمير ويايه والا كسر ان يجوز لي اغزن مسندا
الى ضمير الواحد موكدا بالنون اغزن بدون اعادة اللام التي هي الواو اذ النون في
مشابهته لواو الضمير في لصوق الفعل واللام لم تعد مع المتصل الذي هو واو الضمير
فكذا لا تعاد مع مشابهه وهو نون التوكيد وكذا لا تعاد اللام مع يا الضمير كقولك
للواحدة اغزن بالكسر وهذا ظاهر وبعد انقضا الكلام على المجرد اعلال المجرد من الاجوف
شرع في بيان اعلال المزيد منه و اعلم انه لا يعل بصيغة المبني للفاعل للمفعول
من فعل مزيد فيه حال كونه قد اتى من الفعل الثلاثي سوى اربعة بالف الاطلاق
اي اربعة ابنية وهي اربعة ابواب باب الافعال والاستفعال والانفعال والافتعال
فمثال الاول نحو قولنا اجاب اصله اجوب على وزن افعل فنقلت فتحة العين
وهي الواو الى الفا وهي الجيم وقلبت الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح
ما قبلها في الحال فصار اجاب ومثال الثاني نحو قولنا استقاما اصله استقوم

وانقاد واختار فقل اذا ما صرفتها يجيب يستقيم ذا

٧٨

فنقلت حركة العين الواو الى القاف فقلبت الفا للعلة السابقة فصار استقام واما نحو
واستحوذ واستصوب واستجوب واستنوق فلم يعل للتنبيه على الاصل قال ابو زيد هذا الباب
كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كذا في الصحاح وفي موضع اخر منه ان تصحيح هذه الاشيا
لغة فصيحة انتهى قال ابو حيان والصحيح المنع لان هذه الالفاظ بالقياس الى
ما جا معلولا كنقطة من بحر فينبغي ان يتبع فيها السماع ولا يقاس عليها وفي التسهيل
القياس اذا اهمل الثلاثي فقط كاستنوق واستحوذ واستيأس انتهى
ومثال الثالث نحو قولنا انقاد اصله انقود فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ومثال الرابع نحو قولنا اختار اصله اختير فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فقل في هذه الاربعة اذا ما صرفتها اي اذا صرفت كل واحد منها الى المضارع والمصدر
ونحوهما يجيب في مضارع الاول واصله يجوب كيكرم فنقلت حركة الواو وهي
الكسرة الى ما قبلها ثم قلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها فصار يجيب وقل في مضارع
الثاني يستقيم واصله يستقوم كيستخرج ففعل به كما فعل بالاول وقل في
مصدر الثاني اجابة اصله اجوابا نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الفا كما في
الفعل ثم حذفت الالف لالتقا الساكنين وعوض عنها تا في الاخر وقد تحذف نحو
اقام الصلاة فان قلت اي الالفين المحذوف الف الافعال او عين الفعل قلت
فيه خلاف فمذهب الخليل وسيبويه ان المحذوف الف الافعال لانها زائدة والزائد
اولى بالحذف من الاصلي لا عين الفعل ووزنه افعله ومذهب الاخفش ان المحذوف
عين الفعل لان الالف لا تدل على معنى زائد ووزنه افالة وقول سيبويه اولى لان
التا كما علمت عوض عن المحذوف وهي زائدة وتعويض الزائد عن الزائد اولى
من تعويض الزائد عن الاصلي للتناسب وايضا الاولى هي التي ثبتت بها النطق
لانها زائدة او اصلية والثانية لم تصادف محلا للنطق بها لطيفة كان بعض
المشايخ المحدثين رحمهم الله اذا ساله الطالب ان يجيزه او يشهد له في الاجازة
سال الطالب عن لفظ الاجازة وعن اعلالها فان بينه اجازه والا فلا انتهى وانما علوا
هذا الاعلال في المزيد حملا له على المجرد الذي هو جاب ولذا لم يعلوا نحو عور واسود
لضعف اخرهما حال كونهما فعلين ماضيين من الالوان والعيوب لما لم يعلوا
نحو عور واسود المشددين لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب
افعل وافعال بتشديد اللام فيهما بدليل اختصاصهما بهما والبواقي محذوفات منهما

اجابة كذا استقام نحو اجتار مختار سيقاد انقياد اكذا قال اختيار انه جعله اذا

اي افعل بتشديد اللام

وعلى الاعلال اما الاول فقال المرادي اعلم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس بمثال ايعال وذلك لان ابيض لو اعلت عينه بالاعلال المذكور لقيل باض فكان يظن انه فاعل من البضاضة وهي نعومة الجسد واما الثاني فقال الجاربردي لو اعل المتحركت الفا وحذفت همزة الوصل واحدا الالفين فقيل اعواد مثلا عار قلم يد ما هو افعال امر فاعل فلما لم يعلوا الاصل لم يعلوا الفرع ثم على هذا انهم اذا اعلوا اجاب حملا على مجرده ومنهم من لا يسلم هذا وبعلا فيقول عار واساد وعار وساد بتشديد اواخرها وهو قليل قال الشاعر

وسائله بظهر الغيب عني ﴿ اعارت عينه ام لم تعارا ﴾ واما نحو احتلت واعتمت والبيت واحوش واطول واحول فشاذ اذ جي بها ثبتهما على الاصل وكذا اسائر تصاريفهما وتجاني هذه الافعال اعلالا والاول هو الفصيح وعليه قول امرء القيس

لمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ﴿ فالهيتها عن ذي تمائم محول ﴾

ورواه الاصمعي مغيل كذا التمثيل المصدر من الثاني نحو قولنا استقامة حذا علبا النون الخفيفة الفا واصله استقوام ففعل به ما فعل باجواب على ما مر وقال في مضارع الثالث ينقاد اصله ينقود وفي مضارع الرابع يختار اصله يختير فقلبت الواو والياء فيهما الفا الما مر بيانه وقال في مصدر الثالث انقيادا واصله انقوادا قلبت الواو لانكسار ما قبلها مع اعلال الفعل وكذا في كل مصدر اعل فعله نحو قام يقوم قياما والاصل قوام واما قولهم حال يحول حولا فشاذ قال التفتازاني كذا ذكروه وفيه نظر لانه اسم مصدر كما في الصحاح انتهى وفي نظره نظر لان الذي في الصحاح انه اسم مصدر لحول بالتضعيف لعدم مجاراته لفعله في عدد الحروف ولا يلزم منه كونه اسم مصدر ايضا لحال كما هنا لمجاراته له في ذلك ونظيره ما قالوه من ان نباتا اسم مصدر لانبت ومصدر لنبت لا يقال مصدر حال الحؤول اذ قياس مصدر فعل بفتح العين اللازم فعول لانا نقول هو مصدر له لمجاراته المذكورة وكونه قياسا او لا خارج عن ذلك فان قلت لم لم تنقل حركة الياء الى ما قبلها حتى تقلب الفا كما في اقامة قلت الاعلال في المصدر فرع الاعلال في فعله ولا نقل في فعله فلا نقل فيه ايضا لانه تابع لفعله في نوع اعلاله وجودا وعدما وايضا لو عل بالنقل لالتبس بمصدر افعل وذلك لانه لو نقلت حركة الياء الى القاف وقلبت الياء الفا لزم حذف احدى الالفين كما في اقامة فيبقى على صورة افعال وهو واضح الالتباس ومثل هذا التقرير يأتي في باب اختار بلا فرق وكذا اقل في مصدر الرابع اختيارا على الاصل لعدم موجب الاعلال وان كان واويا مثل اعتاد

ومسك مدووف قال الجوهري لم يات من بنات الواو بالتمام الا حرفان مصوون ومدووف بالدال المهملة انتهى وفي القياس على ذلك خلاف منعه الجمهور واجازه المبرد في احد قوليه وذكر الجوهري ان بعض النحويين يقيس الاتمام في الواو والاخفة لبعض العرب وقال الاستاذ ابو علي حكى ذلك الكسائي وقاس عليه وحكى الفراء عنه ان بني يربوع وبني عقيل يقولون ايضا حل مصووغ ورجل معوود وفرس مقوود وقول معوول قال ابن السيد وهذا كله خرج عن الكوفيين والبصريون لا يعرفونه والتصحيح في اسم المفعول من الاجوف ذي الياء اشتهر قال سيبويه وبعض العرب يخرجه على الاصل فيقول مخيوط ومبيوع ولا نعلمهم اتموا في الواو لانها اثقل لا يقال ليس تمام هذا النوع من الواوي باثقل من قولهم سادتهم سوددا اذا وثب وعارت عينه تعور عورا بل ذلك اولى لان في ذلك اجتماع ضمتين وواوين وليس في مصوون مثل الاضمة واحدة وواوان ومن ثم قاسه المبرد كما نقله عنه ابو الفتح وابن مالك لانا نقول ان مثل عوور سالم انتهى وانما احتمل لانهم لو حذفوها لعدا اسكان الواو لالتبس فعول بفعل لان الوصف يأتي عليهما بخلاف مصوون وما نقل عن المبرد خرج عنهم فقد نص في تصريفه على تقييده بالضرورة كما سيأتي بيانه وهذا البعض الذي اهمه سيبويه هم بنو تميم حكى ذلك المازني وغيره قال الشاعر حتى تذكر بيضات وهيجه ﴿ يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم ﴾ وقال الآخر قد كان قومك يحسبونك سيدا ﴿ واخال انك سيد معيون ﴾ وخالف المبرد في تصريفه فقال انما اجاز ورد مبيع الى اصله في الضرورة ولم يجعله لغة انتهى وهذا البيت من الفية ابن مالك ذكرته هنا على طريق الاستعانة وهو معنى بديعي والتنبيه على ندور تصحيح الواوي واشتهار تصحيح اليائي من زيادتي وان قلت هل واو مفعول هو المحذوف من نحو مصون ومبيع ام المحذوف منهما الواو الاصلية التي هي العين في فعل له قلت فيه قولان العلاثم بفتح المثلثة اسم اشارة اي فيه قولان فاوك بالصرف بمعنى سابق من القولين وهو ان المحذوف واو مفعول عن امام النحاة سيبويه وشيخه الخليل ابن احمد قد فشا نقله ووجهه انها زائدة والزائد اولى بالحذف والثاني من القولين وهو ان المحذوف عين فعله منقول عن علي بن سليمان الاخفش الاصغر ووجهه ان العين كثيرا ما يعرضها الحذف في غير هذا الموضع كحذفها في

اي فتحذف الواو والثانية لان الساكنين اذا التقيا في كلمة واحدة حذف الاول منهما كما في قل وبع ومذهب سيبويه اولى لان الثانية زائدة وهي بالحذف اجدر وكونها علامة المفعول ممنوع وانما هي متولدة من اشباع الضمة لان ضم مفعل كلاهم الاكرم معونا ولئن سلم فها هنا علامة اخرى وهي الميم ولان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني فحذفه اولى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلة دفع الالتباس فالجواب انه لو قيل ما قال به سيبويه لدفع الالتباس ايضا فان عورض بان الزائد اذا اجتمع مع الاصل فالحذف بالزائد اولى كالياء من غازي مع وجود التنوين الذي هو زائد فكيف يحذف هنا الزائد وبانه اذا التقى الساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف اجيب بالفرق لان كلا من الخلف الجيلي في المعارضة الاولى والساكن الاول في المعارضة الثانية انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا والاول منهما حرف علة واما هنا فليس الثاني حرفا صحيحا بل الاول والثاني حرفا علة لا يقال قد ثبت حذف الاول مع ان الثاني ايضا حرف علة وذلك في اعلال نحو مصطفون لانا نقول انما حذف الاول لان حذف الثاني مفوت للدلالة على معنى وما نحن فيه ليس كذلك ولان قلب الضمة الى الكسرة ليس على اصل الاخفش في هذا فان اصله ان الفاء اذا ضمت وبعدها ياء اصلية لا تقلب ياء واوا والانضمام ما قبلها الا في الجمع نحو بيض وقد قلبت ها هنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها في موجودة اجدر قال التفتازاني بعد ترجيح قول سيبويه واما قولهم مشيب في الواوي من الشوب وهو الخلط ومهوب في اليائي من الهيبة فمن الشواذ والقياس مشوب ومهيب انتهى توهم تولهم خروجهما عن قول سيبويه فاجاب بالشذوذ فيهما وهو بالنسبة الى الثاني صحيح لان اصله مهيوب لانه يائي حذفت الياء التي هي عين مفعول بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار مهوسا واما بالنسبة الى الاول فليس كذلك لان اصله مشووب اذ هو واوي فقلبوا الواو الاولى التي هي عين مفعول ياء وحذفوا الثانية وانما لم يقل بالعكس لانه قد عهد منهم قلب الواو التي هي عين ياء فقالوا حورا وحور وحيرا وحيرا انشد ابو زيد عينا حورا من العين الحير ولم يحفظ عنهم قلب واو مفعول ياء الا انه يرد عليه

يقال يعل كان مستقيما عن ذكر الادغام

نحو مرمي حكى ذلك ابو حيان فظهر من هذا ان مشيبا جار على قياس قول سيبويه فلا شذوذ فيه فتامل فان قلت هل يظهر لهذا الخلاف من كون المحذوف عين الفعل او الزائد ثمرة لفظية قلت نعم قد قالوا تظهر فائدة ذلك في تخفيف مسوء وامثاله تقول على راي الاخفش رايت مسوا بالتشديد كما تقول في مقروء مقرو لانها عنده واو مفعول وعلى مذهب سيبويه رايت مسوا بالنقل كما تقول في خبء خب فتحرك الواو لانها في مذهبه عين الكلمة وهو اي اسم المفعول من الفعل الاجوف المزيد فيه اما بالقلب فقط اي قلب العين الفا سواء كانت واوا او يا لوجود علة القلب فيه بعل وذلك اذا اخذ من نحو اختار وانقاد واما بالقلب والنقل المذكور وذلك اذا اخذ من نحو استقام واجاب على ان اخذ من هذه الابنية الاربعة الابنية السابق بيانها وهو المراد بقولي ان فعل له وهو المضارع المبني للمفعول به اعتلل اي بان كان من الابنية المتقدم بيانها وحاصله ان اسم المفعول من الاجوف المزيد فيه اذا كان من الابنية الاربعة فهو يعل كما اعل فعله اما بالقلب فقط كما في الماخوذ من اختار وانقاد او بالقلب والنقل كما في الماخوذ من استقام واجاب وعبارتي اوضح واشمل من عبارة الاصل فانه اقتصر على اعلال اسم المفعول من المزيد على القلب فقط وهو قاصر لانه من استقام واجاب يعل بالنقل كما علمت وكانه قصد المسافة فذكر الاصل لاستتباعه المقدمة كما اعل بالنقل والقلب نحو مجاب ومستقام اصلهما مجوب ومستقوم بفتح الواو فيهما فنقلت حركة الواو الى ما قبلها فتحرك حرف العلة في الاصل وانفتح ما قبله في الحال فقلب الفا فصار مجابا ومستقاما وكذا تقول فيما اعل بالقلب فقط نحو مختار ومنقاد كذا اصلهما مختير ومنقود بفتح حرف العلة فيهما فقلب الفا لتحركه وانفتاح ما قبله فاعلال هذه الامثلة من اسم المفعول كاعلال المضارع المبني للمفعول من غير فرق فان قلت لم قلت في اسم الفاعل من المزيد يعتل بما اعتل به مضارعه وفي اسم المفعول منه يعتل بالقلب فقط او بالقلب والنقل قلت لان القلب والنقل هنا لازم لفعله بخلاف اسم الفاعل لانه قد يكون فيه اذا وجد في فعله وقد لا يكون اذا فقد في فعله كمبيع من باع فان مبيعا لا قلب فيه لان فعله وهو يبيع لا قلب فيه وقد انقضى الكلام في النوع الثاني من المعتلات ولنشرع في الكلام على النوع الثالث من العله وهو ثالث الانواع السبعة المذكورة للمعتل ايضا

ولو قال هنا اعتل بما اعتل به المضارع كان اخصر

وثالث الانواع ما لاما اعل وسمه بناقص كما نقل كذا ايضا سمه ذي الاربعة
لكون ماضيه اتى على اربعة فالواو والياء بمجرد الف اقلبهما اذا تحرك الف

المعتل اللام

٢

وهو ما اي اللفظ الذي لامًا اعل بالبنا للمجهول اي ما يكون لامه حرف علة نحو غزا ورمى والعصى والرحى وسمه بناقص لنقصان لامه من الحروف الصحيح وقال التفتازاني لنقصان اخره عن بعض الحركات ففيه اشارة الى ان بعض الحركات تثبت فيه وهو الكثير وهو النصب في الاسم والمضارع والفتحة في الماضي اذا كان ما قبل لامه مكسورا كرضي وهذه العلة سمي النحاة المعرب الذي اخره ياء لازمة قبلها كسرة بالمنقوص كما قد نقله ذكرهم فان كان فعلا فسمه ناقصا لما تقدم وكذا ايضا سمه اي الفعل المذكور ذا اي صاحب الاربعة وذلك لكون ماضيه اتى على احرف اربعة اذا اخبرت عن نفسك نحو غزوت ورميت والتقييد بحالة الاخبار عن النفس هذا صحيح ولا يرد عليه ما اورد على الاجوف ولا يخفى جميع ما ذكرناه من الخلل بحث الاجوف في هذا المقام لان هذه العلة موجودة في كل ما هو على ثلاثة احرف غير الاجوف من المجردات كضربت لانا نقول كونه على اربعة في غير ذلك على الاصل بخلاف الناقص فان كونه على ثلاثة احرف فيه اولى منه في الصحيح وفي الاجوف لكون حرف العلة في اخره الذي هو محل التغيير فلذلك كان الناقص الاصل فيه ان يكون على ثلاثة احرف فلما خالف الناقص ذلك وبقي على اربعة سمي بذي الاربعة وايضا تسمية الشيء بالشيء لا يقتضي اختصاصه به حتى يلزم تعليلها بما يختص بالمسمى فلا يصح التعليل بالكون على اربعة احرف لكونه عاما بل يجوز ان يسمى ذلك المسمى بذلك الاسم وان لا يسمى كما في القارورة الزجاجة لاستقرار المائع فيها المشترك بين الزجاجة وغيرها كالكوز مما لا يسمى به كذا قيل والتحقيق ان تسمية شيء باسم لمعنى قد يعتبر فيها ذلك المعنى جزءا من المسمى والمراد ذات باعتبار نسبة المعنى اليها وهذه التسمية تطرد في كل ذات كذلك كالاحمر فانه لذات ما لها الحمرة فاعتبر في المسمى خصوصية صفة اعني الحمرة مع ذات ما فاطرد في جميع ما له الحمرة وقد يعتبر ذلك المعنى من حيث انه مرجح لذلك الاسم من غير دخوله في التسمية وكونه جزءا من المسمى والمراد ذات مخصوصة فيها المعنى فهذه التسمية لا تطرد في جميع الذوات التي يوجد فيها ذلك المعنى اذ المسمى انما هو تلك الذات المخصوصة التي لا توجد في غيرها كلفظ احمر اذا جعل علما لشخص له حمرة والحاصل ان اعتبار المعنى قد يكون للتصحيح فيطرد وقد يكون للترجيح فلا يطرد وما نحن فيه من القسم الثاني فالواو والياء الكائنان في اخر فعل مجرد ناقص الف بالبنا للمفعول اقلبهما اذا تحركا الى اسم مقصور او تاقف على السكون

بشرط ان ينفتح ما قبلهما كقولنا العصى الرحى غزا رمى

على لغة ربيعة اما اذا سكنا نحو غزوت ورميت فلا يقلبان وليس قلبهما اذا تحركا الفا مطلقا بل مقيد بشرط ان ينفتح ما قبلهما ولم يكن فيه ما يمنع من الاعلال كما سياتي مثاله كونهما في الاسم المقصور كقولنا العصى اصلها عصو والرحى اصله رحي فتحرك حرف العلة فيهما وانفتح ما قبله فقلب الفا وانما حليتهما بالمعرفة لتثبت الالف المنقلبة عنهما فيظهر ذلك واما لو جردتهما عنها لحذفنا الالف لالتقائها ساكنة مع التنوين فلا يظهر ذلك وقد نقول اولى السعداني على الاصل حيث مثل بهما مجردين عنهما ومثال كونهما في الفعل المذكور نحو غزا اصله غزو ودمى اصله دمي فقلب حرف العلة فيهما الفا للعلة المذكورة مع عدم المانع من القلب فاذا فقد الشرط وهو فتح ما قبلهما نحو الغزو والرمي ولن يغزو ولن يرمي فلا يقلبان ضرورة ان الشرط يلزم من عدمه العدم وكذا لا يقلبان اذا وجد المانع من القلب وان وجد المقتضي وذلك اذا كان بعدهما ما يوجب فتح ما قبله نحو غزوا ودميا وعصوان ورحيان ويرضيان وارضيان ويرميان ويغزوان حال كونهما مبنيين للمفعول فان الف التثنية تقتضي فتح ما قبلها فلا تقلب اللام في هذه الامثلة الفا لاقتران الفتحة ولو قلبتا الفا وحذفت لادى الى الالتباس وذلك كمثل غزوا ودميا فانك لو قلبت اللام فيهما الفا وحذفتها لالتبس الفعل بفعل الواحد ومثله عصوان ورحيان فانهما لو انقلبت فيهما الفا لقيل عصان ورحان فيلتبس بالمزيد عند الاضافة ومثل يغزوان ويرميان بالبنا للمفعول ويرضيان عند دخول الناصب والجازم والامر نحو ارضينا مقتطع من المضارع فهو فرعه واما نحو ارضين واخشين امر الواحد المؤكد بالنون فلم تقلب ياؤه الفا لانه مثل ارضيا واخشيا لما مر من ان النون مع المستتر كالف التثنية وانما تركنا هذا القيد في النظم اعتمادا على الاصل وعلى ما يجي تنبيه كل الف ختم بها فعل او اسم متمكن اذا كانت ثالثة بعد ان من ياء او رابعة فصاعدا مطلقا فانها تكتب بالياء سواء كانت منقلبة عن ياء كالرحى ومرمى او واو كاعطى وملهى وسواء كانت للالحاق كعلقى او للتانيث كسلمى او للتكثير كقبعثرى وانما كتبت في جميع ذلك بالياء لانها ترد اليها عند التثنية وما اشبهها نعم يستثنى من ذلك المسبوقة بياء كالحيى ودنيا واستحيا وخطايا فانها تكتب بالالف لكراهة اجتماع اليائين الا في يحيى علما كما في التسهيل وغيره والا في ريى كذلك كما في التشابه للفرق بينهما علمين وبينهما فعلا او صفة وانما لم يعكسوا لان الاسم اخف من الفعل

جيث قال وكان الاولى بها عدم الحم ليوافق المصنف والرحى

كذلك الفعل الذي يزاد على ثلاثة اعطى استرى استقصى لذي اسم مفعول المعطى مشترى

فكان محل لاجتماع المثلين عند الاضطراد هذا ومقتضى التقييد بالعلمية انهما يكتبان بالالف عند التنكير والاوجه كتابتهما ايضا بالياء كما يقتضيه كلام بعضهم واحترزت بالتقييد بالفعل والاسم المتمكن عن الحروف نحو ما ولا وعن الاسماء المبنية نحو هذا وذا وهؤلاء فانهما يكتبان بالالف وشذ نحو بلى والى وعلى وحتى ومتى ولدى واحترزنا بتقييد الثالثة بالانقلاب عن الياء عن المنقلبة عن الواو نحو عصا وقفا والمجهول فانهما يكتبان بالالف على الاصل وشذ ذكى من الواوي وهذه التفرقة للفرق ولم يعكسوا لانه لا اصل للمجهول لانهم كرهوا ان يكون في اخر الاسم واو وقبلها فتحة ومنهم من يكتب الجميع بالالف لانه القياس وامن الغلط على الكاتب وتمييز الواوية عن اليائية بعشرة امور جمعها بعض الفضلاء في قوله

بعشر يتبين العلم في الالف التي •	عن الواو بدت في الاخر او الياء •
فمستقبل الفعل الثلاثي والامر •	ومصدره والفعلتين او الفاء •
وعين لدان كانت الواو فيهما •	وتثنية والجمع خصا بالاسماء •
وعاشرها سبر الامالة في الذي •	يشذ عن الاذهان عنصره الناء •

وامثلة ذلك بدعوا دعوة غزوا دعوه دعوه وعى وهى هوى غوى فتيان عصوان ويعرف ايضا بالحاق الضمير المتصل نحو غزوت ورميت وهذه العلامة خاصة بالفعل وكذلك الحكم المذكور في المجرد الثلاثي الناقص من قلب الواو والياء الفا حكم الفعل الناقص الذي زاد على احرف ثلاثة فانه تقلب لامه واوا كانت او ياء الفا ايضا لوجود العلة المذكورة فيه سواء كان مزيدا حرفا واحدا نحو اعطى اصله اعطو قلبت الواو ياء لما سياتي فصار اعطي ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اعطى او مزيدا حرفين نحو اشترى اصله اشتري قلبت الياء الفا لما مر او مزيدا ثلاثة احرف نحو استقصى اصله استقصو فاعل اعلال اعطى ولكون ما ذكر يخالف ما سبق في ان واو انما تنقلب الفا بتبيين فصلناه وما يليه من اسم المفعول عما قبله بقولنا وكذلك للمزالي تبعا للاصل ولو قال قائل ان الواو في اعطو واستقصو انما قلبت لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير سبق انقلاب الى الياء لم يبعد لان الانقلاب الى الياء في نحو ذلك انما هو لدفع ثقل الواو على ما سياتي وهو حاصل بالانقلاب الى الالف فلا ضرورة الى زيادة العمل مع ادائه الى اجتماع الاعلالين وقد تلى الذي الافعال في الاعلال المذكور اسم مفعول منها فمثاله من المزيد حرفا

كذاك مستقصى وان لم تذكرا الفعلك المضارع الفاعل قل يغزى كما يرمى ثم يعطى في المثل واللام من ماض كمثل فعلوا
تحذف مطلقا على ما نقلوا وان الى مونث قد اسندا

كقولنا معطى اصله معطو قلبت واوه ياء ثم الياء الفا لما مر ومن المزيد حرفين نحو مشترى اصله مشتري قلبت ياؤه الفا لما سبق كما مر ومن المزيد ثلاثة احرف نحو مستقصى اصله مستقصو ففعل به ما فعل بمعطى والالف في جميع هذه الامثلة تكتب بصورة الياء لما تقدم بيانه وكان ينبغي ذكر اسم المفعول في الامثلة محلى بلام التعريف لتبقى الالف فيتحقق ما ذكر اذ لولا اللام لحذفت الالف لالتقاء الساكنين ولكن الناظم بناها على الوزن على تحليته بها وتركها وينبغي ان لا يلاحظ وجودها فيقرا اسم المفعول في الامثلة المذكورة بدون تنوين لما علمت وان لم تذكرا بقلب النون الخفيفة الفا لفعلك المضارع من الناقص مجردا كان او مزيدا الفاعل الذي لم يسم فاعله بان حذف فتخلص من الاغراض السابق بيانها وبنيت الفعل للمفعول فالحكم كذلك اي تقلب لامه الفا لان ما قبل لامه مفتوح فقل اذا بنيته من الثلاثي المجرد الواوي يغزى بضم الياء وفتح الزاي واصله يغزو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا لما مر ومن اليائي يرمى بضم الياء وفتح الميم واصله يرمي فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم افعل هكذا ايضا اذا بنيته من المزيد حرفا من الواوي نحو يعطى بضم الياء وفتح الطاء واصله يعطو فاعل اعلال يغزى وهكذا في باقي المثل من المزيد حرفين من اليائي نحو يشترى بضم الياء وفتح الراء واصله يشتري فاعل اعلال يرمى ومن المزيد ثلاثة احرف نحو يستقصى بضم الياء وفتح الصاد واصله يستقصو فاعل اعلال يعطى وانما قيدنا هذا الفعل بالمضارع لان الماضي بينت حكمه بقولي واللام اي لام الفعل من فعل ماض ناقص مسند الى ضمير جمع المذكور الغائب كمثل قولنا فعلوا نحو غزوا تحذف وجوبا لانها وما قبلها متحركان في هذا المثال البتة وحركتها الضم لاجل واو الجماعة كنصروا وضربوا وحركة ما قبلها لا تخلو اما ان تكون فتحة او غيرها فان كانت فتحة قلبت اللام المذكورة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو غزووا ثم تحذف الالف لالتقاء الساكنين وهما اللام وواو الضمير وان كانت غير فتحة بان كانت ضمة او كسرة فتسقط او تنقل الى ما قبلها بعد سلب حركته كما سنذكره مفصلا لثقلها عليها ثم تحذف اللام لالتقاء الساكنين فعلم بهذا ان في الكل يجب حذف اللام وهو المراد بقولي مطلقا اي سواء كان ما قبلها مفتوحا او مضموما او مكسورا وسواء كانت هي واوا او ياء وسواء كان الفعل مجردا او مزيدا فيه على ما نقلوا وهذا الفعل الماضي الناقص ان الى ضمير فاعل مونثة غائب قد اسندا

وكان ذا تثنية او مفردا فان فتحت سابقا لها احذف كقولنا غزت كذا غزتا وفي
غير الذي بيانه مر اثبت اللام نحو رضيت لا رضيت

بالبنا للمفعول والالف للاطلاق وكان الضمير المذكور ذا تثنية اي ضمير مثنى نحو
الهندان فعلتا او مفردا نحو هند فعلت فلا يخلوا اما ان يكون ما قبل اللام
منه مفتوحا اولا فان فتحت انت حرفا سابقا لها اي للام فاقلبها الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم احذف الالف المذكورة لالتقاء ها ساكنة
مع الضمير المذكور وهو ساكن ايضا كذلك كقولنا غزت والاصل غزوت فقلبت
الواو الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين كما علمت كذا قولنا غزتا والاصل غزوتا
تفعل به ما سبق فان قلت لا موجب لحذف اللام من المسند الى
ضمير المثنى بعد قلبها الفا اذ التا متحركة كما رايت فلم حذفت قلت
عدم الموجب ممنوع لان التا ساكنة في التقدير وهذه الحركة عارضة لا اعتداد
بها وانما جي بها لاجل الف التثنية لانها تستدعي فتح ما قبلها كما قد
علمت فهي ساكنة في التقدير لان المتحركة من خواص الاسم غالبا ومنهم من لا يلح
هذا فيقول غزاتا ورماتا باثبات الالف لعدم ما يقتضي حذفها باعتبار
اللفظ وليس بوجه وقس على ما سبق نظائره من نحو رمت ورمتا واغزت
واعطتا واشترت واشتريا واستقصت واستقصتا وفي
اسناد الفعل الماضي الناقص الى غير الذي بيانه مر وهو ضمير جماعة الذكور
مطلقا وضمير المؤنثة الغائبة ومثناها اذا انفتح ما قبل اللام من فعلهما
وذلك صادق بضمير المفرد المذكر الغائب ومثناه وضمير جمع الاناث الغائبات
وضمير المخاطب مطلقا وضمير المتكلم وحده او معه غيره وضمير المفردة المؤنثة
الغائبة ومثناها اذا لم يكن ما قبل اللام من فعلهما مفتوحا في غير الجمع
اثبت اللام اي لام الفعل فيها فقل اذا اسندته الى ضمير المفرد المذكر الغائب
او مثناه فعل وفعلا نحو رضي ورضيا والى ضمير جمع المؤنث الاناث رضين
والى ضمير المخاطب مطلقا رضيت رضيتما رضيتم رضيت رضيتما رضيتن
والى ضمير المتكلم وحده او ومعه غيره رضيت ورضينا والى ضمير المؤنثة الغائبة
ومثناها اذا لم ينفتح ما قبل لامهما رضيت ورضيتا باثبات اللام وهي
الياء في الجميع ولا تقل فيهما رضت ورضتا بالحذف لعدم موجبه
وهو التقاء الساكنين ثم تحذف اللام من هذه الامثلة الا في مثال واحد
وهو المسند الى ضمير جمع الذكور الغائبين نحو رضوا فان اصله رضيوا
نقلت حركة اللام وهي الياء الى الضاد بعد سلب حركتها وحذفت الياء

اما المضارع الذي لا الف فالواو والياء سكنا كذا الالف فيه بحال الرفع واحذف جازما جميعها والواو والياء افتحهما

٨٦

وهذا الذي ذكرناه جميعه في الفعل الماضي واما الفعل المضارع الذي لا الف اي الناقص لكن بالبنا
للمجهول فالواو والياء اللذان هما لامه سكنا بصيغة المبني للمفعول من المضاعف نحو
يغزو ويرمي واصلهما يغزو ويرمي بضم حرف المضارعة العلة فاستثقلت الضمة
على حرف العلة فحذفت تخفيفا فسكن آخره كذا تسكن الالف الواقعة لاما
فيه نحو يخشى واصله يخشي بضم حرف العلة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب
الفا فصار يخشى بسكون آخره وهذا الاخير ساكن الآخر مطلقا في جميع الاحوال
لعدم قبول الالف الحركة واما الاولان فانما يسكنان في حال الرفع فقط اي حال كون
المضارع مرفوعا بان كان مجردا من الناصب والجازم وعلامة الرفع في الجميع ضمة مقدرة
على حرف العلة منع من ظهورها في الاولين الاستثقال لثقل الضمة على الواو المضموم
ما قبلها والياء المكسور ما قبلها وقد ورد في الضرورة ظهار الضمة عليهما لمن ظهورها
على الواو قوله اذا قلت على القلب يسلو قيضت ✱ هواجس لم تنفك تغريه بالوجد
وعلى الياء قوله فعوضني عنها غناي ولم تكن ✱ تساوي عنزي غير خمس دراهم
وفي الثالث التعذر لتعذر تحريك الالف كما عرفت واحذف حال كونك جازما
للمضارع الناقص هذه الاحرف جميعها منه وهي الواو والياء والالف لان
المضارع المذكور لما لم يكن في آخره حركة وكان حرف العلة جاريا مجرى الحركات
حذفه الجازم كما يحذفها وقد تسامح النصارى في تعليل هذا الحكم بقولهم لان
اللام قائمة مقام الاعراب كالحركة فكما تحذف الحركة من الصحيح تحذف هذه الحروف
من المعتل لظهور في ان الاعراب بتلك الحروف وليس كذلك نقول لم يغزو ولم يرم
ولم يخش لم يغز ولم يرم ولم يخش بحذف الواو والياء والالف كما سيأتي والحركات
دوال عليها وانما حذفت لانه لضعفه بسكونه صار كالحركات فتسلط عليه العامل
تسلطه على الحركات واعلم انهم اختلفوا في ان هذه الاحرف حذفت
بالجزم او عند الجازم فقال ابو حيان المحقق انها حذفت عند الجازم لا به لانه
لا يحذف الا ما كان علامة الرفع وهذه الاحرف ليست علامة له بل العلامة ضمة
مقدرة عليها ولان الاعراب امر زائد على ماهية الكلمة وهذه منها لانها
اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذف الاصل ولا المنقلب عنه فالقياس
يقتضي ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف المذكورة لئلا يلتبس
المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحادهما في الصورة انتهى وهذا الكلام تقتضيه

ولا يغزنا ولم يرض بالفتح لم يرتض
فتح وغلا يخشى

من ظاهر كلام سيبويه واورد بعضهم عليه ان الجزم حينئذ مقدر لا ظاهر وذهب ابن السراج
الى ان الاحرف المذكورة حذفت بالجازم لانها لدوا المستهل والحركة كالفضلة في البدن
فاذا وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن قال ابن هشام وهذه
المسئلة مبنية على خلاف في هذه الافعال في حالة الرفع وذلك ان سيبويه يرى
فيها ضمة مقدرة كما في المقصور والمنقوص فاذا دخل الجازم حذفها واكتفى بها
لانه يحذف ما هو علامة الرفع كما تقدم ثم يحذف حرف العلة فرقا بين المرفوع والمجزوم
وابن السراج لا يقدر فيها الاعراب في حالة الرفع والنصب لانه انما قدر في الاسم
لاصالته فيه فيجب المحافظة عليه ولا كذلك الفعل لانه فيه فرع فلا حاجة لتقديره
وحمل الجازم كالدوا المسهل كما عرفت فظهر مما قررناه ان من يقول بعدم التقدير
يقول ان الجزم يحذف الآخر ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم يحذف الحركة
والآخر انما حذف للفرق تنبيه محل حذف حرف العلة في المجزوم اذا كان اصليا
واما العارض فلا يحذف عند الاكثر واجازه ابن عصفور فيما اذا كان الابدال
قبل دخول الجازم وجرى عليه ابن هشام في الاوضح وقد ثبتت هذه الاحرف مع
الجازم في الشذوذ كقوله ✱ هجوت زبان ثم جئت معتذرا ✱ من هجو زبان لم
تهجو ولم تدع ✱ وقوله الم ياتيك والانباء تنمي ✱ بما لاقت لبون بني زياد ✱
وقوله وتضحك مني شيخة عبشمية ✱ كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا ✱
باثبات الياء والواو في تهجو والياء في ياتيك والالف في ترا مع نفيها بلم الجازمة وكل ذلك
ضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر على حرف العلة لانه
آخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا ومقدرا ومنع بعضهم اثبات
الالف وهو اختيار ابن عصفور وسبب هذا اختلافهم في الجازم هل يحذف
في تقديرها الضمة المقدرة فلا فرق عنده بين الالف واختيها ومن يقول الضمة
الظاهر لفظها ثم حذفت فلا يجوز هذا في الالف اذ لا يمكن فيها
ذلك وقد ذهب بعضهم الى ان هذه الثابتة اشباع وقد حذفت الحرف
الاصلية للجازم واما ثبوته في قوله تعالى انه من يتقي ويصبر على قراءة قنبل
باثبات الياء فلا يتخرج ... الياء فلا اشباع لا اصليه او يحمل من موصوله
وانما سكن يصبر لتوالي حركات الباء والراء ... والفاء والهمزة او لانه وصل
بنية الوقف او للعطف على اللفظ لان من الموصولة بمعنى ال... ...

مثلا يشترى وترجي ويتلى
مخففه يبتغى وترجى ويتلا
تقول فيها لم يبتغ ولم ترج
ولم يتل باثبات الياء فيها
اذا خفف قبل الجازم او بعده
وقيل لم يبتغ ولم ترج ولم
تل اذا خفف قبل الجازم
وهو الاصح عندي لنا
وجه المقتضي وهو
جازم مع حرف علة قولنا
قوله ارجئه والصابئون
والصابون وترجو
مرجئون فتراجر ...
... العلة ...
مجرى حرف العلة الزائد

فتأمل هذا

ومثل الواو والياء اذا عينا فتحت منا غزا رمى خذا وان كسرت او ضمت خذه من رضي وسرو ومثل ما مر كمن
وان افتحت في نحو غزوا ما قبل واوه الضمير ورموا

٨٥

الساكنين وهما الياء والواو فصار رضوا وان اردت مثل نصيحتي جمع مثال
كما تقدم اي امثلة الفعل الماضي الناقص الواوي واليائي اي الذي لامه
واو او يا اذا عينا منهما فتحت انت فخذ امثلة الاول من نحو قولنا غزا
فان اصله كما علمت غزو والثاني من نحو قولنا رمى خذا انقلب النون الجمعه
الفا فان اصله رمي فقل في تصريف الاول للمذكر الغائب مطلقا غزا غزوا غزوا
وللمؤنث الغائب كذلك غزت غزتا غزون وللمخاطب المذكر كذلك غزوت غزوتما
غزوتم وللمؤنث المخاطب كذلك غزوت غزوتما غزوتن وللمتكلم وحده غزوت
وله مع غيره غزونا باثبات اللام وهي الواو فيما عدا جمع الذكور الغائبين والمفرد
المؤنثة الغائبة ومثناها وقل في تصريف الثاني وهو اليائي رمى رميا رموا
رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا
باثبات اللام وهي الياء فيما عدا جمع الذكور الغائبين والمفردة الغائبة ومثناها
وان اردت ان تاخذ امثلة الماضي الناقص واويا كان او يائيا من فعل الذي
كسرت انت عينه او من فعل الذي ضممت انت عينه فالاول خذه من
نحو قولنا رضي ان كان واويا وقد تقدمت امثلته ومن خشي ان كان يائيا
وامثلته ظاهرة ولام فعل المكسور العين تقلب ياء سواء كان واويا او يائيا
لتطرفها وانكسار ما قبلها كما وانت في رضي فانه واوي اذ اصله رضو
بدليل رضوان كما صرح به في الصحاح ولكون لامه ياء على التقديرين اكتفينا
في التمثيل بمثال واحد وان اردت ان تاخذ امثلة الماضي الناقص من
فعل المضموم العين فخذها من نحو قولنا سرو اي صار سيدا ولا يكون
الا واويا فقل فيه سرو سروا سروا سرت سروتا سرون سروت
سروتما سروتم سروت سروتما سروتن سروت سرونا فتثبت لامه وهي الواو
فيما عدا المسند الى ضمير جمع الذكور والى ضمير المفردة المؤنثة الغائبة
فهو مثل ما مر من الافعال المذكورة تصريفه ذكر بالرأي صنيعا للمفعول
اي عرف ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال لم فتح ما قبل
واو الضمير في مثل فعلوا من الفعل الناقص في بعض الامثلة وضم في البعض
الآخر ولم يجعل في الجميع على سنن واحد اجبنا عنه بقولنا انما فتحت
انت في نحو قولنا الزيدون غزوا ما قبل واوه الضمير بالجر عطف بيان
على واوه او بدل منه وما قبل الضمير بحسب ظاهر اللفظ هو عين الفعل

وذا ضممت في رضوا سروا لان واو الضمير حيث بالفعل اقترن من بعد حذف لامه فان فتح ما قبلها اوضم ابقه
وضمه ان كان منه قد كسر فاصل قولنا رضوا رضيوا اشتهر فضمة اليا فيه للضاد نقل فالتقا الساكنين اليا حذف

وهي الزاي في تغزوا والميم في دعوا وذا العين ضممت في نحو قولنا رضوا وسروا
لان من قواعدهم ان واو الضمير بالاضافة البيانية حيث بالفعل الناقص
اقترن اي تعلق واستمر مقترنا به من بعد حذف لامه اي لام الفعل الذي
هو الواو واليا فينظر فيه فان فتح بالبنا للمجهول ونايب الفاعل قوله
ما قبلها اي ما قبل واو الضمير وهو عين الفعل نحو تغزوا ودعوا او ضم ما قبل واو
الضمير وهو عين الفعل ايضا نحو سروا فكل من الفتح والضم ابقه اتت على
حاله اذ لا مانع منهما تصح اي تاتي بالعمل الصحيح وضمه اي ضم ما قبل واو الضمير
وذلك بان تنقل ضمة لام الفعل اليه لمناسبة الواو للضمة ان كان فيه قد كسر
ففتح في تغزوا ورموا لانما بقي الواو بعد حذف اللام مفتوح لانهما مفتوحا
العين فابقي الفتحة وضم في سروا لانه مضموم العين وكذا في رضوا لانه كان
مكسور العين بعد حذف اللام فقلبت الكسرة ضمة لسبق فان اصل قولنا
رضيوا بحذف عينه رضووا فقلبت الواو الاولى ياء لانكسار ما قبلها
فصار رضيوا باليا كما شهر ذلك فاستثقلت ضمة اليا فيه عليها فا
وللضاد المعجمة التي هي عين الفعل نقل الضم المذكور بعد سلب حركتها
فالتقى ساكنان وهما لام الفعل وهو اليا وواو الضمير فلا لتقا الساكنين
المذكورين اليا حذف بضم المهملة وكسر المعجمة بصيغة المبني للمفعول
فكل من نحو رضي هذين النسيين وضبطهما بالضبط المذكور اي منع اثباته
بل حذف وكان اولى بالحذف لكونه جزء كلمة بخلاف الواو فانها كلمة
مستقلة فصار رضوا فان قلت قولك من بعد حذف لامه الظاهر
انه متعلق بقولك اقترن لا بقولك فان فتح لان معمول الشرط وكذا معمول
الجزاء لا يصح تعلقه به اي باقترن لان الاقتران ليس بعد حذف اللام
واللام يبقى لحذفها علة فان علة اجتماع الساكنين واحدهما الواو فكيف
يكون الاقتران بعد حذف اللام قلت قد اشرنا الى دفع هذا السوال
بتفسير الاقتران بما سبق بيانه على ان قولك ان معمول الشرط وكذا معمول ما بعد
فا الجزاء لا يتقدم عليها ليس على الاطلاق بل هو مختص بغير الظرف على الظاهر
اما اذا كان المعمول ظرفا فيجوز تقدمه لتسامحهم فيه والمجرور اخو الظرف
لمشاركته اياه في كثير من الاحكام واذا لاحظت كلام التفتازاني
في هذا المقام ظهر لك وجه تغيير عبارة الاصل الى هنا الناظم ٥ ٥ ٥

نعم اذا النصب ان الفعل نصب لخفة والالف انتبها نصب وان عليه ناصب قد دخلا
او جازم كلن ولما مثلا فيسقط النونات منه الا نونا على جمع الاناث دلا

هذا وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو قوله تعالى والليل اذا يسر ﴿ويمح الله الباطل﴾ ﴿سندع الزبانية﴾ والواو واليا
المذكورتان اي فتحهما بعامل النصب ان كان الفعل المضارع نصب بالبنا للمفعول
وانما فتحا لخفة لان الفتحة خفيفة عليهما تقول لن يغزو ولن يرمي بفتحهما كما يجي وقد جا
اثبات الواو والياء ساكنين في النصب مثلهما في الرفع كقوله ❊ فما سودتني عامر عن وراثة
ابى الله ان اسمو بام ولا اب ❊ وقوله ❊ ما اقدر الله ان يدني على شحط ❊ من داره الحزن ممن
داره صول ❊ وقوله ❊ فاليت لا ارثي لها من كلالة ❊ ولا من حفى حتى تلاقي محمدا ❊
فالنصب مقدر عليهما والقياس ان اسمو وان يدني وحتى تلاقي بالفتح فيهما ويحتمل
ان يكون ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما في قراءة مجاهد ان يتم الرضاعة بالرفع
وقول الشاعر ❊ ان تقران على اسماء ويحكما ❊ مني السلام وان لا تشعرا احدا ❊
حيث اثبت النون في تقران وكلا هما من الشواذ وحكي ملاقي اصله ملاقين فحذفت النون
للناصب وفيه التفات من الغيبة الى الخطاب وربما قد نصب الباقي السبعة كقراءة بعضهم
من اوسط ما تطعمون اهاليكم ونصب الواو كقراءة الا ان يعفون او يعفو الذي بيده
بسكون واو يعفو وبسط الكلام على ذلك لا يليق بهذا المختصر والالف في حال
دخول الناصب عليها انتبها اي لها في المرفوع لانها لا تقبل الحركة ولا موجب للحذف
واجعل النصب فتحة مقدرة عليها منع من ظهورها العذر ونصب في ذلك بمر ورض
هذا البيت وضربه جناس التصحيف واعلم ان جميع ما ذكرناه من الاحكام
للفعل المذكور خاص بما اسند للمفرد المذكر مطلقا وللمفردة المونثة الغايبة واما ان
اسند الى غيره ذكرو هو المثنى مطلقا والجمع كذلك والمفردة المونثة المخاطبة مما كان رفعه
بثبوت النون فحكمه اذا عليه ناصب من نواصب المضارع قد دخلا وجازم من جوازم
كلن النافية الناصبة ولما النافية الجازمة مثلا بمعنى المثال اذ المثال و
التمثيل والمثل والمثل بمعنى الشبيه وهو كما جرى ذكره الاصطلاح القاعدة ونصبه
اما على انه مفعول به لفعل محذوف اي اذكر مثلا واما حال من المجرور وهو الاشهر
تثبت اللام المذكورة في جميع الاحوال كما سيا في ولسقوط الناصب او الجازم النونات
فتقط علامة الرفع اي نونات الرفع منه لما علمت من ان الناصب والجازم يحذفان ما كان
علامة الرفع الا نونا على جمع الاناث دلا فانها لا تحذف فانها لام وفي هذا الاستثنا
ما اسلفناه في باب المضارع من جوازه متصلا ومنقطعا فراجعه فان قلت
ما اشتمل عليه هذان البيتان لا طائل تحته لانه مستغنى عنه بما ذكرته في بحث المضارع
فان الحكم عام غير خاص بالصحيح قلت انما ذكرته لبعد العهد واليضم امثلة للمعتل

تقول لم يغز كذا لم يغزوا لم يرم قل لم يرميا على السواء كذاك لم يرض كذا لم يرضيا

هناك وفيما يتوهم اختصاص هذا الحكم بالصحيح فاجبت التنبيه على ذلك فلم تخل الاعادة
من افادة والحاصل ان المسند الى ضمير المفرد المذكر مطلقا وللمونثة الغايبة تسكن لامه
في حال الرفع ويعرب بضمة مقدرة عليها وتظهر الفتحة في حال النصب فيما عدا ما اخره الف
وتحذف في حال الجزم والمسند الى ضمير المثنى مطلقا وجمع الاناث مطلقا تثبت
لامه في جميع الاحوال وتحذف نون الاول النون في حالتي النصب والجزم والمسند
الى ضمير المفردة المخاطبة وجمع الذكور مطلقا تحذف لامه في جميع الاحوال ونونه
ايضا في حالتي النصب والجزم اذا تقرر هذا فتقول فيها حال تجرده من
الناصب والجازم زيد يغزو وانت او هند تغزو باثبات اللام وهي الواو و
والزيدان والهندان يغزوان وانتما تغزوان باثبات اللام والنون والزيدون
يغزون وانتم تغزون وانت تغزين بحذف اللام واثبات النون والهندات يغزون
وانتن تغزون باثبات اللام والنون فيهما وهكذا قياس اليائي والداخل الجازم
على الواوي من الناقص مسندا الى ضمير المفرد المذكر مطلقا او الى ضمير المفردة الغايبة
قلت زيد لم يغز وانت او هند لم تغز بحذف لامه وهي الواو والى ضمير المخاطبة
انت لم تغزي بحذف لامه وكذا النون فانها علامة الرفع وتثبت اللام في المسند
الى ضمير المثنى مطلقا نحو الزيدان او الهندان لم يغزوا وانتما لم تغزوا باثبات
اللام وحذف النون وتحذفهما من المسند الى ضمير جمع الذكور مطلقا نحو الزيدون
لم يغزوا وانتم لم تغزوا بحذف اللام والنون واما المسند الى ضمير جمع الاناث
فيثبت فيه النون ايضا نحو الهندات لم يغزون وانتن لم تغزون لانه مبني كما مر على
السكون وقس على ما ذكر الناقص اليائي نحو زيد لم يرم وانت او هند لم ترم
بحذف اليا منهما وقل فيما اسند لغير المفرد المذكر مطلقا والمفردة الغايبة
انت لم ترمي بحذف اللام والنون والزيدان والهندان لم يرميا وانتما لم ترميا
باثبات اللام وهي اليا وحذف النون والزيدون لم يرموا وانتم لم ترموا بحذفهما
والهندات لم يرمين وانتن لم ترمين باثباتهما هو كالواوي على السواء بلا فرق
كذاك فقس عليه ما اخره الف منقلبة عن واو نحو زيد لم يرض وانت او هند
لم ترض بحذف اللام منهما وهي الالف كذا قل فيما حذف منه النون فقط
الزيدان او الهندان لم يرضيا وانتما لم ترضيا باثبات اللام وحذف النون
وفيما حذف منه الزيدون لم يرضوا وانتم لم ترضوا بحذفهما وفيما اثبتا فيه
الهندات لم يرضين وانتن لم ترضين باثباتهما كذا [illegible] وكذا الكتاب

كذاك لن يغزو قل لن يرميا ونحو لن يرضى باثبات الالف والنصب بالتقدير فيها قد الف
فاللام من فعل المثنى قد ثبت كذا كذا في جماعة النسا اتت

على ما ذكر نحو زيد لن يغزو وانت او هند لن تغزو بفتح الواو فيهما للخفة
وانت لن تغزي بحذفهما والزيدان والهندان لن يغزوا وانتما لن تغزوا باثبات اللام وحذف
النون والزيدون لن يغزوا وانتم لن تغزوا بحذفهما والهندات لن يغزون وانتن
لن تغزون باثباتهما كل هكذا في اليائي نحو زيد لن يرمي وانت او هند لن ترمي بفتح اليا
فيهما لما علمت وانت لن ترمي بحذفهما والزيدان او الهندان لن يرميا وانتما لن ترميا
باثبات اللام وحذف النون والزيدون لن يرموا وانتم لن ترموا بحذفهما والهندات
لن يرمين وانتن لن ترمين باثباتهما واما ما اخره الف منقلبة عن واو او يا اذا اسند الى
ضمير مفرد مذكر مطلقا او مونثة غايبة فتثبت الالف وتقدر فيها النصب نحو
زيد لن يرضى وانت او هند لن ترضى باثبات الالف فيها والنصب الذي اقتضته
لن بالتقدير فيها اي في الالف المذكورة قد الف بالبنا للمفعول لتعذره في هذه الامثلة
منصوب بفتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر واما اذا اسند الى غيرها ذكر
فحكمه حكمه اذا دخل عليه الجازم نحو انت يا هند لن ترضي بحذفهما والزيدان او الهندان
لن يرضيا وانتما لن ترضيا باثبات اللام وحذف النون والزيدون لن يرضوا وانتم لن
ترضوا بحذفهما والهندات لن يرضين وانتن لن ترضين باثباتهما وكذلك قياس
ما اخره الف منقلبة عن يا نحو يخشى وما تضمنه هذا المصراع من زيادة اذ التفرد
هذا فاللام من الفعل الناقص واوا كانت او يا في فعل المثنى اي الفعل المسند الى ضمير المثنى
مذكرا كان او مونثا قد ثبت مستقرا كما مفتوحا كما رايت في الامثلة السابقة وهي يغزوان
ويرميان ويرضيان ويخشيان ولم تقلب فيهما اما في الاولين فلعدم موجب القلب
واما في الاخيرين فلانه لو قلب فيهما لادى الى التقا الساكنين المودي الى الحذف المودي
الى الالتباس بما ينصب بحركة مقدرة وهو فعل المفرد المذكر مطلقا والمفردة الغايبة
لان الناصب يسقط النون التي بها يحصل الفرق وحمل المجزوم على المنصوب
والالتباس العلة غير منافية هنا لان الجازم يحذف من المفرد المذكر مطلقا والمفردة
المونثة الغايبة لام الفعل فلو فرض قلب اليا الفا في المجزوم المسند الى ضمير المثنى و
حذفها لالتقا الساكنين لحصل الفرق بالف التثنية الفاعل فانه يصير بعد الحذف
المذكور والقلب نحو لم يرضا ولم يخشيا باثبات الالف فيهما فيحصل الفرق
فتامل كذاك اي كما تثبت لام الفعل في المسند الى ضمير المثنى تثبت ايضا في
الفعل المسند الى ضمير جماعة النسا مطلقا نحو يغزون ويرمين ويرضين ويخشين
لعدم مقتضي الحذف فيه كما ترى انت فيه تا بتة غير محذوفة وتلك اللام من فعل

ذلكم من فعل الذكور فاطبة وفعلا انتن قد غدت مخاطبة تحذف نحو قولنا تغزينا ياهند والزيدون قد يغزونا
تحذ مثال يفعل المضموم من يغزو وصرفه تهم بقدركن ملفظ جمع للرجال والنسا في غيبة كذا خطاب دونسا

لكن في التقدير قد تخالفا فالوزن للذكور يفعون وفي

مسند للضمير جمع الذكور مخاطبين كانوا وغائبين فهولا يصنعون الى قاطبة اي جميعا
وهي من الالفاظ الموضوعة للدلالة على العموم ولا تستعمل الا حالا كما في القاموس
وكذا من فعل مسند الى ضمير انث قد غدت مخاطبة احترزت بها عن الغائبة
فقدم حكمها وهي من جميع ما ذكرناه تحذف لالتقاء الساكنين مثال الفعل
المسند الى الضمير المخاطبة نحو قولنا تغزين يا هند وترمين وترضين وتخشين
والاصل تغزوين وترميين وترضيين وتخشيين ففي الاولين نقلت حركة
الواو والياء لاستثقالها عليهما الى ما قبلهما بعد سلب حركته ثم حذفتا اي الواو
والياء لالتقاء الساكنين وفي الاخرين قلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم حذفت للعلة السابقة ومثال المسند الى ضمير جمع الذكور المخاطبين
نحو انتم تغزون وترمون وترضون وتخشون والاصل تغزوون وترميون
وترضيون وتخشيون نحذف حركات اللام للثقل ثم اللام لالتقاء الساكنين
وضم ما قبل واو الجماعة في الثاني لمناسبة الواو ولم تضم في الاخرين لما اسلفناه
في هذا البحث وان شئت قلت في الاولين نقلت حركة اللام الى ما قبلها بعد سلب
حركته ثم حذفت اللام وفي الاخرين قلبت اللام الفا ثم حذفت ومثال المسند
الى ضمير جمع الذكور الغائبين نحو الزيدون قد يغزونا ويرمون ويرضون
ويخشون حذو القذة بالقذة فالمحذوف في جميع ذلك لام الكلمة دون 2
واو الضمير ويائه وقد عرفت في باب نون التوكيد سر ذلك وفي عود المحصل
الى الممثل لف ونشر مشوش والالف في عروض هذا البيت وضربه للاطلاق
اذا تقرر هذا واردت ان تصرف الفعل المضارع الناقص الى الامثلة
الاربعة عشر تحذ مثال ذلك من الواوي وهو المراد بقولي يفعل المضموم
عينا من نحو قولنا يغزو وصرفه الى الامثلة المذكورة بتصريف ذلك عرف
مما سبق تقول يغزو يغزوان يغزون تغزو تغزوان يغزون تغزو تغزوان
تغزون تغزين تغزوان تغزون اغزو نغزو فلفظ الفعل المسند الى ضمير جمع الرجال والمسند الى
ضمير جمع النسا في غيبة كذا خطاب اي وامافي الخطاب فلانك تقول
انتم تغزون وانتن تغزون بالتاء الفوقية فيهما واما في الغيبة فلانك تقول
الرجال يغزون والنساء يغزون بالياء التحتية فيهما فهما متساويان في اللفظ
لكنهما في التقدير قد تخالفا والفرق المعنوي بين الالفاظ معتبر عندهم
ويميز كل عن صاحبه في الموارد بالقرائن فالوزن للفعل
المسند للمذكور الغائبين يفعون بالتحتية وللمخاطبين تفعون

لانه قدم المخاطبة في الشرح وقد اخرها في اللفظ

والوزن للاناث يفعلن فقل يغزون تغزون وقس باقي المثل ويفعل المكسور صرف من رمى
ففيه يرمي يرميان بماو اصل يرموا كان يرميونا ثم اعل اعلال يرضيونا
وهكذا احكم جميع ما كسر ما قبل لامه كيهدي فاعتبر كذا يناجي يرتجي ويشتري

يعرورى يستدعى ويرعو السري

89
بالفوقية نحو قد رفي اي جاء بحذف اللام فيهما لما ذكرنا من ان الاصل يغزوون حذفت
اللام لما مر والواو والياء فيه ضمير الفاعل والوزن للفعل المسند للاناث
الغائبات يفعلن بالتحتية والمخاطبات تفعلن بالفوقية باثبات اللام
لما تقدم انها تحسب في فعل جماعة النسا وذكرت ثمرة علة كل منهما اذا عرفت هذا
فقل اذا اسندته الى ضمير الجمع الغائب يغزون فان اعتبرته مذكرا فوزنه يفعون
او مونثا فوزنه يفعلن واذا اسندته الى ضمير الجمع المخاطب فقل تغزون
فان اعتبرته مذكرا فوزنه تفعون او مونثا فوزنه تفعلن وقس على هذا المذكور
باقي المثل بلا فرق واذا اردت الامثلة الاربعة عشر من الناقص اليائي وهو
المراد بقولي يفعل المكسور عينا فصرف ذلك من نحو قولنا رمى وعينه اي فيه
تصريفه منه قل يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان يرمين ترمي ترميان ترمون ترمين ترميان
ترمين ترميان ترمين ارمي نرمي وسرد هذه الامثلة كما فعلت هو المراد
بقولي بماو بصيغة الامر والالف منقلبة عن النون الخفيفة واصل
قولنا يرموا وهو الناقص اليائي المسند الى ضمير جمع الذكور كان يرميونا
ثم اعل مثل اعلال يرضيونا بعينه اي نقلت ضمة الياء الى الميم بعد سلب حركتها
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وانما خصصناه بالذكر لانه خالف يغزون و
يرضون في عدم بقاء عينه على حركته الاصلية فنبهنا على كيفية ضم الميم و
انتفاء الكسر وهكذا اي ومثل حكم يرمي في الاعلال في جميع امثلته على التفصيل
المذكور حكم جميع ما اي الافعال التي كسر ما اي الحرف الذي قبل لامه اي لام كل
واحد منهما كيهدي فاعتبر جميع ما ذكرناه في يرمي من الاحكام في هذا
كذا حكم نحو يناجي ويرتجي ويشتري ويعروري ويستدعي ويرعوي وقولنا
السري بضم السين وهو الرئيس وجمعه سراة وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد
له نظير لانه لا يجمع فعيل على فعلة وهذه الافعال كلها كانت مضمومة الاخر
فاجرى عليها احكام يرمي من حذف ضمة الاخر للثقل وتصريفها كتصريفه تقول
يعروري يعروريان يعرورون تعروري تعروريان يعرورين تعروري
تعروريان تعرورون تعرورين تعروريان تعرورين اعروري نعروري
وهو من باب الافعيلال ووزنه افعوعل كاعشوشب يقال اعروريت الفرس
اي ركبته عريانا والاصل اعرورو ويعرورو قلبت الواو يا لوقوعها طرفا
واصل يعرورون يعرورِيُون واصل تعرورين تعروريين فاعلا اعلال يرمون وترمين

حذفت النون من يرموا جماعة للمعرب والجزوم او

رضيوا باطل الياء بالاعلال

وبطك بعد قلب الواو يا كذا قاله التفتازاني والظاهر انه من الرواية كما صرح به
هو بابي وتقدير اياه واويا بعيد وكان وجهه انه ماخوذ من العروا اي الخالي في
الصحاح انا عرو منه اي خال وتقول في تصريفه الاحرنج يرعوي يرعويان يرعوون
ترعوي ترعويان يرعوين ترعوي ترعويان ترعوون ترعوين ترعويان ترعوين
ارعوي نرعوي وهو من باب الافعلال والاصل يرعوو وانما لم تدغم احدى الواوين
في الاخرى مع وجود مقتضيه دفعا للثقل ولانهم انما يدغمون بعد اعطاء الكلمة
ما تستحقه من الاعلال ووجهه ان سبب الاعلال موجب وسبب الادغام ليس
بموجب بل لجائز لذلك امتنع التصحيح في باب رضي وجاز الفك في باب حيي
هذا ما ذهب اليه ابن مالك في التسهيل والكافية وابن الحاجب وغيرهما لكن
قال ابن هشام ان المعروف العكس بل ابدل الهمزة ايضا لا الف انها عوكان
اعتبار الاعلال مقدما لقالوا امه كذا به وما مشاعليه ابن مالك وابن الحاجب
هو الصحيح كما يشهد به كثير من اصولهم منها التزامهم في باب قوي قلب اللام
وامتناعهم من الادغام ومنها قلب لام يحيى وبقوي الفا حتما وكذا لام ارعوى
واحواوى واحيا واستحيا اسم فاعل ومنها قولهم في ابدال الاصل
ابيه كفعلة بفتح العين او كسرها فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا
واما ما تمسك به ابن هشام من عدم الاعلال في ائمة مستثنى في تجويز شذوذه
على ان المفهوم من كلام الجوهري بيانا في ذلك جمع فانه قال اصله ائممة على وزن افعلة
مثل انا وانية وآلهة ادغمت الميم فنقلت حركتها الى ما قبلها وقلبت الفاء ياء
انتهى فان قلت سلمنا ان الاعلال مقدم فلم خصت الواو الثانية به دون
الاولى مع وجود المقتضي في كل منهما قلت اجيب عن ذلك بانهم لو اعلوا
الاولى بقلبها الفا للزم ان يكون المضارع على صورة يرعا ومضموم الواو
وهو مرفوض عندهم واما الاخيرة فاعلت لوقوعها خامسة مع عدم
ضم ما قبلها والاخيرة اولى بالتغيير لانه محله وانما قيل في فعل جماعة الذكور
والواحدة المخاطبة يرعوون وترعوين ولم تحذف هذه الواو منهما كما في
يرمون وترمين ويرضون وترضين لانه قد حذف منه لام الفعل اذ الاصل
يرعووون وترعووين فلو حذفوا هذه الواو ايضا لكان اجحافا بالكلمة والتباسا
بالثلاثي المجرد لانه يصير الفعل بعد حذف تلك الواو يرعون فلا يعلم اهو
مضارع ارعوى او رعى ولم يعلب هذه الواو يا مع وقوعها رابعة
وعدم انضمام ما قبلها لما سيأتيك من ان اللام الاولى في افعل وافعال

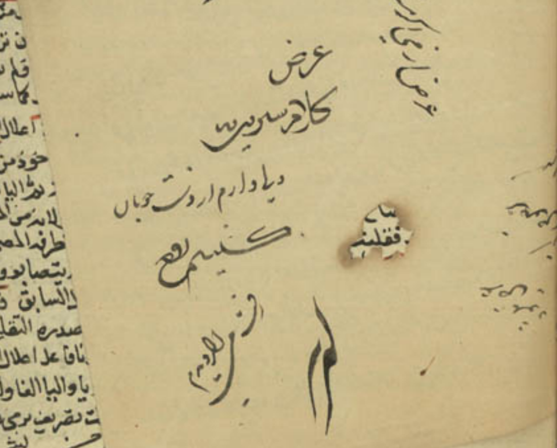
وصرفن يرضى مثال يفعل مفتوح عين مثل ما قد فعلوا
وهكذا القياس في المضارع اي ما تمطي وتصابى فاسمع

لانه هنا اللازم يجب الادغام ان يقال ارعي يرعي لانه لتقلب الاول وحذف ضم الياء

90
ونهوا اجتماع المثلين

لا تقلب لان الاخيرة منقلبة لا محالة ولو قلبت الاولى ايضا لاوقع في الثقل المهروب عنه لا سيما
في المضارع بل لا ادعي يرعي وقيل لئلا يلزم اجتماع اعلالين على اعلال حرفين
من كلمة بنوع واحد وهو مرفوض قال التفتازاني وما اشتهر من امتناع
اعلالين كلام بلا روية لانه منتقض بنحو يفون ويقين ونحو ايها والاصل وقي
وما اشبه ذلك مما حذف او قلب فيه حرفان اما الحذف ففي يفون وقين
فان اصل الاول يوقيون حذفت الواو لوقوعها بين يا وكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين
بعد سلب حركتها للثقل واصل الثاني توقيين ففعل به ما فعل بالاول واما
... قلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها والياء
... تخصص على ما بين المراد باجتماع
...جود
...حذو الا
...ب الاصل
...مثل ما قد فعلوا
...ن ترضون
...قلم تقلب الا
...كما سبقت
... اعلال الفعل
...حو من تعلى
...ثم الياء الفا
...لا بد من الحطو
...طرفه المضموم
...يتصابو ومصدره
...السابق فاسمع
...مصدره التفلسي
...نافا على اعلال السابق
...يا والياء الفا والحق
...ت تصريف يرمي فلا حاجة
...لنشرها

فان كنت ذكيا كما هذا ولا فالبليد لا يعينه التطويل ولو ثلثت عليه التوراة والانجيل



وذلك بعد قلب الواو ياء كذا قاله التفتازاني والظاهر انه من الوزن كما صرح به هو
هو بانه ونقديره اياه واويا بعيد وكان وجهه انه ماخوذ من العرو اي الخالي في
الصحاح انا عرو منه اى خال وتقول في تصريفه الاصح يرعوى يرعو يان يرعوون
ترعوى ترعويان يرعوين ترعوي ترعويان ترعوون ترعوين ترعويان ترعوين
ارعوى نرعوى وهو من باب الافعلال والاصل يرعوو وانما لم تدغم احدى الواوين
في الاخرى مع وجود مقتضيه دفعا للثقل ولانهم انما يدغمون بعد اعطا الكلمة
ما يستحقه من الاعلال ووجهه ان سبب الاعلال موجب وسبب الادغام ليس
بموجب بل مجوز لذلك امتناع التصحيح في باب رضي وجواز الفك في باب حيي
هذا ما ذهب اليه ابن مالك في التسهيل والكافية وابن الـ...
قال ابن هشام ان المعروف العكس ...
اعتبار الاعلال ...
هو ...
وامت ...
واحو ...
اييه ...
واما ...
على ان المع ...
مثل انا و ...
انتهى فان ...
الاولى مع ...
الاولى بقلب ...
وهو مرفوض ...
ضم ما قبلها ...
في الواحدة المح ...
يرمون وترمين ...
يدعون وتدعو ...
بالثلاثي المجرد ...
مضارع ارعوى او ...
وعدم انضمام ما ...

روزی
ودر بعضی از احادیث وارد شده است که حضرت موسی در مناجات عرض
کرد بار الها چه باعث شده است که برتری داده امت محمد را بر دیگری انبیا جواب
درگاه احدیت آمد که مرتبت ... دادم ایشان را بر دیگران مگر از جهت ده خصلت که در
ایشان است حضرت موسی عرض کرد ... کرد بار الها بیان
نفرمایید آن خصلتها را که ایشان بآنها عمل میکنند تا من هم بر بنی اسرائیل بگویم
عمل بآن خصلتها بایند جواب آمد که آن خصلتها ... صلوة و زکوة و صوم
وجهاد و جمعه و جماعه و قران و علم و عاشورا موسی عرض کرد که چیست
عاشورا جواب آمد که ... گریستن بر ... و شبیه گریستن بر
جواب آمد که عرض از عاشورا گریستن ... ای موسی ... بندی
وهر ... و مصیبه بر فرزند مصطفی ... فرزند مصطفی یا خود
مرثیه در آن زمان گریه بکند بر فرزند ... است بهشت از برای او و
انبه اردو ... باید مگر ... بود ... از مال
... که انفاق بکند در محبت بر دختر پیغمبر خود طعام ...
و دیناری

وصرفن يرضى مثال يفعل مفتوح عين مثل ما قد فعلوا
وهكذا القياس في المضارع اي من نمط وتصابى فاسمع
لانه هنه اللازم ليجعل بعد الادغام حذف ...
ارعبي يرعبي ... لانه قلب الاول ... الادغام
ز الايعب ...
وهو اجتماع المثلين س
لانقلب لان الاحرى منقلبة لا محاله ولو قلبت الاولى ايضا لاوقع في الثقل المهروب عنه لا سيما
في المضارع بل يلزم ادعي برعى وقيل لئلا يلزم اجتماع اعلالين اعني اعلال حرفين
من كلمة بنوع واحد وهو مرفوض قال التفتازاني وما اشتهر من امتناع
اعلالين كلام بلا روية لانه منتقض بنحو يفون ويقين ونحو ابا وما اصل اوفي
وما اشبه ذلك مما حذف او قلب فيه حرفان اما الحذف ففي يفون ويقين
فان اصل الاول يوفيون حذفت الواو لوقوعها بين يا وكسرة ثم اليا لالتقا الساكنين
بعد سلب حركتها للثقل واصل الثاني توقيين ففعل به ما فعل بالاول واما
القلب ففي ابا اذ اصله اوفايا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها واليا
همزة لتطرفها بعد الف زائدة وكلمة اللهم الا ان يخص على ما قيل المراد باجتماع
الاعلالين تقاربهما بان لا يكون بينهما فاصل ثم لا يلزم الانتقاض بما ذكر لوجود
الفاصل وقد اشبعنا الكلام في هذا المقام فان كنت ذكيا فما ذكرنا هنا في الحد والا
فعليك مقالات الشهد وان اردت تصريف المضارع الناقص الواوي بحسب الاصل
المفتوح العين فصرفن يرضى حال كونه مثال يفعل مفتوح عين مثل ما قد فعلوا
في تصريف ما سبق فقل فيه يرضى يرضيان يرضون ترضى ترضيان يرضون
ترضى ترضيان ترضون ترضين ترضيان ترضين ارضى نرضى قلب اليا
الفا في غير المفرد المذكر مطلقا والمفردة الغائبة لعدم موجب القلب كما سبقت
الاشارة اليه وهكذا اي ومثل حكم اعلال يرضى القياس في اعلال الفعل
المضارع اي الماخوذ من كل ما كان ما قبل لامه مفتوحا كالماخوذ من تمطى
وهو يتمطى والاصل يتمطو قلبت الواو يا لتطرفها خامسة ثم اليا الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ومصدره التمطي واصله التمطو لانه من المطو
وهو المد فقلبت الواو يا والضمة كسرة لرفض الواو المتطرفة المضموم
ما قبلها وكالماخوذ من تصابى وهو يتصابى اصله يتصابو ومصدره
التصابي واصله التصابو لانه من الصبوة فاعل كاعلال السابق فاسمع
وكالماخوذ من تقلسى وهو يتقلسى اصله يتقلسو ومصدره التقلسي
واصله التقلسو لانه من القلنسوة ... وزنا على اعلال السابق
فقد علمت ان الاعلال في هذه الابواب الثلاثة بقلب الواو يا واليا الفا ولا يخفى
عليك تصاريف هذه الافعال واحكامها اذا علمت تصريف يرمى فلا حاجة
الى الاطالة بذكرها فطيها احسن من نشرها

فان كنت ذكيا فما ذكرنا هنا اولا
فالبليد لا يغنيه التطويل
ولو تليت عليه التوراة
والانجيل س

و تقلسي ثم لفظ الواحده ذات الخطاب مثل جمعها اورده وذاك في يرمي ويرضى قد عرف لكنه في التقدير جا مختلف
فالوزن في يرمي اي تفعينا لها وفي يرضى اي تفعينا والوزن للجمع من اوزان تفعلن والثاني يفعلن ...
واغز وارم وارض قل الامر ما قد مضى وان بهن قد قرن النون ذو التوكيد فاللام التي حذف فيها منها هنا لها انثنت
١٢
ثم لفظ المضارع الناقص المسند الى ضمير المؤنثة الواحدة ذات الخطاب اي المخاطبة
مثل لفظ المضارع المسند الى ضمير جمعها وهو جمع الاناث المخاطبات
اورده انت وذاك في نحو يرمى ويرضى فقط المسندين الى ضمير المخاطبه
وجمعها فانهما متحدان في اللفظ كما قد عرف بالبنا للمجهول تقول انت ترمين
وترضين وتخشين وانتن ترمين وترضين وتخشين والمراد بباب يرمي
ويرضى كلما كان ما قبل لامه مكسورا او مفتوحا فمن الباب الاول نحو تهذين و
تناجين ومن الثاني نحو تمعطين وتتصابين وتتقلسين فالمسندين
الى البابين للواحدة والجمع متحد في اللفظ لكنه في التقدير في البابين المذكورين
جا الوزن مختلفا بالوقف على السكون على لغة ربيعة فالوزن في باب
يرمي اي تفعينا بكسر العين اذا اسند الفعل لها اي للمفردة المخاطبة وفي
باب يرضى اي وزنه تفعينا بفتح العين مع حذف لام الفعل كما تقدم والوزن
للفعل المسند لجمع الاناث المخاطبات اذا اخذ من باب الاول بكسر العين
يرمي الذي ذكر بالبنا للمجهول لما عرف تفعلن بكسر العين واذا اخذ من الباب
الثاني وهو باب يرضى فهو تفعلن بفتح العين وزن بالبنا للمفعول واللام
ثابتة فيهما لانها تثبت في فعل جماعة الاناث كما تقدم وقس على هذا البابين
ولما فرغ من تحقيق المضارع شرع في بحث الامر
منه فقال واغز بقطع الهمزة للوزن وارم وارض بوصلها فيهما قل في فعل
الامر المسند الى ضمير المفرد المذكر اذا اشتققته من مضارع ما قد مضى بيانه
وهي الثلاثة الافعال المذكورة وهي يغزو ويرمى ويرضى وصرفها كتصريف
مضارعها فقل اغز اغزوا اغزوا اغزي اغزوا اغزن وارم ارميا ارموا
ارمي ارميا ارمين وارض ارضيا ارضوا ارضي ارضيا ارضين واعلالها علم مما
سبق وان بهن اي هذه الاوامر الثلاثة قد قرن بالبنا للمفعول ونائب الفاعل
قوله النون ذو التوكيد خفيفة كانت او ثقيلة فاللام التي حذفتها منها
اي من الاوامر الثلاثة هنا اى في المؤكد بالنون لها اي للام وهو مفعول لقوله
انثنت فقدم عليه فلذ اعيدت اللام اي عادت اللام المحذوفة من نحو اغز وارم وارض
اذا اكد هنا بالنون لان هذه الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح من حيث انها تحذف
من الافعال المعتلة الاخر في حال الامر كما تحذف الحركة من الصحيح في الامر وانت
تعيد الحركة اذا اكد بالنون فكذا هنا تعيد الكلام في قوله الاول

فاغزون بالواو فلذا ارمين والالف اقلبها اليا في ارضين وان تصغ منها اسم فاعل فقل غاز ورام وراض في المثل
واصل غاز غازو فالواو قد قلبته يا وذا حيث ورد في طرفه وسابق له كسر

اذا اكدته بالنون للجمعه اغزون باعادة الواو وقل كذا في الثاني اذا اكدته ههنا ارمين
باعادة اليا واما الالف المنقلبة عن اليا فاقلبها اي اعدها اليا اي لانها اصلها
الغير الاصيل لها لان الفعل واوي كما عرفت فقل في نحو ارض اذا اكدته بالنون
ارضين تقلب الالف يا ضرورة ان نون التوكيد تقتضي فتح ما قبلها والالف ساكنة
لا تقبل التحريك ولا ابعاد المحذوف في الامر المسند الى ضمير جماعة الذكور والمفرده
المخاطبة من هذه الافعال الثلاثة اذا اكد بالنون اما في يرضى فلان التقا الساكنين
لم يرتفع حقيقة لعروض حركة الواو واليا الضميرين واما في يغزو ويرمي
فلان سبب الحذف باق اعني التقا الساكنين لو اعيدت لو اعيدت اللام وذلك
لان اللام فيهما واو ويا مضمومتان او مكسورتان فلو اعيدت وجب تخفيفها
بحذف حركتها ثم حذفها للنون الساكنة بعدها كما حذف الضمير ولعله
على ما حكاه عنهم الواحد في اليا التي هي لام الفعل في الواحد المذكر بعدها الكسر
والفتح نحو والله لبرمن زيد وارمن يا زيد واخشن وقد انقضى
الكلام على الفعل الناقص بانواعه ولنشرع في الكلام على الوصف المشتق
منه فنقول وان تصغ منها اي من الانواع الثلاثة للناقص المتقدم بيانها
وهي غزا ورمى ورضى اسم فاعل مفردا او مثنى مذكرا او مؤنثا فقل فيه
اذا صغته من الاول غاز غازيان غازون غازية غازيتان غازيات وغواز
ومن الثاني رام راميان رامون رامية راميتان راميات ورومام ثم
قل هكذا في الثالث ايضا نحو راض راضيان راضون راضية راضيتان
راضيات ورواض وهكذا في المثل الماخوذ من الافعال الناقصة ولا العصر
على هذه الثلاثة واصل قولنا في باب غاز وغازيان وغازون غازو
وغازوان وغازوون كناصر وناصران وناصرون فالواو من الجميع قد قلبته ياء
لكنه فذا القلب واجب حيث ورد الواو المذكور في طرف الكلمة و
حرف سابق له كسر بالبنا للمجهول وذلك لان من قواعدهم ان الواو
المتطرفة المكسور ما قبلها تقلب يا وهذا عندهم قياس مطرد وكذا راض
اصله راضو قلبت الواو فيه يا فصار راضيا واما رام فاصله رامي فياؤه
اصلية ثم استثقلت الضمة على اليا في الجميع فحذفت فالتقا ساكنان
اليا والتنوين فحذفت اليا لكونها اخر الكلمة دون التنوين لكونه كلمة مستقلة
ولكونها حرف علة والتنوين حرف صحيح وحذف حرف العلة اولى

كالقلب في غزي علما ماقد ذكر وفي مونث الوا بغازية لانه فرع وذي التا طارية

ويكون الموجب لحذفها هو التقا الساكنين لفقود عند عدمه نحو الغازى والواضى والرامى كما ثبتت
اليا سالمة فى حال التثنية لعدم ما يقتضى حذفها لانها متحركة بالفتحة وفي جمع خفيفة
واما فى الجمع فانها تحذف ايض لان حركتها هي الضمة فتحذف للاستثقال ثم اليا لالتقا
الساكنين وانما اقتصرت فى النظم على بيان الاعلال الاول وهو قلب الواو يا دون حذف الثاني
وهو حذف الضمة ثم لام الكلمة لانه قد تقدم مثله مجملا في الاول وهذا القلب كالقلب
في الناقص المبني للمفعول نحو غزى بضم اوله وكسر ما قبل اخره وسكن اخره للوزن
واصله غزو فقلبت الواو يا لتطرفها بعد كسرة واعلاله على حسب ما قد ذكر
من الاعلال في اسم الفاعل منه وبنو طي يقلبون الكسرة فى المبني للمفعول من
الناقص فتحة واللام الفا فيقولون غزاو دعى ورضى ونحو ذلك قال شاعرهم
نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم
جعل الاصل بنيت فقلبت الكسرة فتحة واليا الفا وحذفت الالف لالتقا الساكنين
فان قلت الحكم دائر مع العلة وجودا وعدما والعلة الموجبة لقلب الواو
يا وهو تطرفها بعد كسرة منتفية فى اسم فاعل مونث من هذا الناقص لان لامه وهي
اليا غير متطرفة وانما هي وسط لان بعدها تا التانيث وقد قلبوها فيه ايض و
اثواب ها يا فقالوا غازية ولم يقولوا غازوة كما هو مقتضى الاصل قلت
انما قلبت الواو فيه يا مع انتفا علة القلب لانه اى المونث فرع للمذكر لما تقدم فلما
قلبت الواو يا فى المذكر للعلة المذكورة قلبت فى المونث ايض وان لم تكن العلة موجودة
فيه الحاقا للفرع بالاصل وايض هذه التا الموجودة فيه طارية اى زائدة
على اصل الكلمة وليست مما هى غير معتبرة فكان الواو متطرفة حقيقة
فان قلت عدم اعتبار التا غير مسلم بدليل قولهم قلنسوة ومحذوه
اذ لولم تعتبر لوجب قلب الواو يا والضمة كسرة كما فى التمحيط وحو الكون
الواو كالمتطرفة فاعتبارهم اياها مع تا التانيث متطرفة تارة وغير متطرفة
اخرى تحكم محض قلت قياس نحو قلنسوة على نحو غازية قياس
مع الفارق فان الاصل فى قلنسوة ومحدوة وهو المورد على التا والحذف طارئ كما
نحن فيه فان الاصل بدون التا نحو غاز فالتا طارئة كذا قاله المصادى فان قلت
النقض بغازية انما يرد على تعليلكم هذا فلو عللته بوقوعها بعد الكسرة فانهم
يقلبون الواو المكسور ما قبلها يا حرفا طرفا او غير طرف كما ذكر الزمخشري
في المفصل فح فقلبها في غازية انما هو لوقوعها بعد كسرة لا لتطرفها لما ورد
عليه هذا

كذا بخطه صلات في ذلك

٩٢

هذا النقض المذكور وتكلف الجواب عنه قلت انما عللته به لان قلبها غير المتطرفة
ليس على الملاقة بل بسبب حملها على الفعل كما في المصادر كصيام حملا على صام او على المفرد كما
في الجموع كديار حملا على دار وحيل حملا على حيلة لمجرد كسر ما قبلها لا يقتضي الحصر العلة
فيما ذكرته اقرب قال التفتازاني لا يبعد عندي ان يقال في مثل ذلك قلبت الواو يا
لكونها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها انتهى وقال في هذا كله نظر واما الاشكال في نحو غاز
ودعام ورواض اى فى اعلاله بالحذف واما اعلاله بالقلب فلا اشكال فيه لان موجبه وهو
وقوع الواو متطرفة بعد كسرة ظاهر لا خفا فيه ووجه الاشكال فيها هو انه ان
قدر وجود التنوين فيها سابقا على حذف اللام لكون حذفها لعلة ثانى ذلك كونه عوضا
وكون ما هو فيه غير منصرف وان قدر مسبوقا به لكون عوضا نافى ذلك كون الحذف
لازما قياسا ولا محيص من ذلك الا ان يقال ليس علينا معشر الصرفيين
الا ان نقول الاصل غوازي بالتنوين اعل اعلال غاز ولا بحث لنا عن انه منصرف او
غيره وان تنوينه اي تنوين هو لان البحث عن ذلك من وظائف النحاة لا من وظائفنا
وللنحاة في مثل ذلك مما اجتمع فيه موجبان موجب اعلال وموجب منع صرف
طريقان منهم من يقدم الاعلال وهو الاصح لتعلقه بجوهر الكلمة وقوة سببه
وهو الاستثقال اللفظ ومنع الصرف انما هو من توابع اعرابها وسببه ضعيف اذ
هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل والاصل في الاسما الصرف فتجعل الكلمة
مصروفة قبل الاعلال وتعاملها بما يقتضي القياس ثم تنظر في حالها بعد الاعلال
هل هي مما يجب منع صرفه ام لا فان وجد فيها ما يقتضي منع صرفها عوملت معاملة
غير المنصرف والا فالاصل غواز عند هذا القائل غوازي بالتنوين فاستثقلت الضمة
على اليا فحذفت فالتقى ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا لالتقائهما فصار غواز
بتنوين الصرف رفعا وجرا ثم نظروا فيه فاذا صيغة منتهى الجموع موجودة تقديرا
لان المحذوف لعلة كالموجود فحذفت تنوين الصرف الموجود فيه اولا ثم خشي من
عود اليا المحذوفة لالتقا الساكنين لعدم موجب حذفها فعوض عنها التنوين لقطع
طمعها في العود اذ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه وهذا هو مذهب الكلى كما يدل
عليه تفسير السيرافي وعبارة سيبويه التنوين عوض عن اليا ففسره
السيرافي بما ذكرنا وفسره غيره بما سياتي قال لكم الائمة الرضي وتفسير السيرافي هو الحق
انتهى ومنهم من يقدم منع الصرف على الاعلال عملا بمقتضى موجبه فاصل غواز عنده

وفي اسم مفعول من الواوي تقول مغزو وللياي تقول مرمي بقلب الواو يا
وكسر حرف قبلها قد اثبتا

في حالة الرفع غوازي بضم اليا من غير تنوين وفي سبب حذف اليا على هذا المذهب مذاهب
احدها ان حركتها حذفت كما في جواري بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت اليا لالتقا
الساكنين وهو مذهب المبرد وظاهر كلام ابن الحاجب اختياره وفيه نظر لاختصاصه
بمن يقول مررت بجواري بالفتح لانه اذا قدره في الرفع غير منصرف وجب ان يقدره
في الجر كذلك فيصح اليا ويمتنع التنوين وثانيها ان اليا حذفت بعد حذف حركتها
لما ذكر لكونها حرفا ثقيلا اخر اسم مستثقل لكونه بصيغة منتهى الجموع ثم جي
بالتنوين عوضا عنها وظاهر كلامهم اختياره وانه المشهور عندهم وهذا هو مذهب
الخليل وسيبويه على تفسير بعضهم قال وانما عوض التنوين من اليا ليقطع طمع اليا
الساقطة في الرجوع اذ يلزم التقا الساكنين لو رجعت وقد يرد عليه ما اورد على مذهب
المبرد وانه يستلزم ان يقال جاءني الغواز ومررت بالغواز بدون يا لان
الكلمة لا تخف باللام وثقلا لو رعيه بادعها وثالثها انها لما حذفت حركتها
التقت ساكنة مع التنوين المقدر في غير المنصرف بدليل الرجوع اليه في الضم فحذف
وعوض عنها التنوين ورد بان حذفها لملاقات ساكن متوهم الوجود مما لا نظير له
وايض تعويض التنوين منها تحصيل الحاصل لانه ساكن ايض ورابعها انها لما حذفت
حركتها حذفت هي ايض اكتفا بالكسرة قالهم لما كانوا يحذفونها في المفرد كالتلاق
والتناد مع خفته اكتفا بالكسرة كان حذفها في الجمع اولى ثم جي بالتنوين وفيه
نظر لا يخفى مما تقدم فان قلت لا يخلو حال من يقول بتقديم الاعلال اما ان يسلم
ان صيغة منتهى الجموع المقتضية لمنع الصرف موجودة فيه قبل الاعلال او يمنع ذلك
فان سلمه يلزمه العمل بمقتضاها فيعدد منونا ينافي عدم صرفه وان منعه فهو مكابرة
ظاهرة قلت يمكن ان يوجه بان على الواضع يجد فحركة اليا ثم اليا لالتقا الساكنين
المفوت لصيغة منتهى الجموع التي هي علة منع الصرف سوغ لحوق التنوين ومن
ثم لم يجئ حالة النصب لوجوب بقا اليا وحركتها فيه فعلى هذا فالتنوين فيه
قبل الاعلال تنوين صرف لا عوض فتامل ه وفي اسم مفعول ماخوذ من الفعل الثلاثي
المجرد الواوي نحو غزا تقول مغزو بتشديد اخره اصله مغزوو بواوين
فادغمت اولاهما في الثانية فصار مغزوا ومثله مغزوان مغزوون مغزوة مغزوتان
ومغزوات وفي اليائي منه تقول مرمي بقلب الواو التي في مفعول يا حتما وكسر حرف
اى الحرف الذي قبلها ثبته قد اثبتا بصيغة المبني للمفعول والالف للاطلاق وهذا الحرف

مغازى

وذلك ان الواو والياء اذا ما اجتمعا في كلمة وكان ذا سكون الاول منهما ولم يكن بصيغة فعل ولا علم
ولم يكونا بدلا لآخر واليا للتصغير لا في الآخر فذي الشروط ان وجدت تقلب الواو يا ثم ادغمها تصب

٩٣

وهذا الحرف هو عين مفعول فاصل مرمي مرموي اجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت في اليا وكسر ما قبلها للتناسب وانما قلب ذا الواو يا
لان من قواعدهم ان الواو واليا اذا ما اجتمعا في كلمة واحدة او ما هو في حكمها
وكان ذا سكون اصلي الحرف الاول منهما سواء كان الواو او اليا وانما قيدت السكون
بكونه اصليا ليخرج نحو قوي وروي بسكون الواو تخفيفا في قوي وروى بكسرها
فانهما لا يدغمان عند الجمهور بنا على عدم الاعتداد بالعارض ولم يكن اجتماعهما
في كلمة على صيغة فعل التفضيل نحو ايوم لانه شبيه بالاسما الجامدة فلا يدخله
التصريف ولا في اسم علم نحو حيوة لان الاعلام كالامثال لا تغير عن موردها ولم يكونا
اى كل واحد من الواو واليا اذا وقعا اولا بدلا من حرف اخر بفتح المعجمة اى مغاير
احترازا من نحو سوير وتسوير كما تقدم ومن نحو ديوان فان الواو لا تقلب في مثل
هذه الصورة يا ولا بد من تقييد البدل بكونه جائزا احترازا عن البدل
اللازم فانها فيه كالاصل كما اذا بنيت من امة اسما على وزن ابلم بضمتين فانك
تقول ايم ثم تبدل الهمزة الثانية واوا وتقلبها يا وتدغمها في اليا فتقول
ايم كذا في التسهيل وطرده ايض عند سبق الالف فاوجب الادغام اذا لزم
البدل كما اذا بنيت من اوب على وزن فوح اسما على وزن الفجه فانك تقول اوابة
ثم تبدل الهمزة الثانية يا وتقلب الواو ايض يا وتدغم اليا الاولى فيها فتقول ايبه فتامل
وان لم تكن اليا للتصغير حال كونها وقعت في الوسط لا في الاخر بكسر المعجمة بمعنى ان
الواو لم تقع طرفا نحو اسيود وجديول فانه لا يجب القلب بل يجوز وهو الاجود
اجراء له مجرى سيد والتصحيح ضعيف اجراء لهذه الياء مجرى الف اساود
لان كلا منهما جي به لمعنى اما اذا كانت اليا للتصغير ووقعت الواو اخرا
اى طرفا فالقلب واجب نحو صبية وولية فان اصلهما كما في صبيو ووليو
فالواو واقعة في طرفهما فتقلب يا لانكسار ما قبلها فيجتمع فيه ثلاث يا ات
فتحذف الاخيرة منها وهي المنقلبة عن الواو لانها طرف والطرف محل التغيير
ولانها زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم يا التصغير في ياء فعيل فذي الشروط
المذكورة ان وجدتها كلها بكلمة اجتمعت فيها الواو واليا فاقلب الواو يا
ثم ادغمها وجوبا اليا في اليا تصب في هذا العمل وهذا القلب والادغام في هذه
الحالة قياسي مطرد طلبا للخفة وانما اشترط سكون الاولى لتدغم واحترزت
اليا لخفتها واما قولهم هذا امر ممضو عليه فشاذ والقياس ممضي عليه باليا

وذل عدو في مفعول جا لحن واو وذو اليا قل خي تستبن

وَمِنهم من يقول في الواوي ايضا مغزي وَمعدي ومرضي بقلب الواوين يا كراهة اجتماعهما وعليه قوله لقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا عليه وعاديا
والقياس الواو ولكن اليا ايضا كثير فصيح وان كان مخالفا للقياس تشبيها له بنحو عتي وجثي مصدرين او جمعين لعات وجاث والاصل عتو وجثو والابدال فيهما قياس لان الجمع مستثقل والواو الاولى زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام كانها وليت الضمة فقلبتا يا على حد قلبها في ادل وقلنس فصار عتوي وجثوي ثم ادغمت الواو بعد ابدالها يا في اليا وكسرت التا للمناسبة و صنعها بعضهم بفتح الفاء وزن فعيل قال ووجه الشبه جواز ان يأتي فعيل بمعنى مفعول وفي من يجي امراض وهو احراره مجرى فعل الاصيل وهو رضي فان اصله رضو كما تقدم وانما قيدت اجتماعهما بكونه في كلمة واحدة بتعا لما في بعض نسخ الاصل احترازا عما اذا كانا في كلمتين مستقلتين نحو يغزو يوما ويقضي وطرا فلا قلب ولا ادغام لان اجتماعهما عارض في حال الوقف خاصة وعممت بقولي او ما في حكمها ليشمل نحو مسلمي اذا اصله مسلموي فقلبت الواو يا وادغمت في اليا لان هاتين الكلمتين في حكم كلمة واحدة لشدة الامتزاج بالاضافة ولاشتراط غالب هذه الامور من زيادتي على الاصل وقد اخل بها كما قال التفتازاني ان قوله اذا اجتمعت الخ قضية مهملة وهي التي لم يبين فيها كمية افراد الموضوع من كلية او جزئية وليس الحكم كذلك فيما على الطبيعة كما تقول الانسان في خسر وهي لا يجب ان تصدق كلية لانها في قوة الجزئية لانا نقول قواعد العلوم يجب ان تصدق كلية انتهى وذل عدو بتشديد الواو في اسم فاعل على وزن مفعول جا لحن نحو جا دمي فهو ناقص ذي واو اي الواوي والاصل عدوو وادغمت اولى الواوين في الثانية فصار عدوا ومثله عدوان لان الواو في عدو وقعت رابعة وما قبلها غير مضموم والقاعدة كما سياتي انها تقلب يا فلم لم تقلب هنا لانا نقول المدة التي قبلها لا اعتداد بها كما تقدم فلا تعتبر حاجزا فكان ما قبلها مضموم ولان الواو الساكنة كالضمة ولان الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالادغام وكذا الكلام في اسم المفعول الواوي نحو مغزو والشرح جواز مدعي ومغزي بقلبها يا مع الكثرة والاطراد سيما في مرضي وامتناع ذلك في عدو هو ان نحو مغزو طال فثقل واليا اخف فعدل اليه بخلاف فعول او انه محمول على فعله المبني للمفعول نحو غزي بضم اوله وكسر ثانيه في قلب الواو يا

وفي فعيل الواو قل صبي وفي فعيل اليا قل سري والواو في المزيد تقلب يا
اذ كان واو رابعا فما اتيا بها فصاعدا ولم يضم ما

٩٤

وادغامها فيها بخلاف عدو فانه فعول هو المبني للفاعل لكونه فعول بمعنى فاعل لم تقلب الواو فيه يا وان قلبت الفا فكل محمل على فعله وقال بعضهم بمعنى كونه محمولا على فعله هو ان عدوا لا فعل له جار هو عليه حتى يحمل عليه في الاعلال كما في الاسماء المذكورة فانها اسما لا اعلت حملت هي عليها واما الفعل الناقص ذو اليا اي اليائي فقل في اسم الفاعل منه على وزن فعول بغي اصله بغوي اجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت في اليا وكسر ما قبل اليا للتناسب فصار بغيا وقل كذا في مثناه وجمعه نحو بغيان و بغيون تسكينا لذلك ولكونه اصله فعولا لم يات مؤنثا في قوله تعالى وما كانت امك بغيا ولم يقل بغية لان فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه لفظ المذكر والمونث وقال ابن جني وزن بغي في الاية فعيل ولو كان فعولا لقيل بغو كما قالوا فلان نهو عن المنكر كذا نقله الزمخشري في الكشاف قال التفتازاني وهذا عجيب من مثل الامام ابن جني واظنه سهوا منه لانه لو كان فعيلا لوجب ان يقال بغية لان فعيلا بمعنى فاعل لا يستوي فيه لفظ المذكر والمونث اللهم الا ان يقال شبه بما هو بمعنى مفعول في ان تة كما في قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين وهو تكلف على ان في هذه الاية يحتمل ان يكون بمعنى مفعول اذ معناها مقربة من المحسنين وليس المراد بمعنى مفعول معنى يعبر عنه بصيغة اسم المفعول سوا كان على وزن مفعول ام لا على ان قوله لو كان فعولا لقيل بغو غير مستقيم بلا خفا لانه يائي واما نهو فهو شاذ والقياس نهي انتهى وفي اسم الفاعل على وزن فعيل من الناقص ذي الواو اي الواوي قل صبي واصله صبيو قلبت الواو يا وادغمت فيها اليا الاولى فصار صبيا وهكذا مثناه وجمعه نحو صبيان وصبيون لما ذكر وهو الصبوة من فعيل بمعنى فاعل جار على القياس اي يذكر مع المذكر ويونث مع المونث وفي اسم الفاعل على وزن فعيل ايضا من الناقص ذي اليا اي اليائي قل سري اصله سريي اجتمعت حرفان متجانسان وسكن اولهما فادغم في الثاني وكذا مثناه وجمعه سريان وسريون لما ذكر والفرس السري هو الذي يسري في سيره اي يسير والواو في الثلاثي المزيد من المعتل اللام الواوي تقلبن يا اولا ثم تقلب اليا ثانيا الفا ان وجدت علة قلبها اذ من قواعدهم ان كل واو رابعا لاحرف ثلاثة قد اتيا بالبنا للمفعول والالف للاطلاق ونائب الفاعل قولنا بها فصاعدا اي موقع رابعة وهو حال والفا الداخلة عليه

قلبن يا كما في نحو اعطى يعطي واعتدى يعتدي استرشى وسترشي العدا وقل مع الخ اعطيت كذا
قل مثل اعطيت واسترشيت ذا كذا تغازينا تراضينا وقد قيل في الاطلاق للسعد نظر

عاطفة عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الجمل جاريا على الانشا قال ابو البقا لكن وجوده هنا من حروف العطف ليس الا انتهى ولم يضم ما جا قبلها من الحروف فتقلبن حين اجتماع هذين الشرطين يا تحتيه تخفيفا لثقل الكلمة بالطول والمزيد فيه كذلك يعني الرباعي فتقلب الواو فيه يا واحترزت بقولي رابعة من نحو الواقعة في نحو غزو وعممت بقولي فصاعدا ليدخل فيه نحو اعتدى واسترشي واحترزت بقولي ولم يضم ما قبلها من نحو يغزو ومثال ذلك القلب كما في الواو التي في نحو قولنا اعطى اصله اعطو فانها وقعت رابعة ولم يضم ما قبلها فقلبت يا ثم اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما لم تقلب الواو الفا في مثاله لطرد الباب اولانه لما وقع حرف العلة في لام فعله الذي هو محل التغيير والتبديل خص بكثرة التغيرات والتبديلات من بين اقسام المعتلات ثم قل هكذا في مضارعه ايضا نحو يعطي فان اصله يعطو لكن هنا قلب واحد فقط لانها قلبت الواو فيه يا لما ذكر وبقيت اليا بحالها ولم تقلب الفا لعدم ما يقتضي ذلك كما في السابق ثم خففت بحذف حركتها وهي الضم فصار يعطي وتقول فيما اذا كانت الواو خامسة اعتدى ويعتدي واصلهما اعتدو ويعتدو والكلام فيهما كالكلام في اعطى يعطي وتقول فيما اذا كانت الواو سادسة استرشي ويسترشي واصلهما استرشو يسترشو اي طلب الرشوة فيفعل بهما ما فعل بسابقيهما والعدا بكسر العين المهملة اولي جمع عدو ومفعول يسترشي اتينا به تتميما للبيت وانما سلك هذا المسلك لانها اما رابعة او خامسة او سادسة وقل كذلك مع الضمير المرفوع المتصل نحو اعطيت مما وقعت فيه رابعة تقلبها يا تحتية كذا قل مثل فيما وقعت فيه خامسة نحو اعتديت و كذا ان وقعت سادسة نحو استرشيت ذا واصلها اعطوت واسترشوت واعتدوت كذا تقول تغازينا وتراضينا واصلهما تغازونا وتراضونا فعلت الواو في الجميع يا لما ذكرنا هكذا اطلق الاصل وغيره الكلام في هذا القلب على سبيل الكلية وقالوا كل واو الخ وتبعتهم في ذلك وقد اي ثبت في مثل ذا الاطلاق اي غير على سبيل الكلية على حد قولهم مشكك له يحل للعلامة السعد التفتازاني رحمه الله نظر هو ان هذا القلب انما هو في لام الفعل فقط لا في عينه ولا في لام الاسم لانه وقوعها رابعا اكثر هو اليق بالتخفيف بدليل انهم لا يقلبونه من نحو استغوذ ولا من نحو مدعو وفي التنزيل استحوذ و كذا لا يقلبونها في نحو اعشوشب واجتوروا وتجاوروا واطروذ وما اشبه ذلك وفي نحو افعلال وافعيلال لا تقلب اللام الاولى لان الاخيرة منقلبة لا محالة فلو اعلت الاولى ايضا لا وقع في الثقل المهروب منه وهو اجتماع المثلين لا سيما في المضارع فانه يلزم فيه الوقوع في الثقل المذكور وزيادة الكسرة على اول حرفي العلة لوجوب كسر ما قبل الاخر فيه نحو ارعوى

ودا بع الانواع ما عينا اعل كذا كلاما واسمه عنهم نقل لفيف مقرون فقل فيه شوى

٦٥

ارعوى يرعوي واحواوى يحواوي وما اشبه ذلك ولانه ينتقض بنحو عوى عدو وعبارتهم مطلقة كما رايتها فكانهم اعتمدوا في اخراج هذه الصورة وتخص هذه الكلية بما عداها على ايراد هذا البحث في بحث المعتل اللام وهذا مقام خاص فيكون مخصصا للعموم الوارد فيه بالواو الواقعة لام فعل واعتمدوا ايضا على انه لا اعتداد بالمدة وان المدة قائمة مقام الضمة انتهى لكن للقائل ان يقول الثقل الازم وقوعه اسهل من الثقل المهروب عنه اذ اليا اخف من الواو وقد انقضى الكلام على القسم الاول من المعتل وهو ما كان حرف العلة فيه واحد ولنشرع في الكلام على القسم الثاني وهو ما تعدد فيه حرف العلة وهو نوعان لانه اما ان يكون جميع اصوله حروف علة او اثنان منها والثاني اما ان يفترقا او يقترنا فالاول اما ان يكون فاء وعينا او عينا ولاما والثاني هو النوع الاول ما تعدد فيه حرف العلة وهو رابع الانواع السبعة للمعتل من حيث هو ما اي لفظ عينا بالبنا للمجهول كذا كلاما اي اعل لاما ايضا اي ما كان عينه ولامه حرفي علة وقد مثاله لكثرة ابحاثه بالنسبة الى ما يليه والا فمقتضى الترتيب الطبعي تقديم ما فاؤه وعينه حرف علة وهذا النوع اسمه عنهم نقل بالبنا للمجهول لفيف مقرون باضافة احد الجزئين الى الاخر على قاعدة المركب التوصيفي اذا سمي به فانه يجوز فيه رفع الجزئين على حكاية الاصل واضافة احدهما الى الاخر واختير هنا الوجه الاخير للوزن وانما سمي هذا النوع من المعتل لفيفا لاجتماع حرفي العلة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف وسمي مقرونا لمقارنة حرفي العلة فيه وعد الناصر منهما خلاف ما يجي بعد والقسمة العقلية تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام لان الحرفين المقترنين لا يخلوا اما ان يكونا متحدين نوعا وتحته صورتان او مختلفين وتحته صورتان ايضا لكن لم يجي ما كان عينه يا ولامه واوا فبقي ثلاثة واما حيوان فواوه مبدلة عن ياء والاصل حييان ترجيحا للاحتمال الجاري على ما ثبت من قياس كلامهم على الاحتمال العديم النظير بالاستقراء وان كان ظاهر اللفظ ولا يستقيم الاستدلال بمجيء حيوان لجواز ان يكون اللام واوا فانقلبت يا لانكسار ما قبلها الا ترى انهم في الرضي فقلبوا الواو ياء ثم لما كانوا يكرهون اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا دون الاولى لان التغيير بالاخر اولى ولم يقلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لوجود المانع من ذلك وهو الالف التي بعدها فانها تقتضي فتح ما قبلها وكان محافظة على مطابقة اللفظ لمعناه كلفظ الطوفان ومن ثم لم يدغموا تنبيه لا يكون فعل معتل العين مقرون الا وهو من باب ضرب يضرب او علم يعلم فقط ولم يات من باب فتل وحسن والتوجيه بعد الاعتماد على الاستقرا ان الفعل من هذا الباب اما ان يكون واوي العين واللام او يائيهما او واوي العين يائي اللام اما الاول فيجب ان يكون من باب علم لانهم لو بنوا منه مثل ضرب وحسن لثقل لو اقوت اذ قووت بفتح العين او ضمها ولزم اجتماع الواوين اكره منهم لاجتماع اليائين

وانما احتملوا نحو القوة والصوة والبو والجو للادغام واما الاخران فيجب ان يكونا من باب ضرب او علم حذرا من وقوع الضم في المضارع على اليا او الواو وذي الياء شرة مع شذوذ باب حسب والتزموا فيما يكون آخره فيه واوا كسر العين نحو قوي لتقلب الواو الاخيرة يا دفعا للثقل واما كان في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا لان العين في هذا الباب باللام وهذا الثقل العين اي فلم يلتفت الى ثقل وقوع الكسرة على الواو وحصول الخفة باعلال اللام اذا علمت ذلك فقل في مثال ما اختلفا فيه وكان الاول من باب ضرب يضرب شوى يشوي اصلهما شوي يشوي كضرب يضرب تحرك حرف العلة في الاول وهو اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ولا يجوز قلب الواو الفا وان كانت علة القلب موجودة فيها ايضا لانه يلزم منه التقا ساكنين فيودي الى الحذف احدهما فيختل الكلمة واختص الاعلال باللام دون العين لما تقدم من ان الاخر اولى بالتغيير واما الثاني فاستثقلت الضمة فيه على اليا فحذفت ولم تقلب الفا كما في الماضي لعدم مقتضيه لان ما قبلها مكسور لكنا بعد الاعلال كقولنا رمى يرمي سواء وبين عروض هذا البيت وضربه جناس التصحيف اعني ان اعلالهما كاعلالهما بلا فرق حتى ان مشيا كرميا بالنصب على الحكاية والجر الذي اقتضته الكاف مقدر على الياء للعنه من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية اعني ان شيئا مصدر كما اي لشوى اي كمصدر ذلك المقيس عليه وهو رمي من غير فرق كما رايت واصل شويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت في اليا واسم الفاعل منه شاو كرام واصل شاوي فاستثقلت الضمة على اليا فحذفت ثم اليا لالتقاء الساكنين فصار شاو كقاض واسم المفعول منه مشوي كمرمي واصل مشووي كمرموي ابدلت ... على ما سبق بيانه ولا فرق بينهما شاء ومشي لانهما قياس اسم الفاعل واسم المفعول من شاء على تقدير اعلال العين كبايع من باع اعل الاول اعلال قائل بعد قلب اليا همزة فاصل شاي واصل الثاني مشووي كمقوول فنقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم حذفت احدى الواوين فصار مشويا كمقول فابدلت الواو الباقية ياء وادغمت في الياء ثم كسرت الشين لمناسبة اليا فصار مشيا والحاصل انه يمكن فيه ان يجعل في الاعلال مثل الناقص بعينه فيكون الاعلال في اللام لا مثل الاجوف فتعل بعينه وتلك في مثال ما اتحدا فيه وكانا واوين قوي في الماضي بكسر العين يقوى في المضارع بفتحها وقوة في المصدر بالف الاطلاق اصلهما قوي يقوو فاعلا اعلال رضي يرضى اي قلبت الاخيرة يا ولم تقلب الاولى لعدم وجود علة القلب ولم تدغم ايضا لما سبق في ارعوى يرعوي من وجوب الاعلال في مثل يعدم الصورة اذ لا يجوز ان يقال رضو مثلا بلا اعلال بخلاف الادغام اذ يجوز ان يقول حيي بلا ادغام فقدم الواجب

٩٦

فلم يبق سبب الادغام لان قوي اخف من قو بالادغام واصل قوة قووة ادغمت احدى الواوين في الاخرى وغتفر اجتماع الواوين فيها للادغام فانه موجب للخفة ونظيره الجو والبو كما تقدمت الاشارة الى ذلك ولم تعل العين لانه يلزم في المضارع بقاء يا معلومة وقيل اجتماع الاعلالين ومثال ما اختلفا فيه وكان الاول واوا اليه وهو من باب علم يعلم روي بكسر العين قلبت ما فيه ويروى بفتحها في مضارعه وربما يكسر اوله وتخفيف يائه في مصدره واصل رويا ولم تقلب العين مع روي الغامع وجود المقتضي وهو تقدم علة القلب وعدم المانع وهو لزوم اجتماع الاعلالين للابلزم ان يبقى في المضارع يروى يا مضمومة وهو مرفوض في كلامهم ولان فعل بكسور العين في فعل مفتوحها ولم تعلب في الاصل فلا تعلب في الفرع فقوي يقوى وروي يروى ومصدرهما كس قولنا رضيا الالف للاطلاق برضي ورضا في جميع احكامهما بلا مخالفة وذلك ان لا تعل العين اصلا ولما لم يكن اسم الفاعل والمفعول من روي مثلهما من شوى نبهت على ذلك بقولي هو ريان اصل رويان وهي ريا اصل رويا كمثل اسم الفاعل من نحو عطش فانه يقال فيه عطشان وعطشى فلا يقال فيهما راو وراوية كما لا يقال عاطش وعاطشة بل تبنى الصفة المشبهة منه لان المعنى لا يستقيم الا عليها لان صيغة فاعل الجارية على الفعل المرادة عند الاطلاق تدل على الحدوث والصفة المشبهة على الثبوت فلذلك اذا قصد بها الدلالة على الحدوث حولت الى صيغة اسم الفاعل كما يقال في حسن حاسن والمعنى في هذا على الثبوت لا على الحدوث لانه الذي يقارن المتصف به ويلزمه في سائر اوقات وجوده على الهيئة المطلوبة منه وان لم يكن الري دائما للنفس اذا عرفت ذلك فنقول فيه ريان ريانان رواء رويا ريانات رواء ايضا واصلهما رواي قلبت اليا همزة لوقوعها طرفا بعد الف مد وهو قياس مطرد وتقول في تثنية المونث حال النصب والخفض مضافا الى يا المتكلم رييي بخمس يا ات المنقلبة عن الواو ولام الفعل والمنقلبة عن الف التانيث وعلامة النصب وضمير المتكلم ثم اعلم ان المزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص بعينه وقد عرفت قوانينه فوازن هذا عليه ولا تفرق ولا تعل العين اصلا بل قل فيه اروى كاعطى في جميع تصاريفه وهو المراد بقولي ثم قس على ما ذكر باقي التفعل الى اخره ولا حاجة الى الاطالة بسرده وفي مثال ما اتحدا فيه وكانا يائين من فعل مكسور العين حيي وهو جاء في الوزن كرضي من غير اعلال ولا ادغام لانه لو اعل بقلب عين فعل الفاء او بادغام العين في اللام لوجب ان يفعل مثل ذلك في المضارع اذ هو في مثل ذلك تابع للماضي على ما هو فيه يجي فيكون في اخره يا مضمومة وهو مرفوض في كلامهم كما علمت ولا يمكن حذف الضم من لامه كما فعل ذلك في يرمي لوجود المانع من ذلك هنا وهو سكون ما قبلها فتعين اعلم ان من يجوز فيه الادغام لاجتماع المثلين فيقول حيا بادغام اولى اليائين في الاخرى

لم يجوز في مضارعه الا الفك لما تقدم ولغة الادغام هي اللغة الكثيرة الشائعة قال الله تعالى ويحيى من حي عن بينة ويجوز لكنه حاله في الفتح على الاصل والكسر بنقل كسرة اليا اليها وهو نظير ما تقدم تقريره في كسر فاسست وظلت فبقي هنا ما ادغم بنقل حركة اليا الى ما قبلها كسر الحاء من حذف الكسرة من غير نقل ابقى الفتحة حاصل القول في ادغام ما عينه ولامه ياآن انهما ان تكون الثانية ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة لم يجز الادغام نحو حييت وان كانت متحركة فان كان ما قبلها مفتوحا قلبت الفا نحو احيي وان كانت غير مفتوح وحركتها حركة اعراب فلا ادغام ايضا نحو رايت محييا لان عروض الحركة كوجود السكون في نحو يحييك فكلاهما مانع من الادغام او حركتها حركة بنا واليا متطرفة فالفك والادغام نحو حيي قال في الافصاح والفك في حيي اكثر في كلامهم وهو مخالف لما ذكره التفتازاني هنا وتقول في مضارع الفك والمدغم يحيي كيرضى بلا ادغام لئلا يلزم اليا المضموم واصل يحيى يا مضمومة في اخره فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في مصدره حيوة اصل حيية فقلبت اليا الاخيرة الفا وكتبت بصورة الواو على لغة من يميل الالف الى الواو وكذلك الصلوة والزكوة والربوا كذا ذكره الزمخشري في كشافه قال التفتازاني والحق ان مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقلته لان خط المصحف سنة متبعة فلا يتعدى فيها كما انه لا يتعدى في سائر ما كتب فيه على غير قياس وفي غيره بالف الحياة لانها وان كانت منقلبة عن اليا اذا كان قبلها يا تكتب بصورة الالف الا في يحيى وريا علمين فان قلت هل يقاس عليهما كل علم مثلهما ام ذلك خاص بهما قلت الذي يظهر من كلام ابن الحاجب وغيره انه يقاس عليهما لكن قال في التسهيل لا يقاس عليه علم مثل خلافا للمبرد انتهى وقد تقدم الكلام على ذلك مشبعا في بحث الناقص وانما كان هذا هو الحق لعدم اطراد الرسم الواوي في كل ما كان اصله الواو نحو قناة ولرسمهم ما انقلب عن الضمير من الالفاظ المذكورة على الاصل وفاقا لمصحف الامام وهذا وقد جمعوا في رسمهم الربوا بين الواو والالف وذا جمعا بين العوض والمعوض وكان النكتة فيه ان الواو صورة لما انقلبت عنه الالف زادوا الالف تنبيها على ان القياس كتابتها الفا فان قلت مقتضى هذا ان تكتب بعد واو الصلاة والزكوة ايضا فان النكتة في ذلك واحدة قلت النكتة لا يجب اطرادها وتقول في اسم الفاعل المزيد من هذا الفعل هو محي بالادغام لا حاجة لما ذكرنا ... ان المعنى على الثبوت ولم يجز فيه حيي بلا ادغام حملا على الفعل بالفك لان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال فيعل حيث يعل ويصح حيث يصح دون الادغام فلا يلزم ادغام حيث يدغم وفك حيث يفك فلا يلزم من جواز حيي بالفك في الفعل جواز حيي بالفك في اسم الفاعل ولو صح جواز حمله عليه

٩٧

فالحمل على ما هو الاكثر اعني الادغام اولى وتقول في هذا الفعل اذا اسند الى ضمير اثنين حييا بالفك والادغام وحيا بالادغام و في اسم الفاعل المثنى منه حيان بالادغام و في الفعل المسند الى ضمير الجمع المذكر حيوا بالادغام قال الشاعر عيوا بامرهم كما عيت ببيضتها الحمامة ويجوز فيه ايضا حييوا بالفك والادغام وتقول ايضا في الضم احياء جمع حي و الفعل المسند الى ضمير جمع المذكور جا ايضا فيه حيوا حال كونه مخففا مثل قولنا رضوا والاصل حييوا كرضيوا نقلت ضمة اليا الى ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين ووزنه فعوا قال الشاعر وكنا حسبناهم فوارس كهمس حيوا بعدما ماتوا من الدهر اعصرا وما ذكرناه من جواز الفك والادغام محله ما لم يتصل بها الضمائر غير تاء التانيث اما عند اتصالها بها فلا مدخل للادغام فيه كما تقدم في المضاعف واما عند انفصال تاء التانيث فيجوز الوجهان ايضا نحو حيت وحييت واحي كاحش قل في فعل الامر من يحيى مثل ارض بقطع الهمزة للوزن في الامر من يرضى وقوله يا هذا الرجل يمم للبيت وقس على هذا سائر تصاريفه مؤكدا بالنون وغير مؤكد بها فتقول احي احييا احيوا احيي بيا ساكنة بعد يا مفتوحة احييا احيين وبالتاكيد احيين احييان احيون والوزن افعون احيين بكسر اليا الثانية ووزنه افعين احييان احيينان وجاء بنا افعل منه احيى مثل اعطى اصل احيي قلبت اليا الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها يحيي كيعطي اصل يحيي فاستثقلت الضمة على اليا فحذفت فصار يحي واذا دخل عليه ناصب لا يدغم ايضا بل يفك ايضا حملا على الاصل قال الله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى وتقول في تصاريفه احيي يحيي احيا فهو محي وذاك محيي لم يحي لا يحيي ليحيي احي بحذف اللام وابقاء العين بحالها وبالتاكيد احيين باعادة اللام كاعطين وتقول فيه اذا نقلته الى باب المفاعلة حايى يحايي اصلهما حايي يحايي اعلال اعلال سابقتها تقول في تصاريفه حايى يحايي محاياة فهو محاي وذاك محايا لا تحاي لم تحاي لتحاي حاي فهو كما جرى بعينه وتقول اذا نقلته الى باب الاستفعال استحيى كذا استحيى اصلهما استحيي يستحيي اعلال اعلال سابقتها تقول في تصاريفه استحيى يستحيي استحياء فهو مستحي وذاك مستحيى لم يستحي لا يستحي ليستحي فهو كاستر شي بعينه ومنهم اي من العرب وهو بنو تميم من حذف احدى اليائين وهي اللام او العين والاول اولى و قال في هذا الفعل استحى اصل استحيى كما تقدم فقلبت اليا الاخيرة الفا لما تقدم ثم نقلت حركة الاولى الى الحا وقلبت ايضا الفا فالتقى ساكنان فحذفت احدى الالفين فصار استحى و كذلك تقول في المضارع يستحي اصله يستحيي فحذفت الضمة من اليا الثانية للثقل ثم نقلت

وكذا سائر تقاريفه تقول استحى يستحى استح فهو مستح وذاك مستحى منه لم يستح ليتسح لا تستح ملكم الحادحد بالياء الحرى علامة الجزم ونقرؤها ابن محيصن في قوله تعالى ان الله لا يستحى ان يضرب مثلا قال ابو حيان ورويت عن ابن كثير والاولى لغة ما عدا بني تميم من الحجازيين وغيرهم وهو الاصل الشائع قال الله تعالى والله لا يستحيى من الحق وقالوا ويستحيون نساءكم وتقول على اللغة الثانية استحى استحيا استحوا على وزن استفعوا استحت استحتا على وزن استفعت استفعتا استحين على وزن استفعلن ان قلنا ان المحذوف الصحيح واستفعن ان قلنا ان المحذوف اللام وتستحى تستحيان تستحون على وزن تستفعون تستحى تستحيان يستحيين على وزن يستفعلن او يستفعن حسبما تقدم واستح استحيا استحوا واستحى استحيا استحين وبالتاكيد استحين باعادة اللام استحيان استحن استحين استحيان استحينان فان قلت هنا نكتة سؤال هو انه قد تقرر ان هذا النوع لا يعتل عينه لئلا يلزم الاعلال في موضعين وهاهنا قد حذفت اشرنا الجواب ذلك نقول انا قد ذكرنا ان الحذف المذكور في استحى واستحى ليس للاعلال بل على سبيل الاعتباط لكونه كثيرا يجري في كلامهم وذلك يقتضي الخفة ونظيره حذف اليا اكتفاء بالكسرة من دون اعلال كقولهم لا ادر بحذف اليا مع ان لا نافيه في لا ادرى لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كذا حكاه الخليل وسيبويه فيها ونظيره ايضا حذف النون من يكون حال الجزم نحو لم اك ولم تك ولم يك ولم نك وهو كثير في كلامهم ايضا وقال سيبويه حذفت اليا من استحى للاعلال وهو التقاء الساكنين لان اليا الاولى بعد نقل حركتها الى ما قبلها تقلب الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في الحال وانما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم وقال المازني لم تحذف لالتقاء الساكنين والا لردوها في المضارع اذ قالوا هو يستحى وما قالوا يستحيي لانه لا موجب لقلبها هنا الفا حتى تحذف وانما قلبناها في الماضي لمصير ما قبلها مفتوحا بسبب النقل قال التفتازاني وفيه نظر لانه كما نقلت في الماضي فكذلك هنا اي في المضارع تنقل حركة اليا الى ما قبلها وتحذف لالتقاء الساكنين والعلة فيهما كثرة الاستعمال وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه قيد المقلوبة بقيد الاولى بعد ان اطلق المحذوفة فاوهم ظاهر كلامه ان اليا الاولى غير اليا المحدث عنها بالحذف ولا القائل انها تقلب الفا فاوهم ذلك ان المحذوف هو اللام والحق انه العين والا لوجب ان تقع المجزوم والامر لم يستحى واستحى باثبات اليا لان حذف اللام انما هو لكونه قائما مقام الحركة وليس العين كذلك كذا قيل لم ينقل فيهما ذلك على ان المحذوف هو العين فان قلت يمكن الجواب من جانب سيبويه بانه اراد باليا في قوله حذفت اليا الاولى واوقع المظهر موقع المضمر قلت الى ان لا يدفع الايراد وايضا التفتازاني لم يقل انه يفهم ذلك بطريق الجزم وانما قال يوهم ذلك وان كان على غلبة

استحى اصله استحيي قلبا وحذفت العين لسيبويه قلبت اللام وتعلل ... وحذفت اعتباطا للمازني قلبت اللام وتعلل ... العين وحذف اعلال او قلبت اللام وحذفت العين اعتباطا وفتح ما قبلها اذا كان اعلال اللام مقدما فان اخر فاصله استحيي قلبت العين ثم اللام وحذفت العين او تعلل وقلبت اللام وحذفت العين او تعلل وحذفت العين ثم قلبت اللام او حذفت العين ثم فتح ما قبلها قلبت اللام وهذه الوجوه تجري لو كان المحذوف اللام وهو محتمل وبجازم اذا دخل حذف العين عالم يجد حركة ولا لاماته

الخفيف هو كثرة الاستعمال فلا حاجة الى دعوى قلب اليا التي هي العين الفا لا ان حذفها انما هو لما ذكر لا العلة فلا فائدة في تكلف علة كما يقوله سيبويه لانها تحذف قلبت اولم تقلب واعلم ان تشبيه المذكور بلا ادر انما هو في مطلق الحذف لا في خصوص المحذوف فان المحذوف من استحى العين كما عرفته ومن لا ادر اللام فان قلت هذا مسلم في غير المضارع المجزوم والامر الماخوذ عنه واما فيهما فغير مسلم لان المحذوف فيهما اللام قلت الكلام فيما حذف فيه احدى اليائين فقط تخفيفا لكثرة الاستعمال وما ذكرته حذف فيه اليا آن الاولى وهي العين للعلة المذكورة والثانية وهي اللام للجازم لفظا او المقدر او البنا فليس جاريا عما نحن فيه وحذف لام ايضا لا يقتضي اعلالا بعضا فقد تثبت اللام المذكورة كما في فعل الاثنين نحو لم يستحيا فان الجازم يكتنف فيه بحذف النون وفعل جماعة النسا نحو لم يستحيين فانه لا اثر للعامل في لفظه لانه مبني واليا الاولى التي هي عين الكلمة محذوفة في الجميع فلا نقض نعم يرد على تعليل الخفة بكثرة الاستعمال ثبوتها في المصدر نحو استحيا لوجود العلة المذكورة فيه فظهر بما قررناه ان السبب في مطلق الحذف فقط لا فيه وفي علته كما قاله التفتازاني فانه قد فقد مع وجودها كما في المصدر والله اعلم

النوع الثاني مما اعتل منه حرفان الفا واللام وهو خامس الانواع السبعة ما اي لفظ لاما وفا اعل بالبنا للمجهول اي ما كان لامه وفاؤه حرف علة واسمه اللفيف وقد يقال بفتح الفا ايضا اللفيف مفروق باضافة اول الجزئين الى الآخر على حد ما تقدم في النوع الرابع ووجه التسمية على ما سبق والقسمة العقلية تقتضي ان يكون هذا النوع ايضا اربعة اقسام لما ذكرنا في النوع الرابع لكن ليس في كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ولامه ياء الا يد بيت عين انتهت بقال يديت يدي فالفاء غير واو فقط واللام لا تكون الا ياء لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو الا لفظة واو وهو اسم فانحصر هذا النوع من الافعال في قسمين احدهما فاؤه واو والآخر فاؤه يا فانحصر اللام في اليا قال بعضهم والذي جا من هذا النوع اي اللفيف المفروق من الافعال في كلام العرب عدة افعال يجمعها قولك عشق فرح لحل هند فالعين نحو وعى والشين نحو وشى والقاف وقى والفا وفى والرا وري والجيم وجى والكاف وكى والحا وحي واللام ولي والها وهي والنون ونى والدال ودى وزيد على ذلك وأى باي لم يجي الا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم وحسب يحسب ولم يجي من باب نقل وحسن لما يلزم في مضارعهما هنا من اليا المضموم ما قبلها والواو المتطرفة اثر ضمة وكلاهما مرفوض ذا تقرر هنا تقول في مثاله من باب ضرب يضرب وقى بالقاف اي حفظ اصله وقي تحركت اليا الفا

ووقيا ولم تعلب ياؤه الفا لما مر ووقوا اصله وقيوا قلبت ياؤه الفا وحذفت لالتقاء الساكنين وهكذا الى آخر الامثلة نحو وقت وقتا وقين وقيت وقيتما وقيتم وقيت وقيتما وقيتن وقيت وقينا وكضربت ذا الفعل نحو تضريب دى ترمي بالياء والاعلالات في وقى ووقوا كرمي ووعد وبني مضارعا لوقى حذفا ابدالا للنون الخفيفة الفا كذا في مثناه وجمعه مذكرا او مونثا يقيان قل ويقون يقي يقيان تقين تقي تقيان يقون تقين تقيان تقين انى نقي ولم نقل نحو يرمي كما قلنا في الماضي لانه يخالفه في حذف الفا اذ الاصل يوقي واما حكم اللام في الاعلال فهو كحكمه في نحو يرمي والاصل يقيون يقيون وفي تقيين فعل الواحدة المخاطبة تقيين حذفت اللام كما في يرمون وترمين والوند يعون وتعين واما يقيين في جمع مونثه تعلن فاليا الموجودة فيه لام الفعل وفعل الامر من اللفيف المفروق الذي فيه يحرف واحد فقط وهو العين تقول في امر الواحد المذكر ق يا زيد فتنطق بعين الفعل فقط لان الفا محذوفة وقد حذف حرف المضارعة ولام الفعل فلم يبق غير العين وكذا تقول في سائر المجزومات نحو لم يق ولا يق وليق على وزن لم يع ولا يع وليع و هذا الذي بقي على حرف واحد الزمته ها سكت وهي ساكنة تلحق على حركة غير اعرابية ولا شبيهة بها ان نقف عليه تقول قه لئلا يلزم الابتدا بالساكن ان سكنت الحرف الواحد للوقف او الوقف على المتحرك ان لم تسكن وكلاهما ممتنع وان وصلت هذا الامر بما بعده فتحذف هذه الها حينئذ يا رجل تقول ان صرفت هذا الامر عن المفرد المذكر الى المثنى والمجموع منه قه قيا قوا اصله قيوا والى المونث كذلك قي قيا وقين رفاق جمع رفيق على وزن علن وقولي يا رفاق سميت للبيت واسم الفاعل منه واق والاصل واقي واسم المفعول منه موقي والاصل موقوي فحكم اللام في الجميع كحكم لام رمي بلا فرق فقس عليه ومن لطيف ما يحكى في هذا المقام ما نقله العلامة السيوطي في بغية الوعاة في ترجمة سهل بن محمد السجستاني البصري انه دخل بغداد فسأله سائل عن قولهم قوا انفسكم ما يقال منه للواحد قال قه قال فللاثنين قال قيا قال فالجمع قال قوا قال فاجمع لي الثلاثة فقال قه قيا قوا وفي ناحية المسجد رجل جالس بيسمعها فمضى الى صاحب الشرطة وقال اني ظفرت بقوم زنادقة يقرؤون القرآن على صياح الديك فما شعرنا حتى هجم علينا الاعوان والشرطة واخذونا واحضرونا مجلس صاحب الشرطة فسالنا فتقدمت اليه واعلمته بالخبر وقد اجتمع علينا خلق من خلق الله ينظرون ما يكون فعنفني وعذلني وقال مثلك يطلق لسانه عند العامة بمثل هذا وعمد الى اصحابي فضربهم عشرة عشرة وقال لي لا تعد الى مثل هذا انتهى وفعل الامر من هذا اذا اكدته بنون التاكيد الثقيلة فقل فيه اذا اسندته للمفرد المذكر قين باعادة اللام كما عرفته في اغزون والاقين

فيما سياتي للاطلاق واذا اسندته الى ضمير المثنى المذكر تقول قيان بالتشديد للنون و الى جماعة الذكور تقول قن بضم القاف واصله قون حذفت الواو بعد نقل حركتها الى ما قبلها لالتقاء الساكنين والضمة دالة عليها واذا اسندته الى المؤنثة المخاطبة تقول قن بكسر القاف واصله قين حذفت اليا بعد نقل حركتها الى ما قبلها لالتقاء الساكنين والكسرة دالة عليها واذا اسندته الى المثنى المونث تقول قيان والى جماعة النسا تقول قينان فالنونان فيهما مشددتان واذا اكدته بالنون الخفيفة قلت فيه مسندا الى المفرد المذكر المخاطب قين والى جمعه قن والمؤنثة المخاطبة قن بسكون النون في الثلاثة ولم يات في السبعة لا في المذكر ولا في المونث ولا في جمع النسا الا في هذه الثلاثة لامتناع النون الخفيفة لالتقاء الساكنين على غير حده كما مر بيانه وقل في مثاله من باب علم يعلم وجى يوجى بالجيم تقال وجي الفرس اذا وجي في حافره وجما وجاذان الفعلان في جميع الاحكام والتصاريف مثل رضي يرضى بلا فرق اصلا واج قل اذا امرت من هذا كارض حال كونه امرا من رضي جاء المذكور تقول ايج ايجيا ايجوا ايجي ايجيا ايجين وبالتاكيد ايجين الخ وانما ذكرنا الامر لفائدة وهي ان الواو فيه تقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فان الاصل اوج لانه ماخوذ من توجى حذفت اليا من اوله وزيدت الهمزة المكسورة في موضعها وحذفت اللام من آخره فصار اوج ثم قلبت الواو ياء لما ذكرنا فصار ايج واما مثال ما جاء من باب حسب يحسب فلم نذكره في النظم تبعا للاصل وهو ولي يلي فقسه على ما مر و النوع الثالث مما اعتل فيه حرف العلة وهو سادس الانواع السبعة ما اي لفظ اعلا فاؤه وعينه اي ما كان فاؤه وعينه حرفي علة والقسمة العقلية تقتضي ان يكون اربعة اقسام ايضا ولكن لم يجي منه ما فاؤه وعينه واو لكونه في غاية الثقل فبقي ثلاثة اقسام ما كان فاؤه ياء نحو يين ياء مفتوحة ثم ياء ساكنة ثم نون وليس في كلامهم ما فاؤه وعينه ياء غيره وهو اسم لواد بعينه من اعراض المدينة الشريفة على بريد منها وضبطه صاحب القاموس تبعا للصغاني بفتح اليائين لكنه في النظم بالضبط الاول وما كانت الفاء فيه واوا والعين يا نحو ويلا وهو اسم واد في جهنم وكلمة معناها عذاب ايضا تقال الويل لفلان من الله اي عذاب له من الله وويح كلمة معناها رحمة تقال ويح لفلان اي رحمة له ولم يحفظ من هذا الباب الا ويل وويح وويس وويب و ما كانت الفاء فيه يا والعين واوا نحو يوم اسم الزمان المعلوم ولم يحفظ من هذا الباب الا يوم ويوح على ما نقله المبرد عن العرب من ان يوح بمثناة تحتية اسم للشمس قال ابو الفتح كذا رويناه من اي علي ووجدناه بخط ابي العباس انتهى لكن قال ابن السيد المشهود في اسم الشمس بوح بالموحدة

ثم اعلم ان هذا النوع وهو ما كان فاؤه وعينه حرفي علة ما فعل بني منه اي لم يوجد في كلام العرب
وذلك لثقل فيه لانه اثقل الانواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين وهذا لم يحك
مما هو الاثقل اعني ما فاؤه وعينه واو من اسم والفعل وبيان ذلك انك لو بنيته من باب يوم
فاما ان تبنيه على افعل مفتوح العين او مضمومها واياما كان يأتي بالمضارع على يفعل
بالضم فيجمع فيه ياءان ياء المضارعة وفاء الفعل وتضمها اذ تنقل حركة العين التي هي واو
وذلك ثقيل ورفض فعل مكسور العين اي حملا له عليهما وان بنيته من باب ويح و
بين كثقل اجتماع حروف العلة في المضارع الغائب واما ما انشدوه من قوله
يو بلاد ملات بهكوكف وكانت لا تعلل بالاتصال فنادر شاذ
واما قولهم ييا وال ولاواح ولاواس ابو هند مصنوع قاله ابو حيان فاعلم
بقلب الواو ... لنا فان قلت ما يسمى هذا النوع من المعتلات هل يسمى لفيفا
مقرونا لوجود وجه التسمية المتقدم فيه ام لا قلت لم اقف على اسم خاص لهذين
النوعين الاخيرين ووجه التسمية لا يجب اطراده النوع الرابع مما اتحد فيه
حرف العلة وهو سابع الانواع السبعة ما اي لفظ اصوله اي حروف الاصول
جميعها معلولة اي احرف علة اعني ما يكون فاؤه وعينه ولامه حرف علة ويقال اللفيف المقرون
من جهتين والقسمة العقلية تقتضي ان يكون هذا النوع تاسع الاقسام لتسعة اقسام
حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لان احرف العلة الثلاثة تكون فاء هذه ثلاثة وقد يكون عينا
هذه ثلاثة اخرى وقد يكون لاما لهذه ثلاثة اخرى والمجموع تسعة وهذا بالنظر الى كون
احرف العلة ثلاثا وكون الحرف الذي يقع فيه احدها بسيطا اي فاء وعينا ولاما واما بالنظر
الى اجتماع الحروف الثلاثة التي يقع فيها احرف العلة فتنتهي القسمة فيه الى سبعة وعشرين
قسما حاصلة من ضرب ثلاثة احوال اي حرف منها فرض في تسعة احوال الحرفين
الباقيين الحاصلة من ضرب ثلاثة احوال احدهما في ثلاثة احوال الآخر وهذا النوع نحو
قولنا واو اي هذا اللفظ واصله ووو قلبت عينه الفا دون لامه مع انها محل التبديل
والتغيير لكراهة اجتماع حرفي علة متحركين في اول كلمة وما ذكرناه من كون عينه واوا
هو مذهب الاخفش وهو الاقرب لان الواوي اكثر من اليائي فالحمل عليه اولى ويدل
عليه قولهم في التصغير اوية بقلب فائه همزة لكونها اول واوين ولو كانت العين ياء
لقيل فيه ويية وذهب ابو علي الفارسي وغيره الى ان عينه ياء ووجهه
كون الانقلاب عن الواو يلزمه كون حروف الكلمة من جنس واحد وهو مفقود
في الصحيح الا في باب ببب وددد وجريا على مجرى الاصوات فكذا في المعتل
وقد جاء في الصحيح نحو قلق وسلس وفي المعتل نحو يدي واصلها يدي فحمل على هذا

اولى انتهى وهو منقوض على سبيل الاجمال بالياء للاتفاق على ان عينها ياء ايضا كما سيأتي وتمثيله
ايضا قولنا ياء اي هذا اللفظ واصله ييي فعل به ما فعل بالسابق فقلبت ياؤه ثم قلبت
الياء الاخيرة همزة للتخفيف وصار ياء وهو مركب من ثلاث ياءات بالاتفاق والدليل على
ذلك قولهم فيما حكاه ابن الحاجب ييت الياء اي كتبتها وممن جزم بحكاية الاتفاق البدر
بن مالك في بغية الطالب وفي التسهيل ما نصه والاظهر كون الواو والياء نظيرته في
التأليف اي نظير ببب فيمتنع منهما مؤلفان من جنس واحد والله اعلم المراد من
قولي واو وياء لفظهما من قولي الموضوعان لا مسمى الحرفين المخصوصين بمعنى ان الواو
اسم مسماه و والياء اسم مسماه ي كما ان الكاف اسم مسماه ك وهكذا فالذي هو من
هذا النوع من المعتلات هو الاسم لا المسمى لانه بسيط فلذا قال الخليل لاصحابه كيف
تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم فلم تنطقون بالمسئول عنه
والجواب جه لانه المسئول عنه المسمى ثم هذا الفصل وهو فصل المعتلات بحمد
بعون الله تعالى وتوفيقه فقد تم فله المنة على ذلك ولنشرع في الكلام على القسم
الثالث من اقسام غير السالم وهو باب المهموز
وانما جعل المهموز من غير السالم لما فيه من التغييرات التي ليست في السالم
وايضا كثيرا ما تقلب همزته حرف علة اذا علمت هذا فنقول
ان شئت ان تعرف مهموزا من الالفاظ ما هو فذا كر رسمه اي تعريفه ما ورد
الهمز في محل احد اصوله اي الذي احد حروفه الاصول همزة وهذا التعريف
من زيادتي ولم يذكره الاصل كما فعل في غيره بل ذكر احكامه وحاول السعد الاعتذار
عنه بقوله ولفظ المهموز يشعر بذلك انتهى فهو ثلاثة اقسام لان الهمزة اما ان تقع
فاء ويسمى مهموز الفاء والصدر او عينه ويسمى مهموز العين والوسط او لامه
ويسمى مهموز اللام والعجز وجعله قسيما للمعتل لا قسما منه هو على المذهب الصحيح
كما تقدمت الاشارة اليه واما على مذهب من يجعل الهمزة من احرف العلة فهو عنده قسم
من المعتل وقد مر كلام الوجهين بتوجيهه في اول بحث المعتل وهذا المهموز
الخالي من احرف العلة والتضعيف حكمه في تصاريف فعله كحكم الفعل الصحيح اي لان
الهمز فيه فتجاء عندهم حرفا صحيحا بدليل قبوله الحركات الثلاث على احرف العلة
المتحرك ما قبلها فانها لا تقبل الحركات واما الساكن ما قبلها كدلو وظبي وكون الهمز حرفا
صحيحا هو في القول الاسد بالمهملتين اي الاصوب كما تقدم بيانه وانما قيدته
بالخالي من احرف العلة والتضعيف لان لفظ المهموز اذا اطلق يعم منه ذلك

والابتداء المضاعف المهموز والمثال المهموز والاجوف المهموز ويكون لذو الخالي ان حكم المهموز
التصاريف حكم مماثله من غير المهموز ان كان مضاعفا فكمضاعف او مثالا فكالمثال الى غير ذلك
ولكن الهمز المذكور قد يدخل فيه التخفيف بالقلب والحذف وغيرهما ان لم يبتدأ به اي لم يقع
في اول الكلام سواء وقع في اول الكلمة ام لا وعبارتي اشمل من عبارة الاصل حيث قال اذا
وقعت غير اول فان المتبادر منها انه اذا وقع اول الكلمة لا يخفف وليس كذلك بل يخفف اذا لم يبدأ به
نحو وامر اهلك بالالف والاصل وأمر بالهمز فلا تكثر التفتازاني عبارته بغير مبتدأ به و
المراد بالبداءة به ان يكون في اول الكلام اي لم يتقدم عليه شيء فلا يخفف لان البداءة بحرف شديد مع
الاحرى الى زيادتها عند التوصل بالساكن فان قلت قد ورد تخفيفها بالحذف في نحو خذ لان اصله
اأخذ فحذفت الهمزة الاولى منه مع كونها بدءها قلت ليس هذا مما نحن فيه لان الكلام في حذف
الهمزات الاصلية طلبا للتخفيف لا في الحذف للاضطرار عند الاستغناء عنها بل حذفها في هذه الحالة
واجب لفقد الاحتياج اليها واما الهمزة الثانية منه اخذ امرا فتخفيفها بالحذف
على القاعدة لانها غير مبتدأ بها اذا علمت ذلك فتقول في مضارع مهموز الفاء من الباب
الاول نحو امل كنصر لم يأمل بتحقيق الهمزة وهو كينصر في الوزن وسائر التصاريف من غير
فرق تقول امل املا امل الخ كما تقول نصر ينصر نصرا انصر الخ فانتبه وانما خففت الهمزة المذكورة
لانها حرف شديد فخففت دفعا لشدته وانما كان شديدا لانه يتحقق بابتداء المعقول
لها على قولنا به من اقصى الحلق لكونه مخرجه كما تقدمت الاشارة اليه في اول الكتاب فانك
اذا سكنت الهمزة وادخلت عليها همزة اخرى مفتوحة رأيت انها تنتهي عند نهاية الحلق
فهو مخرجها وهذه قاعدة في معرفة مخارج الحروف فما حققته او المهموز المذكور واوا
بالنصب مفعول ثان لقولنا اقلب اي وقدم عليه اي اقلب همزة واوا في صوغ فعل الامر منه
او مما قيل بوزن انصر بقلب الهمزة التي هي فاء الفعل واوا والاصل فيه اامل بهمزتين الاولى همزة
وصل والثانية فاء الفعل قلبت الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فادري
ذلك وانما قلب ذا الهمز واوا لان من قواعدهم ان كل همزتين تلتقيا في كلمة واحدة
والحال انه قد ورد ثانيهما اي ثاني الهمزتين وذكر الوصف لتأويل الهمزة بالحرف مسكنا اي ساكنا
فاقلب الهمزة المذكورة وهي الثانية الساكنة من جنس تحريك اي حركة الاولى من الهمزتين فقد ذكر
اي علم وجوبه عندهم روما للخفة اذ لا يخفى ثقلها فان كانت الهمزة الاولى من الهمزتين مفتوحة
قلبت الثانية الفا لفتحة ما قبلها كقولنا في الامر من امن آمن بالمد اصله أأمن فقلبت الهمزة
الثانية الفا لفتح ما قبلها فان قلت هذا منقوض بنحو أئمة اذ اصله أأممة بهمزتين
ثم تقلب الثانية الفا في امن مع توفر شرطه بل نقلت حركة الميم اليها وقلبت ياء فقيل ائمة

قلت اجاب التفتازاني بانه شاذ وقد يجاب عنه بان الاصل المذكور في النظم عارض في ائمة
والادغام مقدم على الاعلال والنقل من مقدمات الادغام اذ فعلوه ليتوصلوا به اليه فلما نقلوا لارادة
الادغام خرجت الهمزتان عن الاصل المذكور لا يقال النقل فيه غير متعين في حصول الادغام لجواز
الادغام بحذف الحركة ثم يقع اعلال الهمزة الثانية بقلبها الفا على القاعدة ولا محذور في التقاء الساكنين
على هذا الوجه كما لا يخفى لانا نقول اذا كان الادغام مقدما على الاعلال فلو ادغمنا بدون نقل لزم التقاء الساكنين
على غير حده فتأمل وكلام ابن هشام في التوضيح قريب مما ذكرناه قال في فصل ابدال الالف من اختيها
الواو والياء بعد نقل اقوال في اصل ايمة ما نصه ويلزم الاول تقديم الاعلال على الادغام والمعروف
العكس بدليل ابدال الهمزة ائمة ياء لا الفا فتأمله انتهى وكذا تقلب الثانية واوا اذا كانت الاولى مضمومة
نحو اومن مضارع الماضي المبني للمجهول نحو اومن اصله اؤمن بهمزتين قلبت الثانية لضمة ما قبلها
وان كانت الهمزة الاولى مكسورة قلبت الثانية ياء كقولنا في مصدر امن ايمانا والاصل ائمانا
احترزت بقولي قد تلاقيا عن الهمزة الساكنة التي قبلها حرف غير همزة فانه لا يجب
قلبها من جنس حركة ما قبلها بل يجوز نحو راس وبوس وديب وبقولي في كلمة واحدة عما
اذا تلاقيا في كلمتين فانه لا يجب ذلك بل يجوز نحو يا قارئ اؤذن بالهمز وكسر الراء
اي قارئ القراءة ويجوز الواو وكذا قياس الفتح والكسر لان ذلك لم يبلغ مبلغ ما في كلمة
لجواز انفكاكهما وقيدت الثانية بكونها ساكنة لانهما لو التقيا في كلمة واحدة ولم
تكن الثانية ساكنة بل تحركت سواء تحرك ما قبلها او سكن فله احكام اخرى وهي
ان المتحركة بعد ساكنة تبدل ياء ان وقعت موضع اللام كبنا نحو قمطر من قرأ فتقول
فيه قرأي والاصل قرأأ او يصح ان وقعت موضع العين نحو سآل بالادغام وبعد متحرك
تبدل ان وقعت لاما ياء مطلقا سواء كانت حركة فتحا او ضما او كسرا وكذا تبدل ياء ان
وقعت غير لام مفتوحة بعد كسرة نحو إيم بكسر الياء اصله إأم او فتحة نحو أيم جمع أمام
اصله أأمم او ضمة نحو أين مضارع أننه اي جعلته يئن اصله أأن وتبدل واوا
ايضا ان وقعت ايضا غير لام مضمومة بعد ضمة نحو أوم اصله أؤم او فتحة نحو أوب جمع أب
وهو المرعى اصله أأب او كسرة نحو إوم اصله إؤم او وقعت مفتوحة بعد ضمة
نحو أوادم جمع آدم اصله أأدم او ضمة نحو أويدم تصغير آدم اصله أأيدم وهاتان
الهمزتان الملتقيتان في كلمة ولحقه المنقلبة ثانيهما واوا وياء فقط ولم اقل او
الفا لان همزة الوصل التي في الفعل لا تكون الا مكسورة او مضمومة فيلزم ان تقلب الثانية
ياء او واوا فقط من جنس حركة ما قبلها ولا تقلب الفا لانها لا تقع الا بعد المفتوح وهمزة الوصل لا تقع
الا مع حرف التعريف وايمن في القسم الثاني ولا يأتي فيها اجتماع همزتين فتنبه

همزة خالصة تصيرا اي ترجع عند الوصل اي وصلك تلك الكلمة بكلمة قبلها وهمزة بالنصب خبر مقدم لتصير واسمها قولنا اخراهما اي اخرى الهمزتين وهي المنقلبة واوا او يا اعني عند سقوط همزة الوصل في الدرج لانه يرتفع ح التقا الهمزتين فلا تبقى علة القلب فيعود المنقلبة فان قلت كيف تصير الهمزة همزة وصل وهل الشيء يصير الى نفسه قلت المراد بالهمزة الثانية المفهومة من قولنا اولاهما الواو والياء واطلاق الهمزة عليها مجاز لكونهما في الاصل همزة اولصيرورتهما همزة وقيد الاصل هذا الحكم بما اذا انفتح ما قبلها اي ما قبل الثانية بعد همزة الوصل قال التفتازاني وفيه نظر بل هو وهم محض لان الهمزة الثانية تعود عند سقوط همزة الوصل سواء انفتح ما قبلها او انضم او انكسر لزوال العلة اعني اجتماع الهمزتين مثال ما انفتح ما قبلها قوله تعالى الى الهدى ائتنا والاصل اأتنا فلما سقطت همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ومثال ما انضم ما قبلها قوله تعالى ومنهم من يقول ائذن لي والاصل ائذن بيا فلما سقطت الهمزة الاولى عادت الثانية والاصل اوتمن بالواو فعند سقوط الهمزة الاولى عادت الثانية وكذا في المنقلبة واوا تقول يا زيد اوجل ويا قطام اوجلي باعادة الهمزة انتهى ولو مثل للثالث بقوله الذي اوتمن على رواية شعبة عن عاصم لكان اقصد لان قوله بعد ذلك وكذا في المنقلبة واوا يقتضي ان الامثلة قبله مما انقلبت فيه ياء ولكون هذا القيد مخلا تركته في النظم ولم اتابع الاصل عليه ٥ ولما كان في هذا المقام سؤال وارد وهو ان ما ذكرنا انفا من ان الهمزتين اذا التقتا في كلمة واحدة وكانت ثانيتهما متحركة ساكنة وجب قلب الثانية بحرف حركة ما قبلها يقتضي ان يقال في الامر من اخذ واكل وامر اوخذ واوكل واومر بقلب الهمزة الثانية واوا كما قيل اوجل من تامل لكن لم يحك لاحد وكلوا ومر بحذف الهمزتين كما سمعت الاشارة اليه اجبنا عنه بقولنا وهمزة اصلية بالنصب مفعول مقدم لقولنا فقد حذفوا في نحو قولهم خذ وكل ومر اي لما حذفوا الكل وتامر فلما اريد اشتقاق الامر منها حذف حرف المضارعة وجيء بهمزة الوصل فصار اأخذ واأكل واأمر بهمزتين فحذفوا الهمزة الاصلية الثانية في الفعل منها تخفيفا لكثرة الاستعمال ثم استغني عن همزة الوصل لصيرورة ما بعدها متحركا فقيل خذ وكل ومر وهذا خلاف قياسي وقد جمعت الاصل في نظم هذه الثلاثة الامثلة في سلك واحد وفيه تسامح لان الحذف واجب في خذ وكل لا في مر لانهما اكثر استعمالا والمراد بوجوب الحذف فيهما في الاستعمال المشهور والا فقد نص سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم على ان بعض العرب يتم فيقول اوكل وحكى الفارسي وابو الفتح اوخذ واوكل قالا لان ذلك في غاية الشذوذ استعمالا انتهى والى جواز الوجهين في الثالث الاشارة بقولنا وقد يفوا اي باتوا بهمزة فقط دون اخويه خذ وكل فتعود الهمزة الثانية

التي تقلب واوا همزة خالصة و لكن خص بالنثر ذلك الايفا بالهمزة اي الاتيان بها اي وصل تلك الكلمة بكلمة قبلها نحو قوله تعالى وامر اهلك بالصلاة اصله وأمر همزة في الدرج واعيدت الثانية همزة وكحرم بالحذف عند الوصل ايضا ولكن الاتيان بها حال الوصل افصح من حذفها فيه لزوال الثقل بحذف همزة الوصل وجاء في الحديث الذي اخرجه اصحاب السنن من حديث ابي هريرة رضي الله عنه وصححه الترمذي وابن حبان وفيه فاتى جبرائيل فقال اني كنت اتيتك البارحة فلم يمنعني ان اكون دخلت الا انه كان على الباب تماثيل وكان في البيت قرام فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس التمثال الذي على باب البيت يقطع فيصير كهيئة الشجرة ومر بالستر فليقطع فليجعل منه وسادتان منبوذتان يوطآن ومر بالكلب فليخرج ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك انتهى والذي رايناه في شرح التفتازاني ومر برأس الكلب ولفظ راس الكلب زائد على الحديث ولعله غلط من ناسخ فلذلك اوردنا متن الحديث بسنده ليعلم ذلك وتقول في مهموز الفاء من الباب الثاني ازر يوزن ضرب وهي قراءة ابن ذكوان في قوله تعالى كزرع اخرج شطأه فآزره بازر كيضرب وهما بالزاي المعجمة ثم الراء المهملة قال التفتازاني ومعناه عاون وفيه نظر ففي الصحاح آزرت فلانا اي عاونته والعامة تقول وازرته انتهى وهو يشير الى ان الذي بمعنى عاون انما هو آزر بالمد لا ازر يازر بالقصر بل معناه قوي على الاذا وهو القوة ولذلك انه بالمد فاعل ومضارعه يؤازر وبقولون يؤافقا ومضارعه يوزر وهو غلط وتقول في مهموز اللام منه هنا هني بالهمز فيهما لكنهما خففا في البيت للوزن وهو ايضا قد اتى كقولنا ضرب يضرب الفتح من غير فرق والامر منه ازر ايزر نحو كاضرب والاصل ائزر قلبت الهمزة الثانية ياء كما في ايمان فصار ايزر وخصصته بالذكر لما فيه من قلب ليس في اهنا و تقول في مهموز الفاء من باب السادس ادبا يادب مثل كرم يكرم والامر منه تادب اودبا تقلب النون الخفيفة الفا وهي ضمير المثنى واصله ادب قلبت الثانية واوا فلذا ذكرناه وتقول في مهموز العين من الباب الثالث سال يسال بثبوت الهمزة وهو جار كقولنا منع يمنع وقيل اسال كامنع ان يكن امرا من تسال وقع وانما ذكرناه وان لم يكن فيه تعتبر تعريفا لما على سال كتوزيع سل على تسال بالتخفيف كما يجي وسال بمعنى الهمزة بقلبها الفا كقال وكذلك جا يسال بالتخفيف ايضا واصله يسال نقلت حركة الهمزة الى السين ثم قلبت الفا والامر من تسال بالتخفيف سل اصله تسال فحذفت حرف المضارعة وحركة الاخر فالتقى ساكنان فحذفت الالف المنقلبة عن الهمزة فصار سل لهذه الثلاثة وردت بالقلب في همزها كما رايت ولا نعس وقلب الهمزة الالف في غير هذه بل اقتصر عليها وبالقلب قرا نافع وابن عامر وابو جعفر قوله تعالى سال

الصبري هو اجوف واوي مثل خاف يخاف ومصدره المساولة وقيل بالياء من فعل يفعل كما يظهر من كلام ابن مالك حيث قال اليس سال يسال في قراءة من قرا سال سائل بالتخفيف من سال واما هو مثل هاب يهاب انتهى وكلاهما بمعنى سال بالهمز واما قول صاحب الصحاح فيه السوال استرحانا تحت السرة من البطن فغير مسلم بسبب المقام والاول مقتضى ما في الكشاف فان قيل لم لم يبقوا همزة الوصل في الامر من تسال لعدم الاعتداد بحركة الساكن لكونها عارضة كما ابقوها ذلك في الامر من تجار وتواف حيث قالوا اجار وا اوف ثم نقلوا حركة الهمزة الى ما قبلها ثم نقلوا حركة الهمزة وحذفوها ثم ابقوا همزة الوصل فقالوا اجار واوف لعدم الاعتداد بالحركة العارضة اجيب بان سل اكثر استعمالا فاوجبوا فيه التخفيف بحسب الطاقة بخلاف اجار واوف ولانه مشتق من تسال بالالف فحذف حرف المضارعة واسكن الاخر ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فبقي سل وليس كذا اجار واوف فان التخفيف انما هو في الامر دون المضارع و تقول في مهموز الفاء معتل العين الواوي آب اي رجع اصله اوب قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها و قيل في مضارعه يؤوب اصله يؤوب نقلت حركة الهمزة الى الواو فصار يووب ثم قيل في مهموز اللام معتل العين الواوي ساء اصله سوء قلبت واو الفا لما تقدم وقيل في مضارعه يسوء اصله يسوء فنقلت ضمة الواو الى السين فاصبحا كصان ومضارعهما مثل يصون في تصريفها الى اربعة عشر مثالا واعلالها بالقلب والحذف على ما مر تفصيله في الاجوف وتقول في مهموز اللام معتل العين اليائي جاء اصله جيء قلبت الياء الفا لما تقدم وقيل في مضارعه يجيء اصله يجيء فنقلت كسرة الياء الى الجيم فاصبح كباع ومضارعه نحو يكيل في ذلك اي مساواته واعلاله كما في يبيع تقال كالالف في الجيم نادر والوقف اي اسم الفاعل من ساء سائي وهو من جاء جائي وانما ذكرنا اسم الفاعل منهما فقط لمخالفته لاسم الفاعل من صان وباع لانه ليس مثل صائن لان فيه حذفا ولان في اعلاله خلافا واصله ساوئ وجايئ بالاتفاق ثم اختلف في اعلالهما فقال سيبويه قلبت الواو والياء همزة كما في صائن وبائع فقيل سائئ وجائئ بهمزتين ثم قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها كما ابدلوا في ميرو ولم تسهل بين بين فرارا من الهمزتين لان الهمزة المسهلة بين بين في حكم الثابتة لانها متحركة في مذهب البصريين فصار بعد القلب المذكور سائي وجائي ثم حذفت الضمة من الياء لاستثقالها فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء كما في غاز ورام فقيل سا وجا ووزنهما بعد الاعلال فاع فالمحذوف اللام وقال الخليل اصلهما ساوئ وجايئ نقلت العين الى موضع اللام واللام الى موضع العين فقيل سائو وجائي ووزنهما فالع ثم اعلا اعلال غاز ورام فقيل سا وجا ووزنهما بعد

والاعراب سكان البوادي تكلموا بالعربية ام لا فبينهما عموم وخصوص من وجه وفي للاول اي اجمعت العرب على حذف همزة هو عين الفعل من مضارع راى وفي يفع اي جاء سواء كان مسندا بياء الغيبة او غيرها من حروف المضارعة مسندا الى الواحد المذكر او غيره فقالوا فيه يرى بحذف الهمزة واصله يرأي نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت فقيل يرى وهكذا حكم جميع ما صرفا منه نحو يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين ارى نرى والاصل في الجميع ما تقدم وهذا الحذف ملتزم تخفيفا لكثرة الاستعمال ولا يقال يرأى على الاصل الا في ضرورة الشعر كقوله الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرأى ويسمع والقياس يرى وكقوله ارى عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه ايضا حيث قال صاح هل ريت او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب والقياس رايت ولم يلتزم الحذف في ينأى لانه لم يكثر كثرة يرى وانما وقعت الظاهر موضع المضمر فقلت من مضارع رأى ولم اقل منه مع ان البحث في يرى وهو مضارع للتنبيه من اول الامر على ان ذلك الحكم جار في مضارع راى مطلقا اي سواء اسند الى مفرد او مثنى او غيرهما الكلام لا جزم ام لا اسند الى الضمير او ظاهر لا مختص بيرى كما يتوهم ذلك لو قلت منه بالبنيه براي اذا كانت ظنيه واسندت الى المتكلم فانها تضم همزتها فرقا بينها وبين راى العلمية واما الفرق بينها وبين راى البصرية فحاصل بالمعمول لان البصرية لا تتجاوز مفعولا واحدا وهما يتعديان الى اثنين ومنه قول الشاعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قال ابن الهمام ولو صيغ للفاعل مرادا به الظن لم يمتنع في القياس لكنه لم يسمع فجعله الا مبنيا للمفعول انتهى اقول لم ار احدا من النحاة صرح بانها مبنية للمفعول حتى يجعل ما قال وانما هي باقية على حالها من بناها للفاعل غاية الامر انه ضم همزتها تحصيلا للفرق ولا يلزم من ذلك بناوها للمفعول لانه ليس من لازم الضم البناء للمفعول كما هو ظاهر وكيف يصح بناوها للمفعول واسنادها الى فاعلها هذا لم يقل به احد على ان ذلك مستلزم لاجتماع النقيضين وذلك لان البناء للمفعول مقتض لحذف الفاعل وذكر الفاعل مناف لذلك فيلزم الخلف والله اعلم وانما ذكرت هذا التنبيه وان لم يكن من متعلقات هذا الفن تتميما للفائدة واعلم انه في خطاب مسند لمؤنث اتفق لفظ الفعل المضارع المهموز العين المعتل اللام اليائي المسند لضمير شخص واحد من الاناث والمسند لضمير جمع منهن وجاء في الدستور منفعين لانك تقول ترين يا امراة وترين يا نسوة لكن تخالفا في الوزن فوزن المسند الى ضمير الجمع منه حال نقلنا بحذف العين فقط لان اصله ترأين بياء

في جمع الكثرة الاسماء

حذفت الهمزة لما مر فصار ترين على وزن تفلن باثبات الفاء واللام وحذف العين وهذه اليا الموجودة فيه هي لام الفعل ووزن المسند الى ضمير ضده وهو المفردة المونثة اي تفينا بحذف العين واللام لان اصله ترابين حذفت الهمزة لما مر ثم قلبت اليا الاولى الفا وحذفت لالتقا الساكنين فبقي ترين بحذف العين واللام والياء الموجودة فيه ضمير الفاعل والالف في المثالين للاطلاق وان امرت اي سئت امر المخاطب من تراى المهموز اد الكاجر قلنا لانه من تراى كما علمت فحذفت حرف المضارعة ولام الفعل واثبت همزة وصل مكسورة فصار اره وتصريفه كتصريف ابغ وذا المذكور ان بنيته من تراى الجارى على الاصل في ثبوت الهمزة وان بنيته مما حذفت همزته تقول ذر براء واحدة مفتوحة بوزن ف من ترى بحذف حرف المضارعة فقط واللام ولم تحتج الى همزة الوصل فيه لتحرك فائه والها التي للسكت لبقا الامر الباقي على حرف واحد الزم في الوقف نحوره وضابط وجوبها بقا الفعل على حرفين احدهما زائد سواء كان الحرف الاصلي فاء او عينا كما صرح به المرادي فهو على حسب ما ذكرناه في قه وقل فيه اذا اسندته الى ضمير اثنين مذكرين ريا والى ضمير جمع مذكر روا كعتيا وقوا واصلهما ريا وريوا فاعلو ان اسندته الى ضمير المفردة المخاطبة قل فيه ري واصله ريي والى ضمير مثناها قل ريا ايضا والى ضمير جمعها قل رين واصلهما ريا وريي والراء في الجميع مفتوحة اذ لا داعي الى العدول عن الفتح وان نوكدا المسند من هذا المذكور الى ضمير المفرد المخاطب بالنون الثقيلة نقول رين باعادة اللام المحذوفة مع فتحها كما في اغزون وفي المسند الى ضمير مثناه ريان والى ضمير جمعه رون بتشديد نونهما وضم الواو من الاخير فلم تحذف لعدم ضمة ما قبلها تدل عليها لفتح ما قبلها وهكذا اوردا المسند الى الضمير المفردة اذا اكدته بالنون المذكورة فقل رين بكسر يا الضمير دون حذفها لعدم كسرة تدل عليها وكذلك تقول في المسند الى ضمير مثناها ريان وفي المسند الى ضمير جمعها رينان بتشديد النون ايضا فيهما وان اكدته بالنون الخفيفة قلت رين رون رين وتقول في اسم الفاعل المفرد المذكر من ذا الفعل هو راء او المثنى رايان والجمع رائون واصل الاول راءي واصل الثالث رايون نقلت ضمة اليا الى الهمزة وحذفت اليا لالتقا الساكنين ووزنه فاعون ومونثه رائية رائيتان رائيات باثبات اللام وتصريف هذه الامثلة حذا كتصريف داع داعيان داعيتان كما علمتها وكذا راعون واسم المفعول منه مرئي كمرمي اي واصله مرؤوي قلبت الواو يا وادغمت الياء في اليا وكسر ما قبلها كما في مرمي وهكذا مرئيان ومرئيون ومرئية ومرئيتان ومرئيات في هذا في بنا الفعل

عبارة الاول لان ما قبلها مفتوح

افعل منه ايضا خالف اخواته من نحو بناى اعني كما خالف كذلك خالفها في بناء باب الافعال سواء كان ماضيا او مضارعا او امرا او نهيا او غيره لكثرة الاستعمال فهذا باب الافعال منه جاء ارى اصله اراي كاعطى نقلت حركة الهمزة الى الرا وحذفت لكثرة الاستعمال ثم قلبت اليا الفا فصار ارى وكذا اريا اروا ارت ارتا اربن ارين وكذا المضارع منه نحو يرى اصله يرءي كيعطي نقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم حذفت الضمة فصار يرى وهكذا الى اخر الامثلة نحو يريان اصله يرءيان ووزنه الان يفلان ويرون اصله يرءيون ووزنه الان يفون وكذا نحو ترى تريان ترين والاصل ترءين ووزنه الان تفلن واما اذا بنيت باب الافعال من اخواتها نحو ناى فقولنا انأى باثبات الهمزة ومصدر باب الافعال من هذا وفي بعض الفاظ اي اراءة واصله ارايا كافعالا قلبت اليا همزة لان الواو واليا اذا وقعتا طرفا بعد الف زائدة يقلبان همزة فصار اراء فنقلت حركة الهمزة الاولى الى الرا وحذفت كما في الفعل وعوض عنها تا التانيث كما عوضت عن الواو في اقامة فقيل اراءة ونقال ايضا اراية باليا في المصدر المذكور لانها انما تقلب همزة اذا وقعت طرفا ومن قلب نظر الى ان تا التانيث حكمها حكم كلمة اخرى فكان اليا وهي اللام متطرفة كذا ايضا ورد في مصدره اراء بلا تعويض رحمه لان ذلك ليس مثل اقامة لان العين لم تحذف من الفعل في اقامة بخلاف ذلك فلما حذفت العين من اقامة ولم تحذف من فعله التزم التعويض في الاكثر وها هنا حذف ما حذف من فعله وهو العين فلم يحتج الى لزوم التعويض نحو نوى اراء كثيرا اشانها واسم فاعل لهذا الفعل مرى بضم الميم اصله مرءي نقلت كسرة همزته الى الراء وحذفت فصار مري ثم حذفت ضمة اليا للاستثقال فالتقى ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا فصار مر ووزنه مف واليا اللاحقة له في النظم اشباع وقس عليه اي على اسم الفاعل المفرد المذكر باقي الفروع اي المثنى والمجموع والمونث كذلك نحو مريان اصله مرءيان حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار مريان ومرون اصله مرءيون حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار مريون فاستثقلت الضمة على اليا فنقلت الى ما قبلها بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان اليا والواو فحذفت اليا فصار مرون واسم الفاعل المونث نحو مرية مريتان مريات اصله مرءية مرءيتان مرءيات ويفعل به ما مر وكذا اسم المفعول نحو مرى اصله مرءى اي حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها كما تقدم فقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين

بصورة اليا تقول في اسم الفاعل جاء مرو ومررت بمر بالحذف ورايت مريا باثبات فتحه لخفته وفي اسم المفعول تقول جاء في مرى ورايت مرى ومررت بمرى بالحذف في الجميع لبقا العلة اعني التحرك اليا وانفتاح ما قبلها المقتضية لقلبها الفا المقتضي لحذفها وتقول في تثنية اسم المفعول المذكر مريان بفتح الراء ولم تقلب يا ؤه الفا مع وجود علة القلب لان الالف الساكنة تطلب فتح ما قبلها الثبة ولو قلبت وحذفت فقلت مران لزم الالتباس بالمفرد عند الاضافة نحو مرا زيد وتقول في جمعه مرون بفتح الرا اصله مرءيون وفي المفرد المونث منه مراة اصله مرءية فقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ومثناه مراتان اصله مرءيتان وجمعه مرءيات باثبات اليا فيهما ولم تقلب الفا مع وجود علة القلب فيه ايضا لدفع الالتباس بالواحد واذا اسندت الماضي منه الى المفرد المونث الغائب قلت ارت واصله ارايت كما علمت حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت اليا الفا وحذفت فقيل ارت ووزنه افت وفعل الامر من باب الافعال مسندا الى ضمير المفرد المذكر تقول ار بنا على الاصل المرفوض في المضارع وهو تاري حذف حرف المضارعة واللام فبقي ار والى مثناه اريا والى جمعه اروا ووزنها افيا افوا واصل الثاني اريوا نقلت ضمة اليا الى ما قبلها بعد سلب حركتها وحذفت والى المفردة المخاطبة اري اصله اريي نقلت كسرة اليا الى ما قبلها ثم حذفت والوزن افي والى مثناها اريا والى جمعها ارين ووزنه افلن فاليا هو اللام بخلاف المفردة فان اليا فيها والنهي كهذا روعي في جميع ما ذكرناه نحو لا تر لا تريا لا تروا لا تري لا تريا لا ترين سواء كان الامر والنهي موكدين بنون التاكيد الثقيلة نحو ارين باعادة اللام ارين ارين بحذف الواو لدلالة الضمة عليها ارين بحذف اليا لدلالة الكسرة عليها اريان اريناك ونحو لا ترين لا تريان لا ترون لا ترين لا تريان لا ترينان او مجردين عن حرف موكد بكسر الكاف وقد مر تفصيله وعرفت انه لا فرق في ذا مؤكدا او غيره فاعلمن وكل ذلك اي حذف اللام مما ذكرناه واثباتها فيما عداه والاعادة في الواحد عند التاكيد وحذف واو الضمير وياءه اذا دل عليه دليل ظاهر مما مر واعلم ان حكم المجردات والمنشعبات من المهموز كحكم غير المهموز الا ان الهمزة قد تخفف على حسب المقتضي وفيما ذكرناه ارشاد وكفاية وقد ذكرنا كثيرا مما تستغني عنه تسهيلا على ذوي المبتدا وان من الفعل المهموز فا المعتل عينا الواوي على وزن افتعل بنيت فعلا

فيه

من قولهم ...قد مدق فيخرج على القياس بقولهم

والمدق الذي يدق به في المنخل الذي ينخل به حيث عدتا في الاولى لكنه لا يوافق التفسير السابق على ان المنخل يمكن اعتباره اسم اله لانه ... وعلى ان المنخل حاصل فيه وكلام سيبويه لا ينافيه فتامل وذلك القياس وهو كسر الميم وفتح العين قد ورد في قولهم مدقة ومدق فانهما وردا بكسر الميم وفتح العين فنحو المذكور على القياس الذي ذكرناه نقوا فلا تحالفون العيا... فيه في تخم الابواب بما زدته على الاصل وهو

باب المصدر

وهو في الاصل مصدر ميمي من صدر يصدر صدورا ومصدرا او اسم مكان الصدور سائر المشتقات منه المصدر هو اسم دل بالوضع على معنى هو الحدث يقوم بالذي قد فعلا اي الفاعل كفرح زيد فرحا وحسن زيد حسنا او دل على معنى صادر منه صدورا على الحقيقة كقعد زيد قعودا وضرب عمرو ضربا او صدورا على وجه المجاز كمرض زيد مرضا ومات زيد موتا فان صدور المرض والموت من المريض والميت مجاز فالمعنى تحقيقه او دل على معنى واقع اعني على المفعول وذا كما قال ابن مالك هو المصدر الذي من الفعل المبني للمجهول كزهو وجنون وقيد الوضع مخرج لاسم المصدر فان دلالته على الحدث انما هي بالاستعمال اي باقامته مقام المصدر في بعض المواضع كما يقام المصدر مقام اسم الفاعل والمفعول وهو اي المصدر من حيث هو يسمى البا خرفية وغير ميمي قد جا محصورا لذي التقسيم لانه لا يخلو اما ان يبدء بميم زائدة لغير مفاعلة اولا فالاول اي الذي يبدء بميم فاصله اي زائد وقد ابتدى بالبنا للمفعول حال كون الميم المذكورة لغير ما مفاعلة من زيادة ما بين المتمنا نفى وهو الميمي خرج بقيد الزائدة ما كان مبدوا بميم اصلية ككرم مكرما او بكونها لغير مفاعلة نحو مضاربة ومقاتلة وهو اي المصدر الميمي من الفعل المجرد الصحيح جا بوزن مفعل بفتح الميم والعين كقولك خرج زيد مخرجا وضرب مضربا وشرب مشربا كذا جا بوزن مفعل بالفتح من الفعل الاجوف نحو مقام ومخاف لان اصلهما مقوم ومخوف فعلت الواو فيهما اعلالا علمت ومن الفعل الناقص نحو مرمي سواء كان مضموم العين او مفتوحها او مكسورها واما نحو مجيء ومصير مما جا على مفعل بكسر العين فشاذ لا يرد نقضا واما ما علم وهو المثال وكانت لامه واوا فذا انسقطت فاؤه في المستقبل فالمصدر الميمي منه بالكسر في العين جا سواء كان متعديا او لازما كما نقل ذلك عنهم نحو موعد وموضع وموسم وان ثبت في المستقبل نحو يوجل ويوجع فبعضهم يجريه مجرى الصحيح

مطلقا وجاء المصدر الميمي المذكور من الفعل المزيد كوزن الفعل المضارع
المجهول نحو مستخرج بضم اوله وفتح ما قبل اخره في عسى ذلك لكن في محل حرف
زائد للمضارعة ميما مضمومة حال كونها مضمومة فتقول في الاول مستخرج فيحصل الالتباس باسم
المفعول منه لكنها القرائن تخصص وشذ من ذلك المأوى من أوى يأوى بالمد لم يسمع فيه الضم
وذا المصدر الميمي المتقدم بحثه قياسي غير سماعي زعي فيه محل السماع ولم يتجاوز عنه
والقسم الثاني من المصدر وهو غير الميمي لا يخلوا اما ان يكون من غير الفعل الثلاثي اي
او من الثلاثي فالاول وهو غير الثلاثي سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه له قياس عندهم
قد اثبتنا بالبنا للمفعول واستطرد ذكرها هنا القياس في الثنائية وغيرها من المطولات
والثاني وهو مصدر الفعل الثلاثي سواء كان مجردا او مزيدا ليس له قياس ينتهي اليه
وانما يقتصر بالبنا للمفعول على السماع فيه لعدم ضبطه فيحفظ كلما جاء من العرب ولا
يقاس عليه الا ما اشتهر اي غلب بحيثية كون فعل بفتح الفا وسكون العين مصدر فعل
بفتحها المتعدي نحو ضرب ضربا فانه يقاس عليه ومحل القياس اذا لم يسمع لذلك
الفعل مصدر فان سمع وقف عنده وهذا هو مذهب سيبويه والاخفش وقيل
يجوز القياس مع ورود السماع بغيره وهو قول الفرا وتفصيل هذه المباحث مذكور في
المطولات وهنا

فصل ختمنا به الكتاب في كيفية بنا المرة وهي المصدر الذي
قصد به الى الوحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية
نوع واعلم ان المصدر مطلقا على ثلاثة انواع التاكيد والمرة والنوع وذلك
لانه ان لم يزد مدلوله على مدلول الفعل العامل فيه فهو للتاكيد نحو ضربت ضربا وان زاد
فاما ان يدل على العدد وهو للمرة كضربت ضربة بفتح الفا واما ان يدل على الهيئة
وهو للنوع كضربت ضربة بكسر الفا والنوع الاول من هذه الثلاثة هو الاصل واما
المرة والنوع فهما ماخوذان منه فلذا قدمناه عليهما واشرنا الى كيفية صوغ المرة
بقولنا كفعله بالفتح للفاصح المصدر المراد منه الافادة للمرة حال كونه ماخوذا
من الفعل المجرد الثلاثي المضاعف نحو كر فالمرة منه كرة بفتح الفا او الصحيح نحو
ضرب ضربة او المعتل نحو قام قومة اي كرا واحدا وضربا واحدا وقياما واحدا
وشذ نحو اتيته اتيانة ولقيته لقاءة لانه ثلاثي مجرد لا تا فيه فكان القياس اتية
ولقية وان تصغ المصدر الدال على المرة من الفعل الذي قد زاد على الثلاثة الاحرف
سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه نحو اعطى او رباعيا مجردا يكون نحو دحرج او رباعيا
مزادا فيه نحو تدحرج فزد على مصدره اي مصدر غير الثلاثي التا التي للتانيث

فتقول في مصدر الثلاثي المزيد حرفا نحو اعطى اعطاءة في المرة منه وكذا في
نحو انطلق انطلاقة في المرة منه وفي المزيد ثلاثة احرف نحو استخرج استخراجة وفي
الرباعي المزيد حرفا نحو تدحرج تدحرجة في العمل الصواب هذا اذا كان المصدر
الاصلي مجردا عن التا فالامر كما رايت اما المصدر الذي قد جا فيه التا للتانيث سواء كان
ثلاثيا او رباعيا فالفرق بين ارادة المصدر منه وارادة المرة او الهيئة منه حاصلة
بالوصف بالوحدة ونحوها فيه فذا في الثلاثي المجرد كقولنا رحمت زيدا رحمة واحدة
فارادة المرة منه تحصل من نعته بوصف الوحدة وقد يفهم ذلك من قرينة الحال وكذا
الثلاثي المزيد نحو قابلته مقابلة واحدة وانما نعته لكما ما فهو واحد كما تقول
نعمة اي في الرباعي المجرد الذي جا مصدره بالتا اذا صغت منه للمرة دحرجته دحرجة
اي واحدة فتفهمها بان اي المرة من هذين المصدرين انما هو بالوصف بالوحدة لا بالتا
الزائدة فلا للمطلق وارد اليهما واعلم انه اذا كان الرباعي المجرد وذو الزيادة
مصدران احدهما اشهر فالمرة وكذا النوع على ذلك الاشهر دون الغريب فتقول
دحرج دحرجة واحدة او عظيمة وقاتل مقاتلة واحدة او شديدة دون دحراجة ود

تنبيه المصادر الذي فيما ما الباب منها ما هو قياسي وهو مصدر فعلا وفاعل
مطلقا وفعل ناقصا وافعل واستفعل اجوفين ومنها ما هو سماعي نحو رحمة
ونشدة وكدرة وعليك بالسماع والتتبع لما جاء في الابواب الا ما التي ذكرناها
فمن غيرها كابواب كراهية وغلبة وسرقة ونعابة ونهادة ودراية والقسم
الثالث المصدر هو الدال على نوع من الفعل وهو المعبر عنه بالهيئة فهو المشار
اليه بقولنا وصغ المصدر الذي المراد منه الافادة للنوع وهي الحالة التي عليها
الفاعل من انواع الفعل على وزن فعله بالكسر في فائه حال كونه ماخوذا
من فعل ثلاثي مجرد ذكر اي علم كطعمة من طعم وجلسة من جلس فتقول هو حسن
الطعمة والجلسة اي حسن النوع من الطعم والجلوس هذا في الثلاثي المجرد الذي لا تا فيه
اما الفعل الذي يزيد على الثلاثة احرف فالنوع منه كمرة حذو بلا فرق في اللفظ و
الفارق هو القرائن الخارجية تقول رحمته رحمة واحدة ولطيفة او نحوها للنوع وكذا
دحرجته واحدة او لطيفة وانطلاقة واحدة او حسنة فقيد الوحدة للمرة
وبغيره للنوع وقس عليه البواقي وهذا من زيادتي على الاصل واعلم
ان المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل كما قدمناه تقول هو حسن الركبة اذا كان
ذكوبه حسنا اي ذلك عادته في الركوب وهو حسن الجلسة والعدة والقتلة والميتة

والقتل والموت بل كان ذلك موجودا منه صار حالا له اذ الحالة عرض
القيام بالشي اعم من ان يكون قارا فيه كالبياض او صادرا منه كما في
له ولما كان المتبادر للاوهام من القيام هو المعنى الاول نبهنا على الحقيقة
المرادة منه هنا كما رايته ولما ثبت ان النوع من الفعل حالة لفاعله صح تفسير النوع
بالحالة التي عليها الفاعل ولهذا قد تم الكلام على المقصود والله المشكور المحمود

والحمد لله وحده على التمام وقد تم النظام على احسن انتظام حال كونه حاويا جل
بضم الجيم اي معظم الزبد من مسائل هذا الفن بضم المعجمة وفتح الموحدة وبالموحدة
في اخره جمع زبدة وهي خلاصة الشي فهاكها بالفا فصيحة اي اذا كان الامر كذلك فخذ
يا من عول علينا فيه ما كنت تطلبه وترتجيه نظما شافيا للتعليل وانما اتى بالفا
مقام المضمر لقصد التعظيم وكان القياس تحليته بلام العهد لكن نكرة تفخيما وهو مفعول هاك
ويمكن ان يكون حالا موطية والمفعول محذوف اي هاكه نظما شافيا اي منظوما والنظم
في الاصل جعل الخرز ونحوه في السلك متتابعا متناسبا والمراد به هنا الشعر وهو
الكلام المقفى الموزون قصدا في علم الصرف والكلام على هذه الظرفية قد سبق
في الديباجة وقد الفت بالبنا للمفعول والتاليف هو ايقاع الالفة بين الاجزاء فهو اخص
من التركيب اي جمع جمعا متناسبا نظامه المشيد وانتظم عقده الفريد في مكة المشرفة
في شهر شعبان عام الف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام وعد ابيات
جمع بيت وهو في اللغة معروف وفي الاصطلاح ما اشتمل على مصراعين يسمى الاول
منهما صدرا والثاني عجزا وعبرت بجمع القلة تنشيطا للطالب وتحريضا له الى
خمسمائة بيت بنالها الخامس كامل الرجز والف بيت على الخامس مشطوره والمختار
الاول فاصلة عن خطبة للكتاب بضم المعجمة وسكون المهملة فعلة بمعنى مفعول
وهي الكلام المسجع او نحوه المقدم امام المقصود وهي هنا سبعة ابيات وتوطئة اي تقدمة
للقصد وهي ثلاثة عشر بيتا فانظر له ايها الناظر فيه بعين انصاف اي عدل ولا
تنظر له نظر لنا قد ولا تعد اي تعدد لكل سامع قول حاسد وهو الذي يتمنى
زوال النعمة المحض الله او سلبها الله عنه بقال حسده يحسده حسودا قال الا
خفش وبعضهم يقول يحسده بالكسر قال والمصدر حسد بالتحريك وحسادة
وحسدتك على الشي وحسدتك الشي بمعنى كذا في الصحاح فقد جهلا الحاسد
الحسد الى تجنيبه بدون عيب ولا ادى سلامته منه فكتاب الله هو المتعالي
عن الريب لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فقابله ايها
الناظر فيه بالراي السديد وان تجد عيبا فسد اي اصلح الخللا بفتحتين

الاعلال فالمحذوف العين ورجح ابو علي الفارسي قول الخليل لقلة التغيير لما في قول سيبويه
ليسا فيه وجهان قلب العين همزة وقلب اللام يا والقلب المكاني قد ثبت في كلامهم كثيرا مع
يحتاج اليه كشاك وناء بناء والاصل ناي يناى وايس والاصل يئس ونحو ذلك وهاهنا
قد احتيج اليه لاجتماع الهمزتين ولا يوجد توالي اعلالين على الكلمة من جهة واحدة الا
نادرا او ضرورة كقوله واني لاستحيي وفي الحق مستحي مع ان سيبويه اعترف بحسنه
حيث قال وكلا القولين حسن يعني قوله وقول الخليل وقال ابن الحاجب وابن مالك
وغيرهما قول سيبويه اقيس ويشهد له السماع وذلك ان من العرب من يقول شاك ولاث
بالرفع فيحذف العين ومن يقول شاكي ولاثي بالكسر فيقلب والذي من لغته القلب ليس من
لغته الحذف وكلهم يقول شاك ولاث على الاصل فلما وجدنا العرب كلها تقول جاء
ولم تحذف اذ لو حذفت لقالت جاء او جائي دل على انه في لغة الحاذفين على الاصل اذ
ليس من لغتهم القلب ومن لغتهم ابقاؤها على الاصل فقد حصل اذا ما ذهب اليه سيبويه سماعا
ووقع ما ذهب اليه الخليل احتمال في الاحتمال ولم يقم عليه دليل وايضا كلام سيبويه جار على
قياس كلامهم والقلب ليس بقياس واما ما اورده الفارسي عليه من لزوم اعلالين فقد
اجاب عنه ابو سعيد بان الممنوع هو ان تسكن اللام والعين جميعا من جهة واحدة ومن جنس
واحد في الاعلال مثل شوى ان سكنت اللام فلا تسكن العين وبالعكس كاية ونحوه
واما اذا كانت العين تعتل اعتلالا لا مطردا واللام تعتل اعتلالا آخر ليس من جنس
ذلك الاعتلال فلا انتهى ويشهد له قول سيبويه انا اذا بنينا فيعلا من حوبت فانا
نقول حيا فقد حول توالي اعلالين من جهة واحدة اذ الاصل حيوي قلبت العين
يا واللام الفا وتقول في مهموز الفا معتل اللام من الوادي اسا اصله اسو وقلب
الواو الفا لما مر فصار اسى هو بمعنى داوى ومضارعه ياسو اصله ياسو حذفت ضمة
الواو لثقلها فصار ياسو وهما كقولنا دعا يدعو في الاعلال وتقول في مهموز الفا
معتل اللام من اليائي اتى واصله اتي قلبت ياؤه الفا لما مر ومضارعه ياتي
واصله ياتي حذفت ضمة اليا للاستثقال والامر منه ايت واصله ائت وقلب
الثانية يا كايمان ولذا ذكرناه فهي كرمي يرمي ارم في جميع ما تقدم هناك وقولنا تا
اسم اشارة مفعول لام ايتنا به تتميما للبيت ومنهم اي من العرب من حذف الهمز الناسه
ثم استغنى عن همزة الوصل قالت يا رحا كو في الامر الماخوذ من ذه المضارع
اتى وتقول في الوقف ته كقه هاء السكت لحذفه اي تشبيها لذلك لنا فطن
وعلى هذه اللغة جا قول الشاعر ت لي آل زيد وانذهم لي جماعة وسل آل زيد اي شي يضيرها

... قال في التسهيل والقياس مما هنه الامثلة ايجد وكلامه غيرها الا في ضرورة انتهى و
مهموز العين معتل الفا واللام من اليائي واي اي وعد واصله وأي قلبت ياؤه الفا لما مر ومضارعه
يئي واصله يوأي حذفت الواو من اوله وحذفت اليائي اخر منهما كقولنا وفي يقي الى حكمها والامر منه ا
بصورة همزة واحدة مثل ق في الامر من يقي لكنه يقرا في النظم بياء لاشباع الوزن وتبعت الاصل في
ذكر الامر من هذا الفعل مع عدم مخالفته للمشبه به فيه وقد اعترض عليه المفتاذاني انه لا فائدة
فيه لان عادته ان لا يذكر شيئا من التصاريف غير الماضي والمضارع الا اذا كان فيه امرا يدل ليس في
المشبه به ونقول في المهموز الفا معتل العين واللام اوى واصله اوي قلب
ياؤه الفا لما مر ومضارعه ياوي واصله ياوي حذف فتحة اليا استثقالا وكذا
نقول في مصدره اويا اصله اوويا اجتمعت فيه الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون
قلبت الواو ياء وادغمت اليا في اليا لئن كقولنا يشوي ويشوي شيا في جميع التصاريف
من غير فرق وقد تبعت الاصل في ذكر المصدر ولا فائدة في ذكره اذ لا لبس فيه امر اذ
ويمكن ان يقال ان المفهوم من تشبيهه يشوي شيا انما هو في التصاريف فقط
اخذا من الكلام العام السابق اول الفصل وهو قوله حكمه في التصاريف حكم الصحيح
والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم ان مصدره ايضا كمصدره في الاعلال اولا فاشار
الى ذلك بذكره هذا حاصل كلام التفتازاني في الاعتذار عنه واقول هو مختص
من غير مختص اذ جميع ما ذكره من الافعال المهموزة مشبهة بفعل اخر لم يذكر مصادرها
مع جريان الاحتمال المذكور فيها فتامل والامر من تاوي ايو كا شو من تشوي
والاصل اوو قلبت الثانية يا ولذا ذكرناه ومنه قولهم فاووا وهو فعل جماعة الذكور
بنا اي ايو ايويا ايووا والاصل اووا والهمزة الاولى منهما مكسورة فلما اتصل به
الفا سقطت همزة الوصل وعادت الهمزة المنقلبة فصار فاووا وقس على هذا
حسه اليا في ايت واتزروا ونحو ذلك لتغير همزة عند سقوط همزة الوصل
في الدرج لما تقدم و نقول في مهموز العين معتل اللام اليا ناى اي بعد
اصله نأي قلبت ياؤه الفا لما تقدم ومضارعه ينأى اصله ينأي قلبت ياؤه الفا لما
وتصريف هذين خذ ابقلب النون الخفيفة الفا كتصريف قولنا رمى يرمى
في جميع الاحكام ولا يخفاك بقاء نسبتهما عما تقدم من المعتلات وعامر من الاعلالات
عند التاكيد وغيره كذا اي وكقياس ناى ينأى رعى يرعى كان ينبغي ان يكون
قياس قولهم رأى يرأى بلا فرق لانه من بابهما و لكن قد اجمعت العرب بضم المهملة الاولى
وسكون الثانية لغة في عرب بنجيها وهم خلاف العجم سكنوا البوادي او القرى